أ.د. محمد أزهر السماك

الجغرافيا السياسية

بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق



اليازوري

الجغرافيا السياسية

أ.د محمد أزهر السماك



اليازوري



الجغرافيا السياسية

بمنظور القرن الحادي والعشرين
بين المنهجية والتطبيق

موسوعة السّماك العلمية
لأصدارات الكتب الجغرافية المنهجية الحديثة
5

الجغرافيا السياسية

بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق

تأليف
أ. د. محمد أزهر سعيد السماك

بسم الله الرحمن الرحيم

(اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ
ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ
جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا
وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۖ
وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ)

صدق الله العظيم

آية (54)

سورة الروم

إهـداء

إلى المؤمنين بأن الحديث السياسي يفسر بنتائجه التي تعكس هوية وأهداف مخططيه. وانه لا سبيل للاستقلال والرفاهية إلاّ بالتحرر الذاتي للفرد من كافة مظاهر "الثقافات البدائية، إلى المدركين بان الهوية الوطنية" هي حجر الزاوية في بناء صرح الأوطان. إلى الرافضين لسياسات ومخططات وأساليب الفاعل في الخريطة السياسية (الحركة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية). إلى المقتنعين بإيمان بأن السبيل لنضج الشعوب وتقدمها ببنائها الوطني المخطط في إطار من الحرية والشفافية بعيداً عن (التفقيه الإنشائي) طبقاً لأجندة (ثعالب)، "الثقافات البدائية".

إلى كل قطرة دم سالت – وما تزال- فوق تراب الأوطان في عالمنا الفسيح من اجل تعميق الاستقلال الوطني وإعلاء راية الهوية الوطنية، بأساليب ديمقراطية حقيقية.

إلى هؤلاء جميعاً اهدي هذا المجهود تخليداً واعترافاً وتقديراً.

المؤلف

المحتويات

توطئـة

الطريق لتحقيق الرفاهية

- يتمثل الهدف الاستراتيجي الأعلى لأية وحدة سياسية أو تكتل سياسي بتحقيق "الرفاهية للشعوب".
- إن تضارب المصالح بين الدول المتقدمة (الفاعل) والدول النامية (المفعول به) ستضل قائمة. فرفاهية ربع إجمالي سكان العالم تتحقق عن طريق (تعاسة) ثلاثة أرباع إجمالي السكان.
- ترتبط رفاهية الفرد (بقدرته على التحرر من مظاهر التخلف). المسيطرة تفكيراً ومنهجاً وسلوكاً
- تقف القدرة على (تغيير الذات) بمقدمة السبل لتحقيق هدف (الرفاهية).
- لا تتحقق الأهداف إلاّ من خلال الإيمان المطلق بالله عز وجل، وبالهوية الوطنية و "الانتماء الإنساني".

رافضاً مظاهر (الثقافات البدائية): القبلية والحزبية الضيقة والاثنية والعنصرية والمذهبية والطائفية والفئوية وما شابهها. التي لا تقود لأبعد من التخلف: التجزئة والتشرذم والتعاسة والفقر والانفلات الأمني والفساد الإداري والعلمي والمالي.

- تستطيع شعوب الدول النامية إفراغ كافة مخططات (تنمية التخلف) من محتواها، رغم التخطيط والتفكير والسلوك المعمق (للفاعل) من خلال عولمة الإعلام المتجسد في الهيمنة على القدرة المعلوماتية المعاصرة وتسخيرها لأهدافها بما يدع المواطن: (يفكر بما يرغب المسؤول عن تخلفه ... لا أن يفكر بالجديد) (بسم الله الرحمن الرحيم) ◆♌❒⬉❷⊙⌛☒▦◆☝◆③◆❐) ❼☡✗ ⇗✉▫▪◳⌘
✁♋❍◆◻◷◆☺❍❍♏♋✁◆◻◷☠☸ ❒◆✁☞❻⇗⊳⬀
❻◆✉✸☪◆♋♋☜◆♋ ⌘◳■▪☽⇘☄✿ ♎◳◷⓿☒✁
☡☂☒◷◆✉ ⇨♏⇦⌛⇗◆⊻◳✡❍▤◳ ▫◆☽⇗✡❑♋
◻◆⓿☒✁☹⌘ ✁♋♏☪❍♋❻✍) (صدق الله العظيم).

يعينه (الفاعل) في ذلك قدراته اللا محدودة في التأهيل والتثقيف من خلال محافل البنائين!!) والجامعات الأجنبية ذات الأهداف ذاتها، وغيرها مما يهيئ أعداداً غير محدودة من (الرعاة) لتخدم سياسات القطيع التي يصنعها... من مستويات القيادات السياسية والإدارية المختلفة بدأ من الإدارات العامة!! صعوداً.....

- ضرورة رفض (سياسات القطيع) التي عدت السمة المعتمدة من قبل (الفاعل) في الخريطة السياسية بشكلها المباشر (الأنظمة الشمولية ... التي تعد مجتمعات الطحالب والحشرات من ثمارها الحقيقة ... فالطحالب لا تجرؤ على الظهور بالضياء) والتعبير عن افكارها. والحشرات رغم تعدد فصائلها كونها تربو عن نصف مليون فصيلة حشرات ليس فيها سوى دودة القز والنحل. كحشرات مفيدة فقط والباقي ضارة). !!!

أو بشكلها غير المباشر: (الديمقراطية الأمريكية المصدرة لشعوبنا والتي لا يسمح بتطبيقها داخل أراضيها). (كما تفعل في أكثر جوانب الاستهلاك البشري من دواء وعقاقير طبية وغيرها).

والتي تعتمد أسلوب – تعدد الرعاة - ولو بشكل محدود في إدارة القطيع. بتنصيبهم ممثلين أو قادة للجماعات في (ظل الثقافات البدائية) متخذة من أنظمة القوائم المقفلة (التي لا تعترف بها في بلادها (الولايات المتحدة)). وزعامات الكتل والكيانات والتنظيمات الحزبية: القومية والأثنية والمذهبية والعنصرية والطائفية والأسرية وما شابهها... التي تعكس التطبيق الأمين (للثقافات البدائية) وسيلة لأهدافها.

رغم أنها (الولايات المتحدة) لا تعترف ولا تسمح إطلاقاً بمثلها داخل حدودها السياسية.

- تتضمن (الديمقراطية الأمريكية المصدرة لشعوب العالم النامي) وسائل التخطيط الإقليمي متمثلة (بنظام الفيدرالية) لكن بأسلوب يختلف تماماً عن منهجه السليم. فالفيدرالية – داخل الولايات الأمريكية - تركز في أجماليها: على مبدأ اعتماد خطوط الطول ودوائر العرض (الفيدرالية الجغرافية بحق) في تحديد الفيدراليات ولنا من خارطة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها مثالاً واضحاً. رغم تكوينها السلالي والأثني والقومي والديني والمذهبي والحضاري المتباين.

  في حين تقدم هذه (الوصفة المبرمجة!! لشعوب الدول النامية. مقابل اعتماد (التقسيم الفلكي في تحديد فيدرالياتها).

  فهي تسعى من اجل إرساء وتعميق بذور الفرقة والانقسام سلالياً وأثنياً وقومياً ودينياً ومذهبياً وطائفياً وعنصرياً وفئوياً وأسرياً وحضارياً وما شابهها في غير أراضيها.
- تتجسد نتائج (سياسات القطيع) في غياب الديمقراطية الحقيقة التي تعتمد (أسلوب الدستور المرن على الأقل في الفترات الانتقالية). والقوائم المفتوحة والترشيح الفردي (ضمن آليات صارمة ومحددة). وإجازة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعمق بادراك (الهوية الوطنية):

الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري حجر الزاوية في الحياة السياسية الأمريكية، وليس المجسدة لنتاجات (الثقافات البدائية)!

- ليس أمام وسائل الإعلام والمناهج التعليمية والثقافية في دول العالم النامي سوى العمل على مدار الساعة من اجل تعميق (مفهوم الوطنية والانتماء الإنساني) فكراً ومنهجاً وسلوكاً وأساليباً.
- عندها ستهيئ القاعدة المناسبة لانتخاب (نخباً سياسية) بكل ما تعنيه الكلمة وستضمحل تدريجياً (مظاهر سياسيات القطيع). أو النخب (الكارتونية) المصنعة!!!. أزلام قادة التخلف.
- والمحصلة النهائية: سيشعر الناس أنهم أفراداً في مجتمع وليس أعداداً في قطيع.

المقدمة

تعد الجغرافيا السياسية غصناً متميزاً – سريع النمو- من غصون علم الجغرافيا. وتتسم بكونها من أكثر التخصصات الجغرافية التي تعالج المشكلات القائمة في الخريطة السياسية ضمن المستويات المختلفة المحلية والقطرية والدولية والعالمية بسواء. فهي تهدف إلى فهم السلوك السياسي للإنسان من خلال ربط وتحليل التفاعلات السياسية المتطورة والسريعة الإيقاع. فالحركة المستمرة للجغرافيا السياسية دفعت البعض إلى أن يطلق عليها تسمية: (الوليد غير الشرعي للجغرافيا). وقد تشاركها فروع الجغرافيا الاقتصادية بهذه الخاصية.

وتبقى الجغرافيا السياسية هي التخصص البارز السريع التطور طبقا للتطورات الحاصلة في الخريطة السياسية طالما أن الدولة هي وحدة الدراسة في هذا التخصص. يقابلها الإقليم في عموم الدراسات الجغرافية. والدولة تكوين بشري لا يتسم بالثبات مهما طال الزمن أو قصر ، ولا بد من تغيرات جوهرية في السياسات الداخلية بسواء. والجغرافيا السياسية تهتم بالسلوك السياسي بين الدول في ظروف السلم والحرب بسواء. فالدولة – وحدة الدراسة - هي الأرومة التي تجمع الجغرافيا السياسية بفروع الجغرافيا الاجتماعية الأخرى: جغرافية السكان وجغرافية الحضر. فالدولة مجموعة من البشر حاكمون ومحكومون يتفاعلون في وحدة مكانية لها ظروفها ومقوماتها مما يجعلها تتخذ سلوكاً يعبر عن آمال سكانها من ناحية وتتناسب وإمكانياتها وظروفها من ناحية أخرى .

وقد ترتب على ذلك أن أضحت كل دولة ظاهرة جغرافية منفردة. وان الجغرافي السياسي يأتي بالجديد من خلال استنتاجاته القائمة على التحليل الجيوسياسي لعناصر البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بما يساهم في تهيئة القاعدة المعلوماتية المطلوبة لمصنع القرار السياسي.

وإذا كان الأمر كذلك فان استمرار البحث والتأليف في هذا التخصص يعد أمراً غاية في الأهمية، بحكم التغيرات السريعة والمتلاحقة في الخريطة السياسية الدولية أولاً. وللأهمية التطبيقية التي تسهم في التخطيط للعمل اللاحق من قبل صناع القرار ثانياً.

وتتأكد الحاجة للبحث والتأليف المستمر في الجغرافيا السياسية عندما نتذكر أن النظام الدولي الجديد قائم على مبدأ تفتيت الوحدات السياسية القائمة وإشاعة الدويلات القزمية المتناثرة التي بدأت تظهر – واقعاً في الخريطة السياسية منذ تسعينات القرن الماضي- وهذه ثمرة من ثمار ما زرعته الحركة الصهيونية العالمية والولايات المتحدة الأمريكية وقوى عالمية أخرى طيلة سنوات القرن العشرين. متجسدة بإذكاء الفرقة والانقسام والاقتتال بالإنابة أو تكريس التخلف بكافة مظاهره وأشكاله وأنواعه. من خلال الحكومات والأنظمة (سياسات القطيع) والعقائد والأحزاب والزعامات المصنعة (النخب السياسية الكارتونية) المكلفة بتحقيق تلك الأهداف لتكريس الهيمنة على موارد الثروة الرئيسة من خلال الأساليب والبرامج التي يعجز عن فهم جوهرها وسبر أغوراها وكشف كنهها وإدراكها غالبية الجماهير حتى المثقفة منها !!!

وتشكل التغييرات السياسية الجذرية التي شهدتها أو ستشهدها العديد من الدول الأفروآسيوية منذ عام 1989 وحتى الآن 2008 شواهد شاخصة في هذا المجال. من الاتحاد السوفيتي السابق إلى يوغسلافيا السابقة أخرها إعلان استقلال إقليم كوسوفو. إلى السودان فالشرق الأوسط الجديد. إذا ما شاءت الأقدار أن تكلل مشاريع الفاعل في الخريطة السياسية بالنجاح لا سامح الله.

من هنا بدأت فكرة التأليف مجدداً في هذا الحقل من التخصص. على أننا آثرنا التركيز على منهجية البحث وتحليل المرتكزات الرئيسية للجغرافيا السياسية وبعضاً من تطبيقاتها. على أنه من المفيد أن نشير إلى أن هناك العديد من المؤلفات: عربية وأجنبية أنارت الطريق وأسهمت في تحديد معالم الجغرافيا السياسية. وشهدت فترة السبعينات والثمانينات وحتى أوائل التسعينات كتباً منهجية ومرجعية جادة.

إلاّ أنه – مع الأسف - خاصة خلال السنوات العشرة المنصرمة 2008/98 طغت الكتيبات المتواضعة تظهر في الأسواق ! فكانت هذه الظاهرة دافعاً مضافاً لأن يبصر هذا المؤلف النور. في مسار تنظيري يستند على ركيزتين أولاهما: التفكير بما نعتقد التفكير به أي التفكير الجديد من خلال تشابك العلاقات وتفاعلها وتكوين الأنماط في محاولة لتحديد اطر أنظمة منهجية في هذا المجال.

وثانيهما: أن الحدث السياسي ليس وليد الصدفة ولا هو نقطة منفصلة بل هو نقطة من مجموعة نقاط تشكل الخط الذي قد يستغرق عدة عقود من زمن التخطيط والتنفيذ. وعليه، فالحدث السياسي لا يمكن تفسيره بأسبابه بل بنتائجه التي تعكس هوية وأهداف مخططيه. فالأحداث في الخريطة السياسية هي ليست احدثاً على مسرح الأرض كما هي فعلاً في منظورها التخطيطي العميق بل هي أحداث واقعة على (مسرح العرائس) طالما أن الخطوط غير المنظورة للحدث تكون في طي الكتمان التام. ومحاولة تلمس تلك الخطوط غير المنظورة للحدث لا يمكن الاهتداء إليها ببصيرة الشعوب المضللة بالثقافات البدائية.

فرصد الظاهرة كونها نقطة واحدة من آلاف النقاط التي تشكل خط الحدث السياسي ومحاولة فهم الأهداف والنتائج شكلت الاتجاه الذي يتبناه المؤلف في العديد من أبحاثه ونتاجاته العلمية. ومفاده [أن الفهم العلمي للتركيب المكاني للنظام السياسي وآلية عمله يجب أن تسبر أغواره من خلال هيكلية وتركيبة الوحدة السياسية "اقتصادياً" في المقام الأول"] .

ولا يأتي هذا الفكر التنظيري للمؤلف من دراسة واستقصاء علمي مضني في التراث القيم في مجالات الجغرافية السياسية ولاسيما في المراجع الأجنبية فحسب بل من إيمان علمي مدرك في هذا المجال امتد نحو أربعة عقود من الزمن في البحث والتأليف والتدريس والإشراف على الدراسات العليا ولازال.

وترتيباً على ما تقدم فقد جاء هذا الكتاب بسبعة فصول: عالج الفصل الأول منها منهجية البحث في الجغرافيا السياسية بدأ من ظهور الجغرافيا السياسية والجيولولتيكا مروراً بمناهج البحث والوسائل الكمية للقياس لكافة معطيات هذا التخصص. وانفرد الفصل الثاني بتحليل عناصر الهيئة الطبيعية في تركيبة الدول من وجهة نظر الجغرافيا السياسية من الخصائص المكانية للموقع مروراً بالسمات الطوبغرافية والفيزايوغرافية وانتهاءً بمرتكزات الجغرافيا الحيوية للدولة. ويتشابه الفصلين التاليين الثالث والرابع نظيرهما الفصل الثاني لكنهما تخصصا بدراسة البنية الاقتصادية والاجتماعية على التوالي. فقد أعار الفصل الثالث أهمية لموضوع العولمة والتجارة الدولية – طبقاً لواقع الحال- فضلاً عن مهامه الأخرى. في حين ركز الفصل الرابع على موضوع التنمية البشرية في ظل التنمية المستدامة التي غدت محور التفكير الاستراتيجي المعاصر. وبذلك ينفرد هذا المؤلف عما سبقه – فضلاً

عن الحداثة والاهتمام- بموضوعات أخرى تضمنتها كافة الفصول في هذا الخصوص .

بيد أن الفصلين الخامس والسادس تطرقا لموضوعات التخوم والحدود الدولية في الفصل الخامس، ونظريات الإستراتيجية الدولية بالفصل السادس. مع علمنا اليقين أن هذه الاستراتيجيات ستظل ذات شأن في الصراع الجيولولتيكي في العالم رغم ما ابتدعه (الفاعل في الخريطة السياسية: الحركة الصهيونية والولايات الأمريكية) من أساليب تشجيع العنف والارهاب لتحقيق مآربهما ولنا من أحداث 11 سبتمبر 2000 مثالاً شاخصاً في هذا المجال. اتخذت أحداثه مبرراً - تحت غطاء مكافحة الإرهاب- لاستباحة ارض وسكان أفغانستان والعراق على التوالي وربما ستشهد الخريطة السياسية أحداثاً أكبر وأبشع من ذلك.

واختتم الكتاب بالفصل السابع الذي اهتم بدراسة الجيولولتيكا التطبيقية لدول البحر المتوسط العربية. التي غدت الآن (2008) محط اهتمام الإمبراطورية الحالية (الولايات المتحدة الأمريكية) وإمبراطورية الأمس (فرنسا).

فإذا أردنا أن نقول إذا كانت تلك وغيرها مطامع أجنبية في هذا الإقليم فما عسى أصحابه أن يفعلوا في هذا الخصوص؟

وقبل أن ننهي هذه المقدمة لابد من التنويه بأننا حرصنا على تضمين احدث البيانات المتاحة في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإحصاءات الرسمية المطبوعة وعن طريق شبكة الانترنيت. فكانت بيانات عام 2005 إلى 2007 هي القاسم المشترك للعديد من معطيات هذا المؤلف.

ختاماً، فان هذا المؤلف يحمل الرقم (42) لمؤلفات الباحث مما صدر له حتى تاريخ صدوره. احمد الله على نعمه وأعاهد المختصين والزملاء والقراء الكرام بسواء أننا ماضون بالمسيرة العلمية الجادة ... مؤكدين أن القافلة تسير وستظل تسير .... وتظل القافلة تسير ....بمشيئة الله وارداته.

نسأل الله الهداية والتوفيق لما فيه الخير والصلاح للإنسانية جمعاء ....

ومن الله سواء السبيل

الأستاذ الدكتور محمد أزهر السماك

1

منهجية البحث في الجغرافيا السياسية

1-1 الجغرافيا والجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا

1-1-1 مفهوم علم الجغرافيا: رؤية فلسفية[2]

تعد الكشوف الجغرافية وشيوع الفلسفة العلمية وظهور نظرية التطور والنشوء لدارون الدوافع الثلاثة الرئيسية المسؤولة عن ميلاد: الجغرافيا الحديثة. وعموماً يمكن القول أن الجغرافيا الحديثة قد ظهرت بمنتصف القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. حيث شهدت هذه الفترة رواد علم الجغرافيا الحديثة أمثال كارل ريتر (1769-1858م) وفون الكسندر همبولدت (1779-1859م) وغيرهما. فقبلهما لم تكن الجغرافيا قد تحددت مفاهيمها. ويبدو أن الجغرافيين من كتاب القرنين السابع والثامن عشر قد ركزوا على المظاهر العلمية للجغرافيا دون إيجاد مرتكزات نظرية وأسس فلسفية صالحة لعمليات تنظيرية تقود إلى علم جغرافي له شخصيته المستقلة.

وتباين الجغرافيون في تعريف موضوع دراساتهم. وظهرت مذاهب فكرية جغرافية متباينة كالمدرسة الحتمية والمدرسة الإمكانية. وعلى الرغم من كثرة المفاهيم إلاّ أن بينهما قواسم مشتركة. فجميعها يؤكد على أن سطح الأرض ميدان الدراسات الجغرافية. وتشكل الظواهر التي تشغل هذا السطح موضوعاتها. أما الاختلاف بينها فيظهر بدرجة التركيز على هذه الظاهرة أو تلك. من حيث توجيه البحث ومساراته. فأتباع مدرسة المنظر (اللاندسكيب) يركزون على الظاهرة الطبيعية أما أتباع المدرسة الإقليمية فكانوا يركزون على تفرد الإقليم وفق معيار معين. ويرون أن الإقليم وحدة مساحية متجانسة في الظاهرات. وتباين الأقاليم مكانياً طالما أن التفرد صفة من صفات الأقاليم. وبذلك يلتقي المفهوم الإقليمي مع مفهوم التباين السكاني الذي يتزعمه الجغرافي الأمريكي ريتشارد هارتشهورن .

والشخصية الإقليمية هي اكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الأقاليم. أي شيء اكبر من جسم الإقليم وحسب وكما يقول حمدان[3]: أن الشخصية الإقليمية لا يمكن التوصل إليها بالنفاذ إلى روح

المكان لنستشف عنصريته الذاتية التي تحدد شخصيته الكامنة، وهذا هو فكرة الهيكل المركب عند الجغرافيين الأمريكيين. أو ما يعرف كاصطلاح علم (عبقرية المكان).

وبعبارة أخرى فإن الشخصية الإقليمية تبدأ حين تنتهي دراسة الجغرافيا الإقليمية التقليدية بالمعنى الشائع. ثم تجاوزها لتمثل التنوع القمي والعلوي لها فهي أعلى مراحل الجغرافيا والفكر الجغرافي. فالشخصية الإقليمية هي أكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الأقاليم كما رأينا. فالجغرافيا الإقليمية هي: (وصف المكان) في حين ان الشخصية الإقليمية هي: (فلسفة المكان)[4].

على أنه من المفيد أن نشير إلى أن المفهوم الإقليمي يلتقي مع المفهوم الذي يقول ان الجغرافيا تختص بدراسة العلاقات المكانية وهذا يلتقي مع مفهوم التوزيعات وبالتالي مع مفهوم الأنماط طالما أن لكل توزيع شكلاً من الإشكال.

والنمط مظهراً من مظاهر النظام طالما أن لكل نمط نظاماً مؤلفاً من عناصر كثيرة تتفاعل مع بعضها البعض ولكل نظام مدخلاته ومخرجاته. ويظل النظام يعمل ما دامت حركة التفاعل والتدفق قائمة لأنها بمثابة الطاقة أو الروح بجسم الكائن الحي. والنظام بهذا المفهوم والشكل يمكن تطبيقه على جميع الدراسات الجغرافية وبذلك تصب الأنماط في الأنظمة التي تطغي عليها ويحل منهج الأنظمة محل تحليل الأنماط.

والنظام ليس غريباً على الجغرافية. فالإقليم بحد ذاته نظام مكون من عدة عناصر أو مكونات طبيعية وبشرية.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن الاعتبارات السلوكية نالت اهتمامات أولئك المتبعين للنظام، وهنا يبرز منهج التحليل السلوكي.

وهكذا نجد أن الجغرافيا لم تعد ذلك العلم الذي يهتم بوصف الظواهر بعيداً عن الواقع بل أصبح هذا العلم يتماشى والتطور العلمي الحديث المستند على التحليل والقياس والربط والتعميم واستخدام النماذج والرياضيات الحديثة ونظم المعلومات الجغرافية. وبذلك سار في الاتجاه التطبيقي. وبدأت الجغرافيا تحتل موقعا متميزاً بين العلوم خاصة في الدول المتقدمة. كونها علماً تطبيقياً يعين صناع القرار والعامة بسواء في فهم العديد من الظواهر داخل أي وحدة مكانية وخارجها في التنظيم المكاني والإدارة المكانية والإدراك المكاني السياسي بسواء. بيد أن إشكالية علم الجغرافيا وأزمته الحقيقية هي في تحديد المفاهيم ومعالجة المحتوى من خلال التداخل ولترابط مع الاختصاصيات الأخرى في العلوم الطبيعية والبشرية. إلاّ أن مفاهيمها

تبقى مستقلة وواضحة الأهداف. فالجغرافي قارئ كل شيء لكنه كانت جغرافيا فقط. وبعبارة أخرى فإن الجغرافيا علم بمادتها، فن بمعالجتها. فلسفة بنظرتها. هذا المنهج ببساطة ينقلنا بالجغرافيا من مرحلة المعرفة إلى مرحلة الفكر أو كما يقول ستامب: "أن الجغرافيا في ذات الوقت علم وفن وفلسفة".

هكذا نفهم علم الجغرافيا كعلم مستقل بين العلوم فشخصيتها المستقلة تتجسد فيما نسميه (الجغرافيا التطبيقية). كونها تطبيق المنهج الجغرافي والتقنيات الحديثة المساعدة في حل المشكلات البيئية: الطبيعة البشرية وتقديم الحلول التاجرة لها في إطار التنظيم الإقليمي للبيئة. إما أن تظل تغالي في الفروع النسقية بعيداً عن كلية الأشياء والظواهر فهو لا يقود لأبعد من فقدان الهوية الجغرافية والانتماء غير الشرعي في أحضان الاختصاصات المغذية.

ولعل ماسبق يكشف مدى إيماننا بالمفهوم الإقليمي لوحدة علم الجغرافيا. وهذا يعني أن الجغرافيا تحتل المركز في دائرة العلوم المغذية: الطبيعية والبشرية ومنه اتجهت المفاهيم للأطراف. بيد أن تلك الأطراف أمدت المركز بقوانين ونظريات أعانته في النمو والحداثة.

وكما يقول (ينسن)[5]: أن الجغرافيا الإقليمية تعد جوهر علم الجغرافيا. ناظرين إلى الجغرافيا النسقية على أنها الإطار الذي يصاغ منه اختبار تلك القوانين تجريبياً. وتصل الجغرافيا الإقليمية إلى منتهاها بالتحقق من القوانين الجغرافية وطرح توليفه تجمع بين الظواهر الطبيعية والبشرية في إقليم ما.

وبعد هذا العرض لتطور مفهوم علم الجغرافيا نتساءل هل هناك نضج فكري محدد موحد لمفهوم علم الجغرافيا؟ الإجابة تكمن في أن هناك تباينات واجتهادات عديدة متفقة ومختلفة ولا زال الأمر كذلك. فحتى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين لازالت الاجتهادات قائمة والتباين بينها يكاد يكون كبيراً. فعلم الجغرافيا بدأ يكتمل بشكل واضح في سبعينيات القرن العشرين بالاعتماد على علم الاقتصاد. مما أضاف وضوحاً على فلسفتها الامبريقية غير المحدودة. وبدأت الثورة الكمية تظهر في كتابات الجغرافيين[6].

وتبنت المدرسة الكمية التقاليد الوصفية في الجغرافيا برفضها لفكرة أن الظواهر الجغرافية منفردة وسعت إلى اكتشاف الكليات وبناء النماذج وإرساء بُنى نظرية يمكن أن يتكيف الواقع الجغرافي لها. إلاّ أن مؤيدي الثورة الكمية ابدوا تحفظاً مفاده أن قوانينهم ونماذجهم يجب إلاّ تفهم كما لو كانت قوانين في الطبيعة. فالقوانين والنماذج تعين في التنبؤ لا بصفتها أو

هدفها كما يقول جريجوري[7]. وعموماً فان قبول القوانين والنماذج في الجغرافيا البشرية تعترضه الشكوك بحكم تغيرات المجتمع وقوانينه.

ولعل من المفيد أن نوضح أن الجغرافيا شهدت انتقادات كبيرة قبل الثورة الكمية مفادها غياب المرتكزات النظرية في التحليلات الجغرافية. ورغم ذلك تمكن هارفي[8] من التعرف على ستة شكول واضحة المعالم من التفسير العلمي في الجغرافيا من خلال التقريرات المنهجية والدراسات الامبريقية تلك الشكول هي: الوصف الإدراكي، المورفومتري، تحليل العلة والمعلول، والشكول الزمنية للتفسير، والتحليل الايكولوجي، والوظيفي، وتحليل الأنساق[9].

عموماً ظل الاتجاه مستمراً في أن الجغرافيا علماً مؤلفاً وكانت غالبية الجغرافيين تنظر إلى التوليفة الجغرافية في حين كانت القلة تطمح لتقسيم الجغرافيا إلى سلسلة من العلوم المنفصلة. كما يجب أن نتذكر أن الثورة الكمية أو اليقينية المنفصلة. الحديثة لم تتخل عن فكرة التوليفة الجغرافية. فهاجيت الف كتاباً عام 1979 اسماه (الجغرافيا توليفة معاصرة). وهكذا ظل مفهوم الجغرافيا على انه (العلم الموحد). ونحن نعتقد ان الجغرافيا قادرة على صياغة توليفات إقليمية متطورة من خلال مناهج جديدة مستقلة. فالتوليف أو الكل هدفاً تسعى للوصول إليه. ويرى البعض أن الهوة لازالت قائمة وكبيرة تدريجياً على أمل أن تتيح وسائل التكميم الفرصة لبلوغ حالة التنبؤ.

وهكذا يتبين ان الجغرافيا كعلم لازال يعاني من عدم الاستقرار إلاّ أن حالة الاستقرار تظهر بشكل أوضح في حالة التأكيد على المناهج الجغرافية وضمن صيغ وحدة المكان.

إجمالاً للقول أن علم الجغرافيا لن يكون له شأن علمي متميز إلاّ بظل تمسكه بمناهجه ووسائله الميدانية والعلمية الحديثة المتطورة. بحيث تدفع الجغرافيين إلى سبر مجاهل الجديد في العلاقات الايكولوجية بمعيار النظرة الاجتوحضارية. آخذين بعين الاعتبار المعيار الاقتصادي الايكولوجي (البيئي). متخذة من بناء النماذج وسيلة للتنبؤ. فمواكبة الثورة المعلوماتية ووسائل الاتصال والفهم المدرك لنظم المعلومات الجغرافية هي السبل الكفيلة بإحداث تغيرات نوعية في مدخلات علم الجغرافيا ومخرجاته بالتالي.

فللجغرافي المتميز ثلاث سمات رئيسية مترابطة هي: فهم مدرك لمناهج البحث الجغرافي، إلمام دقيق وشامل بالإطار النظري لحقل التخصص مستمد من الفروع النسقية المغذية، اطلاع واسع في استخدام وسائل التحليل والتقنيات المعلوماتية المعاصرة.

ومهما يكن من أمر فإن الجغرافيين يجمعون على أن الجغرافيا تعني دراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان. أو دراسة الأرض بوصفها موطن البشرية. فالجغرافيا إذا علم العلاقات المكانية بقدر ما تهدف لخدمة الإنسان. أو العلم الذي يدرس التنظيم المكاني في إطار تحليل الأنظمة والعمليات.

هذا وقد ترسخ الاعتقاد لدى جمهرة الجغرافيين منذ ميلاد الجغرافيا الحديثة في القرن الثامن عشر وحتى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين (1979) بأن علم الجغرافيا يقسم إلى فرعين رئيسين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية. فضلاً عن الاتجاه الشمولي الأكثر اتساعاً متمثلاً بالجغرافيا الإقليمية. ولكل فرع من هذه الفروع فروع أصغر وأدق. فالجغرافيا الطبيعية تضم فروع جغرافية التضاريس أو جغرافية أشكال سطح الأرض أو كما تسمى: الجيمورفولوجيا – علم أشكال سطح الأرض. وجغرافية المناخ وجغرافية الموارد الطبيعية (الموارد النباتية أو الموارد المعدنية وغيرها). وجغرافية البيئات وجغرافية التربة وجغرافية البحار والمحيطات. وتوالت الاجتهادات في الإمعان في التفريغ الأدق. مما يعكس الاستجابة الدقيقة والمستمرة للتطورات الحاصلة في حقول الاختصاصيات المغذية فبرزت مسميات أكثر حداثة كالجغرافيا الحيوية التي تعبر في المضمون عن جغرافية الموارد الطبيعية بتفاصيلها.

ورغم هذا التنوع ظلت الجغرافيا الطبيعية متمسكة بالمنهج الجغرافي القائم على: التوزيع والتحليل والتركيب. منطلقة في الاتجاه الصحيح بالربط بين اللاندسكيب الطبيعي والحضاري للحفاظ على جوهر الجغرافيا كونه العلم المختص بدراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان.

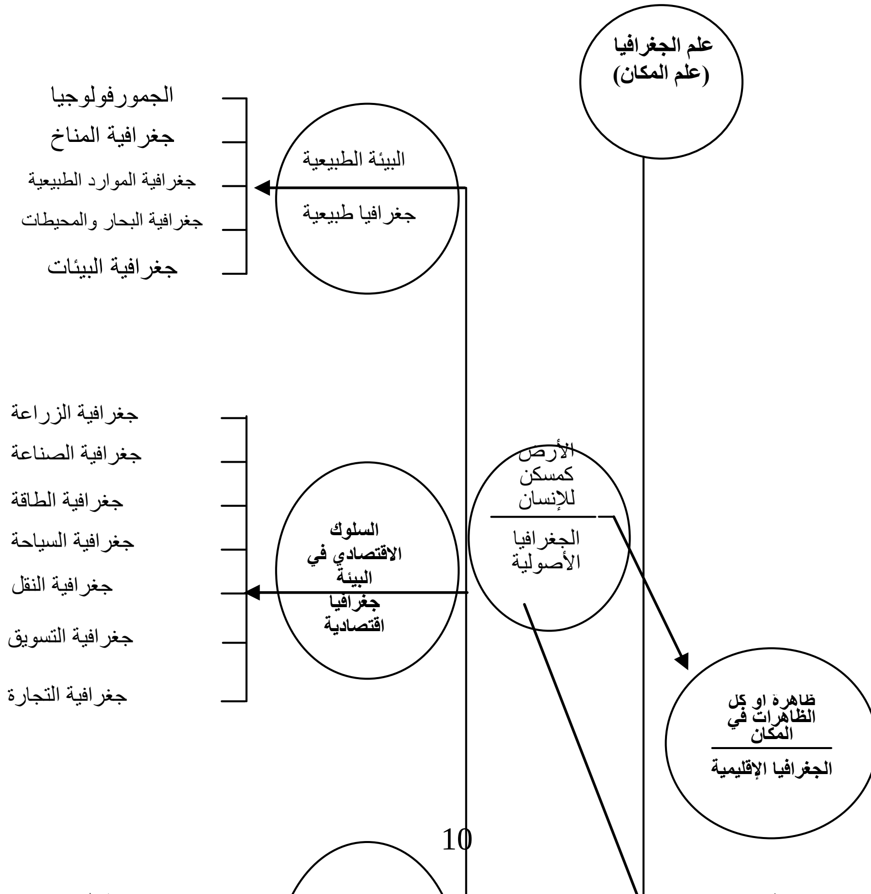
وتجسدت الجغرافيا البشرية بكونها ذلك الفرع من الجغرافيا الذي يهتم بدراسة توزيع الظاهرات البشرية ومحاولة تفسير تباين هذا التوزيع من مكان لآخر حتى يتسنى رسم صورة أفضل لإقليم توطنها. واستمدت حقائقها الرئيسية من حقول الاختصاصات المغذية كعلوم الاقتصاد والتاريخ والاجتماع والتخطيط والهندسة والزراعة والسياسة وغيرها. وقد ترتب على ذلك أن تفرعت إلى عدة فروع أصغر وأدق فكان منها: الجغرافيا الاقتصادية التي كانت (وقتذاك) تضم جغرافية التسويق، فضلاً عن جغرافية السكان وجغرافية العمران. إلاّ أن التطورات المتلاحقة في حقل الاختصاص والمنهجية الجغرافية دفعت بالجغرافيين المحدثين (هاجيت 1979) على سبيل المثال أن أعلن أن الجغرافيا الاقتصادية تشمل جغرافية الزراعة، وجغرافية الصناعة، وجغرافية النقل وجغرافية التجارة وجغرافية التسويق. في حين اشار إلى وجود فرعاً ثالثاً للجغرافية بالإضافة إلى الجغرافيا

الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية الا وهو الجغرافيا الاجتماعية. التي تحتضن: جغرافية السكان وجغرافية الاستيطان الريفي، وجغرافية الحضر (المدن). وقد يطلق على الفرعين الأخيرين مجتمعين اسم جغرافية العمران، فضلاً عن الجغرافيا السياسية. باعتبار أن الجغرافيا السياسية تهتم بالسلوك السياسي بين الدول في ظروف السلم والحرب بسواء. ويرى في ذلك أن فروع الجغرافيا الاجتماعية تجمعها أرومة واحدة وهي الدولة (بكافة مقوماتها الاجتماعية) وسلوكها السياسي. فالدولة مجموعة من البشر حاكمون ومحكومون يتفاعلون في وحدة مكانية لها ظروفها ومقوماتها.

مما يجعلها تتخذ سلوكاً يعبر عن آمال سكانها من ناحية وتتناسب وإمكانياتها وظروفها. لاحظ المخطط.

مخطط (1)

تقسيمات علم الجغرافيا[10]



فإذا كانت الجغرافيا تقسم إلى ثلاثة فروع: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا الاقتصادية والجغرافية الاجتماعية (تلك فروع الجغرافيا الأصولية أو النسقية)، فان الجغرافيا الإقليمية تمثل وحدة المكان أو وحدة الكل كما سبق أن أوضحنا.

وقد يتساءل البعض أين الجغرافيا التاريخية في خضم تفريعات الجغرافيا الإقليمية والجغرافيا الأصولية؟ تتلخص الإجابة في أن الجغرافيا التاريخية ليست جغرافية التاريخ ولا هي التاريخ الجغرافي كما يتوهم البعض ولا هي التفسير الجغرافي للتاريخ وإنما هي ببساطة جغرافية الماضي. أو كما وصفها هالفورد ماكندر: جغرافية الحاضر الذي كان أو الحاضر التاريخي أو الجغرافيا البشرية للماضي كما نراه.

ولعل في هذه العلاقة في تحديد مفهوم الجغرافية التاريخية. فلكل فرع من فروع الجغرافيا يمكن أن يكون له جغرافية تاريخية. طالما تمثل الحاضر أو صورة الأرض (الجغرافيا) كما كانت. ويبقى أن نذكر وكما يقول حمدان: "الجغرافيا التاريخية عنصراً جوهريا في دراسة الشخصية الإقليمية لأنها متوسط التاريخ مضروباً في جذر الجغرافيا".

نستخلص مما تقدم أن الجغرافية السياسية هي احد فروع الجغرافيا الاجتماعية.

الهوامش والمصادر

1. ينظر للتفاصيل عن تطور مفهوم علم الجغرافيا:
أ.د. محمد أزهر السماك ود. جمعة رجب طنطيش: دراسات في جغرافية الصناعة والمعادن، منشورات جغرافية **EIGA**، مالطا 2000، ص ص27-44.
وأ.د. محمد أزهر السماك: علم الجغرافيا بين اشكالية الواقع واستشراف المستقبل، اليات التغير والمناهج المقترحة، مجلة التربية والعلم، المجلد 10، العدد 1 لسنة 2-3، ص ص .2609
2. د. جمال حمدان: شخصية مصر- دراسة في عبقرية المكان، ثلاثة اجزاء، دار الانجلو المصرية القاهرة، .1984
3. نفس المصدر: (المقدمة).
4. ينظر التفاصيل.
اريلد هولت يينس: الجغرافيا تاريخها ومفاهيمها، ترجمة د. عوض يوسف الحداد والاستاذ ابو القاسم عمر اشتيوي، منشورات جامعة قاريوس، بنغازي، الطبعة الاولى 1998، ص ص7-275.
5. ينظر للتفاصيل:
أ.د. نعمان شحاذة: الأساليب الكمية في الجغرافيا باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2002، صص15-.415
6. اريلد هولت يينس: المصدر السابق، ص.4
7. نفس المصدر: ص.182
8. ينظر للتفاصيل.
أ.د. محمد أزهر السماك: علم الجغرافيا بين إشكالية الواقع واستشراف المستقبل، المصدر السابق، ص ص12-.14
9. ينظر للتفاصيل:
د. فتحي محمد مصيلحي: الجغرافيا بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1990، ص ص27-.33
10. د. جمل حمدان: المصدر السابق، (المقدمة).

1-1-2 ظهور الجغرافيا السياسية وتطورها

تقف اعتبارات رئيسية وراء ميلاد الجغرافيا السياسية ومن هذه الاعتبارات هي:

1-1-2-1 الرحلات والكشوف الجغرافية

لقد نجم عن ظاهرة الرحلات والكشوف الجغرافية تحولات وتغيرات خطيرة بالنسبة للفكر الجغرافي. وقد اقترنت هذه المرحلة برغبة الإنسان لا في توسيع معارفه عن المعمور فحسب بل بتعميق تلك المعرفة وتطوير مستوياتها. وكان حري بالجغرافيين والمهتمين في هذا الموضوع دراسة أبحاث تخص مشكلات عديدة تعاني منها الدول. خاصة بعدما أصبحت الرغبة لبسط النفوذ السياسي على أرجاء واسعة من البلاد المكتشفة وتنامي الروح القومية وغيرها.

1-1-2-2 النمو السكاني

لقد شهدت القرون الأربعة التالية لعصر الاكتشافات الجغرافية نمواً سكانياً متسارعاً. فلقد تضاعف سكان العالم ثماني مرات خلال الفترة ما بين القرن السادس عشر والقرن العشرين. فبعد أن كان سكان العالم نحو خمسمائة مليون نسمة عام 1650 بلغ أكثر بقليل من أربعة مليارات نسمة عام 1985. في حين بلغ نحو أكثر من ستة مليارات وليف عام 2007.

وكان من المنطقي أن يصاحب النمو السكاني زيادة بين شعوب دول العالم المختلفة نتيجة لتزايد الطلب على الموارد الطبيعية والاقتصادية لتلبية متطلبات السكان الغذائية وغيرها.

وقد ترتب على تلك الاتصالات اصطدامات مختلفة أخذت مظاهر متعددة من أجل تحقيق أهداف سَوْقية وأهداف لها أثر في السَوْق العالمي مرغوب فيها.

وهكذا يمكن الإفادة بأن وقتاً طويلاً قد انقضى قبل أن تصبح الجغرافية في وضع يمكنها أن تلتقي بالسياسة وان تستحوذ على الاهتمام بالمشكلات بين الدول. كما تطلب الأمر وقتاً طويلاً لكي يتنامى عدد الدول وتتوالد المشكلات لكي تتهيأ التربة الملائمة لاعتماد أسلوب التحليل (الجيوسياسي) الذي انفردت به الجغرافية السياسية. وعموماً يحاول البعض القول بان النصف الثاني من القرن السابع عشر يمكن ان يشكل بداية الميلاد

لهذا الفرع من الجغرافية[1]. إلاّ أن اللبنات الأولى في ميلاد هذا الفرع ترجع إلى القرن الخامس عشر، إذ يعد العلامة ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد) (732هـ - 808هـ) (1332م – 1406م)[2]. الرائد الأول في مجال الكتابة بموضوعات الجغرافية السياسية. ويشهد بذلك مقدمته من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر[3].

فقد وردت تفاصيل عديدة عن الدولة ونشوئها وإعمارها وطبقة الحكم[4] فهو يتحدث عن قوة الدولة واتساعها في المستقبل ثم يبين كيف أن تعدد القبائل وتشعبها وكثرتها قد يعيقان قيام الدولة. ويرى أن الميل إلى الترف والدعة والانفراد بالسلطة هي من طبيعة الملك. وهي التي تؤدي إلى هرم الدولة. (ويذكر إعمار الدولة وأطوارها وما ينشأ من خلاف بين الملك وبين أهل عصبيته بحيث يستغني عنهم بالمصطنعين عن طريق الأرتزاق. وبرزت ظاهرة معروفة في عصره وهي أن بعض الأعوان قد يحكمون فعلياً باسم الملك الذي لا يبقون له إلاّ الاسم[5].

ويقول ابن خلدون (أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة. والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وان وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت.

ويقابل القبيلة اليوم الشعب وعناه ابن خلدون عن واقعنا المعاصر أن كثرة الشعوب من مساوئ الدولة. وخذ مثال ذلك إيران وتعدد شعوبها وحالة عدم الاستقرار الذي يكشف عنها تأخيرها. وعكس ذلك تماماً اليابان حيث يتكون مجموع شعبها من قومية واحدة ولا يشذ عن ذلك إلاّ فئة ضئيلة (حوالي 16 ألف) من الاينو.

وعندما نتأمل بمثل هذه الموضوعات نجد ما يكون بداية النظريات الحديثة في نشوء الدولة وتطورها لفردريك راتزل وغيره من المحدثين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما سنرى.

ويظل التحليل الجيوسياسي هو المحرك الرئيسي لكتابات ابن خلدون في مجال السياسة والدولة. من هنا تتضح بعض أوجه الأصالة لحضارتنا العربية الإسلامية في مجال هذا التخصص.

ولعل من نافلة القول أن نشير أن العمل الحقيقي المنظم الذي أرسى قواعد راسخة للجغرافية السياسية يرجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع

عشر بشكل خاص. لا بسبب الإضافات الحادة للمحدثين فحسب بل نتيجة للتطور الحاصل في العلوم الأخرى كالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والعلوم العسكرية وغيرها التي تعد المصدر الرئيسي للعديد من تحليلات الجغرافية السياسية ومادتها.

فالجغرافي السياسي يستمد العديد من تفسيراته للوحدة السياسية أو المشكلة الدولية محور الدراسة من علم التاريخ الذي يحكي قصة الإنسان في تكاملها الزمني. فالجغرافيا والتاريخ شجرة أرضها الجغرافيا وماؤها التاريخ ، أو كما يقول جمال حمدان : الجغرافيا تاريخ ساكن والتاريخ جغرافيا متحركة. والعلوم والسياسية رافد طالما أن هناك العديد من المشكلات السياسية لا ترجع جذورها إلى العناصر الطبيعية الثابتة فقط. زد على ذلك أن القوانين والعلاقات الدولية تنظم العديد من المفاصل الوظيفية للخريطة السياسية. ومن هنا تأتي إضافات علم العلاقات الدولية في العديد من موضوعات الجغرافية السياسية خاصة في مسائل الحدود الدولية ومشكلاتها والمياه الإقليمية والنقل الدولي والصراع الاقتصادي وغيرها.

أما علم الاجتماع فيقدم خضماً من المعرفة التي تعين التحليل الجيوسياسي خاصة فيما يتعلق بالكيان البشري للوحدة السياسية في التركيب (الاثنولوجي) السلالي و (اثنوغرافي) السكاني و (الديموغرافي) العمري وحتى (الاكنوغرافي) الفكري والمعتقدات ذلك ما يعين في تفسير قوة الدولة ومظاهرها فيما يرتبط بوجود وموقف الأقليات المختلفة ومشكلات التمييز العنصري وغيرها.

ويظل الفهم الحقيقي للنظرية الاقتصادية في تحليلاتها الجزئية والكلية هو المعين الرئيسي لفهم أبعاد الصراع السياسي الدائر في خريطة العالم السياسية ذلك من خلال تلمس الحاسة السياسية المكانية لجوهر هذا الصراع.

أضف إلى ما تقدم فان لظروف الحرب العالمية الأولى كان لها يداً في تطور الجغرافية السياسية ومناهجها فقد كانت تلك الظروف بيئة مناسبة لميلاد علم جديد أطلق عليه علم الجيوبولتيكيا (علم سياسة الكرة الأرضية). إذ لعبت ظروف الحرب والاستعدادات العسكرية دوراً بارزاً في ميلاد هذا العلم وتطوره. وقد اقترنت الجيوبولتيكا بالحرب اقتراناً تاماً. وترعرع هذا العلم في ظروف عسكرية وتولى إرساء قواعده رجل عسكري ألماني ذو خبرة واختصاص في الجغرافية أيضا ذلك هو الجنرال كارل هو سهوفر. واعتبر الإلمام بالحقائق الجغرافية احد الأسس الضرورية للسياسة القومية في الحرب والسلم بسواء. وعليه، فان الجيوبولتيك قد اختص بدراسة الدولة

من الوجهة السياسية ولكنه لا ينظر للدولة كمفهوم ثابت بل ككائن حي كما سنرى.

3-1-1 الجيوبولتيكا والجغرافيا السياسية

ترجع الجذور التاريخية للأفكار الجيوبولتيكية إلى الحضارات القديمة، فقد ورد في أفكار الفلاسفة الإغريق ما يشير إلى وجود فكر جيوبولتيكي فقد ذكر أرسطو في كتاب السياسة (348ق.م – 322ق.م) ان موقع اليونان في الإقليم ألمناخي المعتدل قد مكن الإغريق من بلوغ السيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار كما ان سترابو (63 ق.م – 24 ق.م) اطلع على توسع الإمبراطورية الرومانية وقد أوضح ان موقع الدول المفضل هو المكان المتسم بالمناخ المعتدل وتتوفر فيه الموارد الطبيعية. وكان سترابو قد أشار إلى ان القوى العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة وليست الهوامش البحرية. وان أوربا هي مركز هذه القوى. ويرى ان الجزء المعمور من العالم يتكون من أوربا وليبيا واسيا. وان أوربا أكثرهم ملائمة للنمو والازدهار البشري وكان سترابو أول من أشار إلى العالم ذي الأهمية الذي حدده بامتداد من جبل طارق (أعمدة هرقل) إلى خليج البنغال (خليج المحيط الشرقي) ومن ايرلنداِ(أيرنا) إلى سريلانكا (سينامسون).

وقد أشار هيوقراط إلى ان الاسيويين اقل حباً للحرب من الاوربيين وربط ذلك بطبيعة المناخ لاسيما انخفاض المدى الحراري لهذه القارة. وقد حاول بودان (1530-1576م) ان يثبت في كتابه الجمهورية أن شكل الجمهورية ينبغي أن ينسجم مع الأخلاق البشرية التي تتأثر بالمناخ والتضاريس وعليه يقتضي أن يتباين تركيب الدول السياسي وقوانينها من مكان لآخر[6].

وقد أكد مونتسكيو (1689-1755م) في كتابه روح القوانين على تأثير التربة والمناخ بسلوك الإنسان وخصائص أنظمة الحكم. أن المناطق الباردة طبقاً لآرائه مرتع الحرية السياسية والشجاعة في حين أن المناطق الدافئة تؤدي إلى الخمول والعبودية كما أن إقليم السهول تكون مراكز الإمبراطوريات الواسعة في حين أن الأقاليم الجبلية تشجع شعور الحرية والاستقلال[7].

وما تقدم لا يعني الصحة المطلقة لتلك الاراء طالما ان هناك قدرات خلاقة للانسان تمكن من خلالها من احداث تغييرات جوهرية في بيئات

تواجده على مستويات الانتاج والخدمات بسواء وانعكاسات ذلك على شكل الوحدة السياسية وتركيبها.

كما ينبغي ان نتذكر ان العديد من تلك الافكار التي تعمد إلى ربط سلوك الإنسان السياسي وغيره ببيئته الطبيعية لا يمكن التعامل معها بمعزل عن الأهداف العليا لروادها والتي لا تخلو من بذور أفكار استعمارية قد يقصد بها تكريس تواجد ابناء البيئات المعتدلة خاصة الأوربيين منها في العديد من مناطق العالم بصيغ استيطانية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وغيرها.

وعموماً فإن التحليل الجيوبولتيكي يقع في مسارين.

الأول: وصف العلاقة بين الوضع الجغرافي والقوى السياسية.

الثاني: رسم الإطار المكاني للقوى السياسية.

غير أن تطبيق هذين المسارين حالياً لم يعد أمراً ميسوراً في التحليل الجيوبولتيكي لتعاظم التداخل في الأطوار المكانية للقوى والتكتلات الدولية الحالية.

فالحدود الفاصلة بين الكتلتين الشرقية والغربية في أوربا خلال الخمسينات كانت ماثلة للعيان بشكل بارز تمثلت بحدود فاصلة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وغيرهما لكن في ثمانينات هذا القرن لا نجد مثل هذا الفصل واضحاً نتيجة للتقارب بين دولتي ألمانيا وتوقيع المعاهدات بينهما. التي انتهت إلى ميلاد دولة ألمانيا الموحدة بعد هدم جدار برلين 1990 وعليه، فانه ليس من اليسير رصد التفاعل السياسي حالياً بين الإطارات المكانية بصورة سريعة مما يقتضي من جيوبولتيكي القرن الحالي الحادي والعشرين التأمل والحذر قبل إصدار الأحكام في التحليل الجغرافي السياسي لموضوعات البحث لأنه لم تعد لمناطق الفلوب السياسي المتناثرة والعديدة وجود كما كانت في ظل الحضارات القديمة: في العراق ومصر وقرطاجة وروما وبيزنطة والقاهرة والاستانة واسبانيا والبرتغال وفرنسا وإنكلترا هولندا وألمانيا وغيرهم[8]. ولا غدى لمناطق العالم ذي الأهمية كما كان عليه الحال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجود في أوربا الغربية والوسطى بين دائرتي عرض 30ْ-60 شمالاً. نتيجة لبروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في حينه على مسرح الأحداث. كما أن عالمنا المعاصر يشهد بين أحضانه حالياً بوادر ظهور لقوى جيوبولتيكية جديدة وهذه القوى قد تكون في الصين وأوربا الغربية وشبه القارة الهندية.

وتعني كلمة جيوبولتيك بمفهومها الألماني الدولة والسياسة (سياسة الأرض) أو الكرة الأرضية. فالكلمة جيوبولتيك بالألمانية Geopolitik مكونة من مقطعين Geo بمعنى الأرض و politik تعني السياسية. وإذا كان ما تقدم يمثل معناها الحرفي فان المقصود بها علمياً هو السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى. إن جوهر الجيوبولتيك هو دراسة جغرافية العلاقات السياسية الدولية في ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي. وقد جاء في تعريف جيوبولتيك أنها النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض. أو هو العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها. أو هي الأساس العلمي الذي يقوم عليه أن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من اجل حصولها على مجالها الحيوي.

وقد تطور مفهوم هذا العلم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حيث وردت هذه التسمية للمرة الأولى على لسان المؤرخ والسياسي السويدي كيلين Rudoolf Kiellen (1864-1922م).

وقد مثلت ظروف الحرب العالمية الأولى البيئة المناسبة لتطور علم جيوبولتيكا. إذ لعبت ظروف الحرب والاستعدادات العسكرية دوراً بارزاً في هذا الخصوص. وقد اقترنت جيوبولتيكا بالحرب اقتراناً تاماً وترعرع هذا العلم في ظروف عسكرية وتولى إرساء قواعده رجل عسكري ألماني هو الجنرال كارل هوس هوفر كما رأينا. وغدا الإلمام بالحقائق الجغرافية احد الأسس الضرورية للسياسة القومية في الحرب والسلم على حد سواء.

وعليه فان الجيوبولتيك يختص بدراسة الدولة من الوجهة السياسية ولكن لا ينظر للدول كمفهوم ثابت بل ككائن حي دينامي استناداً إلى نظرية راتزل. وتدرس الجيوبولتيكا العلاقات المكانية المتبادلة بين المنظر الطبيعي (الأرض) والمنظر البشري (السكان) والمنظر الحضاري (المهارات والتقنية) ذلك من وجهة نظر قومية وذاتية. وتبحث في مفاهيم أبعاد السَوْق من وجهة نظر خاصة ألاّ وهي فلسفة القوة. وان الضرورة لا تعرف قانوناً وتستخدم التاريخ القومي لخدمة تلك الأهداف.

وتركز الجيوبولتيكا اهتماماً على مطالب الدولة من حيث المساحة. وقد وجد أن هناك خمسة عناصر في رأي الجيوبولتيكا بالنسبة لمساحة الدولة. وهذه العناصر هي الاكتفاء الذاتي والمجال الحيوي والفكرة الإقليمية والصراع بين قوة اليابسة والماء والحدود السياسية. وتهتم الجيوبولتيكا

بالوضع في المستقبل. إذ ترسم صورة لما يجب أن تكون عليه الدولة في حين أن الجغرافية السياسية تدرس الكيان القائم لدولة كما هو فعلاً. فالفرق بينهما هو الفرق بين التحليل الموضوعي للحقائق الجغرافية (الجغرافية السياسية) وبين التفقيه الانتقائي والتثقيف (الجيوبولتيكا). ولتوضيح هذا الاختلاف نورد ما ذكره كارل هو سهوفر إذ يقول: "أن الجغرافية السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المساحة. أما الجيوبولتيكا فهي تدرس المساحة من وجهة نظر الدولة.

وقد يبدو أن الجيوبولتيكا أوسع من علم السَوْق لأنه يدرس المرافق السياسية في ضوء البيئة الجغرافية. ثم يضع الأهداف السَوْقية والجيوإستراتيجية (الأهداف المكانية). ثم يوصي بالوسائل (التعبوية) ويضع الملامح المستقبلية للأهداف المنتظرة. فالجيوبولتيكا أشبه ما تكون بالضمير الجغرافي للدولة. فهو يوصي بما ينبغي عمله سياسياً لصالح الدولة. وقد يؤخذ على مفهوم هذا العلم بأنه الصورة المنحازة عن الواقع الجغرافي لأي إقليم سياسي في العالم. وفي ذلك ما يبرره تاريخياً. فالألمان (الحزب الوطني الاشتراكي) اعتمدوا بدرجة كبيرة على أساسيات هذا العلم من أجل تحقيق أهدافهم القومية الذاتية. من هنا كانت البداية لتشويه هذا العلم وإبعاده عن أهدافه الأساسية.

وفي المقابل فقد ظهر من ينظر إلى هذا العلم على أنه أداة تحليلية لتقويم الوزن السياسي والعسكري للدولة بشكل موضوعي. يعتمد حقائق الجغرافية السياسية وبمنهج موضوعي بعيداً عن الذات. أي انه يحاول أن يتلمس الحاسة السياسية المكانية في عناصر البيئة الطبيعية والبشرية بشكل موضوعي. لتحديد وزن نسبي لكل عنصر من تلك العناصر بما يمكن من تحديد الوزن الجيوبولتيكي للإقليم المراد دراسته بالتالي. ليس صورة حالية فحسب بل كملامح مستقبلية أيضا. تتمثل في تحديد أبعاد عليا من خلال ما تتيحه عناصر البيئة من أهداف بشرية ومكانية سَوْقية وسَوْقية عالمية.

من هنا نرى المفهوم الحديث للجيوبولتيك كرديف للجغرافية السياسية بعيداً عن مفهومه القديم الذي حاول الألمان تطبيقه خدمة لمآرب النازية. وتعمل الحركة الصهيونية الآن اعتماده خدمة للأهداف العنصرية والامبريالية التي تؤمن بها هذه الحركة.

وتأسيساً لما تقدم فإن مفهوم الجيوبولتيك ينبغي أن يظل محافظاً على معانيه العلمية الموضوعية. فهو إذن أداة رسم السياسة القومية للدولة طبقاً للحقائق الجغرافية السياسية ليس إلاّ ويظل مفهوم الوزن الجيوبولتيكي كأداة

القياس النسبي للأبعاد السياسية للعناصر المكانية والبشرية في الإقليم السياسي بما يمكن من رسم أبعاد سَوْقية مرغوب فيها.

أما الجغرافية السياسية فيمكن تعريفها بأنها ذلك الفرع من الجغرافية البشرية الذي يهتم بدراسة جغرافية الدول أو الوحدات السياسية. فهي تركز على التحليل الموضوعي من مختلف الباحثين[9].

فقد عرف هارتشهورن الجغرافية السياسية بأنها دراسة تباين الظاهرات السياسية من مكان لأخر في ضوء تباين ظاهرات سطح الأرض باعتبارهما موطن الإنسان. ويدخل ضمن هذه الظاهرات السياسية المظاهر التي تخلفها كل القوى والأفكار السياسية.

كما عرفها بيرسي Peercy بأنها : وصف وتحليل الوحدات السياسية.

وعرفها مودي Moudie بأنها: تحليل للعلاقات بين البيئة والمجتمع.

كما عرفها الكسندر Alexinder بأنها: دراسة الأقاليم السياسية كظاهرة من ظاهرات سطح الأرض.

وعموماً فإن الجغرافيا السياسية تشترك مع كافة فروع الجغرافيا في اهتماماتها بالمكان وخصائص التركيب الجغرافي للوحدة السياسية طالما أن كل دولة هي ظاهرة جغرافية متفردة. وإن الجغرافي السياسي يقدم إضافاته الخاصة عن طريق تقديم الأحوال الحياتية الداخلية كتوزيع السكان وكثافاتهم ودرجة التحضر والأقليات العنصرية والدينية وغيرها. أن أمثال هذه العوامل تشمل على إمكانيات توسعية جوهرية تتعلق بالمشاكل الداخلية الخاصة بالدولة وتحدد قوتها أو ضعفها وان تقدير الجغرافي للمكان يضيف إليه عنصراً متميزاً وجوهرياً.

أن الجغرافيا السياسية فرع صعب من فروع الجغرافيا. وغالباً ما تعرض مختصوها أو المهتمون بها إلى الاتهام بأنهم لا يقدمون شيئاً كبيراً ابعد من كونهم مراسلين سياسيين أكفاء. لكن الجغرافيين الذين يدركون رسالة علم الجغرافيا يستطيعون أن يقدموا إضافات جادة ومهمة في هذا الميدان تساعد على توضيح العلاقات الدولية وتطويرها.

2-1 الأهمية النظرية والتطبيقية لدراسة الجغرافية السياسية

تتسم الجغرافية السياسية باتساع مجال عملها لكثرة دول العالم وتغيير أنظمتها باستمرار وتعقد العلاقات الداخلية والخارجية لها. ولما كان الإقليم الجغرافي وهو الوحدة المساحية لدارس الجغرافية يتسم بالثبات النسبي كونه ظاهرة طبيعية فان الإقليم بالنسبة لباحث الجغرافية السياسية يمثل المنطقة أو الوحدة السياسية التي تتسم بالتغير المستمر مما يلزم باحث هذا التخصص بسرعة المواكبة والمتابعة المستمرة وفي ذلك إغناء متواصل للمعرفة الجغرافية لتطوير المنهج الجغرافي.

فالجغرافية السياسية تعمد إلى تحليل البيئة الطبيعية المؤثرة في الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول. كما انها تعني بدراسة العلاقة بين السكان والبيئة الطبيعية (الأرض). كما أنها تهتم بدراسة موضوع التغير. ولا يقتصر التغير على العلاقات الداخلية للدولة فحسب بل يمتد لعلاقاتها الخارجية وهذا يعني أن الجغرافيا السياسية سريعة التغير هي الأخرى مما دفع البعض[10] للقول بأنها ليست علماً لديناميكيتها المستمرة وبالتالي تغيرها السريع وارتباك طرق البحث فيها نتيجة لذلك.

وترتيباً لما تقدم فان الأهمية النظرية لعلم الجغرافية السياسية تكمن في رفده لعلم الجغرافية مادة ومنهجاً. كما أنها تقدم العديد من الأصول والمبادئ الخاصة بعناصر المكان المختلفة التي يمكن أن تكون الإطار النظري للسياسيات الداخلية والخارجية للدول المختلفة فيما يمكنها من تحقيق أهدافها. وبعبارة أخرى أن القواعد والأصول الخاصة بعناصر الموقع بأبعاده المختلفة وحجم وشكل ومساحة ومناخ وتضاريس وبيئة الوحدة السياسية يمكن أن تؤطر لأية وحدة سياسية تنظم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة. ولا تقل الأصول الخاصة بالتركيبة الاقتصادية والوضع البشري للوحدة السياسية تأثيراً على سابقتها فمن خلالها يمكن صناعة القرارات الرشيدة التي تحدد الأبعاد السَوْقية للوحدة السياسية أولاً: ويرسم السياسيات الداخلية والخارجية ثانياً وتكفل بتخطيط وتنفيذ تلك السياسات ثالثاً.وهذه الحقائق مجتمعة لا تعني إغناء المعرفة الجغرافية فحسب بل إغناء اختصاصات أخرى عديدة كالعلوم السياسية والعلاقات الدولية الاقتصادية والعلوم العسكرية وغيرها.

وفي الجانب التطبيقي أو النفعي فان الجغرافية السياسية تنتهي إلى استنتاجات موضوعية سليمة طالما أنها تنتهج الأسلوب العلمي في التحليل

الجيوسياسي لمكونات الوحدة السياسية. مما يعين صانعي القرار في الوحدة السياسية في العديد من جوانب الإدارة السياسية والاقتصادية والسكانية للدولة.

ذلك لأن دراسة الجغرافية السياسية تبدأ بتحديد الظاهرة تحديداً دقيقاً مشكلة ام وحدة سياسية كاملة ثم تبدأ بملاحظتها منذ نشأتها الأولى حتى الوقت الحاضر للدراسة عن طريق الوثائق ومن خلال البيانات المعتمدة ثم تبدأ بالتحليل في محاولة لطرح خيارات معينة قد تشكل في مسارها العام إطاراً علمياً للسَوْق الهادف لوحدة الدراسة.

وإجمالاً للقول يمكن أن نحدد النقاط الآتية كعناصر رئيسية للأهمية التطبيقية لدراسة الجغرافية السياسية وهي:

1. الكشف عن واقع التركيب البيئي الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والبشري للوحدة السياسية من خلال اعتماد منهج التحليل الجغرافي السياسي.
2. تشخيص المعوقات المسؤولة الرئيسية عن تحديد ملامح الخريطة السياسية للدولة في مجال علاقاتها الداخلية والخارجية. مما يكفل التنبيه إلى ضرورة صيانة موارد الثروة وتخطيط مستقبلها بما يعزز الاستقلال السياسي للدول.
3. تساهم في رسم ملامح مستقبلية لوحدات الدراسة أو المشكلات المختلفة من خلال الإسهام في تحديد السَوْق للوحدة السياسية.
4. إن الجغرافية السياسية يمكن أن تقدم إسهامات فاعلة لتعزيز الأمن الوطني والأمن القومي والسلام العالمي.

وترتيباً لما تقدم فان دراسة الجغرافيا السياسية لا تعد ضرورة ملحة لتخصصات الجغرافية والتاريخ والقانون والسياسية والعلوم العسكرية فحسب بل للعلوم الاقتصادية والإدارية أيضاً. ونحن نتطلع لليوم الذي ندخل فيه هذه المادة في مناهج تلك التخصصات من اجل خلق المتخصص العالم بتركيبة بلاده الطبيعية والبشرية، القادر على اتخاذ القرارات التي تكفل لها المركز المناسب في الحظيرة الدولية من خلال التنظيم السليم لعلاقاتها الداخلية والخارجية.

الهوامش والمصادر

1. صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، منشاة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، 1982، ص19.

2. للتفاصيل عن حياة وسيرة ابن خلدون انظر:

سهيل عثمان ومحمد درويش، من مقدمة ابن خلدون (السياسة والاقتصاد) سلسلة المختار من التراث العربي، ط2، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1978، من ص11-27.

3. مقدمة ابن خلدون، العلامة ابن خلدون، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، غير مؤرخ، من ص ص35 -153.

للاستزادة ينظر د. احمد حامد العبدي: الفكر الجغرافي السياسي عند ابن خلدون رسالة ماجستير ، مقدمة إلى قسم الجغرافيا، إشراف د. محمد أزهر السماك، (ع.م).

4. نفس المصدر، الفصل الرابع عشر (في أن الدولة لها أعمار طبيعية كالأشخاص)، من ص ص170-172.

5. سهيل عثمان ومحمد درويش: المصدر السابق، ص42.

6. د. محمد الديب، الجغرافيا السياسية، ص15-16.

7. د. محمد رياض، المصدر السابق، ص66.

8. د. عبد الرزاق عباس، الجغرافيا السياسية والمفاهيم الجيوبولتيكية.

9. محمد رياض، المصدر السابق، ص67.

10. نفس المصدر، ص68.

3-1 مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

ينبغي على الباحث في الجغرافيا السياسية أن يلاحظ بعض العناصر قبل الخوض بتحديد منهج الدراسة. وهذه العناصر هي[1]:

1. تحديد الظاهرة تحديداً دقيقاً.
2. ملاحظة الظاهرة.
3. وصف الظاهرة وتحليلها.
4. تصنيف الظاهرة وتفسيرها.

والجغرافيا السياسية كونها أحد فروع علم الجغرافيا الاجتماعية لها مناهجها العديدة ويمكن إجمالها في منهجين بشكل عام هما:

أ. المنهج الإقليمي.

ب. المنهج الأصولي.

فالمنهج الإقليمي يقوم على أساس دراسة الأقاليم المختلفة طبقاً لأسلوب التحليل الجيوسياسي الذي يبرز التفاعل بين عناصر الأقاليم الطبيعية. والبشرية في محاولة لتلمس الحاسة السياسية المكانية لتلك العناصر. والإقليم كما هو معلوم مساحة تتكرر ضمنها ملامح مشتركة كنوع من الوحدة في تنوع. فالجغرافيا السياسية تبعاً لهذا المنهج تدرس الوحدات السياسية مباشرة من وجهة نظرها. ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه بان البدء بدراسة الوحدات السياسية يمكن في النهاية من الوصول إلى قواعد وأصول وأهداف عامة لهذا العلم ثم تطبق بعد ذلك في الدراسات الإقليمية. ويؤيد هذا الفريق رأيه بان البدء في الدراسة الأصولية يقود إلى صياغة قواعد للجغرافيا السياسية لا ظل لها في الواقع[2].

ورغم أن المنهج الإقليمي هو من أكثر المناهج اجتذاباً لاهتمام جمهرة الجغرافيين وعنايتهم لأنه يحقق طموحاتهم في رسم صورة الأرض كونها إقليماً مترامي الأطراف إلاّ أن متبعي هذا المنهج قد يضعون أنفسهم وسط خضم تفصيلي من المعرفة الجغرافيا الطبيعية والبشرية للوحدة السياسية محور الدراسة مما يترك الخط الفاصل بين ما هو جغرافية إقليمية وجغرافية سياسية تبعاً للمنهج الإقليمي غير واضح خاصة بين عموم الجغرافيين الناشئين. ناهيك عن أن البعض يحاول إضافة طابع سياسي على التاريخ السياسي للدولة وتحليل حدودها وما إلى ذلك لتميزها عن الجغرافية

الإقليمية. وقد اتبع بومان Bowman هذا المنهاج في كتابه The New World ودل العديد من الجغرافيين لاحقاً بدلوهم طبقاً لهذا المنهج.

أما المنهج الأصولي أو الدراسة الأصولية كما تسمى فهي تقوم على أساس صياغة القواعد والمفاهيم الرئيسية وطرحها كإطار نظري لتفسير العديد من الظواهر والمشكلات تبعاً لأسلوب التحليل الجيوسياسي في الجغرافيا السياسية. ومن ثم تلمس التطبيقات المكانية المختلفة لتلك الأصول والقواعد.

وبظل هذا المنهج الأصولي يهتم بدراسة كل العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية طبقاً للقواعد والمفاهيم السائدة في مجال الجغرافيا السياسية فيبدأ بالموقع بأنواعه مروراً بعناصر البيئة من مساحة وحجم وشكل وتكوين طوبغرافي وخصائص فيزيوغرافية وحياتية... الخ كما هي معروفة للجغرافيين.

والحقيقة أن الدراسة الأصولية يمكن أن تحقق الهدف المنشود من دراسة الجغرافيا السياسية كما أنها تمكن من وضع قواعد خاصة بهذا العلم لتطبيقها على دراسة الوحدات السياسية طبقاً لمجالات دراسة هذا الفرع من الجغرافيا.

على أن ما تقدم يمثل الإطار العام لدراسة الجغرافيا السياسية بظل منهجيها انفي الذكر. إلاّ أنه أمكن تمييز عدة مناهج تفصيلية في الجغرافيا السياسية.

فقد أوضح رتشارد هارتشهورن R. Hartshorn أربعة مناهج للجغرافيا السياسية هي(3):

1. منهج تحليل القوى الخاصة بالدولة.
2. المنهج التاريخي.
3. المنهج المورفولوجي.
4. المنهج الوظيفي.

أما جونز S. Jones(4) فقد اهتدى إلى نظرية أطلق عليها نظرية الحقل الموحد لتحليل الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية.

وفيما يأتي دراسة لمناهج الجغرافيا السياسية :

1. منهج تحليل القوة أو المنهج التحليلي

يعد موضوع القوة من المواضيع الأساسية التي تدخل في اختصاصات علوم عديدة كالجغرافية السياسية والعلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم العسكرية. وتستخدم عبارة القوة بصيغ متعددة تبعاً لوجهات نظر الباحثين. وهم عموماً يطلقون القوة كمرادف لقابلية الدولة. لأنهم يعتقدون أن مصطلح قوة الدولة عام ومتنوع. فقد نقصد بقوة الدولة تفوقها العسكري. أو قد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتشمل أمور غير عسكرية كالدبلوماسية مثلاً والعلاقات الدولية. وعليه، فان عبارة القوة قد تعني التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية وعموماً فإن القوة تتألف من عناصر رئيسية هي القوة الجغرافية والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة البشرية والقوة النفسية.

وبظل هذا المنهج يقوم الجغرافي السياسي بتحليل عناصر الجغرافية بمفهومها الواسع الذي يشمل المكان والإنسان وأوجه التفاعل بينهما، وترتيباً لذلك فإن عناصر هذا المنهج تتضمن تحليل ما يأتي:

أ. الموقع بكافة مظاهره: الموقع الفلكي والموقع بالنسبة لليابس والماء والموقع السَوْقي والموقع ذا الخصائص المعينة في السَوْق العالمي.

ب. عناصر البيئة الطبيعية: تلمس الأبعاد السياسية المكانية للسطح والتكوين الطبيعي والجغرافيا الحيوية.

جـ. الموارد المتاحة: المادية والمعنوية.

د. السكان: التطور – النمو – الحجم – الكثافة – التركيب – حركة السكان.

هـ. وسائل الحركة والاتصال والثورة والمعلوماتية.

و. الأسلوب السياسي: التنظيمات الإدارية والسياسية للعلاقات الداخلية والخارجية للدولة.

ويتم تحليل كل عنصر من العناصر آنفة الذكر طبقاً للمنهج الجيوسياسي الذي يهدف إلى إبراز الحاسة السياسية المكانية.

وقد يبدو أن هذا المنهج ميسور لأول وهلة إلاّ أن حقيقة الأمر ليست كذلك فالخضم من المعرفة الجغرافية لكل عنصر من العناصر يترك أمر انتقاء المادة ذات الحاسة السياسية المكانية أمراَ ليس يسيراً على كل الجغرافيين مما يتيح الفرصة للتداخل الكبير بين الجغرافية الإقليمية

والجغرافية السياسية. فدور الجغرافي السياسي طبقاً للمنهج التحليلي ليس استعراضاً لمقومات كل عنصر من عناصر قوة الدول بل أن واجبه هو القياس النسبي لكل عنصر من تلك العناصر وفيما يسهم من وزن في معادلة القوة للدولة وطبقاً للإطار النظري المتاح لقياس قوة الدول كما سنرى. وبهذا الأسلوب تحول دون التداخل بين الجغرافية السياسية والجغرافية الإقليمية. وحتى لا تتحول الجغرافية السياسية إلى ما يشبه الجغرافية الإقليمية. وفي ذلك يقول فريمان(5) T.W. Freeman لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية والإقليمية فكلاهما أصبح مساعداً للآخر، وذلك نتيجة للأبحاث السياسية للدول الجديدة في أوربا بعد الحرب العالمية الأولى وتأثير الدراسات الجيدة التي عرضها بومان الأمريكي وديمارتون الفرنسي وماكندر الإنكليزي.

والمنهج التحليلي على العموم من أكثر المناهج دقة لمن يحسن تطبيقه وهو يصلح للتطبيق لا في دراسة الدولة الواحدة فحسب بل للإقليم أو الكتل السياسية الكبرى بسواء.

2. المنهج التاريخي

يحاول هذا المنهاج تتبع كيفية بلوغ الدولة مرحلة نموها الحالية ما مكنها من بسط نفوذها على نطاقها الإقليمي فهو يحاول أن يوجد نوعاً من التطابق بين كل من صفحة المنظر الطبيعي والبشري للإقليم من جهة والظاهرات السياسية من جهة أخرى ليتمكن من الوقوف على حقيقة مجريات التاريخ وما آلت إليه في إيجاد ما يمكن أن يوجد. ومن الطبيعي أن هذا المنحى يقع ضمن دراسات الحتم الجغرافي. وعليه ينبغي ألاّ ينزلق الجغرافيون باتجاه صياغة القواعد والقوانين التي تحكم نمو الدول وتوسعها طالما أن العلاقات المكانية بين الأرض والإنسان في تغيير مستمر.

ويتطلب هذا المنهج تحليل نمو الدولة من القلب إلى الأطراف وكيفية وصولها إلى حدودها السياسية وعناصر قوتها الداخلية والخارجية كافة والمنهج التاريخي وان كان يلقي ضوءاً على سير التاريخ السياسي للدولة، إلاّ أن قيمة معظم الدراسات في الجغرافيا السياسية التاريخية يرتبط بتفسير أحداث الماضي. وبهذا فانه لا يمكن أن تتخذ من مثل هذه الدراسات مؤشر لما يحدث اليوم(6).

والحقيقة أن هذا المنهاج يقود إلى رسم عدة خرائط تحكي كل منها حركة الإنسان على صفحة الإقليم تقدمه أو تراجعه كونه حيواناً سياسياً له وسائله وأهدافه، تكون في مجموعها أطلساً تاريخياً للوحدة السياسية المدروسة عبر فترات زمنية متتابعة.

وتعد الوثائق التاريخية المادة الأساسية لممارسة هذا المنهج. ولما كان نشر الوثائق تقيده التعليمات والأعراف الدولية فان إمكانية الحصول عليها لا يعد أمراً ميسوراً. زد على ذلك أن تلك الأعراف والتعليمات لا تسمح بنشر الوثائق التي لم يمض عليها بعد 50 سنة ما يجعل أمر كتابة الجغرافيا السياسية المعاصرة وفق المنهج التاريخي أمراً متعذراً.

ولكن المنهج التاريخي يظل مهماً وبناء لتتبع مراحل مختلفة من دراسة أي وحدة سياسية أو إقليم سياسي.

3. المنهج المورفولوجي(7)

يعتمد هذا المنهج على تحليل الظاهرات السياسية بالدولة تبعاً لأنماطها وتركيبها. والمقصود بالأنماط كافة التنظيمات التي يرجع تكوينها إلى إتقان وتعاون الوحدات السياسية سواء أكان هذا على المستوى الوطني (أقسام إدارية داخلية) أو إقليمي (كتل إقليمية كدول مجلس التعاون الخليجي) أو على مستوى (اتحادات دولية كدول السوق الأوربية المشتركة أو دول حلف الأطلسي أو حلف وارشو أو دول مجلس التعاضد السوفيتي (الكوميكون) في حينه وغيرها). ويقصد بالتركيب الظاهرات السكانية التي تتضمنها الوحدة السياسية كالقوة السكانية والقوة الاقتصادية والعواصم والحدود السياسية والمناطق التي تعاني من مشكلات وغيرها.

ويكاد يكون هناك شبه إجماع على أن ايطاليا تعد نموذجاً متفرداً للدراسة بظل هذا المنهج.

فالأنماط عند دراسة ايطاليا تركز على موقعها بكافة معطياته "الفلكي والبحري والسَوْقي والسَوْقي العالمي وتأثيراته على تقسيماتها الداخلية وعلى علاقاتها الإقليمية والدولية" كونها عضوا في السوق الأوربية المشتركة وعضويتها في حلف الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية OECD وغيرها.

أما التركيب فينصب على دراسة مناطق التركيز السكاني والنشاط الاقتصادي. فايطاليا الشمالية –حوض نهر البو- تكون مركز الثقل السكاني والاقتصادي في جسم الدولة بحكم الموارد المتاحة فيها "وقد ترتب على ذلك

أن أصبح هذا الجزء المركز الحيوي لنشاطها السياسي ومصدر قوتها ومرتعاً خصباً لنمو الأفكار المعتدلة.

في حين أن فقر الجنوب الايطالي، لظآلة موارده المتاحة وتخلخله السكاني وشظف العيش، هيأ المناخ المناسب لتفشي الأفكار المتطرفة. وقد نجم عن ذلك قطبان متنافران يشدان بجسم الدولة ليس نحو القلب باتجاه التكامل بل العكس يشدانها نحو الأطراف بعيداً عن القلب فيما يهيئ ظروفاً قد تؤل إلى الانفصال عن جسم الدولة (في الجنوب).

وتدرس العاصمة في سياق التركيب أيضاً. والعاصمة روما تقع بعيداً نسبياً عن القلب الحيوي للدولة وهي ليست مدينة صناعة كنظيراتها من عواصم الدول الأوربية الغربية. لكن أهميتها تنبثق عن احتضانها لدولة الفاتيكان بما أضفى عليها أهمية خاصة دينية ودولية. وعموماً فإن منطقة العاصمة أكثر اعتدالاً من الناحية السياسية عند المقارنة بين الشمال والجنوب.

هذا وتدرس الحدود الدولية ومشكلاتها عند اعتماد التركيب في المنهج المورفولوجي للجغرافيا السياسية.

4. المنهج الوظيفي

يعتمد هذا المنهج على التحليل الجغرافي لوظيفة الدولة من الناحية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها داخلياً وخارجياً.

فبالنسبة للوظيفة الداخلية نبدأ بتحليل واجبات الدولة المتمثلة بتثبيت كيانها وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحقيق الوحدة السكانية والاقتصادية داخل جسم الدولتين وسن وتنفيذ القوانين لتحقيق الأهداف المرسومة.

كما تتضمن دراسة النطاق الإقليمي للدولة من خلال دراسة نوعين من القوى[8]:

قوة الطرد عن المركز وهي التي تعمل على تفكيك جسم الدولة وتتمثل في الحواجز التضاريسية وبعض الفواصل السكانية متمثلة في اختلاف الخواص السكانية وحتى الاقتصادية والاتجاهات السياسية بالتالي.

قوة الجذب نحو المركز وتتمثل في آليات تكتيل جسم الدولة أي أنها تسير باتجاه معاكس للقوى السابقة. وتتمثل في رغبة الدولة وأيدلوجيتها في تكوين دولة تتوفر فيها المقومات القومية.

ثم يأتي تحليل مبررات وجود الدولة من خلال دراسة المقومات البشرية وتحديد منطقة السويداء ودراسة التنظيم الداخلي.

أما الوظيفة الخارجية فتتمثل في العلاقات المكانية التي تتناول دراسة الحدود ومشكلاتها وأنواعها ووظائفها. والعلاقات الاقتصادية وتدرس سياسة الدولة التجارية من خلال سياسة الاكتفاء الذاتي التي تنتهجها في مجالات الاقتصاد الإنتاجي والخدمي بسواء. وتناول العلاقات السياسية الدولة وانتماءاتها وعضويتها للتكتلات الإقليمية والدولية وتقويم ذلك. أما العلاقات السَوْقية فتتمثل في إبراز الاعتبارات السَوْقية العالمية الناجمة عن عناصر المكان. كما تناول تحليل الارتباطات الدولية للوحدة السياسية الدفاعية والهجومية بسواء.

5. نظرية الحقل الموحد[9] أو منهج جونز كما يسمى:

لقد مثل جونز عناصر النظرية بسلسلة تتكون من خمس حلقات هي: الفكرة السياسة والقرار والحركة والمجال والمنطقة السياسية. ونعني بالفكرة الفكرة السياسية التي تتمخض عنها نشأة الوحدة السياسية، أما القرار فيعني تنفيذ عمل سياسي وتتمثل الحركة بنقل السكان والبضائع والأفكار. أما الحيز أو المجال فيقع في بعدين هما الزمان والمكان. أما المنطقة السياسية فهي حصيلة الحلقات الأربعة السابقة.

ويمكن أن نسوق المثال الآتي لدراسة فلسطين كوحدة سياسية مستقلة.

الفكرة هي فكرة الثورة لتحرير فلسطين عربياً وإسلامياً والقرار الإعلان السياسي للأقطار العربية والدول الإسلامية في هذا الشأن. والحركة تتمثل بإعداد الجيوش وتوظيف الموارد لخدمة هذه الفكرة ضمن المناطق. أما المجال فيتمثل بتنظيم التشكيلات العسكرية والسياسية المختلفة التي تخدم الفكرة. وتظل ارض فلسطين الطاهرة هي المنطقة السياسية للدولة طبقاً لهذا المنهج.

ويمكن أن تدرس الحركة الصهيونية تبعاً لهذا المنهج فالفكرة السياسية هي الصهيونية والقرار يتمثل بوعد بلفور عام 1917 المتمثل بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين. والحركة هي هجرة يهودية من الخارج إلى فلسطين.

أما إنشاء المستعمرات وتكوين فرق الإرهاب فيتمثل في المجال. أما المنطقة السياسية فتتمثل بإنشاء الكيان الصهيوني الغاصب عام 1948.

6. منهاج النظام

تدور فكرة منهاج النظام على العملية السياسية كونها معقدة الجوانب. وهي عبارة عن تتابع الأحداث أو الإجراءات التي يقوم بها الإنسان من اجل تحقيق نظام سياسي والمحافظة عليه أو تغييره. ويؤدي إجراء الإنسان إلى تغير في الإقليم والعملية السياسية تعمل من خلال الإجراءات المتأثرة بالقوى المجتمعية والإدراك والمنظور المكاني. وطبيعة النظام السياسي من حيث كونه مطلقاً. وعموماً لابد من الربط بين العملية السياسية وانعكاساتها المكانية. فالعملية السياسية هي المفتاح لفهم التنظيمات المكانية وعلاقاتها البشرية وانه بدون فهم العملية السياسية تضييق البصيرة الجغرافية .

7. المنهج السلوكي[10]

يدور المنهج السلوكي حول فكرة سلوك الإنسان (الناس، كأفراد) وجماعات في ظل ظروف محددة في الانتخابات مثلاً أو غيرها من جوانب العملية السياسية كاتخاذ القرارات أو الأفكار السياسية أو الإدراك المكاني السياسي والانتماء السياسي.

وينبع المنهج السلوكي من فكرة التأثير والاستجابة التي استمدها من علم النفس. فالبيئة الجغرافية هي المثير والإنسان يمثل الاستجابة وعند استجابته يتخذ القرار ثم يسلك سلوكاً معيناً.

8. منهج الوزن الجيوبولتيكي (منهج الدكتور أزهر السماك)[11]

يقترن هذا المنهج ببداية عام 1984 في الدراسة المنشورة بعنوان (الوزن الجيوبولتيكي للأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي ومستقبله) ثم تلته عشرات البحوث فضلاً عن أربعة كتب: ثلاثة منها منهجية في الجغرافيا السياسية واخر مرجع. فضلاً عن العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه لطلبة الباحث نفسه.

ويستند هذا المنهج على محاولة القياس الكمي للحاسة (أو البعد) السياسية لعناصر الوحدة السياسية الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بكافة تفاعلاتها داخل الوحدة السياسية وفي إطار العلاقات المكانية المتداخلة والمترابطة مع دول الجوار الجغرافي الملاصقة وبأهداف أخرى تكتيكية واستراتيجية متنوعة في ظل منهجية تماثل المنهج التجريبي. حيث يتم اعتماد العنصر المطلوب لقياس الوزن الجيوبولتيكي في الوحدة السياسية أو الإقليم السياسي لعنصر مستقل (النتيجة)، واعتماد ذلك العنصر بدول الجوار

الملاصقة للوحدة السياسية كعامل متغير (الأثر)، في حين تظل الأهداف المنهجية التكتيكية في وحدات سياسية مماثلة لمرحلة التطور السياسي والإستراتيجية (الوحدات السياسية المتقدمة) كمعايير فاحصة أو ضابطة في ظل هذا المنهج.

ولعل من الموضوعية أن نشير إلى أن هذا المنهج يعد تطويراُ جاداً لمناهج تحليل القوة، فضلاً عن اعتماد طرق قياس كمية جديدة. كما توج ذلك في بحث قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراته الجيوبولتيكية المحتملة المنشور بمجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت). والذي أثار اهتمام الباحثين والمفكرين في الاستراتيجية والاقتصاد والسياسة بالتعليق عليه والإشادة به كما فعل الدكتور إبراهيم العيسوي في كتابه قياس التبعية، والدكتور جمال زهران مجلة بحوث الدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية.

فضلاً عن ترجمته من قبل المجلة العربية للدراسات الدولية في واشنطن والتي منحت المؤلف (عضوية الهيئة الاستشارية للمجلة المذكورة) في حينه.

ولا يقتصر الباحث هنا على مجالات تحليل الأهمية النسبية لعناصر الوحدة السياسية كواقع فحسب بل من خلال القياس الكمي بل يذهب إلى ابعد من ذلك في دراسة الاتجاهات المستقبلية. مطبقاً بذلك المحتوى الفلسفي لجوهر العلم كونه: المعرفة المنسقة المصنفة التي تفصح عن تفاعل الظواهر المحيطة بالإنسان سبيلها إلى ذلك مسألتان: الملاحظة وتكرارها والتنبؤ بالضبط ، فالتنبؤ يعد أحد أهم سمات العلم ونجده يشكل جزءاً رئيسياً من منهج قياس الوزن الجيوبولتيكي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المنهج قد بعث الحياة في عظام الجغرافيا السياسية ليضفي عليها الجانب التطبيقي أو النفعي في عصر أقل ما يقال عنه: عصر التناحر الاقتصادي في المقام الأول.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن لمعايير القياس الكمي التالية وغيرها والمطبقة في أبحاث هذا المنهج تشكل العمود الفقري لمنهج الوزن الجيوبولتيكي وهي:

- دليل التنمية البشرية.
- مؤشر هيرتشمان وتعديلاته لقياس التركيز والتنوع.

- درجة التركيز السلعي للصادرات والواردات.
- مؤشر تصدير السلعية الخام.
- مؤشر المرونة الداخلية للطلب.
- مؤشر التركيز الجغرافي للواردات.
- متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية.
- مؤشر دليل الإبداع العلمي.
- دليل الحرمان البشري.
- دليل الانكشاف الاقتصادي.
- مؤشر تصدير السلعة الرئيسية.
- مؤشر التبادل الصافي.
- مؤشر التنوع والتركز.
- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.
- مؤشر دليل الانجاز التقني.
- مؤشر دليل الانتشار العلمي.

وغيرها العديد من المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والتقانية نراها في أبحاث الدكتور السماك.

نستخلص مما تقدم أن الدكتور السماك استطاع – وبتواضع شديد- أن يرسي قواعد مدرسة في الجغرافيا السياسية تستند إلى القياس الكمي للوزن الجيوبولتيكي مركزة على أهم عناصر التناحر السياسي في العالم وهو البعد الاقتصادي. أعانه في ذلك خبرته التخصصية العالية في الموارد الاقتصادية النفطية ومؤلفاته وبحوثه العديدة ومرديه من طلبة الماجستير والدكتوراه وخبرته التدريسية الجامعية التي ابتدأت منذ عام 1970.

حاصل ما تقدم أن هناك العديد من المناهج الفرعية لدراسة الجغرافيا السياسية مثلها في ذلك العديد من فروع الجغرافيا. إلاّ أنها رغم تعددها تظل ملتزمة بتعليمات منهج الدراسة الجغرافيا، المتمثل في التحليل والتوزيع والتركيب. ويمكن أن نقرر أن المكان، المسرح الجغرافي يعد القاسم المشترك لكل المناهج. ويظل البحث على التكامل المكاني قاسماً مشتركاً وبالرغم من سمة الثبات النسبي للمكان إلاّ أنه عنصر يتغير بحكم ارتباطاته بالإنسان.

وعليه فستظل أقدامنا ملتصقة بالمكان عند دراسة كافة موضوعات علم الجغرافيا السياسية واضعين نصب أعيننا أن منهج الدراسة الجغرافيا

العام الذي يتبعه الباحث في تقصي مشكلة ما لابد أن يقوم على تحليل العلاقات المكانية على مستوى الدولة أولاً وبين الدول المختلفة ثانياً ودراسة أنماطها الإقليمية والعالمية ثالثاً. ومتبعاً منهجاً (قياس الوزن الجيوبولتيكي) في تحليل القوة. ومن خلال إيماننا المدرك بأن (العامل الاقتصادي) هو المحرك الأساسي في الخريطة السياسية العالمية ما ظهر منه وما بطن.

الهوامش والمصادر

1. أ.د. محمد الديب: الجغرافيا السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1976، ص22.

2. نفس المكان.

3. Hartshoin,. :"Political Geography in American Geography Press, inventory and Prospocl, Preston 1954.

أخذها عن د. محمد رياض: المصدر السابق، بيروت، ص27.

4. Jones, S.B.: Unifiehd – Field Theory of Political Geography, A. A. A. Co. Vol. 44, 1954, pp.111-123.

Freeman, T. W., "A Hunolered years of Geography, London 1965, pp. 205-206.

د. محمد رياض، المصدر السابق، ص23.

5. نفس المصدر، ص42.

6. للتفاصيل من هذا المنهج ينظر:

د. محمد الديب، المصدر السابق، ص27.

د. محمد رياض، المصدر السابق، ص50.

7. د. محمد الديب، المصدر السابق، ص30.

8. نفس المصدر، ص35-36.

9. رسل هـ. فيفيلد واج. راتزل ببرسي: ترجمة يوسف محلى، ولوسي اسكندر: الجيوبوليتكا، سلسلة الألف كتاب، الجزء الأول، الكرنك، القاهرة، 125.

د. عبد الرزاق عباس: المصدر السابق، بغداد، 1976، ص386.

10. ينظر للتفاصيل:

د. محمد إبراهيم صالح: الجغرافيا السلوكية، الندوة، د. محمد إبراهيم صالح: الجغرافيا السلوكية، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بالسعودية، الرياض، 1987.

11. ينظر موجز السيرة العلمية للمؤلف، وكذلك قائمة الكتب المنشورة.

4-1 مفهوم القوة في الجغرافيا السياسية

1-4-1 ماهية الدولة[1]:

تتألف أية وحدة سياسية من ثلاثة عناصر هي الأرض والسكان والسلطة (الحكومة) التي تنظم العلاقات بينهما. وتقوم الجغرافية السياسية بدراسة بعدين في الوحدة السياسية هما الأرض كمسرح والإنسان ككائن سياسي يحكي قصته على صفحة الإقليم. والبعد الأول له عناصر ثابتة تتمثل في الموقع والمساحة والشكل والتضاريس والمناخ والنبات والحيوان وموارد

الثروة والسكان. أما البعد الثاني فعناصره أكثر سرعة في التغير وتتمثل في النظريات والمذاهب السياسية التي تحكم العلاقات الداخلية والخارجية للدولة. على ألاّ ننسى الاعتبار الزمني لدراسة هذين البعدين.

فالدولة إذن أكثر المؤسسات البشرية تعقداً وتنظيماً. ولكن هذا التنظيم لم يظهر بشكل مفاجئ فقد مر بمراحل فكرية متعددة عبر التاريخ.

ويعد التنظيم القبلي اللبنة الأولى لقيام الدولة. وكانت العشائر تعد وحدات اجتماعية سياسية. وترتبط بينها بوحدة الدم والعادات والتقاليد والموضع الجغرافي. فوحدة المكان هي القاسم المشترك للجماعات القبلية في تنظيمها.

وانتقلت التنظيمات العشائرية إلى درجة أعلى من التنظيم كان من محصلته ظهور دول المدن أو دولة المدينة كما تسمى. وبالرغم من صغر حجمها الا انها نمت وأصبح لبعضها شأن عندما غدت نواة لإمبراطوريات مهمة. ومثال ذلك دويلات المدن السومرية والبابلية والآشورية في بلاد وادي الرافدين. وأثينا وإسبارطة وفلورنس وجنوة في جنوب أوربا. ولا تزال اثار هذا التنظيم موجودة في دويلات قزمية كانت كاندورا وموناكو.

ثم ظهرت الإمبراطوريات القديمة التي تمثل مرحلة أكثر تعقيداً مما سبقها واقترن وجودها بظهور الزراعة المنظمة كالإمبراطورية البابلية والإمبراطورية الآشورية.

والإمبراطورية المصرية وإمبراطورية وادي السند والإمبراطورية الصينية وإمبراطوريات البحر المتوسط وإمبراطوريات العالم الجديد ودولة الخلافة العربية الإسلامية والإمبراطوريات التركية.

ونتيجة لانهيار الإمبراطوريات بسبب عوامل الضعف التي انتابتها ظهر نمط جديد من التنظيم السياسي عرف بالاستعمار والإمبريالية والاستعمار عملية استيطان بعض سكان القطر الام في أراضي خالية وإدخال حضارة وتنظيم المجتمع في تلك الأراضي. اما الإمبريالية فهي ظاهرة متميزة عن الاستعمار وهي تسليط حكم على سكان أهليين من قبل جماعة آخرين ينقلون أفكارهم ونظمهم وسلعهم.

ويعرف الاستعمار بأنه احتلال الأراضي والسيطرة على السكان الأهليين وتعرف الإمبريالية بأنها استيطان مقرون بفرض قيم أجنبية على المجتمعات الأصلية.

ونتيجة لتصاعد قوى التحرير القومي في العالم الافرواسيوي وأمريكا اللاتينية فقد برز نمط جديد من الاستعمار. فانزاح الاستعمار القديم ليحل محله الاستعمار الجديد لمواصلة سلب وإنتهاب موارد الشعوب النامية. وهذا الاستعمار يشابه سابقه في المضمون لكنه يجانبه في الأسلوب. فهو يسعى للسيطرة الفكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية عن طريق خلق طبقة اجتماعية تؤمن بقيمة وتقاليده وتعينه في تحقيق أهدافه عن طريق تسللها إلى مراكز السلطة في الدول المستقلة ذاتها بألوان وأثواب متعددة الوجوه[2].

وقد يتساءل البعض إذا كان التاريخ الإنساني قد شهد ظهور واضمحلال العديد من الدول فهل للدول أعمار ومراحل نمو مختلفة؟

حتى الإجابة عن هذا التساؤل لابد من دراسة – ولو بإيجاز- المراحل التي تمر بها الدول في حياتها.

فالدول – في تاريخها - منذ نشوءها حتى سقوطها تمر بأكثر من مرحلة من مراحل النمو والنشوء فقد ذكر ابن خلدون أن للدول أعماراً طبيعية كالأشخاص[3]. وهذه المراحل هي:

1. مرحلة النشأة والتكوين.
2. مرحلة الشباب والقوة.
3. مرحلة النضج.
4. مرحلة الكهولة والشيخوخة.

1. مرحلة التكوين والنشأة[4]

تتسم الدول الناشئة بثبات الحدود ونادراً ما يصيبها أي تغيير باستثناء تعرضها لهجوم من دول أخرى. وتركز الدول الناشئة جهودها لتنظيم شؤونها الداخلية وتنمية مواردها. فهي لا تأخذ بسياسات التوسع الخارجي. وقد رسمت المعاهدات المختلفة حدود قبل هذه الدول كدول أمريكا اللاتينية وأوربا الوسطى والأقطار العربية وغيرها.

وحتى تنتقل الدول من هذه المرحلة التالية يتطلب من الدولة تحقيق درجة عالية من الوحدة البشرية والوحدة الاقتصادية داخل جسمها. أو بعبارة أخرى العمل على تماسك المجموعات البشرية السلالية والقومية واللغوية والدينية في بودقة المواطنة أو الولاء للعلم الوطني. والعمل على كبح جماح الهجرة الداخلية بإزالة الفروق الاقتصادية وتنمية الأقاليم المتخلفة عندها تقدر

الدولة أن تنتقل بعد أن تحقق هذه الأهداف، إلى المرحلة التالية (مرحلة الشباب).

2. مرحلة الشباب

وهي المرحلة التي تفرغ فيها الدول من تنظيم شؤونها الداخلية وتكون قد حققت وحدتيها البشرية والاقتصادية. فتبدأ بالتطلع نحو التوسع الخارجي كنشر سلطانها وتوسع من مناطق نفوذها، وعلى هذا الأساس فالدول التي تمر بهذه المرحلة تشكل خطراً يهدد السلام العالمي. ويمكن ان نذكر مثال ذلك ايطاليا وألمانيا واليابان قبيل الحرب العالمية الثانية دولاً شابة. وتعد روسيا الصين الشعبية حالياً من الدول الشابة. فايطاليا بلغت شبابها عام 1911 عندما أغارت على الإمبراطورية العثمانية فسلبت بعضاً من ممتلكاتها في أفريقيا (ليبيا) والحبشة عام 1936. وبلغت اليابان هذه المرحلة عام 1935 عندما اتسع نفوذها لتفرض سيطرتها على الرقعة الجغرافية الممتدة من خط الاستواء جنوباً حتى جزيرة سخالين شمالاً ومنشوريا والصين غرباً. وفي عام 1938 بلغت ألمانيا هذه المرحلة بضمنها النمسا ثم تشيكو سلوفاكيا.

3. مرحلة النضج

تعني هذه المرحلة بلوغ الدولة مرحلة الاستقرار. إذ تصاب شهية الدولة في التوسع بالضالة والاضمحلال وتركز جهودها للدفاع عما ضمنته لها في المرحلة السابقة من ممتلكات بحجة الدفاع عن السلام العالمي ولكن إذا ما شعرت أن مصالحها في خطر فإنها تسفر عن وجهها الحقيقي ولا تتورع في إشعال نار حرب عالمية أو التحريض عليها عن طريق المشاركة أو غيرها.

ويمكن أن نعد كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا من النماذج لهذه المرحلة.

فبريطانيا سايرت ألمانيا عام 1938 في كثير من طموحاتها فتغاضت عن احتياجها للنمسا وتشيكوسلوفاكيا كما سايرت الصهاينة اليهود في إنتهاب فلسطين في أواخر عهد الانتداب. ولكنها عندما تعرضت مصالحها لتغير نسبي عام 1980في جزيرة فوكلاند أعلنت الحرب على الأرجنتين دفاعاً عن ذلك. أما الولايات المتحدة فقد تنازلت عن سيطرتها بعض أملاكها فمنحت الفلبين استقلالها. إلاّ أنها استماتت في الدفاع عن نفوذها في فيتنام، ولم تتخلى عن أطماعها إلاّ باشتداد ضربات الثوار الفيتناميين وإجبار الولايات المتحدة

على الهزيمة. وقد أحنت فرنسا رأسها عندما أغارت ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا إلاّ أنها قاتلت الشعب الجزائري البطل بضراوة عندما هب للدفاع عن سيادته واستقلاله وإزاحة غبار المستعمر عن أراضيه. وكان له ما أراد بعد أن ضحى بمليون شهيد سقطوا ببنادق المستعمرين الفرنسيين.

4. مرحلة الكهولة

تشهد هذه المرحلة انحلال قوى الدولة. ونتيجة لذلك تبدأ عوامل الضعف. والهدم تسري بجسمها ما يترك أملاكها لقمة سائغة لكل مغير فهي تخفق في تنظيمها الداخلي نتيجة لهرمها وتظهر محاولات انفصالية متكررة مما يؤدي إلى تعرية السلطة المركزية بشكل تدريجي لها[5]. وتبدأ عادة حركة الانسلاخ عن الأطراف حيث يبلغ عجز الدولة أقصاه وقد شهدت العديد من الإمبراطوريات هذه المرحلة كالإمبراطورية الصينية والإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر في أواخر القرن التاسع عشر. فلقد انتهوا كإمبراطوريات لكنهم عادوا الحياة كدول ناشئة، الصين وتركيا والنمسا.

ويمكن القول أن بريطانيا وفرنسا تقعان على أبواب هذه المرحلة ذلك أن حركات التحرر قد أثمرت فعلاً في تحرير الدول التي كانت ترزح تحت نفوذهما.

وثمة مسألة تضاف وهي أنه ليس من الضروري أن تشهد كل دولة في العالم المراحل الأربعة. ولا يفترض وجود عمر طبيعي محدد لكل مرحلة. فذلك يتوقف على الكيان السياسي للدولة وعناصر قوته. فقد تولد دولة ناشئة وتظل قروناً طويلة كذلك وقد تهدم الدولة وتؤول للتمزق والضمور دون أن تمر العلاقات الدولية. ولما كانت الخريطة السياسية العالمية تحتضن العديد من دول العالم نحو (200 دولة) من مختلف الأعمار فلا غرابة أن يكون السلام العالمي في تهديد مستمر. وتهديد السلام ينبع من تغيير الحدود وتغيير الحكومات ومطامع الدول العظمى.

ولعل من ناقلة القول أن نشير إلى انه هناك محاولات نظرية عديدة من قبل مفكرين جغرافيين وغيرهم في مجال الحياة والدولة العضوية وتطورها. أمثال ثرتيسكي وفردريك لست وفردريك راتزل وفان فلكنبرك وديليه[6].

2-4-1 قوة الدولة: مفهومها وأساليب قياسها وأشكالها وخصائصها

1-2-4-1 مفهوم القوة

يعد موضوع القوة من المواضيع الأساسية التي تدخل في اختصاصات علوم عديدة، كالجغرافية السياسية والعلوم الاقتصادية. وقد عبر بعض الباحثين عن مركز القوة في حقول علم السياسية بالقول بان مكانة القوة للسياسي كمكانة النقود للاقتصادي. وادعى الفيلسوف رسل[7] أن القوة هي الأساس الذي ترتكز عليه دراسات العلوم الاجتماعية وتقوم بدور الطاقة بالنسبة لموضوع الفيزياء.

وتستخدم عبارة القوة بصيغ متعددة طبقاً لوجهات نظر الباحثين. وهم عموماً يطلقون القوة كمرادف لقابلية الدولة. لأنهم يعتقدون أن مصطلح قوة الدولة عام ومتنوع. فقد يقصد بقوة الدولة تفوقها العسكري. أو قد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتشمل أمور غير عسكرية كالدبلوماسية مثلاً والعلاقات الدولية. وعليه، فان عبارة القوة تعني التأثير والسيطرة والإمكانية. ولعل من الموضوعية أن نشير إلى بعض التعاريف الخاصة بمفهوم القوة في هذا الشأن.

فجونز[8] مثلاً يعرف القوة بأنها "المساهمة في صنع القرارات". من هنا يؤكد جونز على أن القوة تضم عناصر مادية بمضمون وغير مادية بمضمون هذا التعريف رغم عدم قدرته على التحديد الدقيق لهذا المفهوم. ويعرف ساسنكر[9]. القوة بأنها "قدرة الشعب باستخدام موارده المادية وغير المادية بما يمكنها من التأثير على سلوك الشعوب الأخرى" أما ديليه فقد قصد بالقوة التنظيم ويعني به الكيفية أو الطريقة التي تتبعها الدولة للوصول إلى هدف معين أو نهاية مرسومة[10].

فلا غرابة إذن لمن ينظر إلى القوة على أنها القوة العسكرية من حيث التعداد والكفاية والتعبئة لأنها الحاكم الحاسم الذي حدد مصير الدول عبر التاريخ. إلاّ أن الموقف حالياً يختلف عن هذا المفهوم، لان القوة العسكرية لم تعد تشكل الحكم الفيصل في حياة الدول ومصيرها. فللقوة عناصر مادية ومعنوية متعددة الجوانب والوجوه.

فالقوة تتضمن عناصر منها ما يرتبط بالمكان (الجغرافيا ومنها ما هو من صنع الإنسان وتقنياته (الاقتصاد والسياسة والوضع العسكري).

والقوة تعبير لفظي يعبر عن التفاعل بين المكان وتخطيط الإنسان في ظل تقنية وخبرة متاحة فيما يمكن من تحقيق أهداف سَوْقية عالمية وسَوْقية إنسانية. فمفهوم القوة يتألف من خمسة عناصر هي:

أ. القوة الجغرافية.

ب. القوة الاقتصادية.
جـ. القوة البشرية.
د. القوة العسكرية.
هـ. القوة النفسية.

إن الحلقات الخمسة للقوة يمكن إجمالها بعنصرين أساسيين هما:

القوة الجغرافية، والقوة الجيولوجية لأية وحدة سياسية. طالما أن الجغرافيا تعني دراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان. فهي تهتم بدراسة صور التفاعل بين المنظر الأرضي الطبيعي والمنظر البشري والمنظر الحضاري. ولما كانت ملامح الصورة ترسم من قبل عناصر التفاعل بين الإنسان وبيئته فلا غرابة أن تكون حلقات القوة الاقتصادية والبشرية والنفسية والعسكرية هي من محصلة القوتين الأساسيتين: الجغرافية والجيولوجيا.

وعليه فإننا نعني مفهوم القوة: مركب بيئي تستخدم فيه الموارد الجغرافية استخداماً انسب كي يحقق الأهداف السَوْقية والسَوْقية العالمية للدول.

وبالنظر لما تقدم فإن القوة القومية تعني قدرة الأقاليم على فرض ضغوط دولية تنفذ بها إرادتها. وتعتمد، هذه القدرة بصورة مباشرة على الموارد القومية وتقف الموارد البشرية (السكان) في المقدمة. بالإضافة الى درجة التنظيم وحسن الإدارة.

2-2-4-1 أشكال القوة

للقوة أشكال عديدة منها: القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والقوة المعنوية (الإعلامية والنفسية) والقوة الفعلية والقوة الكامنة أو القوة المتوقعة وغيرها.

فالقوة الاقتصادية تعني نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة في تقديم المساعدات المادية والمعنوية لحلفائها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

وبتعبير آخر فإن القوة الاقتصادية تعبر عن القابلية في إدامة الاقتصاد القومي بالداخل في السلم والحرب على حد سواء. فهي إذن أهم إشكال القوة. والقوة العسكرية تعبر عن الحشد العلمي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف المؤسسة العسكرية. ومن مظاهرها القوات المسلحة الحجم والنوع ودرجة المعنوية بالإضافة إلى المعدات والأسلحة. الحجم والنوع والمواصفات والحداثة والكفاية بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم بسواء. على أنه ينبغي أن نتذكر أن متطلبات الهجوم تبلغ نحو ثلاثة أمثال احتياجات الدفاع. وفي هذا التنظيم

عملية تكييف تام لفعل عناصر المواقف الواحدة سواء أكان في حالة الهجوم أو بوضع الدفاع، وقد تلعب الزيادة التراكمية في أحد العناصر دوراً سلبياً لاسيما في العنصر البشري ، أما في مجال المعنوية فإن المعادلة الآتية توضح ذلك[11].

المعدات × الحالة المعنوية = الفعل

100 × 1 = 100

100 × 2 = 200

100 × 3 = 300

100 × 0.5 = 50

100 × صفر = صفر

أما القوة المعنوية فتعني لتأثير المنظم على الرأي العام في الداخل والخارج بما يضعف عناصر القوة الأخرى أولا ويعمل على تعظيم التناقضات الداخلية في جسم الدولة ثانياً. على أنه ينبغي أن نتذكر أن هناك علاقة متبادلة بين التأثير على الرأي والأيمان بعقيدة أو فكرة يراد تكيف الناس عليها أن يصبح التأثير على الرأي الأكثر فعالية عندما تنسجم الغاية منه مع معتقد الناس ومع الواقع. وقد ذكر رسل[12] "أن أحد فوائد النظام الديموقراطي من وجهة نظر الحكومة هو انه يسهل توجيه المواطن العادي وقيادته طالما يعتبر الحكومة حكومته".

أما القوة الفعلية فهي القوة المتاحة التي تعبر عن وفرة الموارد المختلفة فوراً لصالح الدولة. والقوة الكامنة تعبر عن إمكانيات الدولة التي يمكن الحصول عليها بعد تطويرها.

على أنه ينبغي أن نذكر أنه من الصعب الفصل بين مظاهر أو إشكال القوة هذه نظراً للتدخل والترابط بين مسببات تلك لأشكال ونتائجها. لذا يمكن القول بان للقوة وجهاً واحداً ينحصر في قدرة الدولة على إحداث تأثير في الظروف الدولية لمصلحتها الخاصة أو لتحقيق أهداف ذاتية، طالما أن الدولة القوية هي الدولة المكتفية ذاتياً. وهي بالضرورة ذلك الكيان السياسي الذي استطاع أن يبلغ مرحلتي الوحدة: الاقتصادية والبشرية ضمن حدوده الإقليمية. أي انه تمكن من صهر كافة التكوينات البشرية، السلالية والقومية واللغوية والدينية والاكنوغرافيا (الفكرية والمعتقدات) العقائدية والاجتماعية في بودقة المواطنة الصالحة. ولطالما أن الإقليم السياسي قد تمكن من أحداث تغيرات تنموية اقتصادية مرغوب فيها مكننة من زرع حوافز النمو والتطور

أرجائه كافة وبمعدلات متوازنة كبحث من خلالها كافة مظاهر التخلف كالهجرة الداخلية وما في حكمها.

1- 4-2-3 خصائص القوة

يمكن تحديد سماتها بالنقاط الآتية وهي:

1. القوة كيان معنوي وليس وجوداً مادياً، فهي كالروح في الجسد تحركه وتديم وجوده ولا يمكن رؤيتها ككيان مادي بحد ذاته.
2. تتسم القوة بالندرة فهي ضرورة لا تقبل الإشباع عند حد معين. وتبقى رهينة التطورات التقنية المفاجئة.
3. تتسم القوة بخاصية النسبية. فقوة الدول تقاس بمقارنتها بنظرائها بقية الدول الأخرى.
4. لا يشترط لنمو القوة التدرج الاعتيادي. فالمفاجئة مظهر من مظاهر القوة. فقد تتمكن دولة ما بظرف زمني قياسي من بلوغ حالة القوة إذا ما توافرت عناصر الحالة الجديدة هذه مادية ومعنوية.
5. القوة مفهوم حركي دينامي متطور.
6. يتسم توزيع القوة في جسم الدولة بعدم التكافؤ ضمن المجال الحيوي للدولة.

كما أن القوة ترتكز في وسط الدولة فيما يطلق عليه قلب الدولة أو الإقليم الفعال وتقل درجة القوة بالابتعاد عن نواة الدولة أو قلبها.

وترجع الجذور التاريخية لفكرة هذه الخاصية إلى القرن الرابع عشر. إذ كشف العلامة العربي المسلم ابن خلدون عن مناطق توزيع القوة على مساحة الدولة. ففرق بين مركزها وأطرافها ونطاقها. فقد ذكر[13]: "أن الدولة في مركزها اشد مما يكون في الطرف والنطاق وإذا انتهت إلى النطاق الذي هو الغاية عجزت وأقصرت عما وراءه" والجغرافيون يعمدون للكشف عن مراكز القوة في الدولة. طالما أن هذه القوة تتباين في توزيعها على مساحة الدولة. وهذا يشير إلى أن قيمة أي جزء من أجزاء الدولة ليس بدرجة واحدة. فالفرق شاسع بين العاصمة وبقية أنحاء الدولة. من هنا جاء تعبير المساحة الكلية والمساحة الفعالة أو الرئيسية في جسم الدولة. فالمساحة الفعالة هي ذلك الجزء الذي يحظى بحصة الأسد لعناصر قوة الدولة بكافة عناصرها ومظاهرها. وتعد منطقة العاصمة منطقة السويداء الدولةُ Ecuemene أو منطقة نواة الدولة Nuclear Area. ولهذا يقول ابن خلدون: إذا غلب على

الدولة من مركزها فلا ينفعها بقاء الأطراف والنطاق بل تضمحل لوقتها فان المركز كالقلب الذي تنبعث منه الروح فإذا غلب على القلب انهزم الأطراف وانظر في هذا الدولة الفارسية التي كان مركزها المدائن فلما غلب المسلمون على المدائن انقرض أمر فارس أجمع ولم ينفع ما بقي بيده من أطراف ممالكه[14].

أنماط القوة في المجتمع الدولي

تتحدد أنماط القوة في المجتمع الدولي تبعاً للكيفية التي تستخدمها الدول في تنظيم قواها وطبقاً لمشيئة أمنها القومي ، ويمكن أن تشخص الأنماط الآتية للقوة دولياً:

1. القوة الانفرادية أو الذاتية.
2. القوة التحالفية أو الجماعية كما تسمى من خلال الأحلاف والاتفاقيات؟
3. قوة الأمن الجماعي ويتمثل في الجهود الدولية التي تضع في حسابها الكل من اجل الواحد والواحد من الكل.
4. القوة العالمية الذي يأخذ مظهر الحكومة العالمية. أي وجود بناء فيدرالي عالمي تكون فيه السلطة لحكومة عالمية واحدة. وهذا النمط بعيد المنال تماماً عن مجتمعنا الدولي المعاصر رغم ضرورته لإقرار السلام العالمي.

4-2-4-1 أساليب قياس القوة[15]:

هناك عدة محاولات لقياس أو جرد قوة الدولة. ومن هذه المحاولات ما توصل إليه سبروت والتي تتلخص في اعتماد أسلوبين هما: الاستقراء التاريخي أو الاستنباط ، أما بيرسي وزميله بيلتير فقد أكدا أن جرد القوة يعتمد على مسح دقيق لأوجه النشاط الاقتصادي للدولة وخصائصها المجتمعية وقد توصلا إلى أن موضوع السكان يشكل حجر الزاوية في معادلة القوة. أما جونز فقد عمد إلى تقسيم القوة إلى ثلاثة عناصر هي: الأرض والعمل والرأس المال ودعا إلى جرد مظاهر كل عنصر في هذه العناصر لتحديد قوة الدولة. وأكد على ضرورة تحديد درجة تضمينها في حالات السلم والحرب مع مراعاة عامل الكلفة الاقتصادية. كما حاول جرمن اعتماد أسلوب إحصائي متميز في موضوعات المساحة والسكان والموارد

الاقتصادية ومنحها أهمية استثنائية وافرد لها ما يزيد عن عشرين بنداً في معادلة القوة وخصص لكل منها وزن نسبي محدد لحساب القوة. بيد أن بري حاول تصنيف الدول إلى مجموعات تبعاً لمعدل كفاية الخدمات خاصة خدمات النقل بأنواعها وخدمات المواطنين الاستهلاكية: الغذائية والطاقة إضافة إلى معايير أخرى. ومن خلال ذلك تمكن من الحكم على درجة التطور الاقتصادي الذي تحيا بظله الدولة.

وترجع فكرة معايير قياس أنماط قوة الدول على رأي بري Perry إلى أن الأداء الأمثل للدولة كوحدة سياسية يتمثل في حسن توفيرها لحاجات المواطنين الإنتاجية والخدمية على حد سواء فقد أفرد بري نحو تسعة مؤشرات لقياس كفاية خدمات النقل. وزهاء سبعة مؤشرات للحكم على تجارة الدولة. ونظراً لأهمية استهلاك الطاقة لأي وحدة سياسية فقد افرد لها بري تسعة مؤشرات للقياس. ولما كان الإنسان هو الهدف الأسمى الذي تسعى أي وحدة سياسية لإسعاده في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتعزيز الاستقلال السياسي فقد خص بري موضوع السكان نحو ثمانية مؤشرات لجرد قوة الدولة. ولما كان الغذاء يشكل احد عناصر القوة في جسم الدولة فقد نال زهاء أربعة مؤشرات بموجب معادلات بري لقياس قوة الدول. أما المؤشرات الأخرى الباقية فقد تمثلت في اتجاهين:

أربعة منها لقياس كفاية خدمات الاتصال بين المواطنين واثنان آخران للحكم الاقتصادي العام متمثلاً بقياس الناتج المحلي ونصيب الفرد الواحد من الناتج القومي.

بيد أن أهم محاولة لقياس قوة الدولة ترجع إلى (راي كلين) فقد قام بحساب القوة الشاملة للدولة على النحو التالي:

القوة الشاملة = الكتلة الحيوية (الحرجة) + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية × (الستراتيجية + الإرادة الوطنية)

Pp. = (C+E+M) ??(S+W)

Pp. = Peacevied Power

القوة الشاملة للدولة

C. = Critical mass

الكتلة الحرجة (الأرض + السكان)

E = Econonlic Copability

القدرة الاقتصادية

M = Military Copability

القدرة العسكرية

S = Strategic Purpose

الستراتيجية القومية

W = Will to Purpose Natrategiy

إرادة متابعة الستراتيجية القومية

ويعد أن قوة الدولة هي مزيج من القوة الستراتيجية والقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة السياسية. وتعد العناصر التالية مكونات أساسية وتدخل في حساب القوة الشاملة بناء أعلى مفهوم: طبيعة الحدود، مساحة وموقع الدولة، القوة البشرية والقوة العسكرية وإعداد الدولة للحرب، مصادر الخامات والهيكل الاقتصادي، مدى التقدم التقاني، التجانس السكاني، القوة المالية، الترابط الاجتماعي، الاستقرار السياسي، أسلوب صنع القرار، الروح الوطنية وركز كلين على حجم ومستوى التقدم الاقتصادي للدولة.

الهوامش والمصادر

1. للتفاصيل انظر:
أ. د. محمد الديب، المصدر السابق، من ص6-9.
و د. عبد الرزاق عباس، المصدر السابق، من ص1-.23
2. للتفاصيل انظر:
احمد نبيل هلالي، الاستعمار الجديد ومسؤوليات القوى الثورية العربية، القضاء، العدد3، تموز، ايلول، السنة23، 1968 من ص105-.134
3. مقدمة العلامة ابن خلدون، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، المصدر السابق، من ص170-.172
4. انظر للتفاصيل:
د. محمد متولي، الجغرافية السياسية، القاهرة، (غير مؤرخ)، من ص13-.19
5. د. عبد الرزاق عباس، المصدر السابق، ص.39
6. للتفاصيل انظر:نفس المصدر من ص32-.41
7. Russell, B.: Power: A New Social Analysis London. George Allen and Unwin Lid: 1959 – Seventh impression, p.10.
8. Jones, E. S.: The Power Inventory and National Straegy, World politics, Vol. 1954, p.p 421-422.
9. Stoessinger, J.G: The Might of Nations, New York, 1966, pp 14-**15.**
10. د. عبد الرزاق عباس: المصدر السابق، ص.237
11. د. سعيد محمد صالح السعدي، تكييف المتغيرات الجغرافيا والتكيف لها في الجغرافيا العسكرية، من أبحاث الندوة العلمية الثالثة للجمعية الجغرافية العراقية للفترة 11-13 نيسان 1987، منشور بمجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد العشرون، تموز 1987، ص.82
12. د. عبد الرزاق عباس، المصدر السابق، ص.242
13. نفس المصدر، ص ص 243-.245
14. مقدمة ابن خلدون، المصدر السابق، ص.163
15. د. عبد الرزاق عباس، تحليل الأفكار ابن خلدون في الجغرافيا السياسة ومقارنتها بالمفاهيم الحديثة، مجلة الجمعية الجغرافيا، العدد الخامس بغداد، حزيران 1970، من ص 15-.16
16. للتفاصيل انظر:
أ. د. محمد محمود الديب، المصدر السابق، ص ص 322-334.
و د. عبد الرزاق عباس، الجغرافيا السياسية، المصدر السابق، ص ص 245-.272
17. Cline, R. B. "World Bower Tends and us Foreign Policy for 1980" (Boulder, Cole West view) 1980.

2

البيئة الطبيعية في تركيبة الدولة بمنظور الجغرافية السياسية

2-1 الخصائص الموقعية

يعد تحليل المظاهر الوظيفية للأقاليم السياسية من صميم واجب الجغرافية السياسية التطبيقية. وتشكل التحليلات الجيوسياسية لعناصر المكان. الطبيعية والبشرية لأية وحدة سياسية المدخلات الرئيسية Input في حين تتمثل مخرجات هذه الدراسة out put فيما يقدمه من قواعد وأحكام تخدم العلاقات الدولية . والجغرافي في عمله هذا لا يشاركه ولا يمكن لأي تخصص آخر أن يعفيه من مهمته هذه. فكما يقول ولترليمان الصحفي والسياسي الأمريكي "لن يكون هناك ادعاء بتسوية صالحة في المستقبل للشؤون البشرية إلا إذا استندت إلى المعرفة الصحيحة والفهم الجيد للظروف الطبيعية للعالم الذي نحيا فيه. ويقوم الجغرافي والسياسي بكشف النقاب وإزاحة الستار عن المعلومات الخاصة بظروف العالم الطبيعية التي تؤثر في حياة الإنسان، وهكذا يمكن لدارس الجغرافية السياسية أن يكون مخططاً لوظيفة الدولة الداخلية والخارجية على حد سواء. ويمكن أن يكون في موضع الاستشارة بحكم تخصصه وخبرته في المكان بمعناه الواسع.

وتقف العناصر الطبيعية في المقدمة وبشكل موقع المكان (الموقع الجغرافي) حجر الزاوية في التحليل الجغرافي السياسي لأنه وحده سياسية: سواء أكان دولة أو حلفاً أم نمطاً من الأنماط السياسية.

ويتسم الموقع بالثبات كبقية العناصر الطبيعية الأخرى. لأن الموقع مكان ثابت على الأرض. غير أن قيمته السياسية أو الستراتيجية في تغير مستمر. وبعبارة أخرى فان التنمية السوقية العالمية للموقع متغيرة بتغير الزمن أولاً والتقنيات المستحدثة ثانياً.

وبغية الكشف عن مزايا ومثالب المواقع المختلفة للوحدات السياسية فإننا نقسم هذه المواقع إلى ثلاثة أنواع هي:

- موقع الفلكي .
- الموقع بالنسبة لتوزيع الماء واليابسة .

▪ الموقع السَوْقي .

1-2 الموقع الفلكي

1-1-2 يقصد بالموقع الفلكي الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول وكما هو معلوم فإن الكرة الأرضية تقسم إلى 180ْ دائرة عرض. منها 90ْ في نصف الكرة الشمالي ومثلها في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. وتعد دائرة عرض صفر التي تمثل خط الاستواء منتصف الكرة الأرضية. وتبرز دوائر عرض محددة في الأهمية الفيزيوغرافية للكرة الأرضية. ومن هذه الدوائر: دوائر عرض 23.5ْ شمالاً (مدار السرطان) ومثلها جنوباً (مدار الجدي). ودائرة عرض 66.5ْ شمالاً الدائرة القطبية الشمالية ومثلها جنوباً الدائرة القطبية الجنوبية. اما دائرتا عرض 90ْ شمالاً و90ْ جنوباً فهما يمثلان القطبين الشمالي والجنوبي على التوالي.

وتتمثل الأهمية الخاصة لهذا التقسيم في متابعة تأثيرات الموقع في الأوضاع المناخية بالدرجة الأساس وانعكاساتها على مجمل الجغرافية الحيوية للأقاليم وعلى النشاط الاقتصادي والوضع السياسي والمركز الدولي بالتالي.

فعند تقويم العناصر السَوْقية العالمية لموقع آية وحدة سياسية يؤخذ بعين الاعتبار الامتداد العرضي للمكان (الفلكي) فكلما تنوعت دوائر العرض نتيجة للامتداد والاتساع تنوعت الخصائص المناخية للإقليم أو الوحدة السياسية. فالتنوع في دائرة العرض يعني التنوع في المناخ والتنوع في النشاط الزراعي والتنوع في النشاط الاقتصادي بالتالي. وهذا يقود بالوحدة إلى مكانة الدول المكتفية ذاتياً. أي بلوغ الدولة حالة القوة نتيجة هذا الموقع.

وبعكسه فان الامتداد العرضي المحدود أو التماثل في دوائر العرض نتيجة للامتداد في نطاق جغرافي مناخي محدد لكونه في الجهات الاستوائية أو المناطق المعتدلة الباردة، فانه يقود للتماثل في الخصائص المناخية وبالتالي التخصص الإنتاجي في شخصية الإقليم الاقتصادية وابتعاده عن حالة الاكتفاء الذاتي أي ابتعاده عن حالة القوة.

وإذا كان ما تقدم يمثل بعض الجوانب الايجابية لامتداد الموقع بالنسبة لدائرة العرض. فان التنوع في هذه الدوائر قد تخلق بعض المتاعب السياسية للدولة في وظيفتها الداخلية (تحقيق الوحدة البشرية داخل جسمها). طالما أن التنوع في دوائر العرض يقود للتنوع ألمناخي وبالتالي الإسهام غير المباشر في خلق شخصيات جغرافية متميزة تتسم كل منها بشخصية محددة يضمن

التئامها بجسم الدولة مسألة تتوقف على نشاط عوامل الحركة والاتصال أولا. والعوامل الفكرية والمعتقدات ثانياً في قلب أو نواة الدولة. في حين أن التماثل في دوائر العرض أو الامتداد المحدود قد يخلق حالة التئام أثنوغرافي أكبر بحكم التماثل ألمناخي فالشخصية الجغرافية الموحدة. وتعد شبه جزيرة إيبريا (اسبانيا) مثالاً للحالة الأولى. فلكل من شمال ووسط وجنوب وغرب البلاد شخصياته الجغرافية المتميزة. فعلاً فقد أسهمت هذه الظاهرة بالإضافة إلى اعتبارات بشرية وفكرية وسكانية في تعزيز الحركة الانفصالية لإقليم الباسك في شمال البلاد. أما الإمبراطورية الرومانية فتعود عظمتها إلى جانب الاعتبارات الأخرى اعتبارات التشابه في الشخصية الجغرافية.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاتساع المكاني بالنسبة لدائرة العرض يخلق فرص ميلاد لدول عظمى. وفعلاً فإن استقراء دقيقاً لخريطة العالم السياسية تؤكد هذه الحقيقة. إذ يكاد نصف الكرة الشمالي أن يكون محتكراً للوحدات السياسية العظمى، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية الصين الشعبية وغيرها.

وتتمتع هذه القوى بموقع جغرافي ممتاز بالنسبة لدوائر العرض لأنها تمتد من المناطق الدافئة حتى الجهات المعتدلة الباردة. وتهيمن على غالبية الأقاليم المعتدلة بتعبير آخر: فالجهات المدارية تمتد بين دائرتي عرض 20ْ- 30ْ شمالاً كانت في العالم القديم أكثر تحفزاً. ويبدو أن الإنسان لم يكن بعد قد اهتدى إلى كيفية التأقلم لعناصر بيئته ولهذا كانت الجهات الدافئة أصلح الجهات لإقامته. وان أول بوادر الحضارة قد ظهرت حيث الحياة السهلة الميسورة. وبعد اهتداء الإنسان إلى التكيف المتطور لعناصر بيئته انتقل النشاط البشري إلى العروض المعتدلة حيث برزت الدول العظمى هذه.

على أننا نرفض الأفكار الخاصة بالحتم البيئي في ميلاد الدول العظمى والتي مفادها أن البلاد السهلية لا تنتج رجالاً أشداء (هرودبت) ونقص الشجاعة والروح الوثابة عند سكان آسيا يعود إلى قلة المدى الحراري الفصلي الذي يسود تلك الجهات (هيبو قراط)[1]. ولا أن الحضارات الحديثة احتكار للمناطق المعتدلة ذات المدى الحراري والنشاط الاعصاري المتميز (هنتكتن) وهذه الصفات المناخية متواجدة في غرب أوربا[2].

أما الموقع بالنسبة لخطوط الطول فان تأثيراته محدودة فهو يشير للاتساع المكاني للدولة أي لامتدادات المجال الحيوي. وكما هو معلوم فان الكرة الأرضية مقسومة إلى 360ْ خط طول، 180ْ منها في شرقها ومثلها في غربها. وقد تعارف العالم على أن خط الصفر هو الخط المار بكرينج

إحدى ضواحي مدينة لندن، فالجهات الواقعة إلى الشرق هي ضمن الخطوط الشرقية والعكس صحيح. غير أن الجغرافيين المسلمين يعتمدون الخط 42ْ شرقاً وهو الخط المار بمدينة مكة المكرمة هو خط الصفر لتقسم العالم إلى خطوط طول شرقية وخطوط طول غربية. في حين أن بعض الجغرافيين العرب اعتبروا خط 13ْ غرباً الخط المار بجزر الكناري (جزر السعادات اغو جزر الخالدات كما تسمى) هو خط الصفر. وعموماً فان هذا الموقع لا يشير أكثر من الاتساع المستعرض للمكان وانعكاساته على حساب الزمن بالدرجة الأساس.

2-1-2 الموقع بالنسبة لليابسة والماء

يتباين توزيع الماء في الكرة الأرضية. ففي الوقت الذي تسود المياه نحو ثلاثة أرباع الكرة الأرضية لا يحظى اليابسة إلاّ بربع إجمالي مساحتها وتتباين الدول في موقعها في هذا الخصوص. فهناك الدول البحرية والدول القارية. وهذه تتباين فيما بينها بالنسبة لعدد البحار ونوعية الساحل وموروفولوجيته وأهميته بالتالي. وفيما يأتي دراسة تقويمية للعناصر السَوْقية العالمية في هذا النمط من المواقع.

1-2-1-2 الموقع البحري

تؤثر البحار والمحيطات تأثيرات بالغة في قوة الدولة وتزيد من أهميتها وترفع من مكانتها في الخريطة السياسية. فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة في هذا المجال بالمقاربة مع نظيراتها الدول القارية. فالملاحظ أن الدول العظمى في العالم منذ أن عرف الإنسان الملاحة إنما هي دول بحرية سواء كان ذلك بصورة كبيرة أو على نطاق ضيق وإنها سيطرت على البحار وعلى التجارة العالمية. ويؤكد على ذلك فينيقيا والإغريق والأسبان والبرتغال وهولندا والنرويج وبريطانيا. ولا توجد دولة عظمى حالياً إلاّ والشخصية البحرية هي الطابع الطاغي عليها.

ولقد لعب البحر دوراً حاجزاً في السابق مما هيأ ظروفاً مناسبة لقيام حضارات عريقة كالحضارة اليونانية. فللبحر يعود الفضل في تعزيز روح الاستقلال للجزر اليونانية لا عن الأجنبي فحسب بل فيما بينها أيضاً لذلك لم يسجل التاريخ قيام إمبراطورية يونانية كما يقول فيرجيف.

ويمكن التمييز بين الدول البحرية بعضها عن بعض من خلال:

1. **نسبة الحدود البحرية إلى إجمالي حدود الدولة** أو النسبة بين طول السواحل ومساحات المناطق. وفي ضوء ذلك يمكن تحديد القيم الآتية:

اوربا	استراليا	اسيا	الولايات المتحدة	افريقيا
1 ميل طولي لكل 175 ميل^2 مساحي	1 225	1 490	1 530	1 700

فكلما كان المقام كبيراً كلما ازداد البعد عن المسطحات المائية الخارجية والعكس صحيح.

2. نوعية الساحل وأشكال تضاريسه إذ ليس المهم الطول المطلق للساحل بل طبيعته وموروفولوجيته الطبيعية والبشرية وما ينتج من فرص للنشاط البشري المختلفة. فليس البحر هو عنصر الجذب بشكل مطلق فسواحل أفريقيا تبلغ نحو ثلاث مرات سواحل أوربا. أن ندرة تعاريجها واستقامتها حالت دون اكتشافها المبكر وبالتالي تطويرها. في حين أن تغلغل الخلجان وكثرة التعاريج التي أتاحت فرص إنشاء المرافئ البحرية التجارية والعسكرية في السواحل الأوربية كان لها دور بارز في تقدم القارة وتطورها.

وباستقراء دقيق لخريطة هاتين القارتين يظهر بوضوح أن السواحل الشمالية والغربية للقارة الأفريقية على وجه الخصوص تتسم باستقامتها وان المرافئ والمصبات والمنشأة عليها تعد مراكز مكشوفة تماماً في حالة الأزمات الدولية، في حين أن سواحل الدول الاسكندينافية خاصة وغرب وجنوب القارة الأوربية عامة تعد أماكن مناسبة لإقامة المرافئ والموانئ المختلفة.

3. قيمة البحر الدولية والإقليمية والعالمية ، إذ لا تتمتع كافة بحار العالم بمكانة موحدة في هذا الخصوص. فلدول المحيط الأطلسي الشمالي مكانة خاصة غير نظائرها في جنوبه. وللبحر المتوسط مكانة غير مكانة الخليج العربي أو البحر الأحمر. فحضارة الدول المطلة ومدينتها وطبيعة علاقاتها الاقتصادية والسياسية وحجم إنتاجها السلعي والخدمي وتنوعهما والحجم السكاني وغيرها هي المحددات الرئيسية لهذا المعيار.

فالبحر المتوسط يشهد نشاطاً بمئات لا بل آلاف الأنواع من المنتجات خاما ومصنعات في حين تطغي صيغة التماثل أو التخصص في طبيعة الحركة التجارية للخليج العربي مثلاً (نفط بالدرجة الأساس). وعليه يمكن تقسيم دول العالم البحرية إلى المجاميع الآتية:

1. دول جزرية كالجزر اليابانية والجزر البريطانية والدولة القارة (استراليا) وغيرها. وتسمى بالدول البحرية أيضاً.

يتمتع هذا النمط من المواقع البحرية بمزايا اقتصادية وعسكرية وثقافية وسياسية فسكان هذه المواقع يتصفون بالنظرة العالمية. فهم يتسمون بانطلاقهم الحضاري وتقبلهم لكل جديد. فهم على اتصال وثيق بكل المستجدات العالمية. وهم يتمتعون بمزايا دفاعية وهجومية. ولهذا نجدهم يهتمون ببناء أساطيلهم البحرية أكثر من التركيز على قوتهم البرية. فبريطانيا تعد من أحسن الأمثلة على قيمة توسط الموقع بالنسبة للطريق التجاري عبر المحيط الأطلسي الشمالي. وهو أهم طرق العالم كلها من الناحية التجارية. فبريطانيا وان كانت قد ساهمت بقسط كبير في إعلاء شأن هذا الطريق إلاّ أن توسط موقعها بالنسبة للمراكز الصناعية في شرق أمريكا الشمالية ونظائرها في غرب القارة الأوربية قد زاد كثيراً في أهميتها التجارية يضاف إلى هذا قيامها في مركز متوسط بالنسبة لنصف الكرة الأرضي (نصف الكرة الشمالي) مما أفادت منه الشيء الكثير في التجارة الدولية.

وهذا الموقع الفريد لبريطانيا هو عكس الموقع الهامشي للدولة القارة (استراليا).

2. دول شبه جزرية أو الدول شبه البحرية كما تسمى:

وهي الدولة التي تغلب عليها صفة البحرية ككندا والولايات المتحدة واسبانيا وفرنسا والبرتغال وايطاليا والسويد والنرويج وغيرها.

إن مصالح هذه الدول ومناطق الجذب أو التوجه الجغرافي لها يتجه نحو البر إذا توافرت عوامل الجذب في الأرض. ولا يلجأ الإنسان إلى البحر إلاّ إذا ضاق عليه البر. فسكان النرويج يتجهون نحو البحر في حين أن سكان فرنسا يرتبطون بالبر أكثر فاليابس أكثر جاذبية فالتوجه الجغرافي لفرنسا هو توجه بري.

3. **دول تطل على بحرين:** كمصر والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية والمكسيك والهند وغيرها.

وهذه الدول تتمتع بمواقع متباينة منها ما يقع عند مناطق برزخية أو بمعنى آخر حيث يستدق اليابس مثل المكسيك وجمهوريات أمريكا الوسطى باستثناء السلفادور. والبعض يقع عند التقاء مسطحين مائيين كمصر والمملكة المغربية حيث تتقابل مياه البحر المتوسط بالبحر الأحمر في الحالة الأولى ومياه البحر المتوسط بمياه المحيط الأطلسي في المثال الثاني. والصومال حيث تتقابل مياه المحيط الهندي بمياه عدن. واتجاه جنوب أفريقيا حيث تتقابل

مياه المحيطين الهندي والأطلسي. وإما أن تقع في شبه جزيرة كالعديد من دول آسيا ككوريا والملايو والهند.

4. **دول تطل على بحر واحد**: وهذه الدول تكاد تكون مقفلة أرضاً. كالعراق والذي لا يملك سوى مسافة 50 ميل في أعالي سواحل الخليج العربي. والأردن وساحلها على البحر الأحمر والأرجنتين على المحيط الأطلسي وشيلي على المحيط الهادي والعديد من دول القارة الأفريقية.

ويتصل بالموقع الجغرافي البحري مايعرف بالتوجيه الجغرافي وهذا يتوقف على توزيع ظاهرات السطح الكبرى الرئيسة ضمنها. فجبال اسكنديناوة وجهت النرويجيين نحو البحر لأنها لم تترك سهلاً ساحلياً يمكن استغلاله، وتوزيع السهول والجبال في إيبريا عملت على توجيه سهول كتالونيا نحو البحر. وفككت الروابط القومية داخل إيبريا فظهرت لغات: كتالونيا وقشتالة والبرتغال مما أدى إلى انفصال البرتغال واستقلالها والى ظهور دعوة انفصالية في كتالونيا مما اضطر الحكومة الاسبانية 1931 – 1936 إلى منحها الاستقلال الذاتي. وعمل فقر اليابس دورة في توجيه اليونان بحراً في حين اتجهت يوغسلافيا نحو وسط أوربا.

ولعل من المفيد أن نشير إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تحديد التوجيه الجغرافي للدول البحرية فقد اقترح فان فالكنبرك طريقتين(3) حاول فيهما تحديد الدول البحرية والدول القارية.

أ. استخراج نسبة الحدود البحرية إلى الحدود البرية أو الأرضية وقد صنف الدول الأوربية إلى:

1. دول تتصف بسيطرة السواحل كالجزر البريطانية واليونان والدنمارك.
2. دول تتصف بتغلب السواحل كالدول الاسكنديناقية وايطاليا وفرنسا وأسبانيا.
3. دول تتصف بتغلب الحدود الأرضية كألمانيا.
4. دول تتصف بسيطرة الحدود الأرضية كسويسرا.

إن هذه الطريقة ميكانيكية فقط فهي تهمل جانب الكيف بدرجة كبيرة.

لأن الحكمة – كما رأينا- ليست في طول السواحل أو عدد البحار بل بنوعية الساحل – أهمية البحار- ناهيك عن أن مصلحة الدولة أو رغبتها تحكم التوجيه الجغرافي لها.

ب. احتساب نصيب الفرد من تجارة الدولة مقيساً بالأطنان. أي نسبة التجارة البحرية إلى عدد السكان.

وهذه الطريقة قد لا تعكس الواقع الحقيقي. ففي الأقطار القليلة السكان ترتفع هذه النسبة وقد لا تكون دولاً بحرية بمعنى الكلمة. كما أنها لا تميز بين هيكل الإستيرادات وهيكل الصادرات حسب نوع السلع وأهميتها لقوة الدولة في السلم أو الحرب أو بكليهما.

أما مننك فقد صنف الدولة إلى بحرية أو برية آخذاً بعين الاعتبار عدد البحار والتوجه الفعلي لنشاط سكانها إضافة إلى الموقع والخصائص الطبيعية.

وقد صنف الدول إلى:

1. دول تقع على بحر واحد كالعراق.
2. دول تقع على بحرين كالمكسيك.
3. دول تطل على ثلاثة بحار كالولايات المتحدة.
4. دول جزرية كبريطانيا.

2-1-2-2 الموقع القاري

يتيح الموقع القاري فرصاً محددة جداً للوحدة السياسية . فالموقع القاري يمنح الفرصة للدول من الوقوع في مناطق الخطوط الداخلية. فعند توفر عوامل الحركة والاتصال الجيدة وفي ظل إدارة عسكرية محنكة يمكن إن تتحرك سَوْقياًَ بشكل يحقق فرض أهميتها المحلية[5].

الا ان هذا النمط من المواقع يشكل عبأً كبيراً على الدولة أو الوحدة السياسية. إذ يحرمها من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي وحدة سياسية عدا الوحدات الملاصقة لها في الحدود. مما يجعل الاعتماد على الدول المجاورة كبيراً جداً لاسيما من يمتلك منها منفذاً على البحر.

وتضطر الدول الأرضية أو المقفلة أرضاً كما تسمى إلى بناء قوة برية وجوية متميزة تعوض عن نقطة الضعف الرئيسية من حرمانها الإطلال على البحر وتزداد مشاكل هذا النمط في مواقع الدول بارتفاع عدد الدول المجاورة. وفي حالة وجود انحدار جيوبولتيكي (عدم تناسق أو تباين التدرج لأعمار الدول) شديد في مراحل نمو الدول المجاورة تزداد الصورة حدة وتبدأ المطامع تظهر في أراضي الدول المانعة أو الفاصلة أو الحاجزة كما تسمى Buffer State لتفصل بين القوى المتباينة أو الأيديولوجيا المتصارعة. ولنا من أوراسيا الممتدة من بحر البلطيق شمالاً إلى البحر الأسود والبحر المتوسط جنوباً بما فيه دول شرق أوربا ودول البلقان وحتى منغوليا شرقاً خير الأمثلة في هذا المجال.

والدول الحاجزة هي وحدات سياسية صغيرة الحجم بين وحدات سياسية ضخمة.

ولا تقف الصعوبات التي تواجه الدول Landlocked الداخلية عند حد ما ذكر، بل تمتد إلى الجوانب السياسية والقانونية والنفسية للدولة. لذلك تسعى جاهدة من اجل الوصول إلى البحر من خلال الطرق الدبلوماسية المختلفة.

ومنها:

1. الاستفادة من الملاحة النهرية الدولية: ترتبط هذه الفكرة بالقانون الطبيعي التي تعد الأنهار طرقاً حرة أوجدتها الطبيعة لخدمة الإنسان وقد حدد مؤتمر فيينا 1815 حرية الملاحة في الأنهار الدولية مما يقتضي التعاون الدولي في هذا الشأن. وقد طبقت قرارات هذا المؤتمر على نهر الراين. وفي عام 1856 طبقت على نهر الدانوب وهكذا في العديد من الأنهار الدولية في العالم.
2. حق المرور ويقضي بأحقية الدول القارية بالمرور عبر الأراضي الدول المجاورة أو الساحلية للوصول إلى البحر. وقد نظم مؤتمر برشلونة 1921 هذا الحق وبموجب ذلك أصبح لبوليفيا حق المرور عبر أراضي الطرف الشمالي من شيلي إضافة إلى حق الملاحة في نهر الأمازون.

وتمكنت براغواي من استعمال سكة حديد الأرجنتين الواصلة إلى ميناء بوينس ايرس. ويشمل حق المرور أوجه النشاط الاقتصادية والخدمية كافة كمد خطوط التلفون والاتصالات الأخرى وخطوط أنابيب نقل النفط وشبكات الإنترنت وغيرها.

3. المنطقة الحرة أو الميناء الحر. بموجبه تقتطع أو تخصص منطقة معينة من أحد موانئ الدول الساحلية لتوضع تحت تصرف الدولة القارية المجاورة وتعفى بضائعها من الرسوم الكمركية. ومن الأمثلة على ذلك الميناء الحر للنمسا في تريستا. والمنطقة الحرة للتشيك وسلوفاكيا في ميناء همبورغ.
4. الرواق: وهو عبارة عن شريط من الأراضي يمتد عبر أراضي دولة ساحلية وتتصل بأحد المرافئ وتنقل سيادته إلى الدولة الداخلية ، وعليه فإن محاولة سد الرواق تعد مخالفة دولية. ومن الأمثلة على هذه الوسيلة من الوصول بحراً الرواق البولوني الذي اقتطع بين بروسيا الشرقية وألمانيا لإيصال بولونيا ببحر البلطيق.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن خريطة العالم السياسية تحتضن العديد من الدول الداخلية الموقع Land Locked، ففي قارة آسيا العديد من هذه الدول منها منغوليا وأفغانستان ودول الهيمالايا كنيبال وسيكيم وبوتان وفي أوربا عدد من الدول المقفلة أرضا كسويسرا والتشيك وسلوفاكيا وهنغاريا، أما القارة الأفريقية فيحكم الشكل الجغرافي للقارة واتساعها الداخلي فقد أصبحت من أكثر القارات احتضاناً للدول الحبيسة هذه. منها تشاد والنيجر ومالي وزائير وبوتسوانا وغيرها. وفي أمريكا اللاتينية دولتان فقط مقفلة أرضاً هما: بوليفيا وبراغواي في حين تخلو قارتي أمريكا الشمالية والأوقيانوسية من هذا النمط من المواقع.

3-1-2 الموقع السَوْقي

تعني كلمة استراتيجية Strategy السَوْق وفي اللغة العسكرية تشير إلى الاستخدام العلمي لكافة إشكال القوة المتاحة للقيادات العسكرية فيما يحقق أهدافها. والمقصود بالموقع السَوْقي بالمعنى العسكري الضيق هو الموقع الذي يترتب على السيطرة عليه كسب الحماية ضد العدو أو انه يمكن القوات من القيام بالهجوم على العدو. أما معناه الواسع فيمتد إلى نواحي أخرى كالنواحي الاقتصادية والسياسية والسَوْقية الأخرى. والموقع السَوْقي يعد نقطة الارتكاز في قوة الدول.

وتختلف أهمية الموقع السوقي بتغير الظروف. فالدول أو أجزاؤها قد تكون لها أهمية سَوْقية في وقت ما. وهذا يعني تحكمها في حركة المواصلات العالمية. ويمكن أن تتخذ بعضاً من نقاطها كقواعد.

وللدلالة على تغير هذه الأهمية بتغير الظروف نأخذ موقع مصر وتطور أهميته. على مر العصور. فبعد كشف رأس الرجاء الصالح ونتيجة لسوء الأحوال السياسية في الدولة تحول جزء كبير من تجارة الشرق إلى الطريق الجديد وقلة أهمية موقع مصر ثم بدأت هذه الأهمية تعود ثانية وبشكل أكثر فاعلية بعد فتح قناة السويس[6].

وتتمثل المواقع السَوْقية في مناطق البرازخ والمضايق ومناطق العبور والجزر وأشباه الجزر وغيرها.

ونقصد بمناطق البرازخ مفارق المرور البرية بين بحرين[7]. أو هي منطقة ضيقة من اليابس تربط بين قارتين أو مساحتين كبيرتين من اليابس. أو شريط من اليابس يفصل بين مساحتين مائيين. وتبعاً لذلك فإنها تبدو على الخرائط وكأنها ممرات طبيعية ولكن الواقع أنها غير ذلك.

وقد أدت البرازخ دوراً خطيراً في الحربين العالميتين فقد أمكن بفضل القناة الانتقال من المحيط الهادي إلى الأطلسي، الملاحية عن طريق بنما من تقصير المسافة بين سان فرانسيسكو ونيويورك، أي من 12.600ميل بحري عن طريق النهاية الجنوبية للقارة الأمريكية الجنوبية إلى 4500 ميل فقط عن طريق هذه القناة.

وللمضايق أهمية خاصة وقد أدت دوراً بارزاً في الحرب العالمية الثانية. ومن ذلك مضيق مكسر Macassar، بين جزيرتي بورنيو وسيلبس حيث قامت معركة بحرية بين أساطيل الحلفاء والأسطول الياباني. وكذلك مضيق دوفر (اتساعه بين دوفر وكاليه بحدود 21 ميلاً) الذي وقف حائلاً صيف عام 1940 أمام جيوش النازية المنتصرة ووحدات الحملة البريطانية. ثم مضيق (مسينا) الذي عبرته جيوش الحلفاء في زحفها من جزيرة صقلية على ايطاليا. ومضيق (ملقا) بين سومطرة والملايو البريطانية ومنه نفذت السفن اليابانية إلى المحيط الهندي بعد سقوط سنغافورة، ولمضايق الدردنيل والبسفور التي تربط البحر المتوسط والبحر الأسود أهمية خاصة بحيث لن هناك معاهدة دولية تنظم حركة مرور سفن الدول المستفيدة منهما.

عموماً أن امتلاك أراضي تساعد على مراقبة طريقة مرور بحرية كبيرة ومنع استعمالها عند الاقتضاء شكل منذ عهد طويل أفضلية من الدرجة الأولى من الوجهة السياسية والاقتصادية.

أما مناطق العبور الأرضية فتحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية عندما تكون الدولة المشرفة على قدر من القوة تساعد على التحكم في استعمال هذه المناطق، إذ يصبح كل الأجانب الذين يستفيدون من هذا المعبر بحاجة إلى مرضاتها وهي مرضاة عظيمة الفائدة. لان العبور (الترانزيت) قد يؤدي إلى استيفاء رسوم. وقد يصبح مرور الأشخاص والسلع فرصة كسب مواتية لسكان الإقليم. بذلك يمكن أن تصبح طريق العبور الطبيعية نقطة جذب ومركز دعم يثبت أركان الدولة. لكن خط الترويج التجاري هذا قد يصبح طريقاً لغزو. فإذا كانت الدولة ضعيفة وجيرانها أقوياء فإنها تصبح ضحية موقعها الجغرافي المفضل. تلك كانت حالة بلجيكا وإيران خلال الحربين العالميتين. ومع ذلك فإن هذا الخطر يختفي تماماً عندما تتوازن القوى بين الدولتين المتجاورتين. ففي عام 1828 بعد أن قامت نوايا عدوانية من جانب البرازيل والأرجنتين حول دلتا نهر لابلاتا قررت هاتان الدولتان ترك الأورغواي وشأنها بعد أن عجزت جميعها عن فرض رغباتها بعضها على بعض.

وقد كان للممرات الجبلية كذلك دورها البارز في ظروف الحرب العالمية الثانية. كما في موقعة ترموبولي الثانية عام 1941 عندما التقى النازيون والنيوزيلنديون وقبل هذا التاريخ بكثير في عام 480 ق.م على وجه التحديد عندما التقى اليونانيون بالفرس. وما العلمين سوى شريط من اليابس يفصل بين ساحل البحر المتوسط ومنخفض القطارة. وعند عنق الزجاجة هذه استطاع البريطانيون أن يصمدوا في صيف عام 1942 في وجه روميل القائد الألماني الملقب بثعلب الصحراء[8].

وللجزر قيمة مزيدة عندما تكون منعزلة في احد المحيطات باعتبارها نقاط ارتكاز. فهي ذات قيمة اقتصادية لأنها محطات توقف على الطرق البحرية والجوية. وذات قيمة سَوْقية لأنها يمكن أن تصبح قواعد بحرية جوية. لقد كانت ايرلندا قاعدة بحرية مهمة في (معركة الأطلسي) عام 1941 كما كانت مجموعات عديدة، تاهيتي عام 1840 وياب عام 1919، وقد شكلت عام 1922 مركز الثقل في ميثاق الخمسة أحد معاهدات واشنطن. كما كانت مرتكزات للهجوم الأمريكي ضد اليابان ابتداءً من شباط عام 1942.

وعندما تكون الجزر قريبة من الساحل يمكنها أن تصبح موطئ قدم لتغلغل اقتصادي وسياسي موجه ضد الدولة صاحبة السيادة على الأرض. لقد اختار الانكليز عام 1842 هونغ كونغ لتكون قاعدة لنشاطهم في الصين وكان وجود الأسبان في كوبا مبعث قلق للولايات المتحدة منذ أن دخلت فلوريدا في الاتحاد. واحتل اليابانيون جزر الاتسولند الكبرى (مجموعة الجزر الماليزية) لا لتأمين حصولهم على المواد فحسب بل لإقامة قواعد جوية وبحرية فيها تسمح له بتعزيز هجومهم على الهند.

وشهدت الجزر المختلفة كثيراً من العمليات الحربية في الحربين العالميتين فهجوم اليابانيين على جزيرة أواهو Oahu إحدى مجموعة جزر هاواي كان بداية الحرب في المحيط الهادي. كذلك رأى البريطانيون ما لجزيرة مدغشقر من أهمية بسبب وقوعها على طريق تموين روسيا فانتزعوها من حكومة فيشي في ربيع 1942. وتعد مالطة من أكثر جزر العالم تعرضاً لقذائف القنابل. واستولى النازيون على جزيرة كريت اليونانية عن طريق إنزال قوات مظلية. وأصبحت الجزر وأشباه الجزر قواعد بحرية وجوية في فترات مختلفة كما هي الحال في قواعد جزر ازور وعدن وسنغافورة ودارون واوكلاند وبنما وسورابايا في النهاية الشرقية لساحل جزيرة جاوا الشمالي وسان وان في الأرجنتين وغيرها كثير.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن حجم الجزر وموقعها النسبي في البحار المختلفة وطرق الملاحة الدولية وغيرها تلعب دوراً في هذا المجال.

ولمصبات الأنهار قيمة سَوْقية كبرى في الحروب: (فهجوم اليابانيين على مدينة رانجون سهل غزو مستعمرة بورما التي كانت تابعة للتاج البريطاني. ذلك عن طريق منبع ايراوادي الذي تقع المدينة عند مصبه). وكان للألمان أملاً كبيراً إذا ما سقطت مدينة ستالينغراد الواقعة عند ثنية نهر الفولجا بأيديهم لن يميلوا إلى استراخان الواقعة عند مصب هذا النهر في بحر قزوين.

وقبل أن نختتم حديثنا عن الموقع نود أن نشير إلى أن التطورات السريعة والمتلاحقة في تقنية السلاح وأساليب القتال الحديثة قد قللت من الأهمية السَوْقية العالمية للمواقع عامة. ذلك بالنسبة للأسلحة التقليدية. أما بظل سياسية الرعب النووي فالصورة تختلف تماماً إذ لا قيمة للموقع تذكر في ظل هذا النمط، من السلاح وتبقى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية فقط.

2-2 السمات المكانية

1-2-2 المساحة

تعد مساحة الوحدة السياسية عنصراً مهماً من عناصر تقدير قوة الدولة (وكما هو معلوم فان لكل دولة مساحتها المحددة). وهي ليست بالضرورة مساحتها الأصلية التي أقامت عليها تنظيمها السياسي كدولة. فالدول تنمو من نواة صغيرة تتبلور حول قومياتها ثم تنتشر هذه النواة وتنمو وتتسع حتى تنتهي إلى حدود معينة طبقاً لظروف جغرافية وتاريخية تتباين من دولة إلى أخرى. ففرنسا نشأت في نواة صغيرة هي – جزيرة فرنسا- في حوض باريس. والولايات المتحدة الأمريكية بدأت بثلاثة عشرة ولاية على الساحل الشرقي. وروسيا نشأت من دوقية موسكوفا ، وسويسرا حول أربع وحدات إدارية (كانتون). ولابد لنواة الدولة أن ترتبط بأطرافها بطرق مواصلات سهلة وميسورة. فروما أحكمت سيطرتها على إمبراطوريتها بشبكة واسعة من الطرق البرية. وتتصل باريس مع جميع أطراف فرنسا بطرق طبيعية برية. والتوسع الأمريكي لم يتم إلاّ بعد مد السكك الحديدية باتجاه الغرب.

وتتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التي تشغلها. ولا يمكن تصور عظمة دولة بعيداً عن كبر مساحتها (إلاّ أن الجانب المعنوي قد يغير هذه المعادلة). ذلك لان الدول الصغيرة المساحة تشعر دائماً بأنها مقيدة بمساحتها الضيقة مما يخلق عبءً نفسياً يدافع آليات قوتها. ويحدثنا التاريخ عن دول صغيرة المساحة أصبحت ذات أهمية لكنها لصغر مساحتها المقرونة بضآلة عدد سكانها لم تستطيع الاحتفاظ بالمركز السامي الذي بلغته. ولنا من سويسرا وهولندا أمثلة جيدة. فالأولى أصبحت ذات مكانة بارزة في بداية القرن السادس عشر وحاولت أن توسع أملاكها بضم سهل البو إليها. لكنه عجزت لقلة عدد سكانها. أما الثانية فقد سيطرت خلال القرن السادس عشر على طرق الملاحة العالمية ومنها طريق راس الرجاء الصالح إلاّ أن عدد سكانها المحدود كان عائقاً كبيراً وقف أمام طموحاتها فانهزمت أمام الأسطول الانكليزي الذي انتزع منها السيطرة.

وليس من المفروض أن تكون كل دولة كبيرة المساحة دولة عظمى. فقد يكون جزءاً من المساحة قليل الموارد مما لا يدع الفرص الكافية لإعالة السكان. كن يكون فقيراً في تربته وعراً في تضاريسه متطرفاً في جفافه مزدحماً في غاباته وأحراشه أو كثيف بغطاء الجليدي. والأمثلة على ذلك كثيرة في قارات العالم اجمع.

وهنا يقول راتزل: أن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن (الحيز Space) الذي تشغله. وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة مساحة حيزها سواء لان هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارة أم لأنه يؤمن لها سلامة اكبر.

إن سعة الأرض عامل جوهري في إدراك كل شعب يبحث مصيره. إن الإحساس بالحيز هو مركز النظرية الراتزلية. لأن المواطنين في الرقع الواسعة تطلعات واسعة لأنهم يتمتعون بحركة أكثر مرونة وحرية. فالحيز إذن قوة لكن الحقيقة أنه لا قوة للحيز إلاّ في المساحة، وهو يختلف في عصر ما عن غيره بحسب وسائل النقل. إن فكرة المجال والمساحة لا ترادف الواحدة الأخرى. فلا حدود للمجال وعليه يصعب تقييسه في حين أن للمساحة أبعاداً محدودة. فالمجال يعني موقعاً ومساحة في لغة الجغرافي في حين يمثل طموحات إقليمية لا حدود لها في لغة الجيوبولتيكي. وعموماً أن المكانة المتميزة التي تحتلها الدولة تنبع من اعتبارين أساسين هما، المساحة والسكان. وهما بالضرورة ليس أمراً مطلقاً بل نسبياً لاعتبارات أخرى عديدة جغرافية وبشرية تحدد القوة وترسم اتجاهاتها.

فالمساحة إذن عنصر من العناصر المكانية المعتمدة في معادلة كشف قوة الدول. باعتبارها تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي (والذي يمثل حجر الزاوية في تفكير رواد الفكر الجيوبولتيكي) طالما أن عامل المساحة يحدد إمكانيات الدولة المادية بشكل خاص. وهو المسؤول إلى حد كبير إلى تحديد الموارد المعنوية للدول طالما له تأثير غير مباشر من الناحية النفسية لقوة الدول التي هي أحد العناصر الخمسة لقوة الدولة.

والمساحة من الناحية العسكرية تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية خاصة الصناعية على صفحة إقليمها السياسي. وما يترتب عليه من نشر مراكزها السكانية والمناطق الحيوية الأخرى مما يحقق أهداف سَوْقية عالمية ايجابية لصالح الدولة. وتتيح المساحة فرص الدفاع بالعمق Defenece in depth وتلعب دوراً بارزاً في إحراز النصر النهائي. طالما أن الدول الكبيرة المساحة يمكنها أن تتبع سياسة إخلاء الأرض وتطبق بذلك المبدأ المعروف بيع الأراضي وشراء الزمن. Selling Space to gain time.

وهو ذات المبدأ الذي اعتمدته روسيا في حربها مع فرنسا (عهد نابليون - 1812) وألمانيا (النازية) وكان ذلك سر قدرتها في طرد الغزاة وإلحاق العار بهم وهزيمتهم بالتالي. وفي خلال الحرب اليابانية – الصينية تمكن اليابانيون من الاستيلاء على أمهات المدن الصينية ومراكزها

الصناعية وخطوطها الحديدية المهمة. أما الصينيون فقد تراجعوا صوب الغرب ونقلوا عاصمتهم إلى (نشنجكنج) الواقع خلف فجاج نهر (يانج تسي كيانج) ويرجح[9] أن 60 مليوناً من الصينيين هجروا منازلهم وقراهم في القسم الشرقي واتخذوا لهم وطناًُ في غرب البلاد (الحوض الأحمر في ولاية شوان). واخذوا منهم مدارسهم ومصانعهم لتسلم من شرور الغزاة وحتى سقوط بورما ذاتها في أيدي اليابانيين أوائل عام 1942 وما تبعه من قطع الإمدادات الصينية عبر هذه البلاد، لم يسبب انهيار الصين وقد أدرك هوسهوفر قبل الحرب الثانية ما كانت قد منيت به الجيوش اليابانية من نكبة في الصين. وفي رأيه أن اليابان قد أخطأت في التوغل غرباً وكان الأجدر أن تولي وجهها شطر الجنوب.

ومهما يكن فان المساحة الكبيرة كانت العامل الحاسم في دحر الغزاة وهزيمتهم وليست للمساحة أهمية مطلقة ، فالمساحة ليست كماً فحسب بل تركيباً نوعياً أيضا. ذلك من خلال علاقاتها المترابطة والمتداخلة بالعنصر الثاني ألاّ وهو السكان. فالمساحة والسكان صنوان لا ينفصلان في جسم الدولة. على أنه ينبغي أن نحدد أننا لا نقصد بالسكان الحجم المطلق فحسب. بل ينبغي أن نشير إلى الحاسة السياسية المكانية للسكان تمتد إلى ابعد من ذلك لترسم سياقات لعلاقات متعددة منها علاقات السكان والمساحة بشكلها المطلق. وعلاقات السكان والمساحة بظل تباينها النسبي.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المساحة والسكان من خلال افتراضنا أن مساحة ما يمكن أن تعول نحو 1000 عائلة بمستوى معاشي جيد ووضعنا بهذه المساحة 500 عائلة فقط فان حقيقة الأمر تعني أن هذا العدد سوف يعيش بمستوى أدنى من المستوى المطلوب ذلك ان قلة عدد الأسر دون إمكانيات المساحة المتاحة وبالتالي فانها سوف لا تتيح من السلع والخدمات الضرورية لبقائها سوى الحد الأدنى. أما لو اسكنا 1500 عائلة في المساحة ذاتها فإن هذا يعني أن ما يصيب الفرد الواحد من هذا المجموع من السلع والخدمات اقل بكثير من المستوى المحدد أيضاً. طالما أن عدد الأفراد فيها أصبح أكثر من إمكانيتها المتوفرة. أما إذا وضعنا 1000 عائلة في المساحة ذاتها فإنها ستنعم بمستوى جيد لان عدد سكنها سيكون متوازناً وإمكانيات المنقطة. فالحالة من العلاقة تعبر عن حالة التخلل السكاني Under-Populated والحالة الثانية عن الازدحام السكاني Over- Populated ، أما الحالة الثالثة فهي الحالة المثلى للسكان Optimum-Populated[10] وعموماً كلما ازدادت مساحة الدولة كلما ازدادت قوتها حتى تصل العلاقة بين المساحة والقوة إلى نقطة ما وعندها تبدأ عوامل الضعف تظهر على الدولة. نتيجة لتخلف الخدمات وعوامل الحركة والاتصال في المناطق النائية من

جسم الدولة. أو لعجز الموارد المتاحة عن سد حاجة السكان عن المستوى المطلوب ولنا من انهيار الإمبراطورية الرومانية مثالاً جيداً لتأثير هذه العلاقة[11].

وتتبع الدول ذات المساحة الكبيرة أساليب مختلفة للحيلولة دون انفصال مناطقها النائية كان تعمد إلى نقل عاصمتها باتجاه تلك المناطق كما فعلت البرازيل إلى نقل عاصمتها إلى برازيلية غرباً عوضاً عن ريودي جانيرو الواقعة على الساحل الشرقي الغرض تشجيع السكان على استثمار الموارد المتاحة في المناطق الداخلية. وكذلك استراليا في نقل عاصمتها من سدني على الساحل إلى كامبيرا في الداخل.

وقد يكون من المفيد قبل أن نختم الحديث عن المساحة أن نبين أن خريطة العالم السياسية تحظى بمختلف الأحجام مساحة. فهناك الدول القزمية والدول العملاقة. وهناك عدة محاولات لتصنيف أحجام الدول . نورد منها ما يأتي[12]:

أ. تصنيف دبليه:

صنف دبليه أحجام مساحة الدول إلى:

1. الدول العملاقة: وهي الدول التي تزيد مساحتها عن مليون ميل مربع.
2. الدول الكبرى: تتراوح مساحاتها بين 140.000 – 1.000.000 ميل مربع.
3. الدول المتوسطة: تتراوح بين 60.000 - 140.000 ميل مربع.
4. الدول الصغيرة: تتراوح بين 10.000 – 60.000 ميل مربع.
5. الدول الصغيرة جداً: اقل من 10.000 ميل مربع.

ب. تصنيف فالكنبرك:

الصنف	المساحة ميل مربع
1. الدول العملاقة	أكثر من 1.000.000
2. الدول الكبرى	1.000.000 – 500.000
3. الدول المتوسطة	500.000 – 100.000
4. الدول الصغيرة	100.000 – 10.000
5. الدول الصغيرة جداً	اقل من 10.000

وفعلاً فإن في خريطة العالم السياسية دولاً صغيرة الحجم جداً في ايطاليا كالفاتيكان وهي جزء من روما وسان مارينو (نصف ميل مربع) وموناكو التابعة لفرنسا واندورا التابعة لاسبانيا من منطقة جبال البرانس. وهذه في الواقع كلها مخلفات دول كبيرة سابقة أو مناطق جبلية أتاحت ظروفها التضاريسية البقاء عليها. وليشتنشتين والكسمبرج والتي مجتمعة لا تزيد مساحتها عن ألف ميل مربع فقط[13]. مقابل دول عملاقة كالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

2-2-2 الشكل

يؤثر شكل الدولة على سوقها الاقتصادي والعسكري في مجالي الإدارة السلمية أو الدفاع العسكري. فليس من المعقول أن تحظى الدول الشريطية أو الدول المجزأة ذات المكانة التي تنعم بها نظيراتها الدول المنتظمة أو ذات الإشكال الهندسية المنتظمة. وكلما كان شكل الدولة أكثر انتظاماً لكما كانت صفة التماسك والقوة أكثر لاعتبارات اقتصادية وعسكرية بسواء. ذلك أن الشكل الملموم لا يحظى سوى بأقصر الحدود الدولية بالنسبة للمساحة ومن الناحية النظرية يعد الشكل الدائري شكلاً مثالياً خاصة إذا ما اقترن موقع العاصمة بمركز تلك الدائرة. ويمكن تحديد درجة الانحراف عن الشكل المثالي من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الطول الفعلي للحدود}}{\text{طول الحدود الدنيا على شكل دائرة}} \times 100$$

وعموماً يمكن تصنيف دول العالم إلى الأنماط الآتية في هذا الشأن:

2-2-2-1 الشكل المنتظم

يعد أفضل الأشكال وأقواها لأنه يتبع فرص الدفاع عن عدة نقاط كما يعرقل الهجوم للسبب ذاته. بالإضافة إلى انه يهيئ مجالاً مهماً لنشر كافة الأهداف الاقتصادية والعسكرية المهمة على صفة إقليم الدولة. فأطراف الدولة تقع على أبعاد متساوية تقريباً من مركزها الهندسي شريطة أن تحظى العاصمة بموقع الوسط وتعد فرنسا وعاصمتها باريس نموذجاً متميزاً في هذا المجال.

كما أن هذا الشكل يمنح الفرصة للدولة بصهر كافة تكويناتها الاثنولوجية (السلالية)، والاثنوغرافية (السكانية) والاكنوغرافية (الفكرية والمعتقدات) ببودقة المواطنة الصالحة أو العلم الوطني. بما ينمي الشعور القومي ويقوي من روابط المصالح المشتركة.

2-2-2-2 الشكل المستطيل

يرى بعض الباحثين أن الشكل المستطيل للدولة إذا كان طولها يبلغ ستة أمثال عرضها، كشيلي والنرويج والسويد وتوجو وغامبيا وايطاليا وبنما وملاوي. والشكل المستطيل يحمل بين طياته مثالب عديدة سياسية وعسكرية بسواء. صحيح أن الاستطالة قد تتيح فرص التنوع ألمناخي وبالتالي التنوع الزراعي وبالتالي التنوع في النشاط الاقتصادي بما يمكن الدول من بلوغ درجة ما من حالة الاكتفاء الذاتي إلاّ أنه يسهم في الوقت ذاته بخلق شخصيات حضارية متباينة تؤكد آليات التجزئة أكثر مما تعمق آليات الوحدة الوطنية. ويمكن أن نورد التباين الحضاري بين شمال النرويج وجنوبها مثالاً على هذه الحالة. أما من الناحية السَوْقية العسكرية فان الاستطالة تقتضي الحصر الدقيق لعوامل الحركة والاتصال في أعناق الزجاجة كما يقال مما قد يعرضها لخطر لقطع في حالة الأزمات. والشكل المستطيل يتطلب الحشد المركز للعدة والعتاد على طول مساراته لئلا تتعرض الدولة للتجزئة أو التقسيم أو الاقتطاع.

فشيلي مثلاً تمتد طولاً نحو 2600 ميلاً بعرض لا يتجاوز مئة ميل فقط. زد على ذلك امتداد للسلاسل جبال الانديز على طول البلاد مما يجعل المواصلات ضعيفة ومعقدة. وترك شيلي بحالة مستقلة في كل إجراء أو اتفاق يخص الملاحة في المحيط الهادي حيث سواحلها الطويلة وهي الملاذ الأخير للدولة في حالة الطوارئ.

والنرويج مثال آخر فقد غزا الألمان هذه الدولة بحراً وتم ذلك بإنزال قواتهم دفعة واحدة في المدن الساحلية التي ببؤر المواصلات كنارفك وتروندهيم وبرجن وستافنجد واوسلو(14).

3-2-2-2 الشكل المجزأ

ليس من شك في أن الشكل المجزأ يضعف إدارة الدولة الداخلية والخارجية بسواء سواء في ظروف السلم أم في وقت الأزمات والحروب.

ذلك لضعف المرونة في الحركة والاتصال خاصة إذا كان الفاصل بين الدولة وأجزائها دولاً أخرى غير صديقة مما يزيد المسألة تعقيداً.

وتعد الباكستان قبل قيام بنغلاديش نموذجاً لهذا النمط من الإشكال. فالمساحة الفاصلة بن شطري الباكستان الشرقية والغربية كان بحدود 900 ميل من أراضي الهند ذلك بالنسبة للاتصال البري. أما الاتصال البحري فكان عن طريق ميناءي كراتشي وتشيتاجونج وهي مسافة بحدود 3000 ميل. وكان هذا الشكل مدعاة لتأصيل التباين الحضاري بين شطري الباكستان كان من محصلته قيام دولة بنكلاديش في ربيع 1972.

وتعاني دولاً أخرى من هذه الظاهرة كالولايات المتحدة الأمريكية حيث تفصل كندا بين الدولة الأم وولايتها الاسكا. وغيرهما.

وقد تكون الدولة مشتتة إذا كانت تتألف من جزر عديدة مثل اليابان وبريطانيا أو من كتلة جبلية وعدد من الجزر مثل اليونان. وهذه الحالة تعني الصعوبة في الدفاع عن ممتلكات الدولة لتشتت أجزائها وانفصالها عن بعضها.

وقد يكون التشتت نتيجة لاكتناف جزء من أراضي دولة أخرى وهذه الظاهرة تسمى Exclave (المُكتَنِف)، أما الدولة الأخرى التي تحيط به أراضيها فتعرف باسم Enclave (المُكتَنَفَ).

وعموماً فان التدخل في حدود الدول سواء أكان مجزأ أو بصورة السنة أو مناطق معزولة داخل الحدود الأخرى يؤدي إلى ضعف عام في الدولة في تلك المناطق الهامشية ما لم يكن السلام مستتباً بحيث تصبح هذه المناطق صعبة الاتصال وذات اتصالات ميسورة مع الوطن الأم عبر الدول المجاورة[15].

4-2-2-2 الشكل المبعثر[16]

ويقصد به تناثر ممتلكات الدولة الأم أو مستعمراتها في مساحة واسعة بعيدة عن حدود الدولة ذاتها. كما هي حال ممتلكات الإمبراطورية البريطانية والبرتغال واسبانيا حيث تنتشر في قارات مختلفة.

ولعل ناقلة القول أن نشير إلى أن تطور أساليب الحروب الحديثة واتساع نادي الرعب النووي جعل من التركيز على الشكل كعنصر من عناصر قوة الدولة مسألة فيها نظر.

التقويم الجغرافي السياسي لعناصر الطوبغرافية

(مظاهر السطح) والفيزيوغرافية (والحيوية) للدول

2-3 الشخصية الطوبغرافية

تتمثل العناصر الطوبغرافية والفيزيوغرافية في التضاريس والمناخ والموارد الطبيعية. وتساهم هذه العناصر انفراداً أحياناً ومجتمعة في الغالب تحديد الشخصية الجيوسياسية للدولة. وتتسم هذه العناصر بخصائص الثبات فهي على عكس نظيراتها العوامل الاقتصادية التي تتسم بسرعة تغيرها وديناميتها المستمرة.

وبغية الكشف عن دور هذه العناصر في تحديد قوة الدول فإننا سندرسها طبقاً للتقسيم الآتي:

2-3-1 الجبال

تتمثل التضاريس في الجبال والهضاب والسهول والوديان وهي تلعب دوراً مهماً في تقدير قيمة الدولة. فهي والمناخ قسمان ملامح الشخصية لاقتصادية للدولة.

وتقف المناطق الجبلية في مقدمة مظاهر سطح الأرض وتمثل في العادة مناطق غنية بمواردها المعدنية والنباتية إلاّ أنها دون نظيرتها مناطق السهول في ظل الاعتبارات الاقتصادية. فالمناطق السهلية تتفوق في هذا المجال لانبساطها وسهولة عمرانها واستيطانها ومرونة الحركة والاتصال بين أرجائها.

وتتلخص الأهمية الاقتصادية لمناطق الجبال فيما عدا ما ذكر بكونها مناطق المنابع أو التزويد بالمياه وإنها مناطق سياحة واصطياف وغيرها.

أما الأهمية العسكرية فتكمن في كونها في حالة وقوعها عند منطقة الحدود تشكل سداً منيعاً لحماية الدولة واستقرارها. ولا غرابة أن تكون هذه المناطق البيئات الأولى لميلاد العديد من الدول. ففي أمريكا الجنوبية ولد

العديد من الدول في جهات جبلية محتمية مثل كولومبيا وأكوادور وفنزويلا ومن هذه المناطق امتد نفوذها إلى الجهات السهلية المجاورة. كما ولدت إيران بمنطقة محمية محاطة بالجبال من كل جانب وامتدت أراضيها خارج النطاق الجبلي الذي ولدت فيه وبسطت نفوذها على الأراضي السهلية الممتدة بين بحر قزوين شمالاً وساحل الخليج العربي جنوباً. كما ولدت تركيا بمناطق هضبة آسيا الصغرى ثم امتد نفوذها إلى ما وراء السلاسل الجبلية فدانت لها سواحل البحر الأسود وبحر ايجة والبحر المتوسط. وسويسرا ونيبال وبوتان أمثلة أخرى. وقد تشكل الجبال في مرحلة نشأة الدولة عائقاً طبيعياً أمام بسط نفوذها وأحكام سيطرتها على منطقة تواجدها. مثال ذلك جبال ترانسلفانيا فقد كانت في أول الأمر ذات أهمية متميزة للإمبراطورية الرومانية صانتها من غزو الموجات البشرية على هذا الجزء من أوربا وعندما اتجهت صوبها الغزوات الآتية من السهول المجاورة. أما الآن فإن امتداد جبال تراسلفانيا وسط رومانيا قد شكلت عبئاً لأنها حالت الاتصال بين الجهات الشرقية والجنوبية من رومانيا بالأجزاء الشمالية والغربية. ولكن رومانيا خففت كثيراً من هذا الاعتبار بمدها سكك الحديد عبر تلك الجبال لتصل أرجاء البلاد ببعضها.

وجبال البلقان مثال آخر يحول الاتصال شمال بلغاريا بجنوبها ولولا امتداد نهر اسكر الذي يمتد عبر تلك الجبال لكان لهذه الجبال دوراً خطيراً في تحديد قوة هذه الدولة.

وتتمثل الصعوبة في الاتصال نتيجة لانتشار المناطق الجبلية في جسم الدولة في الأكوادور أيضا فعلى الرغم من توسط مساحتها واندماج شكلها لأنها تنقسم إلى ثلاثة أقاليم تضاريسية:

1. السهل الساحلي المحاذي لمياه المحيط الهادي.
2. سلاسل جبال الانديز.
3. السفوح الشرقية لتلك السلاسل التي تنحدر نحو حوض الأمزون.

وكان من محصلة ذلك ظهور شخصيات جغرافية حضارية متباينة بين هذه الأقاليم الثلاثة.

للجبال ميزة خاصة من الناحية العسكرية في حالتي الدفاع والهجوم على حد سواء. فالمناطق الجبلية وهي التي تزيد فيها تضاريس السطح على 320 قدماً لكل ميل وبمعدل انحدار يتراوح بين 27-40 درجة عادةً ما تكون عائقاً أمام الحركة ولاتصال يترك الفرصة للدول بصد هجمت الأعداء

بفاعلية اكبر من مناطق السهول تظهر التجربة العسكرية في الحرب الثانية بعض المشاكل العسكرية التي فرضتها المنطقة الجبلية في البلقان وجبال الابنين في ايطاليا. فرداءة الطرق وتساقط الثلوج أعاقت تقدم الجيش الثامن عشر الألماني في منطقة رودوب البلغارية.

هذا وتستخدم الجبال أحياناً كخطوط حدود دولية وتقوم في هذه الحالة كافة الحصون أو الخطوط الدفاعية التي يبنيها الإنسان. لا بل تفوقها تماماً فالحواجز الجبلية تقف في وجه المغيرين وتوفر على الدولة إقامة الحصون والمنشات العسكرية. وهي بحكم فقرها نسبياً بموارد الثورة وصعوبة الحركة والتنقل يكون اقل المناطق استيطاناً وبالتالي يصبح أفضل المناطق للفصل – كحدود- بين الدول المزدحمة سكانياً، وسنرى ذلك تفصيلاً عند دراسة الحدود الدولية.

2-3-2 السهول

أما السهول فهي أكثر أهمية اقتصادية وعسكريا فهي تتيح فرص الاستيطان البشري لانبساط أراضيها ومرونة عوامل الحركة والاتصال فيها ناهيك عن غناها بموارد الثروة الزراعية بخاصة والثروة المعدنية بعامة. فالسهول تشهد أعلى الكثافات السكانية وتحتضن أمهات المدن العالمية أحجاماً وكيف لا وان هناك حقائق متفق عليها تقضي بتناقص الكثافة السكانية كلما ارتفعنا عن مستوى سطح البحر. ولا غرابة إذاً أن يتكدس أكثر من نصف سكان المعمورة في السهول النهرية والساحلية في العالم في هذا المجال فهناك السهول المعتدلة والمعتدلة الدافئة وهناك المناطق السهلية في الجهات الباردة والقطبية وهناك المناطق الجافة والمناطق المطيرة وهكذا.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المناطق السهلية قد شهدت ميلاد إمبراطوريات عظمى كالإمبراطورية البابلية ويقول فيرجريف في هذا المجال[17] أن الظروف الجغرافيا كانت وراء عظمة بابل فالأراضي فيها منبسطة وهي تعلو قليلاً عن مستوى المياه مما أمكنها بيسر حفر قنواتها مما عمل على تطوير زراعتها وتجارتها واسهم ببناء حضارتها. غير أن المناطق السهلية تشجع الغزاة وتحبب لنفوسها العدوان والإغارة مما عرض بابل للعديد من الغزوات كان من نتائجها خلق حب الدفاع عن النفس والأيمان بالقتال بحد ذاته بأنه ضرورة من ضرورات الحياة[18].

غير أن الأهمية العسكرية لمناطق السهول دون نظيرتها مناطق الجبال. فانبساط الأرض يسهل عملية الغزو والتقدم نحو الدولة، فعدم وجود

العوائق الجبلية يجعل عوامل الحركة والاتصال أكثر وقعاً على الدولة. أما إذا وجدت مناطق مستعصية في مسار تلك السهول أو أودية نهرية فإنها تعرقل الغزو إلى حد كبير. فالألمان قدموا التضحيات الكبيرة من اجل اجتياز سهول اوكرانيا بجنوب روسيا في الحرب العالمية الثانية.

وقد تتجمع السهول في وحدة سياسية واحدة مثل السهول الروسية أو تمثل منطقة نزاع بين الدول المتنافسة. ولعل المثل الأول واضح في حالة السهل الروسي الذي يدخل ضمن الاتحاد السوفيتي السابق. بينما يتضح المثال الثاني في السهل الأوربي كمنطقة نزاع دائم بين الدول التي تحتله. والوحدات التي تعيش في هذا الميدان، تظل بخوف دائم من العدوان الخارجي مما يؤثر على تنظيمها الداخلي بعكس المناطق الجبلية التي تؤمن للدولة حماية ذاتية.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن المناطق السهلية تعد أفضل الميادين عسكرياً لاستخدام الدبابات والدروع على عكس المناطق الجبلية التي تعد مسرحاً جيداً للمشاة وحرب العصابات.

4-2 مرتكزات الجغرافية الحيوية

1-4-2 المناخ

يرتبط المناخ ارتباطاً شديداً بصحة الإنسان ونشاطه وغذائه وموارده ومناطق تواجده واستيطانه وغيرها. ونظراً لتنوع الخصائص المناخية في مختلف دول العالم فان لتأثيرات هذا العنصر أيضاً متباينة إيجاباً أو سلباً في قوة الدول ونموها السياسي. فالمناخات الباردة - كما عليه الحال في الجهات القطبية - والمتجمدة اقل المناطق ملاءمة لسكن الإنسان وانتشاره واتساع نشاطه. في حين المناطق المعتدلة الدافئة منها. والباردة كانت مركز الثقل للتواجد الإنساني في العالم فلا غرابة أن تشكل الجهات الدفيئة مركز الحضارات الإنسانية الأولى بحكم قدرات الإنسان ومداركه في حينه، في حين أصبحت الجهات الباردة منها الآن مراكز مهمة للمدنية المعاصرة متمثلة في حضارات غرب أوربا وأمريكا الشمالية وغيرها. على انه ينبغي أن نتذكر أن تأثيرات المناخ لا تقتصر على التأثيرات المباشرة (الزراعة والسكن) فحسب بل تمتد إلى الموارد المعدنية أيضا. فهناك علاقات نشأة وتكوين عديدة بين أنواع من المعادن وخصائص مناخية معينة كما هي عليه الحال في العديد من فصائل المعادن الخفيفة كالألمنيوم والمنغيسيوم والتيتانيوم وغيرها.

زد على ذلك انه حتى المناخات الباردة المتجمدة تبقى للأصقاع قيمتها الأرضية التعدينية الأخرى (كالذهب في الآسكا واليورانيوم في سيبريا وغيرها) بالإضافة إلى الأهمية السَوْقية العالمية المتمثلة في المواقع الإستراتيجية المتميزة (لقرب الآسكا من قواعد روسيا في شبه جزيرة كمشتكا وفيرخو ياتسك وغيرها والعكس صحيح أيضاً). وليس أدل على ذلك من أن القوات الأمريكية عمدت إلى احتلال جزيرة ايسلند (التي تعد في غالبيتها من اقل جهات العالم صلاحية لسكنى الإنسان) في تموز 1941 لما لها من موقع استراتيجي مهم. كما أن أول التحام بين القوات الأمريكية والقوات النازية كان في جزيرة جرنيلاند عندما أرادت ألمانيا إنشاء محطة أرصاد جوية فيها. كما وجد الألمان في نورث كيب أقصى شمال النرويج مركز القيمة (السوقية) في حرب الغواصات وغيرها كثير.

وفي الجهات الجافة يحول الجفاف دون استثمار الأرض وبالتالي يحول بين الإنسان واستيطانه المستقر. بهذا كانت الجهات الجافة كنظيرتها المناطق المتجمدة اقل مناطق العالم سكاناً. ويظل تواجد موارد الثروة

المعدنية بخاصة هو الاستثناء الرئيسي لهذه القاعدة. فحينما وجد المعدن، وطبقاً لأمد نضوبه نجد مراكز حضرية تعدينية مهمة. ولنا من كولجاري في استراليا حيث يوجد الذهب وفي الحقول النفطية العربية في الخليج وشمال أفريقيا وفي مناطق تواجد الفوسفات في شمال أفريقيا أيضا وفي صحراء الاتكاما حيث يعدن النحاس والنترات في شيلي أمثلة شاخصة في هذا المجال. وقد تكون مظاهر المياه الجوفية الواحات أو العيون هي مصادر الاستثناء للاستيطان.

وفعلاً فإن الجهات الصحراوية تستطيع أن تهيئ الحياة لعدد كبير من السكان إذا كانت عظيمة المساحة. وفي هذه الحالة تكون من الجهات القادرة على احتضان دول مهمة لأن الصحاري تقي تلك المناطق من الغزوات التي تأتيها من الخارج ويحدثنا التاريخ عن العديد من الحضارات التي قامت في الجهات الصحراوية كالحضارة المصرية (الفراعنة) وغيرها. زد على ذلك أن التقدم العلمي والتكنولوجي مكن الإنسان من السيطرة على مياهه السطحية بجدارة وتمكن من تحويل بعض منها إلى حيث تقتضي الحاجة. فهذا السد العالي في مصر شاخص حي على قدرة الإنسان في هذا المجال وكذلك سد الموصل في محافظة نينوى في العراق.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن الظروف الجغرافية المناخية هي التي خلقت الحافز الذي دفع الإنسان إلى التقدم ومتابعته. حقاً أن الأقاليم الاستوائية بما توافر لها من الحرارة والرطوبة قد تيسر أسباب الحياة للحيوان إلى أقصى حد. غير أن من الحقائق الراهنة إن الإنسان في الأقاليم الاستوائية قد بلغ الغاية في قدرته على التحكم في الطاقة. والتاريخ الجدير بهذا الاسم كما يقول فيرجريف[19] لا نجده في أفريقيا الاستوائية بل في أوربا المعتدلة. ويرجع هذا إلى عاملين جغرافيين ترجع أهمية كل منهما للأثر الذي يتركه في عقل الإنسان كما يخلفه في جسمه.

أ. ليس في العروض الاستوائية ما يحفز الإنسان أو الحيوان إلى بذل الجهود أكثر من جمع الطعام وتناول ما يحفظ حياته لسهولة الحياة وميسورته. أما في الجهات المعتدلة فالحياة تصبح أصعب بالابتعاد عن خط الاستواء. فحتى تستمر الحياة لابد من مضاعفة الجهود والنشاط.

ب. إن الأيام في الأقاليم الاستوائية تكاد تشبه بعضها بعضاً لكن الأيام تختلف كلما اتجهنا شمالاً فلا تشبه بعضها بعضاً. فالرتابة والتماثل هو الطابع الطاغي على مناخات الجهات الاستوائية بينما التقلبات والتنوع هو السائد

في الجهات المعتدلة. وما ينجم عنه من وفرة أو شحة في الموارد الغذائية وغيرها مما تتطلب جهوداً اكبر مما عليه في ظل التماثل ألمناخي.

والحقيقة أن الخريطة السياسية العالمية حالياً تؤكد لنا بعض ما ذهب إليه آنفاً فالدول الكبرى تتواجد في العروض المعتدلة لاسيما بين دائرتي عرض 30 ْ- 60ْ شمالاً في غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حيث المناخات المعتدلة المطيرة ذات التقلبات الجوية والأعاصير المستمرة. على أن إقرار هذه الحقيقة لا يعني الإيمان بالحتم البيئي الذي نادى به العديد من الباحثين كما رأينا ولا هو تأكيد لما ذهب إليه هنتجتن[20] Ellsworth Huntington من أن المناخ المثالي الذي تتطلبه مقتضيات الحياة الحديثة هو المناخ الذي يمتاز بكثرة تغيراته الجوية مع ارتفاع قليل في رطوبته وخاصة فترات الدفء. ويبلغ النشاط الجسمي غايته في فصل الصيف على ألاّ تزيد حرارته على درجة الدفء. أما التقدم الفكري والنشاط الذهني فأحسن ما يلائمها الشتاء البارد الذي لا تصل حرارته إلى درجة الإنجماد. وهكذا حاول هنتجتن أن إقرار التقدم والقوة سيظل احتكاراً للدول ذات المواصفات المناخية المحدودة وهي بموجب تحديده انكلترا والقسم الأكبر من قارة أوربا وشمال الولايات المتحدة وساحلها المطل على المحيط الهادي ونيوزيلندا وجنوب شرقي استراليا وأجزاء من شيلي والأرجنتين. غير أن التقدم التكنولوجي الذي أحرزه الإنسان في كافة أنحاء المعمورة كفيل بان يضعف من تأثيرات العوامل المناخية المنوه عنها آنفاً.

المناخ والمجريات السوْقية العسكرية[21]

يلعب المناخ دوراً بارزاً في توقيت المعارك وتوصيف عملياتها عدة وعدداً وتنظيماً وإدارة وغيرها. فالمناخ الجاف له خصائصه المتميزة في هذا المجال. ولتأكيد ذلك نورد بعض ما جرى خلال الفترة 1940-1943 في شمال أفريقيا بظل الحرب العالمية الثانية. فقد اتبع نوع من الفنون الحربية عرف باسم (حرب الصحراء) فقد ظل الجيشان المتخاصمان يتقدمان ويتراجعان مداً وجزراً فوق رمال الصحراء الليبية. فقد حاول روميل (القائد الألماني) أن يقنع خصمه انه قادر على التكيف وقواته لهذا النوع من الحرب وجاء مونتجمري (قائد الحلفاء) ليبرهن أن البريطاني ليس أقل قدرة من الألماني على هذا النوع من القتال. وكان الألمان قد اختاروا للفيلق الأفريقي جنوداً دربوا على القتال في المناطق الرملية الممتدة على سواحل بحر

البلطي وأنزلوهم في ثكنات تزيد في حرارتها على المعدل وأطعموهم الأغذية الجافة مع الاقتصاد الشديد بالمياه (مياه الشرب).

وفي ظل المناخات الباردة وحيث تتساقط الثلوج يتطلب الأمر دراية وحنكة سَوْقية عسكرية لهذا الغرض أيضا. فالقيادة مثلاً كانت على بينة من أن غزو بولندا يجب أن يتم في الأيام الأولى من أيلول إذا ما أرادت أن تتجنب الأوحال مما يعيق دباباتها والياتها. كذلك اختارت شهر نيسان لغزو النرويج لان في هذا الشهر تشتد العواصف التي يمكن أن تتخذ ستاراً لتغطية الوحدات النازية الصغيرة. أما غزوهم لروسيا فقد حدد شهر حزيران للشروع به لان الأراضي الروسية وقتذاك أكثر ملائمة لمسيرة الدبابات الألمانية. واختار اليابانيون الفترة من آذار حتى مايس (فترة الرياح الموسمية الخارجة من القارة) لإرسال حملتهم العسكرية على بورما. وكان للضباب فائدة في تغطية حركة الانسحاب من دنكرك. وللعواصف الرملية اثر في حملة شمال أفريقيا واختير شهر حزيران (أقل الأشهر ضباباً) لغزو جزائر الوشيان.

وقد كان ولا زال للمناخ دور حاسم في الحروب. ويكفي أن نستشهد بما حصل عام 1889. لقد كانت السفن الحربية الأمريكية والألمانية على أهبة الالتحام في معركة بحرية في مياه جزر (ساموا) حينما هبت عاصفة مدارية هوجاء من النوع المعروف في المحيط الهادي أغرقت سفن الأسطولين ولم ينشب القتال وغير ذلك.

2-4-2 النبات الطبيعي

تشكل الموارد النباتية حجر الزاوية في البناء الاقتصادي للدولة. ذلك لما لها من ارتباطات أمامية وخلفية متشابكة مع العديد من أوجه النشاط الاقتصادي. فهي السبيل لصيانة أهم موارد الثروة ألاّ وهو التربة. ومن خلال ذلك نضمن صيانة للموارد المائية والزراعية بسواء. بالإضافة إلى فوائدها المباشرة في الاستهلاك الحيواني أو الإنساني أو النشاط الصناعي (الموارد الغابية والأحراش). ولسنا بحاجة لتعداد مزاياها. ولكن نود أن نوجز تقييمنا لكل صنف من أصناف الموارد النباتية في ظروف الأزمات أو الحروب.

فالغابات الكثيفة[22] التي لم تكن يد الإنسان قد امتدت إليها كانت درعاً تقي الشعوب والجماعات من الهجمات التي كان الأعداء يوجهونها إليها. يدل على ذلك أن الرومان عندما زحفوا من بلادهم نحو الشمال كي يخضعوا

العناصر الجرمانية اعتصم هؤلاء بغابات الزان والبلوط التي تغطي المنطقة الجبلية الممتدة جنوبي ألمانيا. فلم يستطيع الرومان التغلب عليهم. ويدل على ذلك أيضاً أن الروس عندما هاجمهم التتار من الشرق وأغاروا على ديارهم اعتصموا بالغابات المنتشرة في وسط روسيا. فلم يتمكن التتار من زحزحتهم عن مواضعهم.

الآن وبعد أن امتدت يد الإنسان تقطع الغابات وتطهير الأرض لأغراض زراعية بغية سد متطلبات الأمن الغذائي لم يعد للغابات ذلك الدور الذي لاحظناه. ناهيك عن أن التقدم الصناعي والتقني في مجالات المبيدات والمواد الكيماوية الأخرى ومعدات القتال ووسائل الطيران مما جعل أمر تطهير الغابات أو تجريدها من غطائها الأخضر أمراً ميسوراً كما فعلت القوات الأمريكية في حرب فيتنام في محاولة منها لقهر إرادة الشعب الفيتنامي. إلاّ أنه الم توفق أمام إصرار وإيمان الثوار الفيتناميين. ولم يتمكن الأمريكيون الذي بلغ عددهم نحو 700.000 جندي أن يحرزوا أي نصر عسكري ملموس في فيتنام الجنوبية بالإضافة إلى 600.000 جندي فيتنامي جنوبي. صحيح أن الغطاء النباتي الذي يغطي مساحات واسعة من فيتنام الجنوبية قد مكن الثوار من الاعتصام والاختفاء ثم مفاجأة الغزاة الأمريكان وحلفائهم إلاّ أن الروح المعنوية العالية والأيمان بقدسية الوطن كانت الزخم المضاعف لقدرات الثوار القتالية. فقد قدر بعض الخبراء العسكريين أن الولايات المتحدة الأمريكية إذا أرادت أن تدافع عن نفسها في فيتنام الجنوبية كان عليها أن تضع (40) جندياً نظامياً مدرباً احدث تدريب ومسلحاً بأحدث الأسلحة مقابل فرد واحد من قوات الثوار (الأنصار) فما بالك لو أرادت الانتصار[23].

وعموماً فالغابات طبيعية كانت أم صناعية عن طريق زراعة الإنسان لها تعد بؤراً لاعتصام القوات المسلحة. وقد حدثنا التاريخ المعاصر ضراوة المعارك التي دارت بين اليابانيين والانكليز في غابات برما. فلقد اعتصم اليابانيون بالغابات في تلك الجهات بعد أن استولوا عليها. وبناءً على ذلك لم يقو الإنكليز أو الأمريكان على زحزحتهم من مواقعهم.

أما مناطق الاستبس فقد لعبت هي الأخرى دوراً مهماً في التاريخ. ورغم أن الاستبس حشائش المنطقة المعتدلة القصيرة إلاّ أنها كانت مصدراً لهجمات كل الجماعات الرعوية الخارجة منها. وهي جماعات درجت على الكر والفر واتخذت من القتال خصلة أو مهنة لها تمارسها سنوات الجدب. فقد خرجت جموعهم واتجهت شرقاً وغرباً نحو الأراضي المجاورة بهيئة موجات بشرية متعاقبة. وكانت الدول التي تقوم فيها تهوي أمام كل موجة لكي تقوم فيها دولة جديدة يشكل الرعاة الطبقة الحاكمة فيها. في حين يصبح

السكان الأصليون الطبقة المحكومة. من هذه الجماعات الهون الذين خرجوا من وسط آسيا واتجهوا نحو القارة الأوربية. وخرج التتار من وسط أيضا وتوجهوا نحو شرق أوربا ووسطها. ويحدثنا التاريخ عن العديد من الدول التي سقطت أمام هجمات الرعاة. ولم يحدثنا التاريخ حتى الآن عن أي غزو لمناطق الاستبس من قبل الجماعات المجاورة. وهذا ما جلب انتباه السر هالفورد ماكندر عندما قرر أن هذه المنطقة تحتل نقطة الارتكاز في نظريته للقوة البرية المعروفة باسم نظرية السويداء (قلب العالم).

ويشكل العرب مثالاً آخر فقد خرجت جموعهم من شبه الجزيرة العربية في القرن السابع وانتشرت في البلاد التي تمتد في حوض البحر المتوسط وقضت على إمبراطوريتي الروم والفرس معاً.

وعموماً فإن أفضل البيئات النباتية هي البيئات المناخية المعتدلة الرطوبة حيث تنمو الغابات والمراعي إلى جانب بعضها مما يتيح الفرصة لتظهر الأرض في بعض منها لتضمن متطلبات الأمن الغذائي من الموارد الزراعية.

3-4-2 الموارد المائية

تعد المياه عنصراً مهماً من عناصر قوة الدول. ذلك لأهميتها المباشرة في الدول. ذلك لأهميتها المباشرة في حياة الإنسان بشكل مباشر. وتتباين الأحكام على مصادر المياه بالنسبة لقوة الدول. فالمياه السطحية تقف في المرتبة الأولى خاصة إذا ما كانت الدولة مالكة لمناطق الحوض (المنابع) والمجرى (النهر). أما بحالة وجود النهر في أكثر من دولة فتتوقف أهميته على العلاقات الدولية في الجيران ومدى الاحترام للاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وتسمى الأنهار التي تجري في دولة واحدة باسم الأنهار الوطنية. أما الأنهار التي تجري في أكثر من دولة فتسمى بالأنهار الدولية. وهذا هو محور نشاط الجغرافيا السياسية لما ينجم عن ذلك من مشكلات يرتبط البعض منها بالحدود الدولية والبعض الآخر بالملاحة الدولية. أما ما يرتبط بالملاحة النهرية فنود أن ندون أن استغلال الأنهار للملاحة يرجع إلى العصور الأولى لتاريخ البشرية. وكانت الأنهار هي المسلك الرئيسي للكشف عن المناطق المجهولة. كما حدث ذلك بأنهار الولايات المتحدة الأمريكية النابعة من الأبلاش والمتجهة نحو الغرب. وكما حدث في نهر الأمزون في أمريكا

الجنوبية. وقد استغلت انهار أفريقيا في العصور القديمة لأغراض الملاحة بدرجة لا يتصورها الإنسان في الوقت الحاضر. فكانوا يستعملون القوارب الصغيرة للأنهار الصغيرة وكانت الأنهار السريعة التيار تستغل تياراتها في تسيير السفن نحو الأجزاء الجبلية الدنيا. وكانت تبني القوارب القوية للملاحة في المناطق الجبلية لتسير مع الانحدار في اتجاه المصب ثم عندما تبلغ نقطة الوصول تباع أخشابها ويستفاد منها كمواد بناء أو وقود.

وكانت الضرائب الباهظة هي التي تثقل حركة النهر في العصور القديمة. فقد فرضت (30) ضريبة على نهر الراين بين بال في سويسرا إلى بحر الشمال بحيث فاقت الضرائب أحياناً قيمة السلع المحمولة.

وكانت تلك الظروف هي السبب في إقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية. وكانت فرنسا أول من أقر هذا الحق وطبقته بالنسبة لنهر الميز والشلد عام 1792. علماً بان مصب الشلد كان يقع تحت قبضة هولندا. وقد أغلقت هولندا ميناء انتورب أمام السفن ثم حررته جيوش الثورة الفرنسية في ذلك العام وأعلن المجلس التنفيذي للجمهورية حرية الملاحة في النهر لكل الدول التي تحيط به ولغيرها. وتلا ذلك عدة اتفاقيات دولية منها اتفاقية فينيا 1814 والكونغو 1885 وغيرها.

وأهمية النهر للدولة تعتمد على طبيعة وادي النهر وعلى الظروف الطبيعية المحيطة به. فلا غرابة أن اعتمد كحد دولي لما يشكل من إعاقة أولاً ومناطق حماية ودفاع ثانياً. ولا تقتصر وظيفة النهر على انه عامل فصل بل انه عنصر وصل لما ييسر من إمكانية الحركة والاتصال بين الوحدات.

وعموماً فإن الأنهار لعبت دوراً مهماً في قيام الحضارات الأولى كحضارة وادي النيل ووادي الرافدين وحضارة الصين. فالصين تخترقها ثلاثة أنهار عظمى تنبع من الهضاب الداخلية وتجري نحو البحر. أبعدها شمالاً نهر الهوانج هو وهو يجري في أكثر جهات الهضبة انخفاضاً من جهة الشمال. أما نهر اليانجتستي والسيكيانج فهما ينبعان من هضبة التبت. وحيثما ينحدر اليانجتسي لا يتميز بأنه أطول الأنهار الصينية فحسب بل كونه يجري في أراضي مرتفعة في الجزء الأكبر من مجراه بعد انحداره من الهضبة. وكل هذه الحقائق الجغرافية أثرت في مختلف العهود في أسلوب يماثل تماماً الأسلوب الذي أثرت فيه الحقائق المشابهة لها في التاريخ الأوربي[24].

وقبل أن نختم حديثنا عن الأنهار نود أن نسجل أنه إذا كان هناك دول نهرية كما رأينا آنفاً فإن هناك دولاً دولتاوات Delta states ويبدو أن وجود هذه الدول لا يتفق والمنطق الجغرافي لأنها تتحكم في مصبات انهار تنتمي

لدول أخرى. وهولندا مثال جيد في هذا المجال. لأنها تتحكم في دلتا الراين والشلد والميز. فقامت هولندا كدولة بحكم موقعها لان الدول الأخرى لا تسمح لأي دولة قوية بالتسلط عليها. فأمان هولندا يرتبط بموضوع التوازن الدولي أكثر من قوتها البحرية الذاتية[25].

الهوامش والمصادر

1. جيمس فيرجريف: الجغرافيا والسيادة الدولية، سلسلة الألف كتاب، بقريب علي رفاعة الأنصاري مراجعة د. عبد المنعم الشرقاوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956، ص ص18-.48

2. د. محمد عبد الغني سعودي: المصدر السابق، ص10-.11

3. د. فيليب رفلة ود. عز الدين فريد: جغرافية العلوم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص66.

Huntingtos E.Civilization and Climate U.S.A., 1939, 3.ed. Pp. 153-174.

4. د. محمد الديب: المصدر السابق، ص46.

د. عبد الرزاق عباس: المصدر السابق، 277-.278

5. د. عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافية العلاقات السياسية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتكي والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، بلا تاريخ، ص.64

6. ينظر للتفاصيل:

د. عبد الرزاق عباس: المصدر السابق، 286-.293

7. بير رينو فان وجان باتيست دوروزيل، ترجمة فايزكم نقش، مدخل في تاريخ العلاقات العامة الدولية، منشورات بحر المتوسط وعويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثانية، 1982، ص.32

8. رسل هـ، فيفيلد وبيرسي، المصدر السابق، ص.65

9. نفس المصدر، ص ص74-.75

10. د. محمد أزهر السماك: الموارد الاقتصادية، بغداد، 1979، ص.221

11. د. محمد الديب، المصدر السابق، ص.65

12. رسل هـ، فيفيلد وبيرسي، المصدر السابق، ص.73

13. د. محمد الديب، المصدر السابق، ص.76

14. رسل هـ، فيفيلد وبيرسي، المصدر السابق، ص.71

15. د. محمد رياض، المصدر السابق، ص.122

16. د. عبد المنعم عبد الوهاب، المصدر السابق، ص97، نفس المصدر ص.110

17. المصدر السابق، ص.41

18. نفس المصدر، ص.43

19. نفس المصدر، ص23-.24

20. رسل هـ، فيفيلد وبيرسي، المصدر السابق، ص.82

21. نفس المصدر: ص ص82-.84

22. عن د. محمد متولي: المصدر السابق، ص.86

23. للتفاصيل انظر: د. محمد عبد الغني سعودي، المصدر السابق، ص37-.49

24. فيرجريف: المصدر السابق، ص.200

25. للوقوف على بحوث تطبيقية لمشكلات تتعلق بالمناخ والأمن القومي.

ينظر: أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: العلاقات المكانية، بين الخصائص المناخية والأمن القومي في الوطن العربي، مجلة التربية والعلم، العدد 10، 1992.

للتفاصيل عن مشكلة الأمن المائي العربي ينظر: تحليل في التنظيم المكاني، دار، مالطا، 2000.

و أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: جغرافية الوطن العربي بمنظور معاصر، دار الأمل، أربد، الأردن، 2000.

3

الجغرافيا السياسية الاقتصادية في تركيبة الدولة

3-1 تحديد مفاهيم(*)

3-1-1 الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة من فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل الزراعة والتعدين والصناعة.

حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

3-1-2 الصادرات والواردات من السلع

قيم السلع والخدمات المباعة إلى بقية أنحاء العالم وتلك المشتراة من بقية أنحاء العالم على أساس القيمة السائدة في السوق وقت التعامل ولا تشمل تلك السلع قيمة الخدمات وقيمة المعدات العسكرية المحولة بين الحكومات.

3-1-3 فجوة الموارد

يطلق عليها أحياناً صافي الصادرات من السلع والخدمات ناقص الواردات من السلع والخدمات زائد صافي الهبات العينية وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

3-1-4 ميزان المدفوعات

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة ويشمل:

(*) اعتمد في تحديد المفاهيم المستخدمة في النشاط التجاري على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، تونس 1999، ص197-204.

أ. المعاملات السلعية والخدمات وعوائد الدخل بين اقتصاد معين والعالم الخارجي.

ب. تغيرات الملكية وكذا التغيرات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والمستحقات على والمطلوبات من العالم الخارجي لذلك الاقتصاد.

جـ. التحويلات بدون والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية واية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات أو تغيرات لم يجر قيد مقابل لها.

3-1-5 الميزان التجاري

الصادرات والواردات من السلع مقومة بسعر السوق مضافاً اليها كافة الخدمات التوزيعية داخل الاقتصاد الذي يبيعها إلى اقتصاد اخر وتشمل تلك الخدمات الشحن والتأمين وغيرهما.

3-1-6 ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل:

3-1-6-1

الميزان التجاري بالإضافة إلى تكاليف الشحن وعمليات النقل الأخرى كخدمات المسافرين والمواد وغيرها، والسفر (نقل المسافرين والسلع والخدمات التي يحصلون عليها خارج مقر إقامتهم) ودخل الاستثمار (دخل المقيمين من موجوداتهم في الخارج ودخل غير المقيمين من موجوداتهم المالية في الدخل) بالإضافة إلى بنود أخرى.

3-1-6-2

السلع الأخرى والخدمات والدخل التي تتكون من معاملات السلع والخدمات والنقل التي لم تدرج في الميزان السابق سواء كانت رسمية أو خاصة وتشمل المعاملات الرسمية تعامل الحكومة المحلية (الحكومة المركزية والمصرف المركزي) مع الأجانب وغير المقيمين وكذلك الحكومات الأجنبية (بما في ذلك الهيئات الدولية) مع المقيمين، كما تشمل المعاملات الخاصة بالدخول الأخرى التي يحصل عليها المقيمين من الخارج سواء العمل أو الملكية.

3-1-7 الميزان التجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات بدون مقابل الخاصة التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات بدون مقابل الرسوم.

3-2 الموارد الزراعية

3-2-1- التصور العالمي للموارد الزراعية

تحظى الموارد الزراعية بأهمية خاصة بين الموارد الاقتصادية وتقف بمقدمة الموارد عند تحديد قوة الدولة طبقاً لمناهج الجغرافية السياسية. طالما أنها تشمل الموارد الغذائية وموارد الخامات الزراعية ذات العلاقة الصناعية. بما يمكن الدولة من تحقيق أهدافها في بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي وتظفر الموارد الزراعية بمكانة متميزة بين موارد العالم الاقتصادية عمالة وإسهاماً في الدخل القومي العالمي وإنتاجاً غذائياً وتجارة دولية وغيرها. فالموارد الزراعية تمتص نحو 58٪ من إجمالي سكان العالم.

وتحظى دول الشرق الأقصى بالمرتبة الأولى إذ تحتضن نحو 65٪ من سكان العالم الزراعيين وتظفر أفريقيا بنحو 10٪ منهم ويشكل هؤلاء قرابة ثلث سكان القارة الأوربية باستثناء رابطة الدول المستقلة ويشكل الزراعيون نحو نصف سكان روسيا ويساهم السكان الزراعيون بنحو 40٪ من إجمالي السكان في الأمريكتين ومنطقة المحيط الهادي وتتباين الأهمية النسبية للسكان الزراعيين تبعاً للدول أيضا ففي المملكة المتحدة لا تتجاوز نسبتهم 5٪ في حين تصل إلى زهاء أكثر من نصف سكان الوطن العربي على أن ارتفاع نسبة العمال الزراعيين ليس دليلاً على المساهمة في الإنتاج وبالتالي قوة الدولة اقتصادياً فللإنتاج ضوابطه الأخرى كالتركيب العلمي والتقني والحضاري للسكان وهذا يشير إلى وجود بطالة مقنعة في الأرياف العالمية لاسيما في دول العالم الثالث مما يشكل نقاط ضعف في التركيب الوظيفي لسكانها وبالتالي في قوة الدولة الاقتصادي، ولعل ما يؤكد صحة هذا التفسير هو أنه بالرغم من التناقص النسبي الملحوظ في عدد السكان الزراعيين في السنوات الأخيرة في عدد من دول القارة الأوربية وآسيا إلاّ أن الزيادة في الإنتاج الزراعي أخذت في النمو مما يعكس لنا دور التقدم التقني والعلمي في هذا المجال.

وتساهم الموارد الزراعية بنحو ثلث الدخل القومي العالمي وان كان هناك تباين نسبي في هذا العدد بالنسبة لأقاليم العالم المختلفة فالموارد الزراعية تسهم بنحو 65٪ من الدخل القومي الأفريقي والآسيوي وزهاء

15٪ من أوربا الغربية وبنحو 10٪ من الدخل القومي الأمريكي (الولايات المتحدة).

والموارد الزراعية المصدر الرئيس للموارد الغذائية فقد بلغ الإنتاج العالمي من الحبوب الرئيسة 2005م ما يقرب من ألفي مليون طن ونيف مقابل ما يقرب من 1245 مليون طن متري عام 1975 ظفر القمح 32٪ من أجماليها والأرز ما يقرب من 28٪ والذرة 27٪ والشعير 10٪ والشوفان3٪ وساهمت الألبان بنحو مليون طن واللحوم ما يقرب من 150 مليون طن والأسماك بزهاء 100 مليون طن وإنتاج السكر ما يقرب 150 طناً ولم تسهم المنبهات بأكثر من 10 مليون طن. هذا فضلاً عما تقدمه الزراعة من خامات صناعية وبدائل للمعادن المختلفة. ولعل من المفيد أن نشير إلى أن الإنتاج الزراعي اخذ في النمو السريع فالمتتبع للأرقام القياسية للنمو الزراعي العالمي يلاحظ ذلك يقيناً. وقد حققت الدول المتقدمة نمواً أكبر بلغ ما يقرب من 114 مقابل 101 للدول النامية.

وتساهم الموارد الزراعية بنحو ثلث إجمالي قيمة التجارة العالمية. وتظفر المجموعة النباتية بزهاء 65٪ من قيمة صادرات السلع الغذائية في حين تساهم المجموعة الحيوانية بما يقرب من 35٪ منها وتتصدر الحبوب قائمة الصادرات. وإذا كان كذلك فلا غرابة أن تعد من السلع السَوْقية الضرورية لحياة الدول لاسيما التي تعاني من نقص في الإنتاج.

وعليه فالحبوب تهيمن على نحو 50٪ من قيمة الصادرات تليها في الأهمية المنبهات والسكر نحو 25٪ والخضار والفواكه نحو 17٪ وترجع قلة نسبتها بسبب سرعة تلفها وصعوبة نقلها لمسافة بعيدة أو خزنها مدة طويلة.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في العالم لا تتجاوز 10٪ فقط من إجمالي مساحة اليابس باستثناء القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا) إذ تبلغ مساحة اليابس نحو 33.4 بليون فدان فقط كما يلاحظ أن هناك توزيعاً غير عادلاً في مجموع المساحات الصالحة للزراعة في العالم فغالبيتها تتركز بين دوائر عرض 30-55 شمالاً و20-40 جنوباً. أي أنها تنحصر في العروض المدارية والمعتدلة كما يتباين نصيب الفرد الواحد من الأراضي الزراعية في دول العالم المختلفة نتيجة لتباين حجم الطلب على الأراضي الزراعية كماً ونوعاً.

فالفرد الأرجنتيني يحظى بنحو فدان في حين لا يصيب الفرد الصيني سوى نصف فدان بينما نصيب الفرد الياباني ربع فدان فقط إلاّ أن الموقف الزراعي وبالتالي الغذائي لا يعتمد على ما يصيب الفرد من مساحات فحسب

بل على التركيب النوعي والطوبغرافي والفيزوغرافي للمساحة فضلاً عن التقدم الاقتصادي والتقني والحضاري للدولة.

ولنعد إلى الإنتاج النباتي فالإنسان يستخدم في غذائه وخاماته ومتطلباته الأخرى نحو 6٪ من المحاصيل النباتية المكتشفة فقط وهذا يشير إلى أن هناك أعداداً هائلة من نباتات لم تحدد جدواها الاقتصادية بعد. ولا يساهم سوى بـ 1٪ من هذا العدد في كميات معقولة من الإنتاج. وهذه المجموعة لابد أن تحظى بأهمية خاصة نتيجة للاعتبارات الآتية:

1. التباين في متطلباتها الطبيعية ولاسيما المناخية والتربة منها.
2. التباين في مستلزماتها الحضارية والعلمية والتقنية.
3. غزارة الإنتاج.
4. بساطة وسهولة الزراعة.
5. إمكانية الخزن والحفظ والتسويق والنقل.
6. القابلية للتطوير.

وعموماً يمكن القول بأهمية الحبوب التي تسيطر على أكثر من ثلثي المساحة المزروعة في العالم تليها أهمية المحاصيل الزيتية (كالفول السوداني وفول الصويا ونخيل الزيت والسمسم وجوز الهند والخروع) التي تسيطر على ما يقرب من 7٪ من إجمالي المساحة. تليها الدرنيات 5٪ فالألياف (القطن والكتان والجوت والقنب) 4.7٪ والخضراوات 3.7٪ والسكريات 1.5٪ والمنبهات 1٪ والمطاط 0.4٪.

أما بالنسبة للقيمة الغذائية فيمكن التعميم بأن مجموعة النشويات الأرز والقمح والذرة والبطاطا تقف في المرتبة الأولى، وتظفر بزهاء ثلثي الأهمية النسبية بالنسبة للسعرات الحرارية المتولدة.

وفيما يأتي دراسة موجزة لهذه المجموعة وهي:

أولاً. الموارد الغذائية وتضم:

أ. مجموعة الحبوب.

ب. مجموعة اللحوم.

جـ. مجموعة السكر.

ثانياً. الموارد غير الغذائية وتشمل: الألبان والمطاط ونباتات الغابة.

وإجمالاً للقول يمكن أن نقسم دول العالم بالنسبة لإنتاج المواد الغذائية إلى المجموعات الآتية:

1. الدول المكتفية ذاتياً وهي قليلة العدد تماماً ولمدة محدودة فقط ويمكن أن نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول رابطة الدول المستقلة هما المثالان الرئيسيان في هذا الاتجاه.
2. دول الفائض الزراعي.
3. دول العوز الإنتاجي الزراعي.

وتضم المجموعتان 2 و3 كافة دول العالم تقريباً وهي محور حركة النشاط التجاري العالمي وهي التي تتأثر دون غيرها إذا ما تعرض السلام العالمي للخطر أو لما يعرف بالحصار الاقتصادي وليس من الميسور تسمية دول كل فئة لان ذلك يتوقف على مجموعة من الضوابط الطبيعية والعوامل البشرية وتغير أي منها يبدل موقع الدول حسب الفئة.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن الدول التي تعاني من نقص في إنتاج المواد الغذائية فإنها تعاني من ضعف في أمنها الاقتصادي والسياسي بالتالي. لأن الدول قد تحاصر اقتصادياً في حالة الأزمات – وبذلك تحرم من المواد الغذائية المستوردة ويعد قطع الإمدادات الغذائية هدفاً سَوْقياً من أهداف الحروب الحديثة. فقد لعبت الغواصات الألمانية دوراً خطيراً في حصار الجزر البريطانية جغرافياً وذلك في الانتشار حولها. وعمدت الغواصات إلى إغراق السفن الناقلة للمواد الغذائية إلى إنكلترا. مما ترك شبح المجاعة ماثلاً على تلك الدول في حينها. ذلك في الحرب العالمية الأولى إلا أنه في الحرب العالمية الثانية قامت الطائرات البريطانية لحماية السفن من دمار... الغواصات الألمانية.

وعمدت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 على فرض حظر خاص على صفقات القمح للاتحاد السوفيتي (سابقاً) أثر قيام الأخير باحتلال أفغانستان، فضلاً عن الحصار الاقتصادي للعراق 1990-2003.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الوطن العربي يعاني من مشكلة واضحة في مسألة الأمن الغذائي مما يعرض أمنه القومي إلى العديد من المشكلات. وفيما يلي دراسة للأمن الغذائي في هذا الإقليم.

2-2-3 الأمن الغذائي العربي

نقصد بالأمن الغذائي قدرة الدول (الوحدة السياسية) أو الإقليم السياسي (مجموعة دول) على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمتطلبات السكان من الغذاء، بحيث تقضي إلى تحقيق الطمأنينة العامة من خلال القدرة الذاتية للدولة وليس من خلال الاعتماد على الاستيراد الخارجي في تغطية مقطوعية الاستهلاك من المواد الغذائية جزئياً أو كلياً، وحتى يتحقق هذا المفهوم لابد أن تكون الدولة قادرة على التواصل والاستمرار بتحقيق الاكتفاء الذاتي وبشكل منتظم بما يغطي متطلبات السكان المحلية أو يفيض. وقد تطور مفهوم الأمن الغذائي مع استمرار اختلال التوازن بين الإنتاج الوطني وحاجات السكان من المواد الغذائية ونشطت التجارة الأولية للسلع الغذائية وتعاظم حجم المساعدات الدولية في مجال الموارد الغذائية، ويعد تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه المطلق (أحد أركان الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول).

أما المفهوم النسبي للأمن الغذائي فيعني قدرة دولة أو مجموعة دول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.

وتتحدد نسبية الأمن الغذائي في المسارات التالية(1):

1. ليس من الضروري أن تحقق الدول اكتفاءً ذاتياً بالنسبة لمتطلبات سكانها من كافة السلع الغذائية بل يمكنها اللجوء إلى الاستيراد لبعض منها، وهذا يشير إلى قدرة الدول المالية في تحقيق هذا الهدف أو في تكوين مخزون استراتيجي غذائي لها.
2. يمكن الموائمة بين ظاهرتين: أولهما في الإنتاج الغذائي للدولة لبعض السلع الغذائية، وثانيهما في استيراد السلع الغذائية مقابل ما تصدره من سلع فائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي، وفي هذه الحالة يمكنك الانتفاع من حجم الوفورات الاقتصادية الناجمة عن التخصيص وتقسيم العمل واستغلال المميزات النسبية.
3. تحدد نسبة الأمن الغذائي بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تربط الدولة بغيرها لاسيما الدول الرئيسية المصدرة للمواد الغذائية.
4. تقترن نسبة الأمن الغذائي بطبيعة الظروف المتحكمة في الإنتاج والاستهلاك.

وعموماً لا يمكن القول بنسبة الأمن الغذائي طالما أن الغذاء يعد بُعداً سياسياً من أبعاد المركب الايكولوجي للدولة الذي يجب أن يعمل بانتظام وتناسق مع الأبعاد الأخرى حتى يسلم الجسم الكامل للدولة ويستقيم ويعمل

بانتظام وتناسق مع العناصر الأخرى المكونة الطبيعية والبشرية للدولة، لذلك فالمفهوم المطلق للأمن الغذائي هو الأصدق على موضوعنا هذا وقد يكون من المفيد أن نستعرض بعض المفاهيم على الأمن الغذائي ومنها ما طرحته المنظمة الزراعية الأغذية الدولية (F.A.O) بتوفير مخزون احتياطي عالمي من المواد الغذائية تضاف إلى ذلك قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بشكل منتظم[2].

وعرف أيضا[3] بأنه[4] المدخل الذي يلتقي عنده الأمن الغذائي كما عرف بأنه حصول أفراد المجتمع على متطلباتهم من مواد غذائية أساسية طبقاً لأساسيات علم التغذية مع ضمان توفير الحد الأدنى من تلك الاحتياجات كماً ونوعاً بما يدعم الحياة للأفراد بظل المتاح لهم من دخل.

يظهر مما تقدم أن الأمن الغذائي بمعناه المطلق يعني توفير الغذاء داخل الدولة لواحدة مما يعادل أو يفوق الطلب المحلي عليه، هو انه حالة عدم اطمئنان إلى استمرار توافر مواد الاستهلاك الغذائي الأساسية زيادتها بالمعدلات المطلوبة لتغطية النمو المطرد في السكان وعلى هذا الأساس فهو احد مكونات الأمن الاستراتيجي للدولة. أن مثل هذا المفهوم يصعب تحقيقه من قبل دولة واحدة بحكم طبيعة الطاقات الموردية المتاحة . بالإضافة إلى الاكتفاء الذاتي المطلق للغذاء يضيع على الدول إمكانية تحقيق المنافع المشتركة الناجمة عن مزايا التخصص وتقسيم العمل والوفورات الاقتصادية الناجمة.

وإذا كان هذا المفهوم يكشف عن صعوبة كبيرة في التحقيق على مستوى الدولة الواحدة فانه يصبح سهل المنال والتحقيق على مستوى الوطن العربي بحكم التنوع في الطاقات الموردية المتاحة طبيعياً وبشرياً، إذ إن هذه المزايا تحتم اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي عربياً فإن دافع التحديات الحضارية والسياسية تحتم ضرورة التخطيط لتحقيق تلك السياسات قومياً.

وعليه فان مفهوم الأمن الغذائي العربي ينبغي أن يكون مدخلاً للتكامل الاقتصادي العربي ووسيلة مهمة وفاعلة من وسائل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه الرقعة الجغرافية، كما أنه السبيل لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل مما يعزز آليات الانسجام الاجتماعي عربياً، وتظل الإمكانيات المتاحة هي الدليل الواقع لإمكانيات تحقيق هذه الحلقة من حلقات الأمن القومي.

وقد برزت مشكلة الأمن الغذائي نتيجة تفاعلات اعتبارات رئيسية طبيعية وبشرية منها تنامي معدلات النمو السكاني (3٪) سنوياً كمعدل سنوي

مقابل 2٪ في الدول النامية و1.7٪ للعالم و0.9٪ للدول المتقدمة أضف إلى ذلك التوزيع البيئي للسكان. فالطلب على الغذاء يتأثر بتوزيع السكان بين الريف والحضر. والوطن العربي لازال يشهد حركة نزوح من الريف إلى المدينة بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة التحضر المحكومة بعوامل الطرد الريفي الذي يقضي إلى تراجع الإنتاج ونمو الاستهلاك، والاعتبار الآخر هو ارتفاع المستوى المعاشي الناجم عن زيادة عائدات الثروة النفطية بعد تصحيح الأسعار عام 1973، فقد نما الناتج القومي الإجمالي العربي من نحو 70 مليار دولار عام 1973 إلى زهاء 413 مليار دولار عام 1982[5] ثم إلى زهاء 1065 مليار دولار عام 2005، وقد ترتب على ذلك أن ارتفعت قيمة مستوردات الدول العربية من المواد الغذائية فبلغت نحو 19 مليار دولار سنوياً[6] وسوف تزداد لتنامي حجم الطلب أولا وزيادة الأسعار ثانياً وارتفاع معدلات التضخم النقدي ثالثاً.

وقد تجسدت تلك الاعتبارات في خلق عجز واضح بلغ زهاء أكثر من خمسي حجم الطل الفعلي على المواد الغذائية في الوطن العربي، مما يترك مسألة تغطية مقطوعية الاستهلاك إلى الاعتماد على الاستيراد الأجنبي وما قد ينجم عن ذلك من ضغوط سياسية واقتصادية وأحياناً اجتماعية وثقافية كبيرة على الدول المستوردة.

وبتعبير آخر فإن إنتاج المواد الغذائية في الوطن العربي ينمو بمعدل سنوي يبلغ 2.5٪ بينما يزيد الطلب بحدود 5٪ وهذا يرجع بالإضافة لما ذكر آنفاً إلى ارتفاع مرونة الطلب الداخلية على الغذاء التي يمكن إيجادها من خلال ثلاثة مؤشرات هي النمو السكاني والدخل الفردي ومعدل استهلاك الفرد:

سَ = س × قَ / قِ

حيث أن:

سِ : استهلاك الفرد في سنة المقارنة.

سَ: استهلاك الفرد في سنة الأساس.

قَ: دخل الفرد في السنة المقارنة.

قِ: دخل الفرد في سنة الأساس.

فإذا افترضنا أن معدل نمو الدخل الفردي بحدود 2٪ سنوياً فان مرونة الطلب على الغذاء تصل إلى 0.7٪ في حين نسبة الزيادة السكانية تصل إلى 3٪ سنوياً، وعليه فان الزيادة السنوية في الطلب على الغذاء تكون 3٪ (2٪ × 0.7) =5٪ تقريباً، وهكذا تتأكد الحقائق حول استمرار مشكلة الأمن الغذائي، وبغية الكشف عن أبعاد هذه المشكلة اقتصادياً لابد من تحديد الإمكانيات العربية المتاحة في مجال الإنتاج الغذائي (العرض).

1-2-2 الطاقات الموردية الزراعية

يتمتع الوطن العربي بموقع جغرافي متميز، فهو يمتد بين دائرتي عرض 2ج-38ش، مما يتيح له فرص التنوع ألمناخي وبالتالي التنوع الزراعي والاقتصادي وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للعديد من متطلباته الزراعية والغذائية.

ولعل تحليل البيانات المتوفرة ما يؤكد لنا حجم الموارد الأرضية الزراعية المتاحة في الوطن العربي مما يجعل إمكانية تحقيق أمن غذائي عربي قومي متاحة وبجدارة.

جدول (1)

الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (1995-2004)

	1995	2004	نسبة التغير ٪ 1995-2004
أولا. المساحة الزراعية الكلية	67.301	69.576	0.37
1. الأراضي الزراعية المستديمة.	6.492	7.913	2.22
2. الأراضي الزراعية الموسمية.	60.809	61.663	0.15
أ. الزراعة المطرية.	35.265	32.396	-0.94
ب. الزراعة المروية.	10.280	10.727	0.47
(الأراضي المتروكة (بور))	15.264	18.540	25.18
ثانياً. مساحة الغابات.	90.013	87.747	-0.28
ثالثاً. مساحة المراعي.	358.522	551.99	1.07

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2005.

وتتباين هذه الموارد على المستوى القطري والإقليمي إذ تنعم السودان بالمرتبة الأولى حيث تبلغ مساحتها زهاء 250580 ألف هكتار أي حوالي 17.8٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي، تليه الجزائر وتبلغ مساحتها 238174 ألف هكتاراً أي حوالي 16.8٪ من إجمالي مساحة الوطن العربي الكلية وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة حيث تظفر بحوالي 16٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي وتليها ليبيا فموريتانيا اللتان تهيمنان على زهاء 12.6٪ و7.5٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي على التوالي، أما مصر فتأتي في المرتبة السادسة وتظفر بحوالي 7.4٪ من إجمالي المساحة الكلية، تليها الصومال فالمغرب فالعراق فسوريا فتونس فالأردن فلبنان وفلسطين والإمارات وقطر والبحرين فجيبوتي والدول الثمانية الأخيرة لا تشكل سوى أقل من 1٪ من مجموع مساحة الوطن العربي.

وقد لا تشكل بيانات الرقعة الجغرافية الكلية مؤشراً على حجم الموارد الأرضية الزراعية مما يضطرنا إلى دراسة بيانات الرقعة الزراعية المتاحة.

وفي ضوء هذا المعيار تقف السودان أيضا بالمرتبة الأولى إذ تهيمن على نحو 85.2٪ من الرقعة الزراعية العربية الكلية، ويأتي العراق بالمرتبة الثانية إذ يظفر بحوالي 6.96٪ من إجمالي الرقعة الزراعية العربية الكلية

ويليها كل من الصومال والمغرب والجزائر إذ تهيمن الدول الخمسة هذه مجتمعة على حوالي 85٪ من إجمالي الرقعة الزراعية العربية الكلية.

ويرتفع نصيب الفرد الواحد من الرقعة الزراعية في بعض أقطار الوطن العربي مقارنة مع نظرائه الآخرين فما يصيب الفرد في السودان يبلغ حوالي 3.37 هكتار أي حوالي خمسة أمثال نصيب نظيره في عموم الوطن العربي.

وعموماً إذا كانت الأقطار العربية الخمسة المشار إليها آنفاً تتحكم في العديد من مفاصل الموارد الأرضية الزراعية المتاحة عربياً إلاّ إنها باستثناء العراق والجزائر كدولتين نفطيتين أيضا تعاني من ضالة الموارد المالية المتاحة، كما سنرى مما يضع عقبة أمام فرص الاستثمار الاقتصادي للموارد الأرضية الزراعية المتاحة قطرياً مما يؤكد بالتالي أهمية العمل المشترك لتحقيق المفهوم المطلق للأمن الغذائي.

وتتباين الموارد المناخية المتاحة عربياً أيضا، وهي عموماً تتسم بخاصية عدم التكافؤ والتوازن مكانياً وزمانياً ، فضلاً عن حجم كميات الهطول الساقطة بشكل عام ، فكمية الأمطار التي تهطل سنوياً على الوطن العربي نحو 2385 مليار متر مكعب منها 78٪ تنهمر على خمس دول فقط هي الجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال التي لا تعول أكثر من 37٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، زد على ذلك أن هناك نحو ثلاثة أخماس 67٪ من مساحة الوطن العربي يبلغ معدل هطول الأمطار فيها بحدود 100 ملم فقط وان هناك 15٪ منها يقع ضمن خطي مطر سنوي 100-300 ملم سنوياً، أما بالنسبة الباقية من إجمالي المساحة (18٪) فتتسم بسيادة خط المطر البالغ 300 ملم.

ومما يلاحظ في هذا التوزيع هو التركز الجغرافي الشديد لكميات الأمطار الهاطلة على الجزء الإفريقي من الوطن العربي مما يترك مشرقه في وضع متكافئ في هذا المجال وبالتالي فإن التخلخل السكاني هو الطابع الطاغي على معظم خريطة السكان في الجزء الآسيوي مما يشكل فراغاً جغرافياً أو عسكرياً على وحدات هذا الجزء.

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2005)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء				
مجموع الدول العربية	71.428	413.415	104.382	50.675	16.557	656.457	210.277	181.923	1.066.481
الأردن	315	371	2.155	506	291	3.638	3.824	3.760	12.711
الإمارات	3.003	47.410	16.663	9.525	2.161	78.761	31.482	21.959	133.583
البحرين	53	3.388	1.706	453	178	5.778	5.462	1.593	13.381
تونس	3.357	1.306	5.053	1.515	387	11.618	8.186	5.898	28.817
الجزائر	7.866	47.192	4.426	7.620	1.004	68.109	17.111	10.478	102.500
جيبوتي	22	4	16	41	33	116	352	151	708
السعودية	10.204	148.840	29.665	14.611	2.938	206.258	39.724	60.852	309.531
السودان	10.068	3.165	1.552	1.137	226	16.148	9.969	1.807	28.462
سورية	6.390	5.895	2.652	783	196	15.916	8.343	3.677	27.971
العراق	2.940	25.900	597	412	202	30.050	5.907	5.159	31.719
عمان	448	15.122	2.603	773	386	19.331	5.514	5.659	30.733
قطر	59	25.294	3.583	2.402	607	31.946	7.3584	2.685	42.463
الكويت	268	44.016	6.016	1.559	1.084	52.943	11.961	15.368	80.781
لبنان	1.722	0	2.004	1.061	1.178	5.964	8.399	7.687	22.050
ليبيا	1.186	29.124	1.007	1.376	289	32.984	4.186	4.462	41.632
مصر	12.545	10.121	14.944	3.341	1.625	42.576	27.197	14.081	89.171
المغرب	8.467	823	8.638	2.592	3.614	24.134	10.849	13.445	52.024
موريتانيا	342	218	214	0	0	774	534	452	1.938
اليمن	2.174	5.224	890	976	158	9.413	3.925	2.750	16.309

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

وينعم الوطن العربي بموارد مائية سطحية تبلغ زهاء 352 مليار متر مكعب سنوياً يشكل التصريف الخارجي الناجم عن هطول الأمطار من خارج الرقعة السياسية للدول العربية نحو 45.73٪ من أجماليها (161 مليار متر مكعب سنوياً)، أي حوالي نصف أجماليها تقريباً، وهذا يعني أن أهم عنصر من عناصر قوة الدولة تبقى بيد الفرقاء الأجانب من دول الحدود المجاورة وما قد ينجم عن ذلك من مشكلات عديدة اقتصادية وسياسية وغيرها.

صحيح أن هناك نحو 55٪ من إجمالي أيراد الموارد المائية السطحية ينجم عن هطول الأمطار على الرقعة الجغرافية العربية (191 مليار مكعب سنوياً) إلاّ أن جزءاً كبيراً منها مصيره للضياع نتيجة للتسرب أو التبخر أو كلاهما قبل التمكن من الاستفادة منها (يقدر بزهاء 55 مليار متر مكعب سنوياً) طالما أن كمية الأمطار الهاطلة التي تقل عن 100 ملم سنوياً تغطي زهاء 67٪ من إجمالي مساحة الوطن العربي كما مر بنا آنفاً، وليس حال المناطق التي تستلم ما بين 100-200 ملم أفضل مما سبقها فهي لا تتيح فرصاً لتصريف سطحي يذكر إلاّ أنها تساهم في تحسين أحوال المراعي الطبيعية.

وقد تم اعتماد أربعة أقاليم هيدروجيولوجية داخل الرقعة الجغرافية العربية طبقاً لتقسيمات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وهذه الأقاليم هي:

1. إقليم المشرق العربي: ويضم سوريا والأردن ولبنان وفلسطين.
2. إقليم شبه الجزيرة العربية ويشمل: المملكة العربية السعودية والكويت والأمارات وقطر والبحرين واليمن وعمان.
3. الإقليم المتوسط: ويتألف من مصر والسودان والصومال وجيبوتي.
4. إقليم المغرب العربي: ويحتضن الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

وقد اظهر التوزيع الإقليمي للموارد المائية السطحية أن هناك تبايناً بارزاً بين هذه الأقاليم ، فالإقليم الأوسط يستأثر بالمرتبة الأولى 45٪ ومما يزيد من فاعلية هذه الصورة هو أن هذا الإقليم يعول نحو 40٪ من إجمالي سكان الوطن العربي.

وقد تهتز هذه الصورة عند النظر إليها بمنظار الأمن القومي يؤكد ذلك أن زهاء 46.58٪ من إجمالي الموارد المائية السطحية لهذا الإقليم تنساب إليه من خارج الرقعة السياسية للدول المكونة له، اوغندة، الحبشة،

إثيوبيا. مما يترك متطلبات السكان المختلفة وبرامج التنمية الزراعية معرضة للخطر الأجنبي لاسيما وان بعضاً من هذه الدول في علاقات استراتيجية مع الكيان الصهيوني خاصة إثيوبيا. زد على ذلك أنها تشكل مع غيرها من المناطق المجاورة ما يعرف بالقرن الإفريقي الذي كان في الأمس القريب ولازال كما يبدو نقطة صراع بين قوى عظمى حتى ولو كان هذا الصراع قد خف لوفاق الدولتين فيما يتعلق بمصالحهما العليا أن تظل شعوب المنطقة هي الضحية باستمرار.

صحيح أن الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المعقودة في هذا الخصوص على المستويين الدولي والعالمي قد نظمت استخدامات المياه بين الدول في ظروف السلم والحرب بسواء.

ويأتي إقليم المشرق العربي بالمرتبة الثانية (35.79٪) وبعبارة أخرى فإن هذا الإقليم يتحكم بحوالي أكثر من ثلث إجمالي الموارد المائية السطحية العربية إلاّ أنه لا يعول سوى سدس إجمالي السكان (16.83٪).

وعليه يمكن أن نطلق على هذا الإقليم بأنه إقليم الوفرة المائية عربياً في حين ان الإقليم الأوسط نسميه إقليم الكفاية المائية (على أن نسمي الإقليمين الثالث والرابع المغرب وشبه الجزيرة العربية بإقليم العوز والحرمان على التوالي)، إلاّ أن إقليم المشرق العربي يشارك نظيره السابق فيما يواجه من مشكلات قد تنجم من خارج الرقعة الجغرافية السياسية، ولكن بشكل أكثر وضوحاً يؤكد ذلك أن نحو 65٪ من إجمالي إيراده المائي السطحي ينساب من خارج حدوده من تركيا وإيران.

أما إقليم المغرب العربي فيحظى بالمرتبة الثالثة فهو يظفر بقرابة 15.9٪ من إجمالي الموارد المائية السطحية العربية لكنه يفوق نظيره في أن غالبية مياهه تنساب من داخل الحدود الجغرافية السياسية (91٪) يعول هذا الإقليم نحو 29.70٪ من إجمالي سكان الوطن العربي.

هذا ويعد إقليم شبه الجزيرة العربية اقل الأقاليم العربية إيراداً مائياً سطحياً إذ لا يستأثر سوى بنحو 2.49٪ من إجمالي الموارد المائية لكن لا يستلم أي قطرة مائية من خارج الرقعة الجغرافية العربية.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الإجمالي الصافي للموارد المائية السطحية يبلغ نحو 82.27٪ من إجمالها، ورغم ذلك إلاّ أن المستغل لازال دونها بكثير فهو لا يتجاوز 39.3٪ من إجمالها فقط. أي أن هناك نحو 61٪ من الإمكانية المتاحة للموارد المائية السطحية غير مستغل.

وبعبارة أخرى فإن هذا يعني أن حجم المستغل حالياً فقط 142 مليار متر مكعب من الماء من مجموع 297 مليار متر مكعب الحجم الإجمالي الصافي عربياً.

وهذه الحقيقة تشكل نقطة ايجابية في الموارد المائية حالياً ومستقبلياً، وتسهم المياه الجوفية بجزء يسير لا يتجاوز 14.14٪ من إجمالي الإيراد المائي السطحي الصافي، والمياه الجوفية كشقيقتها المياه السطحية لم تستغل بعد الاستغلال الكامل فنسب المعطل عن الاستغلال تبلغ زهاء 45٪ من أجماليها، وهذه ميزة أخرى تضاف لصالح الأمن القومي العربي لا لحجم الإيراد المائي فحسب بل لكون نقاط توزيع المياه الجوفية يأخذ أنماطاً أخرى مغايرة للمياه السطحية مما يعني إمكانية زرع نقاط الاستيطان البشري في جهات مختلفة تعمل على إعادة توزيع السكان بما يمكن من تحقيق الأهداف الأمنية المرجوة في هذا المجال.

ويقف إقليم المغرب العربي بالمرتبة الأولى في موارده من المياه الجوفية عربياً ويستأثر هذا الإقليم بنحو نصف الإجمالي الصافي عربياً.

إضافة للموارد المائية التقليدية فهناك موارد مائية أخرى كتلك الناتجة عن تحلية مياه البحر التي تقدر بنحو مليون مليار متر مكعب سنوياً تنفرد السعودية والكويت بزهاء 79.2٪ من إجمالي طاقة التحلية العربية. وعموماً فان الوطن العربي يمتلك نحو 340 ملياً متر مكعب من المياه سنوياً. وتشكل الموارد المائية التقليدية (السطحية والجوفية) حوالي 97.13٪ من إجمالها وينعم أيضا بمكانة مائية جيدة إذ لازال هناك نحو 50٪ من هذه الإمكانية غير مستغل ناهيك عن طبيعة التصرف بالمستغل حالياً وإمكانية ترشيد الاستهلاك ذاتياً وموضوعياً بالهداية إلى تكنولوجيات وأساليب عملية أفضل بالنسبة للاستهلاك المباشر وغير المباشر بسواء.

زد على ذلك أن المعلومات المتوفرة عن حجم المياه الجوفية في الوطن العربي لا زالت ضئيلة بالمقارنة مع مساحة الأحواض المائية التي تختزنها ويرجع ذلك إلى النقص الكبير في الدراسات والمسوحات في هذا المجال مما يدفعنا للقول أن ليس هناك ما تخشاه في مجال الأمن المائي العربي طبقاً للمنظور القومي الشامل، صحيح أن علاقات التوزيع الإقليمي قد كشفت عن مواطن الخلل أو عد التكافؤ الشيء الواضح بين الأقاليم العربية المعتمدة، إلاّ أن هذه الحقيقة تتلاشى عندما تكون مسألة الأمن القومي للرقعة العربية هي الهدف الأساسي لصناع القرار والشعب العربي بسواء عندها ستختفي حدود الوحدات السياسية العديدة ليحل محلها الغلاف

الحيوي المغلف لجسم الكائن الحي الواحد ألاّ وهو الوطن العربي وجوداً ومصيراً.

ويمتلك الوطن العربي أعداداً كبيرة من الثروة الحيوانية تقدر بحوالي 220 مليون رأس من الماشية وهي كفيلة بتغطية متطلبات الوطن العربي من اللحوم الحمراء وتوفير فائض للتصدير فيما لو تم إنتاجها وبشكل علمي متطور.

ويضم الوطن العربي جرفاً قارياً تبلغ مساحته زهاء 607 ألف كيلو متر مربع يمتد هذا الجرف القاري من الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب بما في ذلك خليج عدن وشمال غرب المحيط الهندي المتاخم للصومال والبحر الأحمر والبحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى نحو مليوني هكتار من المساحات الداخلية المائية وهذه الطاقة الموردية تتيح إنتاج نحو 505 مليون طن سنوياً من الأسماك دون إلحاق الضرر بالمخزون السمكي البالغ 707 مليون طن.

وتمتلك الأقطار العربية ثروة نفطية متميزة فهي تهيمن على زهاء ثلاثة أخماس الاحتياطي المؤكد للنفط عالمياً (56.7٪) عام 2006 وأن حجم الإيرادات النفطية العربية قد تأرجح بين ما يزيد قليلاً عن 200 مليار دولار عام 1991[7] إلى زهاء 450 مليار دولار عام 2006 طبقاً لأسعار النفط في السوق الدولية.

يحتضن الوطن العربي نحو 309.9 مليون نسمة من السكان بموجب بيانات عام 2006 تشكل القوى العاملة نحو ثلث إجمالها.

ورغم الطاقة الموردية المتاحة المشار إليها آنفاً إلاّ أن انعكاساتها على الناتج الإجمالي العربي لا زالت محدودة جداً مما يعني أن هناك أعداداً كبيرة من هذه الموارد غير مستغلة، فالوزن النسبي للناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي بسعر الكلفة لا يتجاوز 12٪ صحيح انه يبلغ زهاء 43٪ في الصومال و31٪ في السودان وقرابة 27٪ في موريتانيا و19٪ في سوريا وزهاء 17٪ في المغرب ومصر إلاّ أنه دون المتوسط العربي في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي العربية والجزائر وليبيا وجيبوتي والأردن.

وترتبط هذه الصورة بحقائق أساسية منها تزايد اعتماد اقتصاديات مجموعة الدول النفطية على عائدات هذه الثروة بشكل بارز في إجمالي استثماراتها وإنفاقها العام والخاص بسواء بالإضافة إلى محدودية الطاقة الموردية الزراعية الأخرى المتاحة في تلك المجموعة وهذه الحقائق

تفرض حالة التكامل على الخريطة القومية لا من اجل تعزيز استقلالها الاقتصادي فحسب بل للدفاع عن وجودها السياسي أيضا.

وقد أظهر معامل GINI جيني لقياس عدالة التوزيع الحيازي بين الحائزين أن أقل الدول العربية عدالة في التوزيع الحيازي الكويت وعمان وليبيا والأردن وغيرها في حين تعد مصر أفضل حالة في هذا الخصوص، وفعلاً بالإضافة إلى هذا الاعتبار توجد اعتبارات أخرى موردية زراعية وبشرية بسواء تركت بصماتها بارزة على الشخصية الإنتاجية الغذائية عربياً وبوضوح.

ومن المفيد أن نقارن بعضاً من الطاقات الموردية الزراعية المتاحة لوطننا العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالوطن العربي يشغل نحو 11٪ من مساحة العالم في حين تظهر الولايات المتحدة الأمريكية بزهاء 7٪ فقط من تلك المساحة، بيد أن المساحات القابلة للزراعة والمزروعة في الولايات المتحدة الأمريكية اكبر بكثير مما عليه الحال في الوطن العربي إذ يبلغ نحو 13٪ و 14٪ على الترتيب مقابل 9٪ و3٪ مما عليه الحال في الوطن العربي ويتقاربان معاً في الطاقات الموردية البشرية 4٪ و 5٪ لكل من الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، بيد أن الصورة تختل عندما ننتقل للمقارنة مع موارد الثروة الزراعية المنتجة ففي الوقت الذي تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش المنتجين في العديد من مفاصل الإنتاج الغذائي نرى اختفاء شبه تام للوطن العربي بالقياس إلى إجمالي الإنتاج العالمي وفي ذلك ما يعكس آليات التجزئة القائمة في الوطن العربي مما نجم عنه هدر اكبر وواضح في الطاقات الموردية المتاحة ولازال.

3-2-3 تحليل المشكلة الغذائية

1-3-2-3 النمو السكاني والدخل القومي

تعبر العلاقة بين النمو السكاني والدخل القومي بما يعرف بالكثافة الاقتصادية العامة أو كثافة الدخل القومي، وهي أحد المقاييس المهمة للمستوى المعاشي للفرد وعادة ما تحتسب عن طريق إيجاد نصيب الفرد الواحد من إجمالي الدخل القومي، وإذا كان المقصود بالدخل القومي هو مجموع قيم السلع والخدمات في دولة ما ولفترة زمنية فإن الكثافة تهدف إلى التعبير عن حقيقة التفاعل بين الإنسان وبيئته التي يعيش فيها حسابياً، وعلى الرغم من أهمية هذه الكثافة إلاّ أن عدم توافر البيانات المطلوبة يقلل

من فرص الاعتماد عليها ويمكن الحصول على هذه الكثافة بإيجاد العلاقة بين حجم السكان العام وبين موارد الثروة، ويتم ذلك من خلال المقارنة بين مختلف الموارد وبين الكميات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك إلاّ أن المقياس يعترضه عدم تجانس العناصر التي تتكون منها الموارد التي ينبغي معالجتها مع الحاجات، وعليه يمكن مقارنة قيم الإنتاج والاستهلاك وذلك بتحويل الأرقام إلى وحدة تقديرية مشتركة يمكن إيجاد الكثافة المطلوبة وهي تساوي:

$$\frac{\text{كمية الحاجات}}{\text{كمية الموارد}} \times \frac{\text{السكان} \times \text{حاجة كل فرد}}{\text{المساحة} \times \text{إنتاجية كل كم}^2}$$

وترتيباً على ما تقدم فإننا سنتخذ من البيانات المتاحة أداة للبحث والتحليل في تحديد العلاقة القائمة بين النمو السكاني والدخل القومي في الوطن العربي للوصول إلى تحديد المستوى المعاشي من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مستوى المعيشة (نصيب الفرد من الدخل)} = \frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل كلما ارتفعت القوة الشرائية مع زيادة ملحوظة في فرص الادخار وتراكم رأس المال اللازم للتطور الاقتصادي للدولة.

ومن تحليل البيانات المتاحة نستنتج أن:

أ. أن متوسط نصيب الفرد الواحد في الوطن العربي من الدخل القومي هو بحدود 3000 دولار إلاّ أن هناك تفاوتاً بارزاً على المستويين الإقليمي (التجمعات العربية القائمة) والقطري، فنصيب الفرد الواحد في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ حوالي أربعة أمثال المتوسط العربي، وفي ذلك ما يعكس طبيعة الفجوة الكبيرة القائمة بين الأشقاء فيما يجعل التخطيط باتجاه المفهوم المطلق للأمن الغذائي هو الهدف المنشود قومياً.

جدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (1995-2005)

	1995	2005
مجموع الدول العربي	477.643	1.066.481
الأردن	6.650	12.711
الإمارات	42.807	133.583
البحرين	5.849	13.381
تونس	18.050	28.817
الجزائر	42.047	102.500
جيبوتي	498	708
السعودية	142.458	309.531
السودان	4.867	28.469
سوريا	16.617	27.971
العراق	7.500	31.719
عمان	13.803	30.733
قطر	8.138	42.463
الكويت	27.186	80.781
لبنان	11.122	22.050
ليبيا	30.510	41.632
مصر	60.142	86.171
المغرب	33.184	52.024
موريتانيا	1.056	1.938
اليمن	5.158	16.309

*** بيانات أولية**

المصدر: مصادر الملحق (1/2)

ب. يبدو أن هناك علاقة بارزة بين نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي والعديد من مؤشرات النمو السكاني في الوطن العربي مما يجسد طبيعة الأوضاع الغذائية.

جدول (4)

الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان

	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	معدل الخصوبة الإجمالي	معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)
	2004	2004	2003	2003
الأردن	29.5	72.0	3.5	5.0*

الإمارات	14.6	79.3	2.2	1.4
البحرين	18.2	75.0	2.6	3.0
تونس	**16.8	**73.8	**2.0	**5.9
الجزائر	20.7	74.8	**2.5	*4.4
جيبوتي	34.7	53.0	5.6	18.0
السعودية	25.4	72.8	*3.3	*4
السودان	32.7	54.0	4.3	12.0
سورية	28.3	74.0	3.3	4.0
الصومال	45.1	47.0	7.2	18.0
العراق	34.6	59.0	4.7	9.0
عمان	24.0	74.3	*3.2	*2.6
فلسطين	38.6	72.0	5.6	*4.1
قطر	17.3	73.0	3.2	4.0
الكويت	19.0	77.0	2.2	*1.8
لبنان	19.1	72.	2.2	*4.6
ليبيا	23.2	74.0	3.0	4.0
مصر	25.0	70.0	*3.2	*6.3
المغرب	23.0	70.0	2.7	6.0
موريتانيا	43.0	53.0	*4.6	14.0
اليمن	40.6	61.0	6.2	9.0

*** البيانات لعام 2004 ** البيانات لعام 2005**

المصادر: 1. مصادر وطنية.

2. البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة المعلومات.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية، أعداد مختلفة.

4. اليونيسيف، قاعدة المعلومات، فبراير 2006.

وتؤكد معدلات المواليد والوفيات الحقيقية ذاتها وهي أن الأقطار العربية ذات الدخل المترفع تتسم بانخفاض معدلات المواليد والوفيات مقارنة مع نظائرها باقي الدول العربية والتي تعكس في جوهرها مرحلة النمو الديموغرافي للسكان، كما أن معدلات النمو الطبيعي للسكان تؤكد الحقيقة ذاتها أيضاً.

جـ. ولعل من تحليل البيانات الخاصة بإمدادات السعرات الحرارية اليومية ونسبتها إلى المتطلبات الغذائية وما يحصل عليه المواطنين من بروتين في الأقطار العربية ما يضيف تأكيداً جديداً لما ذهبنا إيه، ومن خلال تلك البيانات نستطيع أن نحدد الأقاليم الغذائية العربية الآتية:

1. الإقليم العالي التغذية

وتشمل الأقطار التي يزيد متوسط الفرد الواحد فيه عن 3000 سعرة حرارية يومياً، ومتوسط البروتين عن 75غرام يومياً ويتمثل هذا الإقليم في أقطار الإمارات والكويت وليبيا وسوريا ولبنان ومصر، وهذا الإقليم يعول نحو خمس سكان الوطن العربي، وهذا يعني أن هذا الجزء من السكان يعيش في ظروف غذائية جيدة بشكل عام، ولعل تفسير هذه الظاهرة يقترن بالإمكانيات النفطية في بعض أجزاء هذا الإقليم وبالإمكانيات الزراعية في أجزاء أخرى منه وتعد الإمارات والكويت وليبيا من الحالة الأولى بينما تمثل مصر وسوريا من الحالة الثانية.

2. الإقليم المعتدل التغذية

ويضم الأقطار ذات الإمدادات الغذائية الحرارية اليومية التي تتراوح من 2750-3000 سعرة حرارية وبمتوسط بروتين يومي يتراوح بين 70-75 غرام ويتمثل في الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية والمغرب والعراق، وهذا الإقليم يعول نحو ربع إجمالي سكان الوطن العربي.

3. الإقليم الرديء التغذية

ويشمل الأقطار الأخرى المتبقية والتي يقل فيها متوسط الإمدادات الغذائية الحرارية اليومية عن 2750 سعرة والبروتينات عن 70 غرام يومياً.

ولعل ما يلفت النظر في هذا الإقليم انه يضم أقطاراً كالسودان ذات المرتبة الأولى في الإمكانيات الزراعية العربية لكنها تعاني من نقص القدرات المالية الشيء الكثير، أما إذا نظرنا إلى واقع الوضع الغذائي لأقطار هذا الإقليم من خلال نسبة الإمدادات اليومية من المتطلبات فيمكننا القول إنها ناقصة التغذية بشكل حاد كاليمن وموريتانيا والسودان والصومال مما يجعل التنسيق والعمل العربي المشترك هو السبيل لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

3-2-4 الفجوة الغذائية

3-2-4-1 التصور العام

نجمت الفجوة الغذائية العربية نتيجة للتفاوت البارز بين معدلات النمو السكاني والإنتاج والاستهلاك الغذائي. إذ تبلغ معدلات النمو السكاني نحو 3٪ مقابل 2.5٪ لمعدلات الإنتاج الغذائي وزهاء 4٪ لمعدلات الاستهلاك الغذائي مما يترك فجوة غذائية كبيرة أخذةً في النمو تتطلب التخطيط العربي المشترك من أجل ردمها وتجاوزها.

جدول (5)

الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية (1995-2004)

	1995	2004	نسبه التغير في قيمة الفجوة الغذائية 1995-2004	نسبة الاكتفاء الذاتي٪ 1995	نسبة الاكتفاء الذاتي٪ 2004
الإجمالي	12.341	16.053	3.0		
الحبوب والدقيق	5.942	7.853	3.1	53.1	56.2
(القمح والدقيق)	2.870	4.039	3.9	51.3	57.6
(الشعير)	745	827	1.2	54.5	51.5
(الارز)	936	1.172	2.5	72.4	73.6
(الذرة الشاميه)	797	1.459	6.9	50.0	44.6
البطاطس	88	88	0.1	100.0	100.8
سكر (مكرر)	1.190	1.196	0.1	40.0	35.8
بقوليات	359	368	0.3	65.4	66.2
زيوت وشحوم	1.554	2.213	4.0	33.1	31.0
الخضروات	120	198	5.7	97.5	99.1
الفواكه	31	379	32.0	96.8	95.0
لحوم	977	2.019	8.4	86.3	82.3
الالبان ومنتجاتها	2.082	2.603	2.5	64.4	70.3
البيض	82	34	9.4-	95.2	97.4
الاسماك	889-	898-	0.1	114.3	102.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2005.

وتؤكد البيانات المتاحة أن حجم الفجوة الغذائية العربية أخذت في الاتساع لاسيما في المواد الغذائية الرئيسية كالحبوب والقمح بشكل خاص بيد أن هذه الفجوة بدأت بالتناقص في مواد أخرى، وعموماًُ فان حجم الفجوة الغذائية العربية قد نما بحدود 3٪ كنسبة تغير عامي 1995-2004.

وتعكس هذه الظاهرة بطء معدلات النمو السنوي لإنتاج المواد الغذائية والمساحة المحصولية وبالتالي معدلات النمو لمتوسط الغلة للهكتار الواحد، وقد امتدت تأثيرات هذه الظاهرة إلى واقع الميزان التجاري الغذائي العربي، فالصادرات الزراعية العربية لا تشكل سوى 1.12٪ من إجمالي الصادرات الزراعية في العالم في حين أن واردات الوطن العربي الزراعية تساهم بحوالي 5.59٪ من إجمالي الواردات الزراعية.

ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل أن صادرات الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية بالذات تتعرض لتذبذب مستمر فقد كشفت حساباتنا لمعدلات النمو السنوي تلك الحقيقة في الكمية والقيمة بسواء، بيد أن واردته من المواد الغذائية الرئيسية أخذت في النمو وبشكل موجب.

وعموماً فإن نصيب الفرد الواحد في الوطن العربي من الواردات الزراعية يبلغ زهاء أكثر من ثلاثة عشرة مرة مقارنة مع نظيره في عموم دول العالم وتتفاوت الأقطار العربية فيما بينها لهذا المؤشر.

هذا ولا تشكل الصادرات الغذائية سوى نسبة ضئيلة بحوالي 2.1٪ من إجمالي صادرات الوطن العربي[8] في حين أن وارداته الغذائية تظفر بقرابة 14٪ من إجمالي واردات الوطن العربي[9].

2-4-2-3 التصور القطري للفجوة الغذائية العربية:

(1) تمثل الأقطار العربية في إجمالها منطقة عجز غذائي يتم تغطيته بالاستيراد الأجنبي من خارج الرقعة الجغرافية العربية وهذا العجز لا بمثل عنصراً واحداً أو عنصرين من عناصر الغذاء بل يمثل غالبيته، وتزداد الصورة حدة إذا علمنا أن العجز بارز في سلع ذات حاسة إستراتيجية كالحبوب لاسيما القمح والأرز منها، وتحظى الحبوب بأهمية متميزة في مكونات الغذاء، وذلك يرتبط بعدة اعتبارات منها أنها من السلع السوقية التي لها تأثير عظيم في مسألة الأمن الغذائي طالما أن الغذاء يشمل بعداً سياسياً من أبعاد المركب الايكولوجي للدولة التي يجب أن يعمل بانتظام وتناسق مع الأبعاد الأخرى حتى يسلم الجسم الكامل للدولة، بالإضافة إلى بساطة عمليات إنتاجها وتطويرها وسهولة تسويق منتجاتها وتخزينها وارتفاع معامل إنتاجية الوحدة الواحدة من الأرض بالقياس إلى

حجم المتطلبات من العمل ورأس المال وتنوع استخداماتها بشرياً وحيوانياً، لذلك كان لها دوراً أساسياً في تحديد أصول العادة والتغذية للكثير من الشعوب، ويعد القمح أهم المكونات الغذائية قاطبة رغم أن القيمة الغذائية للأرز تعد أعلى منه (يعطي الفدان الواحد المزروع أرزاً نحو 1.8 مليون سعرة حرارية مقابل 0.96 مليون سعرة حرارية للقمح)[10].

وتنبع أهمية القمح الغذائية الإستراتيجية في الأمن الغذائي من الاعتبارات الآتية[11]:

1. القمح سلعة إستراتيجية (سوقية) طالما أنها المسؤولة عن رغيف الخبز، وهو ابسط مقومات الحياة التي يجب توفيرها للسكان (قوت الشعب) وهو يمثل زهاء 95٪ من استهلاك الفرد اليومي في العالم النامي.
2. يعد القمح احد أساليب التأثير الاقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية المشتركة الموردين الأساسيين للقمح العالمي، وعليه فإن إنتاج رغيف الخبز يعد نقطة البداية لأي تحرر صادق من التبعية الاقتصادية والسياسية بسواء.
3. يساهم القمح بحوالي أربعة أخماس السعرات الحرارية من الحبوب يومياً، ويحتوي على مواد بروتينية (63.2غم) ومواد دهنية (80غم) فضلاً عن المواد المعدنية والفيتامينات الأخرى.
4. يعد القمح أكثر المحاصيل أهمية في خريطة النشاط التجاري العالمي فقد تبوأ هذا المركز نتيجة الثورة الصناعية والثورة الحضارية التي نجمت عن الثورة الأولى.
5. تنامي الطلب على القمح كسلعة إستراتيجية لاعتبارات عديدة أخرى منها ضرورة خلط أنواع من القمح مع بعضها حتى يتسنى استخدامها صناعياً بما يحقق الأهداف المرسومة نتيجة لارتفاع المستوى المعاشي للسكان بالإضافة للتقلبات الطبيعية.

(2) وليس حال الوطن العربي في تغطية مقطوعية استهلاكه من السكر (35.49٪) والزيوت والشحوم النباتية (43.33٪) واللبن (55.91٪) والأرز (58.18٪) والشعير (44.45٪) واللحوم (82.84٪) والمواد الغذائية الأخرى أفضل حالاً مما رأيناه في الحبوب، وبتعبير آخر فإن الأبعاد السوقية الاقتصادية للأمن الغذائي لا تقف عند العجز في مقطوعية

الاستهلاك فحسب بل تمتد بالإضافة إلى مشكلة النقص إلى عدم توافر وتوازن الكيف المطلوبة من عناصر الغذاء من نشويات وبروتينات وأملاح وفيتامينات بالإضافة إلى سوء التوزيع.

ولا تقف الصورة هذه إلى ما ذكر بل ستتعداها لاحقاً نتيجة لنمو السريع لحجم الفجوة الغذائية العربية الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني أولاً وتفاقم حجم الأعباء المالية على الدول العربية متمثلة ببروز ظاهرة المديونية الخارجية لها وبشكل بارز كما ستكشف عن هذه الدراسة لاحقاً ثانياً، كل ذلك يكون له الأثر السلبي الواضح على برامج التنمية الاقتصادية بعامة الزراعية والغذائية منها خاصة، هذا بالنسبة للأبعاد السوقية الغذائية للوطن العربي.

أما بالنسبة للاعتبارات الخارجية فيتمثل ببروز خاصة احتكار القلة، فهي السمة المميزة لمسألة الغذاء عالمياً إذ تهيمن الولايات المتحدة على نحو 47٪ من صادرات الغذاء وتظفر الولايات المتحدة وكندا وفرنسا واستراليا معاً بحوالي أربعة أخماس صادرات العالم من القمح ونحو ثلاثة أرباع صادرات العالم من الحبوب، كما أن القمح والحبوب يسيطران على زهاء 79٪ و72٪ من حجم صادرات تلك الدول ولا يقتصر الأمر على الحبوب بل يشمل المكونات الغذائية الأخرى، فالدول الرأسمالية ترفد السوق العالمي بقرابة 33٪ من المنتجات الحيوانية[12].

وقد يكون من المهم أن نتذكر أن الدول المصدرة للمواد الغذائية الرئيسية في العالم آنفة الذكر هي ذاتها الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعروفة باسم منظمة (O.E.C.D) وهي الطرف التقليدي في معادلة القوة والصراع في أن واحد مع الدول المنتجة للنفط أوبك (O.P.E.C) فإذا كانت الثانية تسعى إلى تصحيح أسعار نفوطها والحفاظ على عوائدها معتمدة سمة احتكار القلة في الإنتاج والاحتياطي فان المنظمة الأولى (O.E.C.D) تعمد لرفع أسعار المواد الغذائية باستمرار كأسلوب لإجهاض أهداف منظمة أوبك والإجهاز عليها وفعلاً فقد ارتفع سعر الطن الواحد من القمح من 60 دولار في ستينات القرن العشرين إلى حوالي 196 دولار عام 1989 كما وصل سعر الطن الواحد من الأرز إلى زهاء 517 دولار مقابل 131 دولار عما كان عليه خلال الستينات أيضا وكذلك الذرة 153 دولار مقابل 51 دولار فقط[13].

وهكذا يتضح أن الدول المصدرة للمواد الغذائية اعتمدت الغذاء كسلاح ماض في المعركة الاقتصادية الدولية المعاصرة المعروفة باسم الصراع بين المنتجين والمستهلكين.

(3) ولا تقل الأبعاد الاجتماعية لمسألة الأمن الغذائي عما سبقها طالما أن لها ارتباطات رئيسية مع حالة الاستقرار الاجتماعي والأوضاع الاجتماعية ووضع القوة العاملة والحالة الصحية والإنتاجية بالدولة، بالتالي فتطور إنتاج الغذاء يفضي إلى حالة استقرار اجتماعي متمثل بزرع عناصر الجذب المركزية في الريف العربي مما يفضي إلى كبح جماح الهجرة المستمرة والمتفاقمة في منطقتنا العربية التي لا تسفر إلاّ عن تدهور الموارد الزراعية (الريف) وتفاقم مشكلات المراكز الحضرية المستعصية (مشكلات السكن والنقل والمشكلات الاجتماعية الأخرى).

5-2-3 الخريطة الحالية للأمن الغذائي العربي

1. تحدد الدراسات العالمية[14] مكونات الغذاء المتوازن طبقاً لعناصر الغذاء الرئيسية من حبوب ونشويات (بطاطس ودرنيات) والخضر واللبن واللحوم والسكريات والزيت والشحوم النباتية والبقوليات.

وعند مقارنة هذه المكونات مع متوسط غذاء الفرد[15] العربي الواحد بالاستناد إلى معطيات البيانات المتاحة نلاحظ أن الفرد العربي لا زال دون نظيره من حيث كم الغذاء أولاً ونوعيته ثانياً، صحيح أن الفرد العربي يستهلك نحو 379 كغم من الحبوب مقابل 100 كغم للفرد العالمي، وكذلك بالنسبة للخضر 128 كغم للفرد العربي مقابل 80 للفرد العالمي وذات المقدار بالنسبة للسكريات، إلاّ أن الفرد العربي دون نظيره الفرد العالمي في كافة مكونات الغذاء الباقية فمعدل ما يستهلكه الفرد العربي بحدود ما يستهلكه نظيره الفرد العالمي بالنسبة للحوم (الحمراء والدواجن) والأسماك والزيوت والشحوم النباتية ونحو خمسي ما يستهلكه الفرد العالمي من النشويات والدرنيات.

وهذا يعني أن الفرد العربي بالمتوسط يعاني من نقص كمي ونوعي في آنٍ واحد. ولا تقف الصورة عند حد كم وكيف الغذاء الفردي المقارن فحسبٍ بل تمتد إلى الهيكل التركيبي للنمط الغذائي أيضا فالنمط الغذائي العربي يتكون من الحبوب أولاً (46.72٪) والألبان ثانياً (15.03٪)، وبتعبير آخر أن ثلاثة أخماس مكونات الغذاء العربي تتكون من الحبوب والألبان، أي أن سمة التركز النوعي المحدود هي الطابع الطاغي على غذاء الفرد العربي في حين أن التنوع هو الشخصية المميزة لغذاء الفرد

العالمي، فالحبوب لا تشكل سوى نصف ما يساهم به غذاء الفرد العربي (24.5٪) في حين نجد أن اللحوم (الحمراء والدواجن) تتمتع بثلاثة أمثال نصيبها في غذاء الفرد العربي (15.5٪) وحتى ندرك جوهر الحقائق الناجمة عن هذا الهيكل التركيبي نستذكر ما انتهت إليه منظمة الغذاء والصحة الدولية من ان الغذاء المتوازن ينبغي ألاّ يقل نصيب الفرد منه يومياً عن 100 غم من البروتين الحيواني.

2. أمكن تمييز إقليمين غذائيين داخل الوطن العربي وهما:

أ. إقليم الفائض عن المتوسط لغذاء الفرد العربي ويتمثل في احد عشر دولة وهي طبقاً لوزنها النسبي: الإمارات (51٪) عن المتوسط العام للفرد العربي، وسوريا (43٪) والمملكة العربية السعودية (42.5٪) وقطر (35.2٪) والكويت (23٪) وليبيا (22٪) والعراق (20.25٪) ولبنان (19.22) وتونس (11.3٪) والبحرين (10.34٪) ومصر (1.86٪).

وبتعبير آخر فإن ثلاثة أخماس إجمالي السكان في الوطن العربي دون هذا المتوسط.

ب. إقليم العوز الغذائي بالنسبة للمتوسط العام للفرد العربي وتشمل تسع دول عربية هي كالآتي تنازلياً: الجزائر، الأردن، المغرب، عمان، السودان، الصومال، وموريتانيا، اليمن.

وتعد اليمن من اقل الدول العربية كماً غذائياً فالفرد اليمني عموماً لا يحقق سوى أكثر من ثلث متوسط نصيب الفرد العربي الواحد بقليل.

والملاحظ على مجموعة هذه الدول أنها ذات شخصية جغرافية زراعية بالدرجة الأساس لكن طاقاتها الموردية الاقتصادية الزراعية يبدو أنها بحاجة لمزيد من الاستثمارات المالية لكي تعظم من حجم وفوراتها الاقتصادية الناجمة وهي بحاجة إلى التوظيفات المالية العربية النفطية.

وهذه الحقيقة تبرز ضرورات التكامل الاقتصادي العربي لا من اجل التطور الاقتصادي ورفاهية السكان فحسب بل من أجل إبعاد شبح التبعية الاقتصادية والسياسية المحتملة للخريطة العربية.

3. تشكل الحبوب المكون الغذائي الأول الرئيسي في الهيكل التركيبي للأنماط الغذائية في الدول العربية باستثناء سوريا حيث تحظى الخضر بالمقام الأول (32.9٪) وموريتانيا والصومال وعمان حيث تظفر الألبان بالمرتبة الأولى (4.30٪) و26.56٪ و27.15٪ في كل منها على التوالي، جدول (3-5).

وعموماً فإن الفرد العربي يحقق كماً غذائياً من الحبوب يفوق ما حققه بالمتوسط الفرد العالمي وتحظى المملكة السعودية في المقام الأول (587.35) كغم للفرد الواحد وتليها سوريا (372.22) كغم/فرد ومصر (316.54) كغم/فرد وتعد اليمن اقلها جميعاً (101.80) كغم/فرد فقط.

وإجمالاً فإن الحبوب تهيمن على خمس النمط الغذائي العربي (40.72٪) في حين لا تحظى سوى بربع إجمالي النمط الغذائي العالمي (24.5٪)، وهذا يشير إلى اختلال توازن المركب الغذائي العربي بالتالي مما يستوجب العمل على إحداث تغيرات نوعية مرغوبة من خلال العمل العربي المشترك في مجال الإنتاج الزراعي الغذائي.

4. تشكل الألبان المكون الغذائي الأول في موريتانيا والصومال وتظفر بالمرتبة الثانية في المكون الغذائي في الأردن ولبنان واليمن والبحرين والسعودية وقطر والكويت وليبيا ومصر والسودان، ويتأرجح وزنها النسبي بين أعلاها 44.13٪ كما موريتانيا وأقلها 5.93٪ فقط كما في العراق.

5. تستأثر الخضر بالمرتبة الأولى في سوريا (32.97٪) والمرتبة الثانية في المركب الغذائي العربي (18.68) وكذلك في مكونات الغذاء في الإمارات (24.21٪) ومصر (23.92٪) والعراق (19.20٪) وليبيا المرتبة الثالثة (20.72٪) في مكونات الغذاء للفرد في المغرب (16.92٪) والكويت (16.85٪) والسعودية (11.91٪) والأردن (9.61٪) والسودان (8.4٪) والجزائر (8.11٪) والمرتبة الرابعة في غذاء لبنان مثلاً (17.68٪).

وتقترن هذه الظاهرة بطبيعة الشخصية الجغرافية للوحدات السياسية حيث تتوافر الطاقة الموردية الزراعية متمثلة بالموارد الأرضية والمناخية والمائية السطحية الجوفية بسواء.

6. وتأتي الفاكهة كعنصر رابع في مكونات الغذاء العربي بعامة (10.65٪) ولكنها تستأثر بالمكانة الثالثة في مكونات غذاء الفرد في لبنان (18.75٪) وقطر (9.97٪) والعراق (9.73٪) والإمارات (17.5٪) والبحرين (13.8٪) والسعودية (10.16٪) وعمان (16.47٪) والجزائر (6.45٪) وتعد موريتانيا (2.04٪) والصومال (3.03٪) أقل الدول العربية في هذا المجال.

7. ويحتل السكر المكانة الخامسة في المكونات الغذائية للفرد العربي الواحد (3.94٪) وفي العديد من الدول العربية باستثناء الأردن الذي يتبوأ فيها المركز الرابع (6.30٪).

8. وتأتي اللحوم بالمنزلة السادسة في مكونات الغذاء العربي (35.3٪) لكنها تحظى بالمرتبة الثانية في الصومال (606٪) وبالمكانة الرابعة في الكويت (11.1٪) والبحرين (8.24٪) وموريتانيا (4.33٪) وبالمرتبة الخامسة في الأردن (30.5٪) والعراق (19.2٪) وهكذا بالنسبة لبقية مكونات الغذاء.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن:

هل تمكنت الدول العربية من تغطية مقطوعية استهلاكها ذاتياً أم أنها تعتمد على الاستيراد الأجنبي في سد متطلباتها الغذائية؟ أو بعبارة أخرى ما هي حقيقة الأمن الغذائي العربي؟.

إن الإجابة عليه تقتضي تحليل البيانات المتاحة لكي يتم استقراء دقيق لسياسة الاكتفاء الذاتي كونها حجر الزاوية في قوة الدولة أو الوحدات السياسية ومن ذلك يتضح:

1. إن الوطن العربي يعاني من عجز قائم ومستمر بالنسبة لأهم مكونات غذاء سكانه خاصة الحبوب والسكر والزيوت واللحوم، وتشير البيانات المتاحة أن زهاء 52٪ من متطلبات الوطن العربي من الحبوب يتم استيراده من الخارج ونحو 6٪ من متطلباته من السكر كذلك، وحوالي 57٪ من الزيوت والشحوم النباتية وحوالي خمس احتياجاته من اللحوم، وبذلك يضاف أعباء جسيمة على جملة الاقتصاد العربي. وفعلاً بلغت قيمة المستوردات العربية من الحبوب عام 1989 نحو 7304 مليون دولار في حين لم تزد قيمة الصادرات منها عن 491 مليون دولار فقط للعام ذاته ويظفر القمح بالمرتبة الأولى بين مجموعة الحبوب بالنسبة لقيمة إستيراداته وضالة نسبة كفايته الذاتية، فقد بلغت قيمة المستوردات من القمح عام 1989 نحو 4628 مليون دولار أي حوالي أكثر من نصف قيمة إجمالي المستوردات من الحبوب، ولم يحقق القمح أكثر من 48٪ كنسبة اكتفاء ذاتي.

وتشير النتائج التحليلية لإنتاج الحبوب أن معدل النمو السنوي في جملة الوطن العربي لم يتجاوز 1.01٪ مقابل 1.05٪ بالنسبة للإجمالي العالمي، ويهبط هذا المعدل إلى 0.98٪ فقط في مصر اكبر دول

الاستهلاك وأكثرها عجزاً في مقطوعية الاستهلاك، إذا تنفرد وحدها بزهاء ثلث واردات الوطن العربي من الحبوب. وتؤكد بيانات المعدل النمو السنوي للواردات من إجمالي الحبوب إلى أنها بلغت في جملة الوطن العربي 1.13٪ مقابل 1.05٪ للعالم وأنها في مصر قاربت 1.10٪.

ولعل ما يلفت النظر هو أن المملكة العربية السعودية قد تمكنت فعلاً من دخول تجارة الصادرات بالنسبة للحبوب إذ حظيت بحوالي 0.61٪ من صادرات الوطن العربي وذلك يرتبط ببرامج الاستثمار الزراعي في المملكة.

2. إذا كان معدل التبادل التجاري للدول يعد احد المعايير المستخدمة لقياس درجة الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية السلعية باعتبار أن معدل التبادل التجاري الدولي معادلاً للقيمة القياسية (100) في سنة الأساس فان انخفاض اقل من هذه القيمة يدل على ان المعدل يتحرك في غير صالح الدولة. في حين أن أي ارتفاع عن هذه القيمة يدل على أن معدل التبادل التجاري الدولي يسير في صالح تلك الدولة.

وبدراسة معدل التبادل التجاري الدولي للسلع الزراعية في الوطن العربي يتبين أن الرقم القياسي لمعدل التبادل التجاري قد انخفض في الحبوب إلى 92.25 في القمح إلى 72.98 وارتفع في الأرز إلى 155.72 وانخفض في الشعير إلى 87.8 وارتفع في البطاطس إلى 152.11 وانخفض في الزيوت والشحوم النباتية إلى 66.81 والخضر إلى 55.57 والفاكهة إلى 67.42 وارتفع في اللحوم الحمراء إلى 126.84 واللبن إلى 102.74 وانخفض في الأسماك إلى 94.95 وارتفع في السكر إلى 165.89.

وعموماً فإن معدلات التبادل التجاري للدول العربية بصورة إجمالية قد تدهورت بشكل ملحوظ في أهم السلع الزراعية الداخلة في التجارة الخارجية العربية، وهي الحبوب عدا الأرز والزيوت والشحوم النباتية والخضر والفاكهة في حين أنها قد حققت تحسناً طفيفاً في البعض الآخر مثل الأرز والبطاطس واللحوم والبيض.

3. وإذا تذكرنا الإمكانيات الزراعية العربية لاسيما بالنسبة لإنتاج القمح مع معدلات الإنتاج الحالية من هذا المحصول بالمقارنة مع دول متقدمة أدركنا الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن تستثمر لرفع حجم إنتاجنا القومي من هذا المحصول، لكن ذلك لا يمكن أن يتم بيسر إلاّ من خلال تخطيط قومي

مشترك يتخذ من الأراضي الزراعية المتاحة في السودان والعراق وسوريا ومصر والجزائر والمغرب مسرحاً للإنتاج ومن العمالة العربية في مصر والمغرب والسودان أداة إنتاجية ومن الرساميل الخليجية النفطية وسيلة استثمارية.

4. تشكل اللحوم العنصر الثاني الرئيسي من عناصر الأمن الغذائي العربي. صحيح أن هذا الإقليم قد حقق اكتفاءً ذاتياً بلغ زهاء 71٪ إلاّ أن قيمة مستورداته لا تزال تشكل عبئاً كبيراً فقد بلغت قيمة مستوردات الوطن العربي من اللحوم نحو ثلاثة مليارات دولار وبلغت اللحوم الحمراء (الجاموس والأبقار والأغنام والماعز والإبل) نحو أربعة أخماس إجمالها، بيد أن الوطن العربي قد تمكن من تحقيق فائض استهلاكي من الأسماك (108٪).

ومرة أخرى فإن للوطن العربي إمكانيات زراعية بالنسبة لإنتاج الحيوان لا يستهان بها يمكن أن تغتنم لا لتحقيق اكتفاء ذاتي بل للدخول في التجارة الدولية لهذا المنتج عالمياً.

5. تتباين الدول العربية فيما بينها بالنسبة لدرجة تحقيق الكفاية الذاتية بالنسبة للغذاء، جدول (3-5). فالأردن يظهر عجزاً بارزاً في إنتاج مجموعة الحبوب إذ لم يحقق سوى 18٪ فقط، وبتعبير آخر فإن أربعة أخماس متطلباته من أهم عناصر الغذاء تغطي بالاستيراد من الخارج والمساعدة الأجنبية إلاّ أنه استطاع أن يحقق اكتفاءً ذاتياً في مجال إنتاج الفاكهة (101٪) والبطاطس (117٪).

وحقق القطر العربي السوري اكتفاءً ذاتياً في مجال إنتاج الشعير (من مجموعة الحبوب) والبطاطس والبقوليات واللحوم البيضاء والبيض إلاّ أنه يعاني من عجز واضح في جملة الحبوب إذ لم تزد نسبة الاكتفاء الذاتي عن 63٪ ونحو 75٪ للزيوت، واقل من ربع متطلبات سكانه (24.85) من السكر.

ويكاد العراق أن يحقق اكتفاءً ذاتياً في مجالات إنتاج الخضر والفاكهة والأسماك، إلاّ انه لازال دون ذلك بالنسبة لباقي مكونات الأمن الغذائي فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب نحو 29٪ فقط وهذا يعني أن ثلثي متطلبات سكان العراق من الحبوب تستورد من الخارج وزهاء أربعة أخماس احتياجاته من القمح ومتطلباته من اللحوم تستورد أيضاً.

ويشبه لبنان شقيقه العراق في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لعناصر الغذاء المتمثلة بالفاكهة 129٪ والأسماك 100٪ والخضر 98٪ ولكنه يفوق نظيره بالنسبة للزيوت النباتية والبيض غير أنه دونه بالنسبة لعناصر أخرى أهمها الحبوب إذ لم تتخطى نسبة الاكتفاء الذاتي للبنان من الحبوب 4.1٪ فقط.

واليمن حققت نسبة اكتفاء ذاتي بلغت نحو 42٪ بالنسبة للحبوب و63٪ للبقوليات و98٪ للخضر و92٪ للحوم إلاّ أنها تعاني من عجز واضح في إنتاج السكر.

وتتشابه الإمارات العربية والبحرين في كونهما يعانيان من عجز بارز جداً في أمنهما الغذائي ولم يحققا اكتفاءً ذاتياً من عناصر الأمن الغذائي.

غير أن المملكة العربية السعودية تنفرد عن دول مجلس التعاون الخارجي في كونهما قد حققت اكتفاءً ذاتياً وفائضاً إنتاجياً متميزاً في إنتاج القمح بلغ 186٪ وفي البيض 111٪ وزهاء 50٪ بالنسبة لإنتاج اللحوم وقرابة 81٪ بالنسبة للخضر و68٪ بالنسبة للفاكهة، غير أنها تعاني من عجز بارز في إنتاج السكر والبقوليات والزيوت واللبن السائل وغيرهما، إلاّ أنه صورة المملكة العربية السعودية بالنسبة لإنتاج القمح تبقى شاهداً على كفاية برامج التنمية الزراعية فيها رغم أنها تخلوا من أي مصدر للمياه السطحية الدائمة.

وتشابه عمان وقطر والكويت شقيقتهما الإمارات والبحرين في عجزهما الواضح جداً في عناصر أمنهم الغذائي إلاّ أن الكويت أفضل حالاً من شقيقتهما دول مجلس التعاون الخليجي العربية باستثناء السعودية.

بيد أن صورة الدول اللانفطية أفضل نسبياً فتونس حققت اكتفاءً ذاتياً بالنسبة للحبوب بلغ 62٪ وأكثر من ذلك في البقوليات والخضر والفاكهة والأسماك والبيض.

وتتشابه الجزائر وليبيا مع تونس وإن كانت الجزائر أفضل حالاً في هذا الخصوص فقد بلغت نسبة لاكتفاء الذاتي فيها من الحبوب نحو 35٪ مقابل نحو 17٪ في ليبيا وأنهما يعانيان من عجز كامل في إنتاج السكر.

وتظل مصر النيل والزراعة الأفضل في مجموعة الدول العربية فقد بلغت نسبة اكتفائها الذاتي من مجموعة الحبوب 51٪ والبقوليات 89٪ والخضر 101٪ والفاكهة 105٪ والسكر 69٪ واللحوم 83٪ وهكذا، غير

أن قيمة مستوردتها من القمح تظل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد المصري فقد زادت هذه القيمة عن المليارين دولار.

وتتماثل المغرب مع شقيقتها مصر في وضعهما الغذائي بالنسبة للحبوب وهي تحقيق اكتفاءً ذاتياً في مجالات البقول والخضر والبطاطس والفواكه واللحوم البيضاء والبيض والأسماك وغيرها. غير أن المغرب يمكن أن يكون موقع جيد جداً بين الدول العربية في مجال أمنه الغذائي ذلك يرتبط بالطبيعية الجغرافية لهذه الدولة.

وتنفرد جيبوتي في عجزها الواضح والفاضح في كافة عناصر الأمن الغذائي خاصة الحبوب والخضر والفاكهة باستثناء اللحوم التي حققت اكتفاءً ذاتياً بلغ 89٪.

وتنعم السودان بموقع جيد ومتميز فيه تظفر على نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب 75٪ والزيوت والشحوم النباتية 100٪ واللحوم 101٪ والسكر 86٪ وترتبط هذه الحقائق بجغرافية السودان أرضا وسكاناً.

وتتربع الصومال على عرش الأشقاء العرب بالنسبة لاكتفائها الذاتي من الفاكهة 127٪ وتظل موريتانيا الدولة العربية الأولى المكتفية ذاتياً بالنسبة للحوم 136٪ بشكل عام ونحو 140٪ بالنسبة للحوم الحمراء إلاّ أنها تعاني من عجز واضح في تغطية متطلباتها من عناصر غذائية أخرى كالسكر والحبوب والزيوت والشحوم النباتية وغيرها.

6. عموماً فإن الوطن العربي يعاني عجزاً غذائياً بارزاً في كافة عناصر مركب أمنه الغذائي وقد ترتب على ذلك ظهوره في قائمة المستوردين عالمياً وهو يستوعب نحو سدس إجمالي تجارة العالم من الحبوب، في الوقت الذي لا يعول سوى 5٪ من إجمالي سكان العالم تقريباً، وتزيد إستيراداته من القمح على كافة إستيرادات أفريقيا وزهاء نصف إستيرادات أوربا[16].

هذا وتستورد الدول العربية نحو ثمن إجمالي الواردات العالمية من السلع، وقد تجاوزت قيمتها 18 مليار دولار تختص كل من مصر والسعودية بخمس الواردات العربية من الغذاء تليها الجزائر بحوالي الثمن ثم العراق بحوالي العشر والدول الأربعة أنفة الذكر تمتص زهاء 61٪ من إجمالي الواردات العربية من الغذاء[17].

ورغم الحقائق الآنفة الذكر إلاّ أن الصورة المنتظرة يمكن أن تكون أكثر إشراقاً لاسيما إذا تذكرنا أن الحبوب واللحوم العنصرين الأساسين في مكونات الغذاء العربي ينتجان في ظروف اقتصادية وفنية متواضعة، مما يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لعوامل التطور الاقتصادي والفني في الإنتاج كما في الاستهلاك والتسويق.

وهذا يقودنا إلى تحديد المعوقات الرئيسية التي تواجه الأمن الغذائي وطرح بعض الخيارات الرئيسية التي قد تشكل بمسارها العام أبعاد إستراتيجية امن غذائي عربي اقتصادي وهذا ما ستتضمنه الفقرة التالية.

3-2-6 الملامح المستقبلية للأمن الغذائي العربي

تتحدد الملامح المستقبلية للأمن الغذائي العربي من خلال استقراء موجز البيانات المتاحة التي تضمنتها الدراسة التفصيلية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عن مستقبل اقتصاد الغذاء في الدول العربية ومن تحليله يتضح:

1. إن الفجوة العربية ستظل قائمة حتى بعد عام 2010 فالوطن العربي سيعاني عجزاً غذائياً يبلغ حوالي ثلث متطلبات سكانه من الحبوب والزيوت، ونحو نصف احتياجاتهم من القمح وكذلك من الشعير والسكر واللحوم وربع احتياجات سكانه من الألبان ونحو 6٪ من متطلباتهم من البيض. وبعبارة أخرى فإن العبء المالي لإطفاء قوائم المستوردات الغذائية سيظل قائماً ومتصاعداً، صحيح أن الكميات المستوردة ستتناقص حجماً نسبياً إلاّ أن قيمها آخذة في الارتفاع لاعتبارين أولهما تصاعد معدلات التضخم النقدي العالمي بعامة والعربي بخاصة. وثانيهما: تنامي أسعار المواد الغذائية المستوردة، ناهيك عن ضالة حجم العوائد المالية النفطية نتيجة تدهور أسعار النفط في السوق الدولية وتفاقم حجم أعباء المديونية العربية ذاتها[18] فحجم العائدات النفطية العربية عام 2006[19] بحدود 400 مليار دولار مقابل 202 مليار دولار 1981، وقد بلغ حجم المديونية العربية المعلنة 2005 نحو 150 مليار وبلغت قيمة خدمة الدين العام الخارجي بحدود 19 مليار دولار للعام ذاته[20] أي نحو 36.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005.
2. تزداد الصورة حدة إذا تذكرنا أن الدول المصدرة للمواد الغذائية عالمياً هي ذاتها الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية (O.E.C.D) وهذا يعني

أن القوة التفاوضية للنفط غدت رهينة لقوى تفاوضية اقتصادية أخرى منها المواد الغذائية.

فسلاح الغذاء أصبح وجهاً لوجه مع سلاح النفط وغدا الاثنان قطبي معادلة الميزان في صراع القوى، الدول المنتجة والدول المستهلكة. وبتعبير آخر فإن اقتصاديات احتكار القلة أصبحت السمة المميزة لا لمنتجي النفط فحسب بل لمنتجي الغذاء أيضاً، وهذه الحقائق ستؤول إلى إجهاض أي معادلة لتصحيح أسعار النفط بأكثر مما ترضى عنه الدول المستهلكة.

هذا ناهيك عن الضغوط الاقتصادية والسياسية الأخرى التي يمكن أن تمارس ضد الدول العربية مما قد يشوب القرار الاقتصادي والسياسي القومي بالتالي.

3. تظهر الصورة المستقبلية تفاوتاً جغرافياً واضحاً بين الدول العربية في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك يرتبط بالطاقة الموردية المتاحة طبيعياً وبشرياً واقتصادياً إلاّ أن الصورة المنشودة ينبغي أن تكون بمنظار واسع واشمل، ذلك من خلال التكامل القومي العربي في مجال الأمن الغذائي.

7-2-3 مستلزمات تحقيق الأمن الغذائي العربي

نستخلص مما تقدم:

1. أن مشكلة الأمن الغذائي العربي حقيقة قائمة فالوطن العربي يعاني حالياً (1999) عجزاً غذائياً يبلغ زهاء من خمسي حجم الطلب الفعلي بقليل على المواد الغذائية.
2. ينعم الوطن العربي بطاقة موردية زراعية متفاوتة في توزيعها كبيرة في حجمها، ليست قادرة على تغطية الفجوة الغذائية القائمة حالياً فحسب بل على تحقيق فائض غذائي عربي فيما لو أحسن استغلالها.
3. إن التخطيط الزراعي القطري قادر على إحداث تنمية زراعية ولكنها بمستوى متواضع ذلك نتيجة حتمية للإمكانيات الجغرافية الطبيعية والبشرية المتباينة قطرياً.
4. لم تنحصر الاعتبارات الاقتصادية لمشكلة الأمن الغذائي العربي في الدائرة الاقتصادية والسياسية فحسب بل امتدت لتشمل الوضع الاجتماعي العربي أيضاً.

5. أمكن تمييز إقليمين غذائيين داخل الوطن العربي هما: إقليم الفائض عن المتوسط العام لغذاء الفرد العربي، وإقليم العوز الغذائي عن المتوسط العام أيضا مما يجعل قضية العمل العربي المشترك على أنها مسألة ملحة من اجل تحقيق تكامل غذائي عربي.
6. أن معدلات التبادل التجاري للدول قد تدهورت بشكل واضح في أهم السلع الزراعية الداخلة في التجارة الخارجية العربية.
7. ظهور الوطن العربي على رأس قائمة المستوردين الرئيسين في العالم للمواد الغذائية.
8. إن الفجوة الغذائية العربية ستظل مائلة حتى بعد عام 2010 وفيما لو تم تنفيذ كافة الخطط والبرامج الزراعية القطرية والعربية المشتركة، وبغية تغيير واقع هذه الصورة لمشكلة الأمن الغذائي العربي نطرح الخيارات التالية:

1. استحداث جهاز قومي خاص بالأمن الغذائي على مستوى رفيع يأخذ على عاتقه مهام وضع إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي ويرسم الخطط والبرامج الخاصة بذلك بالتعاون مع الجهاز الوطني للأمن الغذائي العربي.
2. إنشاء جهاز وطني للأمن الغذائي في كل دولة عربية تناط به مسؤولية الإشراف على تنفيذ البرامج والسياسات الوطنية الغذائية (قطرياً) بالتنسيق مع السياسات الغذائية القومية.
3. إن قيام التجمعات الإقليمية العربية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي واتحاد المغرب العربي يمكن أن يعجل في تحقيق الأهداف المنشودة من هذه المقترحات بالتعاون والتنسيق الملتزم مع الدول العربية الأخرى خارج التجمعات المشار إليها، وهذا المقترح تجسيد لمبدأ أساسي مفاده التخطيط الإقليمي والتنفيذ القطري.
4. ضرورة وضع خريطة لاستخدامات الأرض Land use في الدول العربية كي تتمكن الأجهزة المقترحة من وضع الخطط المتكاملة لاستخدام الطاقة الموردية الزراعية والبشرية المتاحة.
5. ضرورة تحقيق استخدام انسب لكافة عناصر الطاقة الموردية المتاحة قومياً وقطرياً بما يكفل ضمان الإنتاج وديمومته بعيداً عن التقلبات في ألازمات وبمنأى عن مواسم الجفاف المتكرر، ذلك لضمان إستراتيجية غذائية عربية محددة.

6. ضرورة العمل العربي المشترك على تكوين مخزون غذائي استراتيجي لمجابهة احتمالات الأزمات أولاً وكوسيلة للضغط على الأسعار ثانياً على أن لا يكون هدفاً استراتيجياً بقدر ما هو خطوة مرحلية (تكتيكية) لتحقيق أهداف محددة كما أوضحنا، وهذا المخزون سينصب بالدرجة الأولى على الحبوب على أن يكون الهدف الأسمى هو تقليص حجم الاعتماد على السوق الأجنبية كلما أمكن ذلك.
7. إعادة النظر جذرياً في الاختلال الهيكلي الإنتاجي والاستثماري بين الاقتصاد القومي العربي باعتباره احد مسببات مشكلة الأمن الغذائي العربي فلا يمكن معالجة هذه المشكلة بمعزل عن الاقتصاد العربي برمته، طالما أن لمشكلة الغذاء وجهان رئيسان هما الإنتاج والتسويق فلا يكفي تحقيق فاعلية الفائض الإنتاجي القطري إلاّ من خلال التسويق القومي الملتزم، يؤكد ذلك العديد من الحقائق المعلومة في مجال إنتاج الخضر والفاكهة والأسماك في الدول العربية التي قد تتوفر في دول أو جزء منها وتندر في دولة أخرى أو جزء آخر منها، وعليه فالعمل العربي المشترك الملتزم هو الركيزة الأساسية لتحقيق هذا الاختيار.
8. يعد الالتصاق الجغرافي أهم عنصر من عناصر التكامل الاقتصادي بين الوحدات السياسية والالتصاق الجغرافي يحقق ميزة نسبية في هذا الصدد[21].
9. تجاوز المعوقات الرئيسة للإنتاج الغذائي العربي متمثلة في:

أ. المعوقات الفنية الناجمة عن اختلال الموازنة بين المساحة الصالحة للزراعة والمقنن المائي، وطبيعة استخدام الأسمدة والأصناف المحصنة واستخدام المدخلات الزراعية وانتخاب التكنولوجيا المناسبة.

ب. المعوقات الاستثمارية، ذلك يتم عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص قطرياً والعام قومياً فمن الضروري أن تركز خطط التنمية الزراعية المشتركة على تطوير الموارد الزراعية الكبيرة التي توجد في بعض الدول كالسودان تلك الموارد التي لا يمكن تطويرها قطرياً.

جـ. المعوقات البشرية، يقتضي تحقيق مرونة كافية في انتقال العمالة بين الدول العربية وتهيئة السبل اللازمة لتوطينها واستقطابها في مناطق العوز، بما يكفل تحقيق توازن انسب لغرض العمل العربي الزراعي وحجم الطلب الفعلي عليه بالتالي والتعاون في مجال التدريب والبحث العلمي الزراعي وغيرها.

د. المعوقات الإنتاجية متمثلة في ضآلة الإنتاج عمودياً وأفقيا في خريطة الأمن الغذائي العربي مما يقتضي العمل على رفع إنتاجية الهكتار الواحد بمعدلات تقارب مستوياتها في الدول المتقدمة حيث أن غلة المحاصيل الزراعية الرئيسية في الوطن العربي كالحبوب والقمح والشعير والقطن واللبن واللحوم دون المتوسط العالمي واقل بكثير من أعلى الغلة المتحققة في مناطق أخرى من العالم، بالإضافة إلى ضرورة التوسع في المساحات الصالحة للزراعة واستصلاح الأراضي وتوفير العمالة المدربة وتطوير الهياكل الارتكازية الأساسية لاقتصاديات الدول العربية، فالطاقة الموردية العربية الزراعية في الوطن العربي تبلغ 236 مليون هكتار لا يستغل منها سوى 46 مليون هكتار أي زهاء 19.5٪ من إجمالها، وتسود الزراعة الديمية في 80٪ من إجمالها فلا يزيد التكثيف الزراعي عن 50٪ وهو منخفض جداً، كما أن الموارد المائية المتاحة حتى عام 2000م عربياً تبلغ نحو 238 مليار متر مكعب وان المستغل لا يتجاوز 156 مليار متر مكعب أي 65.54٪ من إجمالية أي أن الفائض المائي يعادل الإيراد السنوي لنهر النيل.

هـ. المعوقات التجارية وضرورة ضمان حرية تبادل السلع الغذائية بين الدول العربية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلاّ بفصل السوق الزراعية العربية عن السوق العالمية على غرار السوق الأوربية المشتركة وأتباع السياسات التسويقية المشتركة في مجالات الأسعار والحماية الجمركية والإعانات وغيرها.

ختاماً فإن تحقيق الأمن الغذائي العربي رهين بالقدرة الذاتية والجماعية للدول العربية على اتخاذ القرارات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية المسئولة التي يكون الالتزام التنفيذي سمتها المميزة على إننا لا ننسى القرارات والجهود العربية المشتركة خاصة من عمل المنظمة العربية للتنمية والزراعة[22]، لكنها لا زالت دون حجم التحدي للمشكلة التي نحن بصددها والتي نعتقد أن تجاوزها لن يتحقق إلاّ من خلال إرادة عربية مؤمنة بالوجود كما في المصير المشترك قادرة بحق على صنع القرار المستقل.

3-3 الموارد المعدنية

3-3-1 المعادن الإستراتيجية

من معادن الطاقة النفط

تعد معادن الطاقة محور الصرع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم لما تمتع به من مزايا مهمة وعديدة. فهي تضم سلعاً إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب بسواء ويقف النفط في مقدمة هذه المجموعة من المعادن فهو بحق السلعة الأولى في التجارة العالمية إذ تبلغ أهميتها النسبية مما يقرب من نحو 21٪ من إجمالي قيمة التجارة الدولية عام 1989[23] وعليه فإن النفط يشكل أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول وعليه تستند قوتها وأمنها. ومن خلال السيطرة على مكانتها تتحكم في الصرع العالمي بأسره. كما يؤكد ذلك أحداث حرب الخليج عام 1991.

فالإستراتيجية الأمريكية تسعى إلى ما يأتي:

1. التأكيد على أهمية الأحلاف والقواعد العسكرية في المناطق النفطية. ودول الخليج العربي خير شاهد على هذا الاتجاه.
2. الاعتماد المتبادل على الحكومات المحلية في حماية مصالحها.
3. تدعيم الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة. كما يؤكد ذلك معاهدة التعاون الإستراتيجي بينها عام 1982 وما تلاها من أحداث.
4. تشجيع الصراعات الإقليمية في المنطقة لاستنزاف طاقتها البشرية والمادية وتحويلها إلى دويلات قزمية يسهل الهيمنة عليها.

ويتربع النفط على عرش مصادر الطاقة بما يقرب من (45٪ منها) أهمية نسبية. وعليه فإن أزمة الطاقة تعني في جوهرها أزمة النفط في المقام الأول. ولعل تزايد الأهمية بالنسبة للنفط وتطويرها بين مصادر الطاقة المستهلكة في العالم يؤكد أهمية هذا المورد ومكانته إذ إن ازدياد استهلاك النفط يفوق الزيادة في استهلاك مصادر الطاقة الأخرى مما يجعل هيكل استهلاك الطاقة في العالم يعاني من تغيرات أساسية فالنفط لم يكن يساهم عام 1930 بأكثر من 29٪ من إجمالي استهلاك مصادر الطاقة عالمياً ، بينما حظي الفحم الحجري بنحو 79٪ من إجماليها. بيد أن الأهمية النسبية للنفط تضاعفت ثلاث مرات تقريباً في حين هبطت الأهمية النسبية للفحم الحجري إلى اقل من نصف ما كانت عليه تقريباً.

ومن المؤمل أن تزداد أهمية النفط لاحقاً على الرغم من وجود العديد من عوائق الاستهلاك ولو أضفنا الأهمية النسبية للغاز الطبيعي إلى النفط لأصبحت نحو 63٪ للاثنين معاً من إجمالي مصادر الطاقة ، أما الطاقة الكهربائية فلا تساهم إلاّ بما يقرب من 6٪ من إجمالي الطاقة بينما لا تحظى الطاقة النووية إلاّ بما يقرب من 3٪ فقط[(24)] تلك هي الصورة الحالية لمصادر الطاقة عالمياً.

ويقف النفط في المقدمة – كما أسلفنا - فقد بلغ الإنتاج العالمي للنفط عام 2007 بما يقرب من 85 مليون برميل يومياً أسهمت دول منظمة الأقطار المصدرة للبترول أوبك بما يقرب من 41٪ أي ما يقرب من 30 مليون برميل يومياً ، أما دول الوطن العربي فقد بلغ إنتاجها ما يقرب من 32٪ من إجمالي الإنتاج العالمي لعام 2006 أيضاً أي ما يقرب من 23 مليون برميل نفط فقط.

ولا تكشف بيانات الإنتاج صفة التركز الاحتكاري لهذا المورد فحسب بل تؤكدها بيانات... الاحتياطي المؤكد أيضا فدول الأوبك تهجن على ما يقرب من 77.8٪ من إجمالي النفط المؤكد عام 2006 أي زهاء 904 مليار برميل. وتظفر الدول العربية بما يقرب من 57٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي برمته أي ما يقرب من 668 مليار برميل في نهاية عام 2006.

وتقف المملكة العربية السعودية بالمقدمة إذ تمتلك نحو 264 مليار برميل نفط كاحتياطي مؤكد يليها العراق زهاء 115 مليار برميل نفط عام 2006. والإمارات 98 مليار برميل وهكذا بقية دول العالم.

الكادميوم[(25)]

يوجد الكادميوم عامة كمنتوج لخام الزنك ويستعمل في مجموعة من المنتجات يتراوح ما بين المصابيح الاختصاصية والمفاعلات الذرية حيث يستخدم بتحويل اليورانيوم 238 إلى يورانيوم 235.

واحتياطيه العالمي كبير إذ يبلغ ما يقرب من 550 ألف طن فيما يتذبذب إنتاجه السنوي فيرتفع إلى ما فوق الـ 15 ألف طن وينخفض إلى ما تحته، ثم أن هذا الاحتياطي موزع على نطاق واسع في أرجاء العالم بحيث يمكن عد مالا يقل عن ثلاثين بلداً أقطاراً منتجة مهمة في خارج رابطة الدول المستقلة اكبر قطر منتج على الإطلاق، تلعب اليابان أكبر دور في الأسواق العالمية التي كان إنتاجها في 1983، 2374 طناً وتتبعها ست دول منتجة كبرى يفوق كل منها على ألف طن هي الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وألمانية الغربية واستراليا والمكسيك والبيرو معاً.

يستعمل الكادميوم في خمسة مجالات كبرى أطولها رسوخاً هو الطلاء بالكهرباء ولما كان ساماً بطبيعته بخصائص مضادة للتحات تجعله مثالياً للوقاية من ماء البحر، وهو لهذا السبب يستعمل في مجالات بحرية منوعة، كما انه يستعمل كصبغ للدهانات واللدائن والخزف والمينا. وفي إنتاج الكلوريد المتعدد الفينيل (بي في سي) وكواحد من العناصر النشطة في بطاريات النيكل والكادميوم، وكجزء يقوم في عدد من سبائك الاختصاص التي تشمل سبائك اللحام، وسبائك الطباعة والمعادن الصهور (القابلة للانصهار) المستعملة في مرشات مقاومة الحريق في المباني.

المعادن الضرورية

الحديد[26]

يعد الحديد من المعادن الأكثر أهمية أو الأكثر استخداماً في عصرنا الحالي ذلك انه المادة الرئيسية لكافة فروع الصناعات الإستخراجية والتحويلية وكيف لا وان المدينة الحالية يمكن اعتبارها مدينة حدود ونفط أساسية، ولعل شيوع استخدامه بطبيعة هذا المعدن ذاته والتي تتلخص في مرونته النسبية للأعمال المختلفة وأخذه للمغناطيسية والكهربائية ولإمكانية خلطه مع المعادن الأخرى لاسيما الكروم والمنغنيز والتنجستن والنيكل التي أكسبته خواصاً فريدة أهلته لأن يدخل في صناعة محركات ومكائن للاحتراق الداخلية وغيرها ، فضلاً عن ذلك رخص أسعاره وغزارة إنتاجه (النسبي) بالمقارنة الدقيقة مع المعادن الأخرى كما أن تنوع مصادره وارتفاع نسبة المعدن في خاماته وسمك رواسبه وقلة شوائبه أمراً ايجابياً يضاف لمعدن الحديد، إذ انه يعدن من خامات متنوعة تتباين في أهميتها النسبية بالنسبة لاحتوائها على معدن الحديد.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أهمية أنقاض الحديد (خردة الحديد أو السكراب) كمصدر آخر لهذا المعدن يحفظ بقاءه وجوده فضلاً عن التطورات السريعة في معدلات إنتاج هذا المعدن التي بلغت عام ما يقرب من 928 مليون طن.

من دراسة البيانات المتاحة:

1. تنامي إنتاج الحديد في العالم وهذا يقترن وكما أسلفنا بخواص ذاتية مهمة في هذا المعدن.
2. تتربع رابطة الدول المستقلة على عرش المنتجين.

3. تعد البرازيل المنتج الثاني للحديد عالمياً.

4. تتنافس كل من استراليا والصين في تبوؤ المرتبتين الثانية والثالثة.

عموماً يمكن القول بان معدن الحديد –كما تظهره أحدث البيانات- يكاد يكون احتكاراً للدول الأربع الرئيسة المنتجة التي تهيمن مجتمعة على زهاء ثلاثة أرباع إجمالي الإنتاج العالمي.

ويمكن أن نفسر الاهتمام السوفيتي (سابقاً) والصيني المتعاظم في إنتاج الحديد بالأهمية الإستراتيجية الكبيرة لهذا المعدن في ظروف السلم والحرب بسواء فضلاً عن أنهما يشهدان ثورة صناعية متنامية.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن الوطن العربي لا يهيمن إلاّ على أقل من 2٪ من إجمالي إنتاج الحديد، وتقف موريتانيا والجزائر في مقدمة الأقطار العربية المنتجة.

المعادن الخطيرة

الألمنيوم(27)

يعد هذا المعدن من أكثر المعادن انتشاراً في القشرة الأرضية. إذ تبلغ 8٪ من وزنها لعمق عشرة أميال، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد الأوكسجين والسيليكا وعلى الرغم من ذلك لا يوجد بصورة مركزة تسمح باستغلاله في ظل ظروف التقنية الاقتصادية الحالية إلاّ في أماكن محدودة جداً حيث تتراوح نسبته في الخام بين 30-35٪ ولا يوجد الألمنيوم نقياً في الطبيعة بل مختلطاً بالشوائب والمعادن الأخرى خاصة الصلصال وهذا ما جعل سعر الطن منه خمسة أمثال سعر طن الصلب على الرغم من شيوع انتشاره في الطبيعة.

وقد شهد عام 1886 اكتشاف هول أول محاولة للحصول على فلز الألمنيوم من أكاسيده ثم كان توفر الطاقة الكهربائية من أهم العوامل المؤثرة في صناعة تعدين الألمنيوم وتوفيره. فلإنتاج طن واحد من الألمنيوم يتطلب الأمر تياراً كهربائياً ذا قدرة 25000 كيلوواط/ساعة وهذا التيار يكفي لاستعمال منزل (معدل استهلاكه 50 كيلوواط في الشهر) مدة تزيد على 40 سنة أي ما يمكن لبناء طائرة بها عشرة أطنان من المعدن تستهلك من الكهرباء ما تستهلكه أسرة صغيرة في أكثر من أربعة قرون وهذا العامل هو الذي يحدد نطاق قيام صناعة الألمنيوم إذن لابد من تيار كهربائي رخيص وهذا لا يتوفر بشكل بارز إلاّ بالقرب من المحطات الكهرومائية.

ولقد شهدت تكنولوجيا الألمنيوم تطورات عنيفة انعكست على أسعاره فبعد أن كان الرطل الواحد من الألمنيوم عام 1852 يساوي 545 دولاراً انخفض إلى 34 دولاراً عام 1956 و17 دولاراً عام 1959 والى ما يقرب من 25 سنتاً فقط بمطلع سبعينات هذا القرن.

ويستخدم الألمنيوم كفلز نقي أو كسبيكة وتحتوي السبيكة البسيطة المعروفة بالدور ألومين على ما يقرب من 4٪ نحاس و95٪ ألمنيوم و1٪ مغنيسيوم، وتعد السكة الحديد والنقل الجوي أهم أوجه استخدامات هذا المعدن والألمنيوم منافس خطر في نقل التيار الكهربائي للمسافات الطويلة ذلك أن خفة وزنه تتيح الفرصة لتقليل عدد الأعمدة الحاملة للأسلاك كما أن رخص ثمن الألمنيوم بالنسبة للنحاس يعد عاملاً اقتصادياً مشجعاً في إنشاء مثل هذه الخطوط كما تدخل رقائق الألمنيوم في العديد من الصناعات الكهربائية وغيرها.

ويتم الحصول على الألمنيوم من خام البوكسايت وهو الأكسيد المائي للألمنيوم وهو يشبه الطفل ويختلف لونه ما بين الأبيض غير الناصع والرمادي ويتغير لونه من الأصفر إلى البني أو البني المحمر في حالة وجود شوائب حديدية ويتكون خام البوكسايت على سطح الأرض أو بالقرب منه بتحليل الصخور الجيرية الطفلية والأحجار الطفلية والصخور النارية الحاوية على نسبة عالية من سليكات الألمنيوم في أجواء رطبة استوائية أو شبه استوائية وتحت هذه الظروف تتحلل سلكات الألمنيوم في تلك الصخور مكونة أكاسيد الألمنيوم المائية وقد تلعب البكتريا دوراً في تركيز الأكاسيد.

وقد تستخدم أنواع أخرى من خامات الألمنيوم لإنتاج الفلز منها اللوسايت أو سلكات الألمنيوم والبوتاسيوم وكذلك النفلين اسبنايت أو سلكات الألمنيوم والصوديوم. ثم الاندالوسايت أو سليكات الألمنيوم وهذه جميعاً تعد واطئة الدرجة.

توزيع إنتاج البوكسايت في العالم

1. شهد العالم تطوراً كبيراً في معدلات إنتاج البوكسايت فقد شهدت السنوات 1970-1982 زيادة سنوية تبلغ نحو مليوني طن من خامات هذا المعدن.
2. تحتكر أربعة دول نحو ثلاثة أخماس إنتاج البوكسايت في العالم وهذه الدول هي استراليا التي تعد المسؤولة عن ثلث الإنتاج العالمي

31.95٪ وغينيا 15.30٪ وجامايكا 11.1٪ والاتحاد السوفيتي (سابقاً) 5.95٪.

3. يعدن البوكسايت في استراليا في جزيرة كيب يورك ومن سلسلة دارلنج باستراليا الغربية ويعد إنتاجها ضئيلاً بالمقارنة مع حجم احتياطياتها من هذا الخام.

4. وتعد غينيا أعظم الدول الأفريقية إنتاجا للبوكسيات ويتميز استغلالها له بحداثته ستخرج من بكواي والواسو واجيانيا.

5. وتشكل جامايكا المنتج الأول للبوكسيات في أمريكا الجنوبية وقد تزايد إنتاجها بعد عام 1952 لما يتمتع به من مزايا، إذ ترتفع نسبة الالومينا وتنخفض نسب السيليكا إلى 2٪.

وتوجد هذه الخامات في حوض يسهل عملية التعدين منه والتكوينات عظيمة السمك وتمتد لعدة أميال ولا تغطيها إلاّ رواسب قليلة فهي قريبة من سطح الأرض وقريبة من الساحل بالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج فيها ناهيك عن قربها من أكبر سوق لاستهلاك هذه الخامات وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

حاصل ما تقدم انه يمكن إعطاء التصور العام الأتي عن الخريطة السياسية للموارد المعدنية الرئيسية في العالم وعلى النحو الآتي:

1. يعد الاتحاد السوفيتي (سابقاً) من الدول المكتفية ذاتياً بما يمتلكه من موارد معدنية عدا البعض القليل من المعادن الاستراتيجية كالتنجستن والبوكسايت.

2. تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بما تنتجه من بعض المعادن الأساسية (الضرورية) كالحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت والفوسفات لكنها تظل بحاجة لاستيراد متطلباتها العديدة الأخرى من خارج رقعتها الجغرافية مما يجعل أمر تطمين تلك المتطلبات بظروف الأزمات أو الحروب أمراً ليس ميسوراً مما يعرض قوة الدولة للعديد من المثالب.

3. تعاني بريطانيا من النقص الكمي والنوعي من إنتاج العديد من الموارد المعدنية باستثناء الحديد والبترول حالياً وهذه الصورة تشكل ضعفاً على الخريطة السياسية البريطانية الا أنها تعتمد على الاستيراد من مناطق نفوذها في الكومنولث وغيرها وهي كسابقتها معرضة لخطر قطع عوامل الحركة والاتصال في فترات الأزمات والحروب.

4. وتعد فرنسا في موقف أفضل نسبياً لمضمون الجغرافية السياسية بالنسبة للموارد المعدنية وان كانت تشابهها في أنها تعاني من إنتاج العديد من المعادن الإستراتيجية والخطيرة.
5. تنتج ألمانيا معدن وهو من المعادن الإستراتيجية مما يجعلها تمتلك قوة تساومية في الشأن إلا أنها تعاني من إنتاج العديد من المعادن الأخرى.
6. تعد ايطاليا محرومة من إنتاج النفط فضلاً عن النقص في إنتاج الفحم الحجري مما يجعلها تعاني من عوز مستمر لمعادن الطاقة على الرغم من أنها تنتج كميات كبيرة من الزئبق والبوكسايت والكبريت والحديد والرصاص والنترات وغيرها ويشكل النفط مادة حيوية ممكن اعتمادها ضد قوة ايطاليا في أي وقت من أوقات الأزمات.
7. تكاد اليابان تكتفي بالعديد من إنتاجها الصناعي السلمي والعسكري بما تنتجه مناجمها من المعادن إلا أنها تعاني من النقص الكبير في إمدادات الطاقة النفطية مما يجعلها بأمس الحاجة لاستيراد النفط من منطقة الخليج العربي على وجه التحديد.

وعموماً فإن حالة القلق وعدم الاطمئنان تمثل هاجس الدول الصناعية بسبب الخوف من الانقطاع أو التوقف الجزئي في إمدادات الطاقة والمعادن الإستراتيجية (النادرة) لأن الحصول على هذه الموارد لا يعتمد على المبادرات السياسية أو على الاستعدادات العسكرية مما زاد من اهتمام الغرب باستمرار بمنطقة الخليج العربي والوطن العربي وجنوب أفريقيا للحاجة للمعادن الإستراتيجية الضرورية للبقاء.

ويمتد اهتمام الغرب لا ليشمل خطوط المواصلات التي تمر عبرها تلك المواد فحسب وإنما يشمل المعادن إلى جانب النفط واليورانيوم فأمن الدول الصناعية في الداخل والخارج إنما يعتمد على ارتكاز التكنولوجيا العالية على قاعدة صناعية سليمة وإنتاج واسع مما يتطلب تجاوز حالة الاكتفاء الذاتي النسبي والدخول في خضم المنافسة الدولية تشمل احتكار المعادن والحصول على تكنولوجيا استخراجها.

4-3 النشاط الصناعي

تتلخص الحاسة السياسية في مسألة الصناعات التحويلية في أربعة اتجاهات:

الأول: الاختيار المناسب لفروع الصناعات الرئيسة المطلوبة لقوة الدول اقتصاديا وعسكرياً بظروف السلم والحرب على حد سواء.

الثاني: في تحديد الأحجام المناسبة للوحدات الصناعية المخططة ومورفولوجيتها بما يعكس دور الاعتبارات الإستراتيجية والجيواستراتيجية في اختيار الأحجام.

الثالث: ينصب هذا الاتجاه في تحديد المواقع المثلى[28] للنشاط الصناعي التحويلي بما يعزز الأمن.. الاقتصادي والوطني والقومي للدولة.

الرابع: إنما هذا الاتجاه فيرتبط بالتركيب الصناعي للدولة إذ تهتم أبحاث التركيب الصناعي بنقطتين أساسيتين هما: البناء الصناعي والتنوع الصناعي، فالبناء الصناعي يعني الأهمية النسبية للمصانع القائمة وحدات وعمالاً واستثمارات، في حين أن التنوع يمثل انعكاساً لتركيب البناء الصناعي للأقاليم أو المناطق، وهي السمة الرئيسية التي تحدد شخصية المناطق الصناعية وهو على النقيض من التخصص الصناعي لذلك يهتم الباحثون بحساب درجة التنوع الصناعي للمقارنة بين المناطق من حيث التخصص والاتجاه الإنتاجي، فالتنوع إذا يعني تواجد عدد كبير ومتنوع من الصناعات في منطقة أو دولة وهذا النمط من التركيب الصناعي يعني الاكتفاء الذاتي ويعمل على تعزيز قوة الدولة صناعياً وتمتد سياسات التنوع الصناعي لتغطي ثلاثة مستويات هي: المستوى القومي للاكتفاء الذاتي صناعياً، والمستوى الإقليمي للاكتفاء الذاتي صناعياً والتنوع المحلي.

والحقيقة أن حساب التنوع الصناعي يعد مسألة رئيسية قبل الشروع بالتخطيط الصناعي في أي من مستوياته القطاعية أو الإقليمية لتعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية فحسب بل للأخذ بعين الاعتبارات الإستراتيجية (الاقتصادية) والجيواستراتيجية (الأهداف المكانية ذات الحاسة السوقية في ظروف الأزمات كالحروب وغيرها) ومما يخدم تحقيق وحدة اثنوغرافية (سكانية) داخل إقليم الدول مما يمكنها من بلوغ حالة القوة في منهج تحليل القوة.

ويعد الاتجاه الثالث: تحديد مواقع النشاط الصناعي من أكثر المسائل حيوية عند دراسة الجغرافية السياسية. وعليه فإننا سنركز دراستنا على هذا الاتجاه وبغية الوصول إلى تحديد صورة هذا الاتجاه لابد من القول بأن النظرة الاقتصادية البحتة هي المحرك الأساسي لمخططي مواقع النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدول النامية رغم عدم مراعاتها بالتطبيق بدقة. وتعد هذه الظاهرة امتداداً لتلك التي كانت سائدة في اقتصاديات الدول المتقدمة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ولعل غياب النظرة الشمولية المكانية المقارنة كان الدافع الأساس في تركيز النشاطات الاقتصادية بعامة والنشاط الصناعي بخاصة في مناطق وإقليم محدودة العدد يجذبها إلى ذلك عامل الربحية التجارية بشكل بارز مما تنجم عنه فوارق إقليمية اقتصادية واثنوغرافية واكنوغرافية (فكرية) غير مرغوب

فيها، فضلاً عن أن هذه الحالة تمنع مثل هذه المناطق والأقاليم في مواقف غير مأمونة الجوانب تماماً في حالات الأزمات والطوارئ والحرب.

وبتعبير آخر هذه الظاهرة تعكس أمرين هما:

الاهتمام المتعاظم بسياسة التركز الجغرافي للنشاطات من ناحية وإغفال تام لسياسة البعثرة الصناعية أو الانتشار الصناعي من ناحية أخرى بالرغم من الأهمية الإستراتيجية والجيواستراتيجية لها في عصرنا الحالي الطيران والفضاء أن مثل هذه الموضوعات الحيوية وغيرها تنطوي تحت لواء التنمية الإقليمية فما هو المقصود بالتنمية الإقليمية وما هي أهدافها وما هي سياستها؟

التنمية الإقليمية

هي أسلوب من الأساليب التخطيطية، تعتمد الأقاليم أو المنطقة المستوى المكاني المفضل لها والإقليم وحدة في تنوع أو مساحة تميل إلى الوحدة والتشابه في المظهر العام على الرغم من التنوع في الأجزاء المكونة والتنمية الإقليمية هي إحدى أوجه السياسات المكانية المعتمدة في التخطيط القطاعي والإقليمي وهي تهدف إلى:

1. زيادة النشاط الإنتاجي العام أو الدخل القومي في الإقليم.
2. إقامة مجموعة أفضل للنشاطات الصناعية في المنطقة.
3. تحسين التنظيم الفراغي Spatial في المنطقة كنظام تخطيط المدن.
4. تحسين عملية الاختيار المكاني والتجاوب مع التغيرات المكانية كنشر المعلومات المتعلقة بالأماكن وبإمكانيات الاستخدام فيها.

وهذه الأهداف لا تحقق إلاّ من خلال السلطات الحكومية على مختلف مستوياتها لأنها وحدها التي تؤثر في كمية ونوع الصناعات التي تقع ضمن حدود صلاحياتها.

وتتحكم السلطات بقسم كبير من التوزيع الجغرافي للدخل عن طريق جمعها للضرائب وصرف إيراداتها واختيار المكان لمنشآتها ، كما تتأثر نفقات النقل بالأنظمة الحكومية المتعلقة بتحديد الأسعار ومراقبة عملية النقل بأكملها، أما قيام الحكومة لتنسيق العمليات الإحصائية والمالية فقد زاد من إمكانية انتقال كل من المنشات ورأس المال، وتدخل الحكومة في سوق العمالة يؤدي إلى التوازن في مستويات الأجور وفي النفقات، وتلجأ السلطات إلى تحديد استعمالات الأرض من أجل حماية المستهلكين

وللتخفيف من حدة الازدحام والاقتصاد في تقديم الخدمات العامة والمحافظة على موارد الثروة في الدولة.

وتحديد السلطة يؤثر في الدخل وفي الأماكن الاقتصادية ومساعدتها للتطور التقني يفتح المجال لقيام نشاطات اقتصادية في أماكن جديدة ويحسن من مستوى استعمال واختيار هذه الأماكن.

وبصورة عامة أن السياسة الإقليمية لا تعني تنمية كافة المناطق صناعياً بدرجات متساوية، وإنما تهدف إلى تنمية كل منطقة أو إقليم إلى أقصى درجة ممكنة ومن هنا ينبغي أن تسترشد سياسة التنمية الإقليمية بمعيار التشتت الانتقائي بمعنى اختيار مناطق النمو من بين الأقاليم الأقل نمواً في الدولة.

5-3 النشاط التجاري والعولمة

1-5-3 النشاط التجاري:

يشكل النشاط التجاري حجر الزاوية في القدرة الاقتصادية وبالتالي في القوة السياسية والإستراتيجية طبقاً لمناهج تحليل القوة، وقد عبر باوند Pounds[29] عن التجارة أنها (سلاحاً سياسياً قوياً) واعتبر K. Knorr[30] من العناصر الرئيسية لقوة الدولة وهي العناصر الرئيسية لهيكل التجارة، أما بري Perry[31] فقد خص في محاولته لجرد القوة التجارية الخارجية بستة بنود، وقد أكد على قيمة التجارة ونصيب الفرد منها وكمية الصادرات وحجم الواردات وغيرها.

وعموماً فالنشاط التجاري احد الوسائل المهمة لتحقيق التنمية والتقدم فالعلاقة بين حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي علاقة عضوية، فالصادرات تساهم في تنمية الدخل القومي ولكونها انعكاساً حقيقياً لاستغلال الموارد المتاحة وقناة من قنوات تصريف فائض الإنتاج، أما الواردات فإنها توفر متطلبات الوحدة السياسية السلعية والخدمية التي تعد قاعدة التنمية الاقتصادية لذلك غدت التجارة جزء أساس من الإستراتيجية والاقتصادية، وعليه فقد نال موضوع النشاط التجاري عناية المختصين في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية في تخصصات عديدة كالعلوم الاقتصادية والسياسية والعلاقات الدولية والجغرافيا الاقتصادية الإقليمية والجغرافيا السياسية.

ويتلخص الفرض العلمي لدراسة هذا النشاط في الجغرافيا السياسية من حقيقة أساسية مفادها أن التجارة تشكل محور القوة الاقتصادية والسياسية بالتالي، وهي بالضرورة ثمرة من ثمار التفاعل التام بين ريع الموقع وهبات الموضع، بين الجغرافيا والجيولوجيا، وبين الإنسان وموارده المتنوعة، فإذا كانت هذه الفرضية تمثل إطاراً عاماً لعلاقات بين الظواهر المختلفة المسؤولة عن حجم وتركيبة التجارة الخارجية فإنها تمثل المتغير المستقل وتشكل المؤشرات العديدة المعتمدة المتغيرات التابعة أو المعيارية كونها معياراً أو مقياساً للعلاقات المتبادلة بين الهيكل الجغرافي والتركيب السلعي للنشاط التجاري في حين تمثل الأهداف المنتخبة المقارنة من دول نامية ومتقدمة المتغيرات الفاحصة أو الضابطة لأنها تستخدم في الكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وهذا هو الإطار العام للمنهج.

وتلعب التجارة دوراً أساسياً في رسم مسار التنمية الاقتصادية وما تزال في الاقتصادات المختلفة تتسم بتوجه خارجي، فالملاحظ أن التطور الاقتصادي الذي شهدته بعض الأقطار العربية تجاه اقتصاديات الدول الصناعية التي تمثل أسواقها المنفذ الحيوي الرئيسي لتصريف الصادرات العربية في الوقت الذي تمثل أيضاً المصدر الرئيسي للحصول على المتطلبات من السلع الرأسمالية البسيطة وبعض مفردات السلع الاستهلاكية فالتطور الاقتصادي الذي شهدته الأقطار العربية خلال ثمانينات وتسعينات هذا القرن لم يقلل من تلك التبعية رغم استهدافه بدرجة أساسية تنويع مصادر الدخل والتصنيع من اجل التنمية.

ففي الوقت الذي أدت فيه سياسة إحلال الواردات إلى تخفيض الاعتماد على السوق الخارجية بعض الشيء بالنسبة للسلع الاستهلاكية الغذائية والمعمرة، فإن سياسة التصنيع لأجل التصدير أدت إلى تأكيد الاعتماد على الخارج ليشمل السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية أيضا والاعتماد بشكل كامل على السوق الخارجية، لذلك شكلت التجارة الخارجية مركز الثقل في النشاط التجاري العربي وستظل كذلك إلى أمد غير قصير يؤكد ذلك النمو المتسارع لنسبة الواردات إلى الناتج المحلي والإجمالي.

وهذا يعني أن النشاط التجاري يقترب من النسبة الحرجة التي يصبح فيها حساساً بالنسبة للواردات بنسبة 50٪[32].

الهوامش والمصادر

1. ينظر: د. منصور الراوي: الفجوة الغذائية في الوطن العربي (الواقع والآفاق)، مجلة الاقتصادي العربي، اتحاد العرب، السنة الحادية عشر، بغداد 1987، ص5-.6
2. نفس المصدر، ص6.
3. د. برهان دجاني: المفهوم بتعبير الأمن الغذائي، مجلة النفط والتنمية، العدد الرابع، بغداد، 1981، ص.194
4. د. منصور الراوي، المصدر السابق، ص6.
5. جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الاحصاءات الزراعية"، المجلد 9، الخرطوم كانون الأول .1990
6. جامعة الدول العربية واخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 61 لعام 1986، وللتفصيل عن الموارد المائية العربية ينظر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، الموارد المائية في الوطن العربي، دمشق، 1990، ص11-.154
7. نفس المصدر، الملحق الإحصائي، 9/3، ص.250
8. نفس المصدر، الملحق الإحصائي، 9/3، ص.251
9. أ. د. محمد أزهر السماك: الموارد الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1979، ص.127
10. د. عباس فاضل السعدي: البعد الاستراتيجي للحنطة في الأمن الغذائي العرقي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، أيار 1987، ص81-.82
11. أ. د. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية (أسس وتطبيقات)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1988، ص.2002
12. د. هادي أحمد خلف، الأمن الغذاء في الوطن العربي الإمكانات المتاحة والواقع المتحقق، الجمعية الجغرافية العرقية، المجلد التاسع عشر، بغداد، مارس، 1987، ص.12
13. أ. د. نصر السيد نصر، دراسة في الأبعاد الجغرافية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي، من أبحاث ندوة الغذاء في الوطن العربي، الكويت، 1978، ص3، عن:
- Roge Livet Geographie de L Alimentation, Parism 1969.
14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب الإحصائي التحليلي، 1986، ص306-.320
15. أ. د. محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسة، المصدر السابق، ص.718
16. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1988 ص.47
17. جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1991، المصدر السابق، ص.262
18. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) تقرير الأمين العام السنوي الخامس والعشرين 1998، الكويت 1999، ص.47
19. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998، ص.301
20. د. بسام الساكت، فجوة بحالة إلى تجسيد، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الأول، السنة الأولى، حزيران 1985، ص.57
21. للتفاصيل عن جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال الأمن الغذائي انظر: أ. د. حسن فهمي جمعة، القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي، الندوة الوطنية لتخطيط التنمية الزراعية 27- 28 آذار .1990
22. Pounds. N.H: "The Political Geography" Toshaco Ltd. Tokyo, Japan 1963.p.249.
23. Knorr,K: The Concept of economic Potential For War". World Politics voL.x. 1969, pp,9.
24. Perr. B.J: "Basic Pattern of Economic Development" Atlas of Economic Development, Nothern Ginsburg, Chicago 1961.
25. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986، ص.142
26. United Nations: Hand book of International Trade and Developments statistics 1989, New York 1990.
27. للتفاصيل عن الطاقة والنفط بشكل خاص ينظر:
أ. د. محمد أزهر السماك، اقتصاد النفط والسياسية النفطية، أسس وتطبيقات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1987، صص45-.518
28. جامعة الدول العربية وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1991، تونس، 1992، الملحق الإحصائي8,4 ، ص.228
29. نفس المصدر الملحق 7/4، ص.227

30. للتفاصيل ينظر: United Nations: UNCTAD commodity Year book 1989, New York 1990, Pp.371-372.

31. للتفاصيل انظر: وزارة المالية والبترول في قطر، مجلة ديارنا والعالم، العدد 47، 1984 (ملحق الدراسات).

32. للتفاصيل عن الحديد في الوطن العربي انظر:

حميد عزيز القصار: دور صناعة الحديد والصلب في التكامل الصناعي العربي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاقتصاد، بإشراف الدكتور محمد أزهر السماك، كانون الثاني 1980.

محمد فخري سعد الدين: واقع صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي وآفاق تطورها، وزارة الإعلام، سلسلة دراسات، 352، بغداد 1983.

للتفاصيل عن الألمنيوم انظر:

د. محمد محمود الديب: الجغرافيا الاقتصادية، ص421.

د. محمد فتحي عوض الله: الإنسان والثروات المعدنية، عالم المعرفة، الكويت 1980.

د. عز الدين فريد: جغرافية الصناعة، القاهرة، 1948.

3-5 العولمة

3-5-2 العولمة

3-5-2-1 المدخل لميلاد "ظاهرة العولمة"

تعد ظاهرة العولمة امتداداً طبيعياً لتطور السياسات الدولية المعاصرة، وقد يكون من المفيد أن نعود بالذاكرة إلى قرون خلت في تاريخ البشرية، فكما هو معلوم أن النظم السياسية تطورت من النظام العشائري والقبلي إلى دويلات المدن أو دول المدن كما كانت تسمى إلى عصر الإمبراطوريات ثم تلاها مرحلة الاستعمار ومن ثم مرحلة الإمبريالية، وجاءت بعدها الشركات متعددة الجنسية أو (المتخطية القومية) كما تسمى، ثم ظهرت ظاهرة العولمة هذه كقرينة لبروز دولة القطب الواحد أو الإمبراطورية الواحدة.

ولسنا بحاجة للتفاصيل عن كل مرحلة من مراحل التطور السياسي الذي شهدته ومازالت تشهده البشرية حالياً، ولكن نود أن أؤكد أن مرحلة الشركات متعددة الجنسيات هي أحدث مرحلة وأكثرها تطوراً في النظام الاقتصادي والسياسي المعاصر بسواء، وبلغت هيمنتها على جملة الاقتصاد العالمي استثماراً ونفوذاً بما يقارب أربعة أخماس إجمالية حتى بظل القطبية الثنائية (المنهارة) فكانت الشركات تتحكم في استثمارات واقتصاديات وسياسات دول العالم المختلفة تصنع العقائد والأحزاب والزعامات وتدبر الانقلابات أو ما في حكمها، وسبق لنا ولغيرنا نشر العديد من الدراسات والأبحاث السياسية الخطرة[1].

بيد أن مشكلة شعوب العالم النامي – ضحية تلك الأساليب- لا تقرأ وحتى إذا ما قرأت لا تدرك وحتى إذا ما أدركت لا حول لها ولا قوة، فهي تحيا بظل أنظمة سياسية خاصة – إذا صح تسميتها كذلك- اعتاد بعض المؤلفين إطلاق عبارة (سياسات القطيع) على العديد منها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا، فالدول الفاعلة في الخريطة السياسية تطلق يد الراعي: راعي القطيع بالتصرف في قطيعه شريطة أن يكون مطيعاً منفذاً للفاعل في الخريطة السياسية.ومتى ما أرادت تغييره تفعل ذلك حتى عن طريق الاحتلال المباشر بذرائع مختلفة!![2].

وقد يستغرب البعض من ذلك لكننا نود أن نطرح تشبيهاً بسيطاً للخريطة السياسية المعاصرة، فقد سبق لنا إعطاء هذا التشبيه بظل القطبية الثنائية وذكرنا أن هناك[3] فاعلان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ونائبين للفاعل هما حلفي الأطلسي ووارسو، والدول النامية مفعول فيه أما الحركة الصهيونية متمثلة بإسرائيل فهي مفعول لأجله.

ونعود ونذكر بأن عالمنا الآن بظل الإمبراطورية الواحدة يحتضن فاعلاً واحداً هو الحركة الصهيونية ونائباً للفاعل هي الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي والدول النامية مفعول فيه، وتكتسب الحركة الصهيونية وإسرائيل صفة أخرى في النحو والصرف هذا وهي أنها مفعول لأجله.

وإذا كنا من المؤمنين بان الحدث السياسي لا يفسر بأسبابه بل بنتائجه باعتبارها تعكس هوية وأهداف مخططيه ندرك بعمق ما جرى ويجري من أحداث على صفحة كوكبنا وغلافه الغازي وفضائه الخارجي بسواء، ودارت الأحداث في جنوب غرب آسيا كما في جنوب شرقها، في جنوب أوربا كما في وسط أفريقيا سواء بالقتال المباشر أو بالإنابة أو بسحب الاستثمارات أو الإجهاز على الاقتصاد كما حصل لنمور آسيا التي تحولت إلى نمور ورقية لا تقوى حتى على الحفاظ على سيادتها، أو بذرف دموع التماسيح على الأقليات الدينية في يوغسلافيا السابقة أم بالصراع الأثني في أفريقيا ونغيرها كثير وتمخضت كل الأحداث باتجاه قيام الإمبراطورية الواحدة وتركز وجودها سياسياً واقتصادياً وبدأت الأحداث تتسارع بعقد اتفاقيات أخرها منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة، وشهرت الإمبراطورية الواحدة سلاح قوتها الاقتصادية فضلاً عن السياسية بوجه شعوب العالم قاطبة، شعوب الدول المتقدمة قبل غيرها وابتزازها في الموافقة على عدوانها على العراق بالتلويح بالهيمنة على احتياطيات النفط والغاز الطبيعي بمنطقة الخليج العربي، وهي (أي الدول المتقدمة) كدول أوربا الغربية واليابان أحوج ما تكون لمصادر الطاقة بعامة والنفط بخاصة: سر المدنية المعاصرة، انتزعت الدولة الإمبراطورية رضا الدول النامية عن تصرفاتها وإرغامها معها للاشتراك بسياساتها تارة وترغيبها تارة أخرى برفع أو تقليص المديونية عن كاهلها فكان لها ما أرادت من خلال الرعاة في العالم الافرواوراسي.

وهكذا أضحى العالم قرية صغيرة ظاهرها شبكة الانترنيت والثورة المعلوماتية والتطور التقني وتطور إنتاج واستخدام الحاسب الآلي والتطور الصناعي والزراعي ووسائل النقل والاتصال، وباطنها تجسيد لمكانة

وفاعليـة الإمبراطوريـة الواحـدة، وتمحـورت تلـك الواقعـة الجديـدة فـي مسارين:

أولها. عولمة الإعلام

فراحت القنوات الفضائية قاطبة تدور في فلك الإعلام الموجهة طبقاً لمشيئة وأهداف الدولة الإمبراطورية ويستطيع أي من المراقبين أن يكشف ذلك بيسر، فلو تم متابعة القنوات جميعاً لشهر واحد (دورة تلفزيونية واحدة) يرى أن برامجها تنساب في مسارات ثلاثة هي إرضاء المراهقين وإشغال الصغار والكبار في مجموعتي أفلام الرياضة (وهي إحدى قنوات التضخم النقدي الذي ابتلت به دول العالم النامي وأثقل اقتصادياتها) ومجموعة أفلام بعد منتصف الليل للعديد من القنوات ثلاثة مباشرة، والمسار الثاني الهاء شريحة الفعالون اقتصادياً (كما يطلق عليهم بعلم الديموغرافيا) ببرامج تحذلقية يقال عنها: حوارات فكرية والرأي المعاكس وغيرها، لكنها بحقيقة الأمر تعميق التفرقة والانقسام وإذكاء مقصود لبذورهما متخذة من الترهيب تارة والترغيب تارة أخرى وسيلة للإقناع، والهدف من ذلك تلميع الرعاة أو الهاء القطيع ونرى الشخوص، فرسان تنمية التخلف، في صراع انفعالي على الشاشة سرعان ما تهدأ أعصابهم بعدها مباشرة عندما يتسلمون مكافآتهم بالدولار أو غيره، والمسار الثالث لنيل النصف الجميل من البشرية (النساء) في المودة والأغاني الهابطة والمطربين (الظواهر) وعرض الأزياء والملاهي الفضائية، ذلك فضلاً عن الرجال في هذا المجال أيضاً.

وهكذا فالمتتبع للأعلام دولياً لا يرى سوى التكرار في المضمون والاختلاف في الشكل فيما يخدم هدف الفاعل في الخريطة السياسية ويدافع بعمق عن الرعاة لكن بأسلوب يظنه الغالبية خلاف وخصام وفي حقيقته ترفيع وتلميع.

وثانيها. عولمة الاقتصاد

وبعدما استتب الأمر الفاعل في الخريطة السياسية من هيمنة اقتصادية وسياسية وإعلامية وغيرها جاهدت وتجاهد في الإجهاز الاقتصادي على كل شعوب العالم دون استثناء فبرزت ظواهر جديدة مدانة منها: (النفط مقابل الغذاء) و (الطاقة مقابل الديمقراطية) الحالة الأولى متجسدة فيما شهده مهد الحضارات الأولى (وادي الرافدين) والثاني ما

شهدته وتشهده دول أنقاض دول يوغسلافية السابقة، وحصار اقتصادي هنا وهناك في أفغانستان والسودان وكوبا وما إلى ذلك، وحصار جوي وثقافي هنا – ليبيا- سابقاً وفي أفغانستان وكوبا والعراق وغيره، وهكذا غدت أساليب الدولة الإمبراطورية تتعاظم في إنتهاب موارد الشعوب واستلابها مما يعمق وفوراتها الاقتصادية والمجتمعية المتوخاة، وغدا أسلوب (إفراغ الأرض) احد أهم تلك الأساليب.

وكانت محصلة ذلك ملايين اللاجئين الإنسانية والسياسية كما تسمى وغيرها، وفي ذلك تمييع للقومية والثقافة والحضارة والهوية.

وقد يتساءل البعض: أليس هناك عولمة في مفاصل أخرى في الأوضاع الاجتماعية والأسلحة البيولوجية وإعمامها؟ ذلك أمر واقع فعلاً فعدد المصابين بمرض فقدان المناعة حالياً بنهاية (2006) يربو عن 70 مليون نسمة وحجم الوفيات بلغ 16 مليون نسمة، والإصابات تتفاقم في قارة الازدحام السكاني (أفريقيا) وجنوب شرق آسيا وظهرت أوربا الشرقية ودول الاقتصادات المتحولة (بقايا الاتحاد السوفيتي) كركن خر من أركان ضحية الهندسة الوراثية للدولة الفاعل، فضلاً عن شيوع الفقر والحرمان كما تظهرهما حسابات الأمم المتحدة لهذين المؤشرين.

وعليه يجب أن تفكر شعوب الدول قاطبة بما لم تعتد أن تفكر به، أو تفكر بالجديد وترقب وترصد وتجمع النقاط لتبصر الحقائق، فالخط مجموعة نقاط وهو الموصل والمؤشر للمستقبل بالنقاط المنفصلة المتصلة اللاحقة التي تعين في تحديد الاتجاهات ولا يجوز الحكم على النقطة الواحدة المنفصلة فان ذلك كمن ينظر من ثقب واحد، والمفروض أن نتعود ونتمرن على النظرة من مصفاة عديدة الثقوب لكي نحكم التصور الشمولي عن الظاهرة ولكي نسبر أغوارها ونعرف كنهها وجوهرها.

عندها سنصل إلى قناعة واحدة انه لا حياة ولا رفاهية مع وجود مرض فقدان المناعة هنا تشبيه للتوريث السياسي في الحكومات) لأنه ينتقل وراثياً أيضا وهنا الطامة الكبرى وعندها سيكون مستقبل الأجيال في العالم الثالث بخاصة رهين يرفضه سياسات القطيع وإيقاف نقل المورث لفقدان المناعة لمن يليه في إدارة القطعان والعمل الجاد على تحقيق الإدارة الذاتية بعيداً عن مآرب الفاعل في الخريطة السياسية وأساليبه من خلال محافله الخاصة والعامة وتبنيه لما يسمى العلماء المختصين من خريجيه وغيرهم وتهيئتهم للإسهام في رعي القطعان. بعد تدريبهم وانتماءهم (لمحافل البناءين) الماسونية وغيرها.

وإذا ما حققت شعوب الدول النامية بخاصة عن هذا التوجه فليس من المستغرب أن يعيد التاريخ نفسه، فبدلاً من أن يهجر ملايين الأفارقة للعمل بمزارع الرجل الأبيض في ظل نمط الزراعة المنتظمة أو الزراعة المدارية أو الزراعة العلمية كما تسمى إلى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، عندها سيسخر من يبقى من مئات الملايين من شعوب أفريقيا (أثر مرض فقدان المناعة وحمى إيبولا وغيرهما وما سيليهما تباعاً) ينتجون المواد الخام لتسري في شرايين التجارة الدولية إلى مصانع الدولة الإمبراطورة وكوكبتها ومن ثم إلى خزائن الفاعل الحقيقي في الخريطة السياسية.

وقد لا تكون شعوبنا أفضل حالاً ولنستحضر بالذاكرة المؤلمة كيف طردنا من شبه جزيرة إيبريا بعد حكم دام ثمانية قرون؟ أليس من المحتمل لا بل من اليقين أن نتشرذم أكثر مما عليه الآن (2008) ونتسابق ونظل كذلك في (إفراغ الأرض) وبيع الأرض والعرض معاً؟ وتصبح ملايين اللاجئين داخل الأوطان وخارجها ظاهرة للارتزاق والفساد المالي لصناع القرار من النخب (الكارتونية) قيادات الكتل ورؤساء أحزاب الثقافات البدائية. فضلاً عن العنف القاتل الذي يحصد الملايين من الشعوب ذلك ضمن الأجندة السياسية لرعاة القطيع ولنا مماحصل ويحصل في أفغانستان والعراق وكينيا والسودان والصومال وما سيليهم تباعاً أمثلة شاخصة في هذا المجال.

3-5-1-2 المقصود بالعولمة

يتباين مفهوم العولمة بين الكتاب المعاصرين وفي ذلك ما يعكس القدرات الذاتية ف الفهم والإدراك لمجريات الأحداث في الخريطة السياسية والاقتصادية والعالمية بسواء وقد يجمعون على أن العولمة ظاهرة جديدة في مسماها قديمة في أهدافها لا ترمي إلى أبعد من تحقيق هيمنة الإمبراطورة الواحدة، من خلال شعارات متنوعة: حقوق الإنسان، الديمقراطية، إزالة الفوارق بين المجتمعات، رفع الحدود السياسية، إعمام نتائج الثورة المعلوماتية، مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة وما إلى ذلك.

والعولمة كمصطلح لغوي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم[4] ويعرفها البعض بأنها نظام أو نسق ذو أبعاد تتخطى حدود الاقتصاد في النظام العالمي ليشمل الاتصالات فضلاً عن المبادلات

والتسويق والسياسة والفكر، ويعرفها البعض الآخر بأنها الشروع في دخول طور جديد من أطوار التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية أخذاً نحو التوحد.

وهكذا يبدو أن هذا المفهوم للعولمة يقلل من أهمية الحدود ويدعو لتعميم الأفكار وانتشارها من دائرة المركز (الفاعل) إلى الهوامش (المفعول فيه) والعولمة شيء ثان، فالعولمة نمط من أنماط الأساليب السياسية والاقتصادية في فرض السيطرة والهيمنة، أما العالمية فهي تتطلع للمستقبل من خلال النهوض بالخصوصية ودفعها إلى المستوى العالمي، فالأولى (العولمة) تضييق واحتواء للعالم، أما الثانية (العالمية) فهي انفتاح على العالم، فإذا العولمة استنساخ النموذج المطلوب من الفاعل في الخريطة السياسية، فهو تخلي عن المرتكزات الحضارية وخصوصية المجتمعات المختلفة، أما العالمية فهي عملية تلاقح فكري وتنضيج للمبادئ فهي إغناء فكري وحضاري بما يعمق الهوية ويؤطرها.

وفي اعتقادنا أن العولمة امتداد طبيعي للتطور السياسي أنماطا وأساليب، فهي امتداد متصل للشركات متعددة الجنسيات بالأهداف، بعبارة أخرى ظاهرة أكثر حداثة وتطور في سلم الاستعمار - الإمبريالية- الشركات متعددة الجنسيات، فالعولمة إذا هي تجسد الفاعل في الخريطة السياسية بظل القوة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية التي غدت تتبوأ بجدارة المركز الأول عالمياً في مجال الطاقات الموردية كما في المصنعات بشتى أنواعها، فضلاً عن الهيمنة المطلقة على كافة الحلقات الاقتصادية والعلمية الثقافية في العالم، فهي تتحكم في زهاء ثلاثة أخماس إجمالي الموارد الإعلامية بالعالم(5) فمن خلال هذه المكانة استطاعت أن تبني نموذجاً لها في الثقافة الأمريكية على وجه التحديد، وهكذا في العديد من الحلقات الأخرى، لذلك استطاعت أن تشكل تاريخاً جديداً للعالم.

ولنتساءل ما هي تأثيرات هذه الظاهرة؟

في اعتقادنا أن هناك تأثيرات ايجابية وتأثيرات سلبية، من تأثيراتها السلبية ستزيد الضعفاء ضعفاً في الخريطة السياسية والاقتصادية بما يكرس من ظواهر التبعية والاعتماد على الغير، طالما أن الدول الضعيفة ستظل أسواقا لاستهلاك كافة منتجات ونشاطات الأقوياء.

ولكن هل نظل – نحن شعوب العالم النامي- متفرجين على الأحداث، لا بل على صنع التاريخ وكتابته (التي لا يقوى على كتابته إلاّ الأقوياء) أم عسانا نفكر بالية عمل جديدة وجادة قوامها الالتزام في

التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وهدفها الاستراتيجي رفاهية المواطن وتقليص فجوة التخلف الحضاري القائم والمتفاقمة بيننا وبين الدول المتقدمة هاجسها الإبداع والبناء الحضاري بعيداً عن الإنشاء والتفقيه الإنشائي.

ولعل من المفيد أن نعمق ايجابيات ظاهرة العولمة هذه منتفعين منها أو قل مقللين من آثارها السلبية على الأقل لا نظل جامدين مسلوبي الإرادة كما فعلنا في تاريخنا المعاصر فكان ثمارها ذلك ضعفاً على ضعف بكل ما تعنيه الكلمة في امتداداتها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية.

ولا يتم تفعيل الطاقات الموردية ودورها في الخريطة السياسية إلاّ من خلال:

أ. إشاعة الحريات في المعتقدات والفكر والانتماء والتملك والإقامة والانتقال وغيرها.

ب. انتهاج أساليب الممارسات الديمقراطية الحقيقية وتعميق ممارستها في كافة مفاصل الإدارة والحياة. فيما يصب بوعاء (الهوية الوطنية).

جـ. اعتماد مبدأ (التنمية البشرية المستدامة) تنمية حقيقية بعيدة عما نسميه (تنمية التخلف) متذكرين الواقع المؤلم لسكان العالم النامي في ظل مؤشرات الدولية في هذا المجال لاسيما بظل دليل الحرمان ودليل الفقر، وقد سبق البحث فيهما في الفصل الخاص بالتنمية البشرية واختلالاتها في هذا الكتاب.

وبظل هذه التنمية المنشودة سينال المعلم والأستاذ المكانة الأولى في المجتمعات كونهم صناع الأجيال والركيزة الأولى في البناء الحقيقي، عندها ستستقطب مهنة التعليم الشريحة المتقدمة في التحصيل العلمي بحكم المكانة الاجتماعية لها بالتالي أسوة بما عليه في اليابان مثلاً، إما أن يظل المعلم والمدرس والتدريسي الجامعي يناشد (أيضا من المتعلمين المستحوذين على البرلمانات الكارتونية) لمنحهم حقوقهم!!! فتلك والله من عظائم الأمور وعلامة من علامات قيام الساعة.

وفي ضوء ما تقدم لابد **من إحداث تغيرات جذرية في**:

1. أساليب التعليم من رياض الأطفال حتى الدراسات العليا.
2. مناهج التعليم.
3. الكوادر العلمية التعليمية وبقية الاختصاصات.

4. المتطلبات الضرورية في المختبرات والأدوات والمكتبات وشبكات الاتصال (الانترنيت) والمعلوماتية المختلفة.
5. إيجاد نظم حوافز ايجابية فاعلة تكفل زرع المحفزات بين صفوف الجماهير للتعليم والخلق والإبداع.
6. تقليص الفجوة الحضارية القائمة من خلال اعتماد تجارب شعوب الدول المتقدمة وتطويرها طبقاً لواقع بيئتنا.
7. التنسيق الملتزم بين شعوب العالم النامي فيما بينها فضلاً عن تفعيل العلاقات مع الدول المتقدمة في ظل تشابك المصالح الاقتصادية والثقافية والحضارية وتعزيز قواها التفاوضية والتساومية.
8. اعتماد آليات عمل حقيقية لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

إما أن نظل في هذا الواقع المرير باكين متألمين متفرجين لما يجري على أرضنا ولشعوبنا بسواعدنا – مع الأسف- لكن بتدبير وعقلية الفاعل- فلن نزداد إلاّ تخلفاً، ولن نكون أفضل مما كان أجدادنا في اسبانيا نحن العرب وان غداً لناظره قريب!!.

وقبل أن نختتم الحديث لابد من المشاركة ولو بإيجاز شديد جداً مسالة مهمة تشغل أذهان المفكرين العرب وهي أن السوق العربية المشتركة ستكون المنقذ الوحيد لمحنتنا في ظل ظاهرة العولمة في القرن الحادي والعشرين.

نقول أن هنا التفكير غير واقعي لأسباب عملية ومنطقية موجزها أن اقتصاديات الدول العربية تتلخص بكلمتين (النفط والتخلف) ورغم مرارة هذه الحقيقية فإن التماثل في عناصر الإنتاج لا يمنح الدول العربية فيما بينها يعمق آليات السوق المشتركة إلاّ من خلال اعتماد أساليب جديدة لتنظيم فكرة هذه السوق طبقاً لواقع الاقتصادي العربي ذاته.

وتظل فاعلية ذلك محدودة، لكنها تتعاظم من خلالها ومن خلال برامج خلق ظاهرة الإبداع في أوطاننا، ولا يتم ذلك إلاّ من خلال اعتماد نماذج متقدمة في السياسة والإدارة تتخذ من رفاهية المواطن استراتيجية، ومن ظاهرة الإبداع العلمي والتقني والفكري وسيلة، وتعميق الممارسات الديمقراطية أسلوباً، وإشاعة الحريات كإجراء عمل وحياة. وهذه السياقات جميعاً تقع تحت لواء التخطيط للفعل اللاحق وليس ضمن سياسات إطفاء الحرائق أو ما في حكمها كما جرت العادة، وهي الكفيلة (التخطيط والسياقات المشار إليه) بأحداث تغيرات جذرية في خريطة العالم المعاصرة.

على أننا نؤكد أن دعوتنا هذه كغيرنا من المفكرين والكتاب العرب دعوة (نهضة امتنا) وليس دعوة يأس وإحباط، فهي دعوة عمل وتفعيل جاد لطاقات امتنا الموردية (الطبيعية والبشرية) في إطار من الشفافية اللائقة ولتحمل مسؤولية هذه النهضة جميعاً حكاماً ومحكومين من خلال الشعور بالمسؤولية والالتزام والنظام والانضباط والإخلاص والكفاءة وفق آليات علمية محددة لكل لفظ من هذه الألفاظ.

على إن ما تقدم جميعاً لا يؤتِ ثماره طيبة إلاّ بظل إرادة سياسية مؤمنة بوحدة المصير قادرة بحق على صنع القرار المستقل.

الهوامش والمصادر

1. ينظر: د. منصور الراوي: الفجوة الغذائية في الوطن العربي (الواقع والآفاق)، مجلة الاقتصادي العربي، اتحاد العرب، السنة الحادية عشر، بغداد 1987، ص5-6.
2. نفس المصدر، ص6.
3. د. برهان دجاني: المفهوم بتعبير الأمن الغذائي، مجلة النفط والتنمية، العدد الرابع، بغداد، 1981، ص.194
4. د. منصور الراوي، المصدر السابق، ص.6
5. جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الاحصاءات الزراعية"، المجلد 9، الخرطوم كانون الأول .1990
6. جامعة الدول العربية واخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص 61 لعام 1986، وللتفصيل عن الموارد المائية العربية ينظر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، الموارد المائية في الوطن العربي، دمشق، 1990، ص11-.154
7. نفس المصدر، الملحق الإحصائي، 9/3، ص.250
8. نفس المصدر، الملحق الإحصائي، 9/3، ص.251
9. أ. د. محمد أزهر السماك: الموارد الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1979، ص.127
10. د. عباس فاضل السعدي: البعد الاستراتيجي للحنطة في الأمن الغذائي العرقي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، آيار 1987، ص81-.82
11. أ. د. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية (أسس وتطبيقات)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1988، ص.2002
12. د. هادي أحمد خلف، الأمن الغذاء في الوطن العربي الإمكانات المتاحة والواقع المتحقق، الجمعية الجغرافية العرقية، المجلد التاسع عشر، بغداد، مارس، 1987، ص.12
13. أ. د. نصر السيد نصر، دراسة في الأبعاد الجغرافية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي، من أبحاث ندوة الغذاء في الوطن العربي، الكويت، 1978، ص3، عن:

- Roge Livet Geographie de L Alimentation, Parism 1969.

14. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب الإحصائي التحليلي، 1986، ص306-.320
15. أ. د. محمد أزهر السماك، الجغرافيا السياسة، المصدر السابق، ص.718
16. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1988 ص.47
17. جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1991، المصدر السابق، ص.262

18. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) تقرير الأمين العام السنوي الخامس والعشرين 1998، الكويت 1999، ص47.

19. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998، ص301.

20. د. بسام الساكت، فجوة بحالة إلى تجسيد، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الأول، السنة الأولى، حزيران 1985، ص57.

21. للتفاصيل عن جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال الأمن الغذائي انظر: أ. د. حسن فهمي جمعة، القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي، الندوة الوطنية لتخطيط التنمية الزراعية 27- 28 آذار 1990.

22. Pounds. N.H: "The Political Geography" Toshaco Ltd. Tokyo, Japan 1963.p.249.

23. Knorr,K: The Concept of economic Potential For War". World Politics voL.x. 1969, pp,9.

24. Perr. B.J: "Basic Pattern of Economic Development" Atlas of Economic Development, Nothern Ginsburg, Chicago 1961.

25. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986، ص142.

26. United Nations: Hand book of International Trade and Developments statistics 1989, New York 1990.

27. للتفاصيل عن الطاقة والنفط بشكل خاص ينظر:

أ. د. محمد أزهر السماك، اقتصاد النفط والسياسية النفطية، أسس وتطبيقات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1987، صص45-518.

28. جامعة الدول العربية وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1991، تونس، 1992، الملحق الإحصائي8,4 ، ص228.

29. نفس المصدر الملحق 7/4، ص227.

30. للتفاصيل ينظر: United Nations: UNCTAD commodity Year book 1989, New York 1990, Pp.371-372.

31. للتفاصيل انظر: وزارة المالية والبترول في قطر، مجلة ديارنا والعالم، العدد 47، 1984 (ملحق الدراسات).

32. للتفاصيل عن الحديد في الوطن العربي انظر:

حميد عزيز القصار: دور صناعة الحديد والصلب في التكامل الصناعي العربي، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الاقتصاد، بإشراف الدكتور محمد أزهر السماك، كانون الثاني 1980.

محمد فخري سعد الدين: واقع صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي وآفاق تطورها، وزارة الإعلام، سلسلة دراسات، 352، بغداد 1983.

للتفاصيل عن الألمنيوم انظر:

د. محمد محمود الديب: الجغرافيا الاقتصادية، ص421.

د. محمد فتحي عوض الله: الإنسان والثروات المعدنية، عالم المعرفة، الكويت 1980.

د. عز الدين فريد: جغرافية الصناعة، القاهرة، 1948.

4

الجغرافيا السياسية الاجتماعية للوحدة السياسية

4-1 نمو السكان

تعد الدراسات السكانية محور الدراسات الجغرافية قاطبة وكيف لا وأن الجغرافية أصلاً تعني دراسة الأرض بوصفها موطن الإنسان، فالإنسان هدف كافة التخصصات المختلفة لكنه حجر الزاوية في تخصص الجغرافيا من خلال العلاقات المكانية المتداخلة والمترابطة مع بعضها. ونظراً لتشعب فروع الأسرة الجغرافية استجابة للتطور العلمي الحاصل في حقول التخصصات المغذية لعلم الجغرافيا فقد تنوعت اهتمامات ومجالات تلك الفروع في مسائل السكان لكنهم ظلوا جميعاً متخذين منهج الجغرافيا الأم: منهج التوزيع والتحليل والتركيب قاسم المشترك الأعظم لمناهجهم الفرعية المعتمدة.

فالجغرافيا الاقتصادية تهتم بتوزيع ونمو السكان وتركيبهم الوظيفي بشكل خاص في حين تؤكد الجغرافيا الاجتماعية على دراسة سلوك الإنسان وتجمعاته وعاداته وتقاليده من خلال التوزيع المكاني وتباين التوزيع ، أما جغرافية السكان فهي تدرس العلاقات المتعددة القائمة بين الإنسان وبيئته وقد أوضح تريوارثا أن المضمون العلمي لجغرافية السكان يتركز في فهم التباينات الإقليمية في الغطاء السكاني للأرض ويشمل ذلك دراسة العوامل المؤثرة في هذا الغطاء بغية الوصول إلى هذا الفهم.

وتعرف جغرافية السكان بأنها العلم الذي يدرس أساليب تكون الشخصية الجغرافية للأمكنة وانعكاسها على مجموعة الظاهرات السكانية التي تتباين في الزمان والمكان كما أنها تتبع قوانينها السلوكية واحدة مع الأخرى ومع ظاهرات الديموغرافية المتعددة[6].

أو هي ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يعالج الاختلافات المكانية وخصائص الديموغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التفاعل المرتبط بينها وبين الظروف الجغرافية القائمة في وحدة مساحية معينة[7].

أما الجغرافية السياسية فتنظر للسكان على أنهم المنتجون والمستهلكون الحاكمون والمحكومون من الشعب والحكومة في تنظيم الوحدة السياسية وإدارتها من خلال وظائفها الداخلية والخارجية. وبتعبير آخر فإن الجغرافيا السياسية تحاول تشخيص تأثير الاعتبارات المكانية للسكان حجماً وتطوراً ونمواً وتركيباً ديموغرافياً وحضارياً في إدارة الوحدة السياسية وتنظيمها بما يمكنها من أداء دورها الوظيفي في الخريطة السياسية. وبعبارة أخرى فان الجغرافيا السياسية تدرس مواطني الدولة ديموغرافياً واثنوغرافياً فالمسألة الأولى تعبر عن حيوية الدولة في الداخل في الإنتاج والاستهلاك والإدارة. أما المسألة الثانية تعبر عن حالة قوة الدولة وحيويتها في المجال الدولي اختصاراً فإن الجغرافيا السياسية الإنسان في دولة.

فالدولة تنظيم سياسي له وجود في إقليم أو وحدة مساحية من الأرض. والدولة توجد لتحقيق هدف معين هو رفاهية السكان والمحافظة على الشعب من الأخطار الداخلية والخارجية. فالأحلاف والمعاهدات والنشاط الاقتصادي كلها لفائدة الإنسان والسكان من الضوابط والمؤثرات في كيان الدولة وقوتها. فالتأثير السكاني لا يقل أن لم يزد عليها تأثيرات بقية عناصر قوة الدولة الطبيعية والاقتصادية. ويعد السكان من العوامل المؤثرة في الجغرافيا السياسية وكما هو معلوم أن التطور الكبير لأعداد السكان في العالم حيث كانت له تأثيرات متعددة الجوانب الجغرافيا السياسية للعالم. ويمكن تحديد هذه التأثيرات بالاتجاهات الآتية[8]:

1. نشوب الصراعات والمنازعات بين الدول نتيجة لتباين النمو السكاني. ولنا في اليابان خير مثال على ذلك إذ رفعت الشعار المعروف ضرورة التوسع الإقليمي والتنفيس عن الضغط السكاني. بحكم تزايد الحجم السكاني في الجزر اليابانية ذات الإمكانيات الزراعية المحدودة وترجمة ذلك شعاراً في الحروب الإقليمية المتعددة التي أعلنتها على منشوريا وكوريا والصين.
2. تفاقم حركة السكان (الهجرة) وتاريخ العالم يشهد بذلك في العديد من أرجائه.
3. نمو علاقات التعاون والاندماج من اجل استغلال موارد الثروة استغلالاً كفوءاً لتطمين احتياجات السكان المتزايدة هو الحكم على هذه الاتجاهات لابد من متابعة التطور السكاني في العالم النامي فترة زمنية توافرت لها التقديرات السكانية.

اتسم النمو السكاني خلال فترة 1650-1850 بالبطء الشديد مما يمكن اعتبارها فترة ركود بالنسبة لنمو سكان العالم ذلك يرجع إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك وما كان يصاحبها من انخفاض في المستوى المعاشي والصحي وغيرها. في حين شهدت الفترة 1900-2005 تحولاً خطيراً في النمو السكاني إذ بلغ سكان العالم ستة مليارات ونصف نسمة عام 2005 أي زهاء خمسة أمثال ما كان عليه حجم السكان عام 1900 وحوالي 12 ضعف حجم السكان لعام 1650 ومن البداهة أن يكون التطور الحضاري التقني والصحي هو المسؤول عن ذلك وما تبعه من تغيرات رئيسية في المستويات المعاشية والصحية للسكان. وقد تمثل ذلك في ارتفاع نسب المواليد وانخفاض نسب الوفيات إذ بلغت عام 2005 نحو 76 بالألف 10 بالألف لكل منها على التوالي.

ب. تضاعف عدد سكان آسيا نحو عشرة أمثال ما كانت عليه قبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمن بقليل في حين حقق النمو السكاني في قارة أوربا زيادة قدرها خمسة أمثال ما عليه خلال الفترة 1650-2005 ولعل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للنهضة الأوربية وما تلاها قد عمل على ضبط النمو السكاني في قارة أوربا في حين شهدت قارة آسيا قفزات سكانية ضفدعية هائلة.

جـ. التنافس النسبي لسكان القارة الأفريقية خلال الفترة 650-1850 ذلك يرتبط بالهجرات المستمرة من أجل توفير الرقيق للعالم الجديد. فضلاً عن مستوى الحياة الاقتصادية والمستوى المعاشي المنخفض.

د. تزايد حجم السكان في الأمريكيتين الذي يرتبط بتنامي الهجرة أولا والتطور الاقتصادي ثانياً خاصة ما شهدته القارة وتشهده القارة الشمالية منها.

والحقيقة أن تباين التطور السكاني لا يقف عند مستوى القارات بل يمتد إلى داخليتها على مستوى الدول وأجزاء الدولة الواحدة مما يترك بصماته في الجغرافيا السياسية لتلك الأقاليم أو الدول أو حتى ضمن الدولة الواحدة.

وإذا كان الحجم السكاني يلعب دوراً مهماً في قوة الدول فلا غرابة أن تظهر قوة جيوبولتيكية ستؤثر حتماً في خريطة العالم السياسية. ويمكن أن نرشح الصين لهذا الدور في الخريطة العالمية. فقد تضاعف السكان في هذه الرقعة نحو أكثر من مرتين خلال السنوات 1950-1991 فقد بلغ عام 1991 نحو 1200 مليون نسمة مقابل 544 نسمة عام 1950 وإذا أضفنا وصف المساحة عنصراً وقوة في جسم الدولة تصبح الصين مؤهلة لما ذهبنا إليه آنفاً فمساحة الصين تبلغ 9597 ألف كيلو متر مربعاً. أي نحو

ضعف مساحة القارة الأوربية تقريباً[9]. وستزداد الصورة نمواً في هذا الاتجاه كما يؤيدها معدلات المواليد والوفيات في الصين إذ تبلغ نحو 19 بالألف وسبعة بالألف على التوالي.

على أنه ينبغي أن نتذكر أن خريطة العالم السياسية مليئة بمثل هذه الحالات في النمو السكاني (كافة أقطار العالم النامي). وإذا تذكرنا الخصائص الجيوبولتيكية لمراحل نمو الدولة خاصة مرحلة الشباب فإن تزايد السكان مقرونة بمثل هذه المرحلة من عمر الدولة يمكن أن تشكل أعباء على السلام العالمي. ولنا من تاريخ الحربين العالميتين ما يؤيد مثل هذه الحقائق على الأقل في شعاراتها المطروحة التي تشكل حجر الزاوية في الفكر الجيوبولتيكي الألماني على وجه الخصوص. فأحداث أي حرب تقف ورائها فكرتان متصلتان اتصالاً وثيقاً هما الإقليم والسكان وعليه أن فكرة عدد.. السكان والمجال الحيوي التي سيطرت على آراء كارل هوسهوفر المنظر الأول للحزب النازي كان مدعاة لإشعال الحرب العالمية الثانية وقد أكد موسوليني في البرلمان عام 1977 قوة الدول السياسية والاقتصادية تستند إلى زيادة عدد سكانها.

والحقيقة أن تباين النمو السكاني في العالم يقود إلى حالة عدم استقرار سياسي زد على ذلك أن معدلات النمو السكاني المتزايدة في بعض الوحدات السياسية تجعل مسألة تضمن متطلبات الحياة أمراً ملحاً وما ينجم عن ذلك من تفاقم حدة الصرع بين من يملك ومن لا يملك في مختلف النشاطات وان كانت الزيادة السكانية يمكن أن تكون مدعاة للتقارب الدولي أكثر من التصادم في ظل عقائد سياسية معتدلة قائمة على المنطق الإنساني السليم.

ولعل من الجدير بالذكر أن على الدول سياسياً اعتماد سياسة سكانية محددة تأخذ بوصفها لا حجم الموارد المتاحة والحجم السكاني داخل رقعتها الجغرافية فحسب بل طبقاً للدول المجاورة لها لتحول دون أي تباين كبير في معدلات النمو السكاني على وجه التحديد لان ذلك يمكن أن يخلق ما نسميه فيه الجيوبولتيكس انحدار جيوبولتيكي شديد أي عدم توازن في الحجم ومعدلات النمو السكاني بين الوحدة السياسية وجيرانها أو أي من جيرانها ذلك أن الفائدة التطبيقية التي تجنيها الدولة في هذه الحالة تقع تحت ما نسميه عائد القوة النفسي ليس إلاّ.

ولعل في الاستقراء التاريخ للتطور السكاني ما يؤكد الحقائق آنفة الذكر فالنمو السكاني الذي حصل خلال الفترة 1870-2005 كان بحدود 50٪ تقريباً غير أن نصيب كل دولة أوربية كان على جانب كبير من التباين ففي الوقت الذي ازداد عدد سكان روسيا البيضاء خلال هذه الفترة

90 مليوناً نجد الزيادة في ألمانيا بحدود 27 وفي بريطانيا 14 مليون وايطاليا 8 مليوناً وفي فرنسا 3 مليوناً فقط[10] وقد ظهرت اهتمامات القادة الأوربيين خلال سني الحربين بمسائل النمو السكاني ويكفي أن نستشهد بما قاله موسوليني إذا كانت ايطاليا تريد أن تكون شيئاً ذا قيمة في هذا العالم لابد أن يصبح عدد سكانها على الأقل 60 مليوناً في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين لنكن صرحاء مع أنفسنا ما قيمة 40 مليوناً من الايطاليين بالقياس إلى 90 مليوناً من الألمان و200 من السلاف[11].

وهذا يشير إلى أن عدد السكان قادر على أن يكون عاملاً جوهرياً في السلطة العسكرية خلال المرحلة التي كانت فعالية الجيش فيها مرتبطة بعدد المقاتلين أكثر من ارتباطها بتأثير النار وكانت هذه الحقيقة مدعاة لتطبيق التجنيد الإلزامي للخدمة العسكرية في كافة جيوش القارة الأوربية منذ عام 1871[12] غير أن التطورات التقنية في صناعة الأسلحة قد غيرت بعض ملامح هذه الصورة وتظل القوة النووية وأسلحتها المتطورة هي الماسخ الفاعل لهذه الحقيقة. ناهيك عن بروز مبادئ جديدة في السياسات الدولية كعلاقات التعاون والاندماج الاقتصادي.

ولا تقتصر أهمية السكان على الناحية العسكرية حسب بل في الجانب السوقي الاقتصادي داخل الوحدة السياسية فللسكان دور في توسيع سلطة الدولة الاقتصادية فقد برز هذا الوصف من الاقتصاديين في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. فزيادة السكان في بلجيكا وبريطانيا وألمانيا خلال السنوات 1840-1914 كان دائماً لزيادة الإنتاج وأن الصناعة ما كانت تستطيع بلوغ تطورها بهذه السرعة لو أن السكان الزراعيين الفائضين لم يقدموا لها احتياطياً غزيراً من الأيدي العاملة[13] ومرة أخرى فعامل القوة النفسي له دور مهم في قوة الدولة لان عدد السكان يعني حيوية الدولة مما يوحي بالاطمئنان القومي ويبرز الشعور بالتفاؤل.

2-4 تركيب السكان

يلعب السكان دوراً مزدوجاً في جملة الحياة الاقتصادية والعسكرية في إقليم سياسي ذلك أنهم المنتجون وهم المستهلكون في أن واحد. وهم المدافعون عن سيادة حدود ذلك الإقليم وسنتناول هنا دراسة التركيب السكاني من الناحية الاقتصادية ويقصد بالتركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان طبقاً لما توفرها التعدادات الرسمية من بيانات ومن أهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي والحضري (المدني) والتركيب

الاقتصادي فالتركيب السكاني يعد مظهر من مظاهر الديموغرافية طالما انه محصلة جملة عوامل مؤثرة فيه وتتأثر[14] به وينبع الاهتمام بدراسة التركيب السكاني من وجهات نظر الاختصاصات الدقيقة لباحثين فالمهتمون بدراسة جغرافيا السكان يؤكد على التباين السكاني إلى حد كبير في دراساتهم بحيث تغطي كافة المؤشرات الديموغرافية بما فيه معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات والهجرة والنمو وغيرها. بينما تضيق دائرة النظرة الجغرافيا السياسية في مثل هذه الموضوعات لتتسع في مناحي أخرى ترتبط بالتركيب الاقتصادي لما يمكن الباحث من تحقيق أهدافه عن قوة الدولة ومن هنا جاء الاهتمام دراسة الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني بحيث تغطي جوانب عديدة من هذا التركيب كالتركيب الديموغرافي والعمري والنوعي والاقتصادي.

ويهمنا في هذا الصدد السكان العاملون أو سكان ذو النشاط الاقتصادي ويقصد بهم[15] جميع العاملين ومن ضمنهم العمال الإجراء وأصحاب العمل والمشتغلون برواتب وأفراد العائلة العاملين دون اجر والذين في حالة بطالة في وقت الإحصاء العام. ولا يدخل ضمنهم الطلاب وربات البيوت والمتقاعدين والذين يعيشون من ممتلكاتهم والذين يعيشون كلياً في كنف غيرهم ومعنى ذلك أن هذا التعبير يشمل كل الأشخاص الذين يمارسون النشاط الاقتصادي بغض النظر عن أعمارهم سواء كانت قبل أو بعد سن العمل بخلاف تعبير القوة العاملة Manpower labour force المحددة بسن العمل والقدرة على العمل والرغبة فيه ويختلف هذا القسم من السكان والقوة العاملة أيضا كما ونوعاً من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر بحسب درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي لكل منها.

ويوجد اصطلاح قوة العمل الممكنة والاحتمالية وهو تعبير أوسع مفهوماً في قوة العمل أو القوة العاملة . إذ يشمل فضلاً عن مفهوم قوة العمل ما يمكن أن يدخل ضمن هذه القوة عند الاقتضاء ، ولكن استبعد منها الأسباب الموضوعية كربات البيوت أو العمال العائلين الذين يعملون مع رب الأسرة المعيل لهم لأنهم دون أجر أحياناً ، أو يقصد بهذا التعبير الحد الأعلى أو الأمثل الممكن تحقيقه للقوة العاملة كلها سواء أكانت ظاهرة كامنة في مجتمع معين، ويمكن معرفة حجم قوة العمل[16] بمعرفة مجموع حجم السكان العام ناقصاً حجم الذين لا يدخلون منهم في دائرة قوة العمل. وهم الذين لا يعملون عادة وكذلك الذين لا يبحثون عن العمل. والذين يستبعدون من مجموع السكان لغرض معرفة حجم قوة العمل هم:

أ. الصغار دون سن الـ 14 سنة أو اقل من 15 سنة. كما في العراق.

ب. كبار السن فوق الحد الأعلى لسن العمل (55-60 سنة) وكذلك المحتجزون والمقعدون ونزلاء المستشفيات العقلية وما إلى ذلك.

جـ. ربات البيوت المتفرغات لأعمال البيت وما إلى ذلك.

د. طلبة المدارس دون الـ 14 سنة وفي العراق 15 سنة.

أما السكان الفعالون فهم جميع الأشخاص المشتغلون في أي عمل اكتسابي بغض النظر عن العمر كأصحاب العمل والأشخاص الذين يعملون لحسابهم والأجراء جميعاً. ولا يشمل هذا المصطلح ربات البيوت والمتقاعدين وأصحاب إيرادات من غير العاملين ولا الذين يعيشون في كنف غيرهم كلياً ، أما الشرائح الأخرى كأفراد القوات المسلحة والمعوقين وبعضها تخرجهم من نطاق هذا المفهوم ومع ذلك فقد تمكنت الدوائر الدولية الإحصائية من تحديث مفهوم السكان الفعالين وعلى النحو الآتي: أصحاب العمل، عاملون لحسابهم الخاص، عمال أجرة، عمال مشتغلون. ويمكن إعطاء التصور الآتي في التركيب العمري والنوعي لسكان العالم طبقاً لما عليه الحال بمطلع تسعينات هذا القرن.

1. أن هناك تفاوتاً واضحاً في قارات العالم بالنسبة لمعدلات المواليد والوفيات مما يعكس الأدوار الديموغرافية التي تمر بها شعوب دول هذه القارات وما ينجم عن ذلك من تباين في درجة قوة الدول بالنسبة لهذا الاعتبار. فدول قارات أفريقيا وأمريكا اللاتينية مثلاً يمران فيما نسميه بالدور الانتقالي من الأدوار الديموغرافية. حيث ترتفع نسب المواليد (46، 32 بالألف لكل منها على التوالي) وتنخفض فيها نسب الوفيات (8.17 بالألف لكل منها على الترتيب) وبالتالي ارتفاع معدل الخصوبة بشكل متميز ، في حين أن دول قارة أوربا مثلاً تتسم بالانخفاض الحاد بمعدلات مواليدها مما يحدونا القول إلى أنها تمر بالدور الإستقراري من الأدوار الديموغرافية.

2. يترتب على تباين الأدوار الديموغرافية اختلافاً واضحاً في حجم قوة العمل المتاحة لدول القارات المختلفة كما يتباين الهرم السكاني (التركيب العمري) أيضاً وفي ذلك انعكاسات كبيرة على قوة العمل الاقتصادية وقوة الدولة بالتالي ففي المجتمعات ذات النمو السكاني المرتفع (كالدول النامية) تميل نسبة السكان العاملين إلى الانخفاض ، وبالتالي فإن هناك تزايداً في أعباء الإعالة لأفرادها لارتفاع نسب الأطفال وتعد هذه الظاهرة طبيعية في المجتمع السكاني (غير الناضج) وينجم عن هذه الظاهرة ضعف القدرة على تشكيل رأس المال والتقدم

الاقتصادي. وعليه فإن هذه الظاهرة تؤكد الملامح السلبية للدول التي توجد فيها عموماً يمكن القول أن قيمة السكان تعتمد على مقدار حيويتهم ونسب الذكور منهم طبقاً للفئات العمرية المتبعة ومتوسط أمد الحياة فهذه الأمور تحدد حيوية الدولة وإنتاجها.

3. تتباين الأهرامات السكانية لدول العالم نتيجة لتباين النمو السكاني كماً ونوعاً. وكما هو معلوم أن هناك ثلاثة أنماط من الأهرامات السكانية طبقاً لمراحل النمو الديموغرافية في المجتمعات... فالهرم السكاني للدول النامية عموماً يوصف بأنه من الأهرامات ذات القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق نحو القمة تبعاً للأعداد السائدة المواليد والوفيات التي تسهم في تحديد الشكل وتتسم هذه الأهرامات في المجتمعات الفتية أو الشابة هذه بانخفاض نسبة الأعمار الوسطى (15-64) في قارة أفريقيا تبلغ نسبة مساهمة هذه الفئة من الذكور إلى إجمالي الذكور فيها نحو 51.7٪ مقابل 67.44٪ في أمريكا الشمالية و68.33٪ في أوربا و64٪ في استراليا و60.79 في آسيا غير أن أمريكا اللاتينية تشابه نظيرتها القارة الأفريقية في هذا الخصوص (57.63).

أما الأهرامات السكانية لدول القارة الأوربية وأمريكا الشمالية مثلاً فتمثل واقع المجتمعات المستقرة ديموغرافياً. ويعبر عنها بالأهرامات المسنة فهي أهرامات ذات قاعدة ضيقة وقمة محدبة ، كما أن هناك نمطاً ثالثاً للأهرامات السكانية يتسم بأنه يميل للشكل المنحني كالجرس ويمثل هذا الهرم المجتمعات التي شهد سكنها حروباً وثورات كما هو الحال في العديد من دول القارة الأوربية التي خاضت غمار الحربين العالميتين[17].

فالحرب تعمل على تأخير نمو السكان كما حصل في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية في المجتمعات القبلية حيث كانت تستمر فيها عدة أجيال خاصة في المجتمعات الرعوية والبدائية حيث كانت تتسبب في خسائر بشرية ومجاعات ترفع من معدلات الوفيات ونظراً لعدم توفر حجم الخسائر السكانية الناجمة عن حروب تلك الفترة فإننا سنكتفي بالإشارة إلى بعض الخسائر في الحربين العالمية الأولى والثانية فخسائرهما تتمثل في اتجاهين الأول في الأرواح والثاني انخفاض معدلات المواليد نتيجة للتعبئة العسكرية الضخمة للفئة العمرية الشبابية من الذكور في القوات المسلحة. فقد قدرت الخسائر المباشرة في قارة أوربا – غرب روسيا للمعسكرين بنحو 6.5 مليون نسمة والزيادة في وفيات المدنين بنحو 5 مليون. كما بلغ النقص في عدد المواليد بنحو 10.5 مليون مولود. ذلك في الحرب العالمية

الأولى. أما في الحرب العالمية الثانية حيث تقدر خسائر روسيا بحدود 37.5 مليون نسمة 7 مليون خسائر عسكرية و18.5 مليون خسائر من المدنين و10.9 مليون خسائر ناجمة عن النقص في عدد المواليد و1.3 مليون نسمة خسائر ناتجة عن الهجرة المغادرة. وقد انعكست كل هذه الخسائر على نمو السكان في روسيا بعد الحرب العالمية الثانية حتى أن النقص في عدد الذكور في تعداد عام 1959 بلغ قرابة 21 مليون نسمة مقابل نحو 8 مليون نسمة بموجب عام 1939 وزهاء 5.1 مليون نسمة بموجب تعداد عام 1976[18].

وثمة مسألة تضاف وهي أن هذه البيانات المرعبة كانت في ظل حرب تقليدية فما بالك إمام الحرب النووية مستقبلاً؟ ولإدراك هذا المستقبل نورد بان القنبلة الهيدروجينية الواحدة تبلغ قوتها 100 ميجاتون أي ما يعادل 100 مليون طن من مادة ولإدراك تأثيرها يجب أن نتذكر أن إجمالي المواد الناسفة التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية كانت تعادل 3 ملون طن من مادة TNT فهذه القنبلة أقوى بمقدار 33.1 مرة من جميع المواد الناسفة التي استخدمت في ست سنوات تقريباً من الحرب العالمية الثانية[19].

وقد أعلن العالم الأمريكي (لينوس بولينج) نتيجة لحساباته أن بعد 60 يوما من اندلاع الحرب النووية سيلقى 175 مليون نسمة من سكان الولايات المتحدة حتفهم وان 15 مليون سيعانون من الإصابات. أما من يبقى على قيد الحياة فهم حدود 5 مليون نسمة[20].

الـهوامش والمصادر

1. عن فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1980، ص21-.22

2. نفس المصدر، ص.23

3. عن محمد محمود الديب، المصدر السابق، ص.707

4.

5. بيير رينوفان: المصدر السابق، ص50.

6. هربترت فولكير، ترجمة شوقي جلال، التحركات السكانية في تاريخ أوربا على **Toi di lang thang lan trong bong toi buot gia, ve dau khi da mat em roi? Ve dau khi bao nhieu mo mong gio da vo tan... Ve dau toi biet di ve dau? /http://nhatquanglan.xlphp.net**

الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1971، ص.216

7.

Toi di lang thang lan trong bong toi buot gia, ve dau khi da mat em roi? Ve dau khi bao nhieu mo mong gio da vo tan... Ve dau toi biet di ve dau? /http://nhatquanglan.xlphp.net

8. نفس المصدر، ص53.

9. لمعرفة تفاصيل عن وجهة النظر الجغرافية للدراسات السكانية انظر:

Peterson, W. : Population third ed., Macmilan-Publishing Co. INC. New York 1975, PP. 21-59.

وكذلك فتحي ابو عيانة، جغرافية السكان (ط-7)، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص295-298 و.297

United Nations: Yearbook of the Labour force Statistics Geneva 1979, p. 3. 10.

11. Britanica World Language dictionary Vol. 1.m London 1918 aiw p.776.

12. لعل المقصود بقوة العمل هو طبقاً لما تبنته الجهات الدولية الإحصائية في عصبة الأمم منذ عام 1983 والذي أيدته بالنشر منظمة العمل الدولية عام 1959 ما يأتي: أن قوة العمل هي مجموعة الفئات الآتية من السكان:

أ. الأشخاص المشتغلون بأي نشاط اقتصادي.

ب. أصحاب العمل والعمال الذين يعملون لحاسبهم.

جـ. العمال الذين يعملون بلا عوض مع عوائلهم في المزارع.

د. جميع العاملين في القوات المسلحة.

انظر قانون العمل العراقي رقم 151 لسنة 1970.

13. للتفاصيل انظر:

ب. اورلانسيس ترجمة سعد رحمن واحمد القصير، الحرب والسكان، دار الثقافة الجديدة، غير مؤرخ، ص336-387.

14. د. فتحي أبو عيانة، المصدر السابق، ص358-.359

15. ب اورلانسيسي، المصدر السابق، ص386.

16. نفس المصدر، ص387.

3-4 التنمية البشرية بمنظور التنمية المستدامة (حالة الوطن العربي)

تعد التنمية البشرية جزءاً من نظريات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي. وقد تطور مفهومها خلال أربعة عقود ونيف من الزمن. وقد تم استخدام عدة تعابير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية. منها تنمية (العنصر البشري)، (وتنمية راس المال البشري)، (وتنمية الموارد البشرية)، (والتنمية الاجتماعية). إلى أن توج باستخدامه (بالتنمية البشرية) في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في (تقرير التنمية البشرية) مع مطلع التسعينات. وكان من البداهة أن تتضمن مضامين هذا المفهوم بتباين في التسميات. ففي الخمسينات ارتبط هذا المفهوم بـ (مسائل الرفاه الاجتماعي) ثم انتقل إلى التركيز (التعليم والتدريب) ثم (على إشباع الحاجات الأساسية) ثم (تشكيل القدرات البشرية) وكذلك مضمون (تمتع البشر بقدراته المكتسبة في بيئات ملئوا أجوائها الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان)[1].

وإذا كان ما تقدم يشير إلى أن البشر صانعوا التنمية منهجاً ووسيلة فهم هدفها. ذلك ما كان معروفاً منذ قرون خلت. فقد قال أرسطو: "أن الثروة لا تمثل الخير الذي يسعى لتحقيقه فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر"[2]. أو كما ذكر ابن خلدون في مقدمته: "أن الإنسان غاية جميع ما الطبيعية، وكل ما في الطبيعة مسخر له"[3]. وقد جاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "أن للتنمية البشرية جانبان هما: تشكيل القدرات البشرية كتحسن مستوى الصحة والتعليم والمهارات، وانتفاع الناس بقدراتهم إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية تحقيق توافق أو توازن بين هذين الجانبين فان الشعور بالإحباط يصبح نتيجة طبيعية"[4].

وهكذا بدأ الاهتمام بتقييم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف، فبرزت مسألة (قياس التنمية البشرية) كي تكون المعين الرئيسي لصناع القرار في التخطيط والإدارة ورسم السياسات التنموية. وتجسد ثمار (قياس التنمية) في العديد من بيانات الأمم المتحدة التي تضمنها (تقرير التنمية البشرية لعام 2005)[5]. والتي شكلت المادة الرئيسية لتحليلات هذه الدراسة.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن قياس التنمية يخدم الباحثين في الوقوف على حقيقة برامجها المختلفة. فضلاً عن المقارنات التي يمكن من خلالها الكشف عن مواطن القوة أو الضعف في أي وحدة سياسية. طبقاً لمفاهيم الجغرافيا السياسية.

من هنا بدء التفكير بدراسة مشكلة هذا المبحث، التي تتلخص في: أن واقع التنمية البشرية في الوطن العربي يعاني من التواضع في الأداء مقارنة بدول أخرى، وتناقض واختلالات هيكلية مكانية فيما بينها لاسيما إذا نظرنا للتنمية البشرية من خلال (مناهج الرفاهية البشرية للشعوب العربية) كمستفيدين من عملية التنمية، فضلاً عن كونهم مشاركين فيها وتتمثل الفروض العملية لمشكلة هذا البحث في:

1. وجود فجوة متنامية بين مؤشرات: دليل واتجاهات التنمية البشرية والسياسية العامة للإنفاق وتوزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري) والمؤشرات الديموغرافية ومؤشرات الفقر في الوطن العربي مقارنة مع دول متقدمة وفيما بين أقطاره رغم الطاقات الموردية الكبيرة المتاحة مما يعني وجود خلل في الأداء الاقتصادي.
2. أن تباطؤ التنمية البشرية في الوطن العربي يقترن بغياب التوازن في الإنفاق العام وتفاقم الإنفاق العسكري، فضلاً عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة.
3. أن الملامح المستقبلية يمكن أن تكون أفضل ما عليه لاحقاً في ضوء العديد من الخيارات التي يمكن طرحها في هذا المجال.

وترتيباً على ما تقدم تضمنت الدراسة ما يأتي:

1. واقع التنمية البشرية في الوطن العربي في ضوء مؤشرات القياس

1-1 دليل التنمية البشرية.

2-1 اتجاهات دليل التنمية البشرية.

2. موارد الثروة والأداء الاقتصادي

1-2 مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري) .

2-2 المؤشرات السياسية العامة للإنفاق وتوزيع الدخل.

3-2 المؤشرات الديموغرافية.

4-2 مؤشرات الفقر.

3. إشكالية الواقع واستشراف المستقبل

3-1 النتائج بمنظور مناهج تحليل القوة.

3-2 الخيارات المطروحة.

ومن الجدير بالإشارة إلى ان منهج التحليل الكلي (الاستنباطي) كان الطابع الطاغي على تحليلات هذا البحث، متخذاً من البيانات المتاحة في تقرير التنمية البشرية لعام 2005، وتقرير الأمين العام السنوي (منظمة أوابيك) لسنة 2005 المادة الرئيسية التي غذت غالبية بيانات هذه الدراسة.

وقد انتهينا إلى أن الصورة المنتظرة للوطن العربي يمكن أن تكون أكثر تفاؤلاً لاسيما إذا شهد هذا الإقليم ما نسميه (نهضة امة) كما سنرى.

1-3-4 واقع التنمية البشرية في الوطن العربي في ضوء مؤشرات القياس

1-1-3-4 دليل التنمية البشرية

يعبر دليل التنمية البشرية عن تفاعل مرتكزات أو مكونات تتمثل في التعليم والصحة والدخل. ويمثل العمر المتوقع عند الولادة مدى التقدم أو الإنجاز النسبي لدولة ما في مجال الصحة، ويعبر عنه بـ (دليل العمر المتوقع) وفي مجال التعليم يقيس الإنجاز النسبي لدولة ما في مسائل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وإجمالي القيد في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالمي معاً. ذلك ما يعبر عنه بـ (دليل التعليم). إذ يتم حساب دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، وأخر لإجمالي القيد معاً. ثم يجمع هذين الدليلين لخلق دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الوزن لمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين وثلث الوزن لإجمالي القيد معاً[6]. فبمجرد حساب أدلة الأبعاد يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحاً. فهو عبارة عن المتوسط البسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

دليل التنمية البشرية = 3/1 دليل التعليم + 3/1 دليل الناتج المحلي الإجمالي. أما الدخل فيقيس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مصححاً على أساس تساوي القدرة الشرائية الفعلية.

وعادة ما يجري تقدير دليل التنمية البشرية[7] بدلالة ما يسمى الحرمان أو القصور في كل المكونات الثلاثة: العمر المتوقع عند الميلاد (X_1)، التحصيل العلمي (X_2) والدخل المصوب (X_3). ولمعدل الحرمان ميزة كونه يلفت النظر إلى الفجوة التي ينبغي تجسيرها من قبل الدولة لبلوغ الهدف المنشود. فإذا عرفنا نسبة الحرمان في أي من المكونات I بالنسبة إلى بلد ما j بالرمز I ij يمكن تقديره على النحو الآتي:

$$Iij = \frac{Max\ (Xi) - Xij}{Max\ (Xi) - Min\ (Xi)}$$

وبحكم التعريف تأخذ نسبة الحرمان Ii (بالنسبة إلى أي بلد j) القيمة من صفر حتى الواحد الصحيح، ومن ثم يمكن الوصول إلى متوسط دليل

الحرمان من المكونات الثلاثة بالنسبة إلى بلد j بطريقة الوسط الحسابي أي :

$$I_j = \frac{\sum I_{ij}}{\quad}$$

أما دليل التنمية البشرية Hi فيمكن تقديره من خلال طرح معدل الحرمان من الواحد الصحيح أي Hi = I – 1j على أنه من المفيد الإشارة إلى مكونات دليل التنمية البشرية لا يشير بشكل فاعل إلى كل مصادر الرفاهية للبشر. لذلك برزت مؤشرات أخرى دليل حرية البشر ودليل الحرية السياسية أو حقوق الإنسان[8].

وبغية الكشف عن واقع دليل التنمية البشرية في الوطن العربي لابد من تحليل الشكل (1) ومنه نستنتج: أن هناك ثلاثة مستويات في مجال التنمية البشرية في الوطن العربي. وهي تعكس ذات المستوى على المستوى العالمي. الذي يحدد ثلاثة مستويات للتنمية البشرية، المرتفعة (0.895، قيمة الدليل 78.2 سنة متوسط العمر المتوقع والإلمام بالقراءة والكتابة 100٪ والناتج المحلي للفرد قرابة 26 ألف دولار سنوياً). والمتوسطة (0.718 ومتوسط العمر المتوقع 67.2 والإلمام بالقراءة والكتابة 79.4٪ ونصيب الفرد من الدخل 4474 دولاراً سنوياً) والمنخفضة (0.486 للدليل ومتوسط العمر 46 سنة والإلمام بالقراءة والكتابة 57.5٪ ومتوسط الفرد من الدخل 1046 دولاراً سنوياً فقط).

و

أ.

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بدولة بين (0.844 – 0.849) ويشمل كل من قطر والأمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت فقط. وهذه الدول لا تحظى سوى بنسبة ضئيلة جداً من إجمالي مساحة الوطن العربي (0.5٪) ولا تعول سوى أقل من (1.6٪) من إجمالي سكانه. وهي أربعة دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تهيمن على زهاء (19٪) من احتياطي النفط المؤكد عالمياً عام 2005[9]. والتي بلغت قيمة صادراتها النفطية للعام ذاته (67) مليار دولار[10].

على أنه من المستحسن أن نشير إلى أن هذه الدول هي دون العديد من نظرائها بظل هذا المعيار. فقد بلغت قيمة هذا الدليل في إسرائيل (0.915). وبذلك يفوق أي من الفرقاء المشار أليهم في الوطن العربي. فضلاً عن التباين في المؤشرات الأخرى كمتوسط العمر المتوقع الذي يبلغ في المتوسط بدول هذا الإقليم في الوطن العربي نحو (76) سنة مقابل قرابة (80) سنة في إسرائيل. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات أخرى. وتزداد الصورة وضوحاً إذا تذكرنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل يفوق متوسط نصيب الفرد في الإقليم الأول هذا من إقليم الوطن العربي. علماً أن إجمالي مصادر الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول يرجع إلى النفط والغاز الطبيعي في المقام الأول. وهذه موارد ناضبة قابلة للإحلال والإبدال. في حين يمثل الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل موارد متجددة كالنشاط الصناعي والسياحي والتجاري وغيرها. مما يعكس حجم الفجوة الحضارية القائمة بينهما. وما يترتب عليها من اختلالات بارزة في ميزان القوة.

2-1-1-3-4 إقليم التنمية البشرية المتوسطة

وتتراوح قيمة دليل البشرية بين (0.512 – 0.799) ويشمل هذا الإقليم ليبيا وعمان والسعودية ولبنان وتونس والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة والجزائر وسوريا.

ومصر والمغرب وجزر القمر والسودان. ويتراوح متوسط العمر المتوقع في مجموعة دول هذا الإقليم بين (56.4 – 73.6) سنة. وتنفرد كل من عمان والمملكة العربية السعودية عن جميع مكونات هذا الإقليم بالنسبة لمعايير هذا الدليل. فضلاً عن مؤشرات أخرى كمتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل، بيد أن هذا الإقليم يهيمن على غالبية إجمالي مساحة الوطن العربي ويحتضن نحو (90٪) من إجمالي سكانه. وهو يكاد يعكس المتوسط العام للوطن العربي في مجال دليل التنمية البشرية

ومتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل... الخ. وهو يجمع بين دول نفطية وأخرى لا نفطية: الأولى تستحوذ على نسبة ضئيلة من إجمالية مساحة وسكاناً في حين الثانية لها الأغلبية في هذا المجال. الأولى أكثر رخاءً والثانية أشد عوزاً.

وعموماً فإن دول هذا الإقليم لا تظهر صورة متفائلة حتى عند مقارنتها مع نظرائها دولاً نفطية وأخرى لا نفطية غير عربية كإيران وتركيا. واللتان تفوقان المتوسط العام للدول العربية في ظل هذه المعايير. مما يضيف احتلالاً أخراً هي ميزان القوة بين دول الوطن العربي ودول الجوار الملاصقة له. مما يعكس طبيعة التنمية البشرية القائمة في كل من الأطراف المعنية.

3-1-1-3-4

جـ. إقليم التنمية البشرية المنخفضة

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية فيه بين (0.444 – 0.495) ومتوسط العمر المتوقع بين (52 - 61) سنة تقريباً. ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين (849 - 2086) دولاراً سنوياً. ويضم هذا الإقليم كل من جيبوتي واليمن وموريتانيا وأرتيريا التي لا تعول سوى عشر (10٪) إجمالي سكان الوطن العربي. وهي بذلك تذيل قائمة بيانات هذه المؤشرات على مستوى الوطن العربي والدول النامية والعالم بسواء. وهي تمثل الدول ذات الدخول المنخفضة إن لم يكن بعضها أقل دخلاً بشكل عام.

وهكذا يتضح أن هناك تبايناً واضحاً أو فجوة متنامية بين مجموعات هذه الأقاليم قومياً. مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته المختلفة. برز عنها حالة نسميها – طبقاً للمفاهيم الجيوبولتيكية- بحالة انحدار جيوبولتيكي شديد تعظم من آليات التجزئة والتنافر مما الحق ويلحق أضراراً متنامية في الأمن القومي العربي. مما يحتم على الجميع التخطيط والالتزام بالتنفيذ بصيغ العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية البشرية.

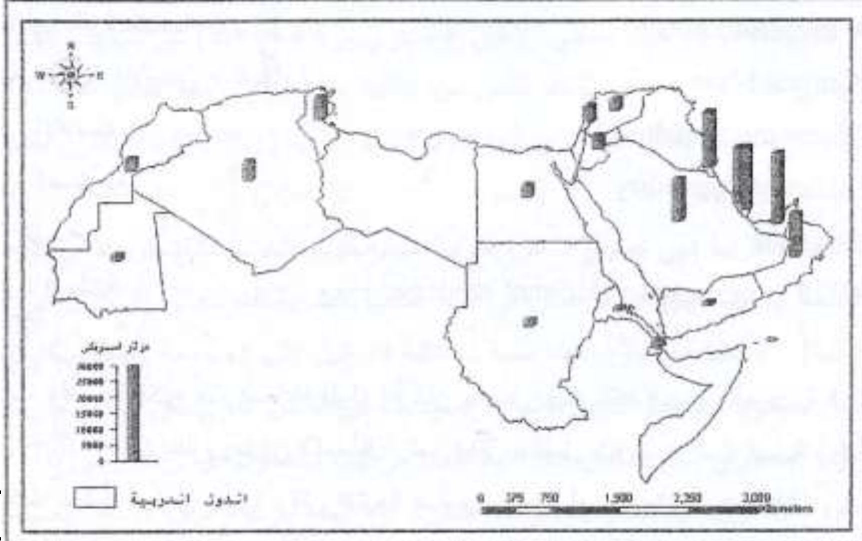
4-3-1-2 اتجاهات دليل التنمية البشرية

انتهينا فيما تقدم إلى أن دليل التنمية البشرية يعد ملخصاً لقياس التنمية البشرية من خلال الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية وهي:

الصحة والمعرفة والدخل. وقبل حساب الدليل تم بناء دليل لكل من هذه الأبعاد. وهي أدلة العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي. ويتم تحديد قيمتان قصوى ودنيا (حسب الأهداف المرجوة) لكل من المؤشرات. ويتم التعبير عن أداء كل بعد بقيمة من صفر إلى واحد بتطبيق المعادلة الآتية[11].

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة البعد. وفي مراجعة البيانات المتاحة الشكل (2) أيضا يتضح:



أ. اً

اً

الإقليمين الآخرين. ورغم ذلك لم تستطيع أي من هذه الدول أن تلحق بمعدلات التطور الذي شهدته دول متقدمة كالنرويج وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى إسرائيل. وقد شهدت أقاليم التنمية البشرية المتوسطة معدلات نمو تفوق نظرائه في الإقليمين الآخرين لاسيما في الدول اللانفطية كتونس وسوريا ومصر والمغرب. إذ بلغت قيمة هذا المؤشر عام 2003 (.753، 0.721، 0.659، 0.631) مقابل (0.541 و 0.540 و 0.429) عام 1975 لكل منهم على التوالي.

ب. صحيح أن دراسة اتجاهات دليل التنمية البشرية للسنوات الثلاث تظهر اتجاهاً تصاعدياً خلال العقود الثلاثة المنصرمة إلاّ أن هذه الاتجاهات

قد لا تكون كذلك في ظروف طارئة كتدهور أسعار النفط الخام، وتفاقم أعباء المديونية وارتفاع معدلات التضخم النقدي وزيادة الإنفاق العسكري.

جـ. تؤكد البيانات المتاحة ضرورة اعتماد صيغ العمل العربي المشترك وتوسيع حجم الاستثمارات في الدول العربية الأقل نمواً كما عليه الحال في مجموعة إقليم التنمية المنخفضة.

وهكذا يتبين أن واقع الخريطة العربية يقضي بضرورة التخطيط الوطني والإقليمي والقومي المشترك لتجاوز هذه الاختلالات المكانية الشاخصة. فعناصر تكامل هذا الإقليم قائمة أرضا وسكاناً لكن ما ينقصه هو القرار السياسي المستقل بكافة أبعاده.

3-1-3-4 موارد الثروة والأداء الاقتصادي[12]:

يحتضن الوطن العربي موارداً للثروة تؤهله لأن يكون في موقع متقدم بين دول ومناطق التنمية البشرية في العالم. فهو يمتد بين دائرتي عرض (2ج – 38ش). وبذلك تتاح له كافة فرص التنوع ألمناخي والزراعي والاقتصادي وبالتالي لما يمكنه من بلوغ حالة القوة. فضلاً عن أنه يغطي جزءاً كبيراً من مساحته ما نسميه (الحوض النفطي) الممتد من جنوب غرب آسيا حتى شمال أفريقيا. وهو بذلك يهيمن على (95٪) من الاحتياطي المؤكد للنفط الخام عالمياً عام 2005[13]. وقرابة (29.3٪) من احتياطي الغاز الطبيعي عالمياً للعام ذاته[14]. ناهيك عن الفوسفات والكبريت والحديد ورواسب معدنية أخرى. فضلاً عن وفورات الموقع الجغرافي. فالوطن العربي يجمع بين ريع الموقع وهبات الموضع بين الجغرافيا والجيولوجيا خاصة إذا تذكرنا حجم الموارد المائية المتاحة السطحية والجوفية بسواء. ولا تقف صورة الموارد المتاحة عند هذا الحد بل تمتد لتغطي المناحي البشرية في الحضارة كما في السكان. فهذا الإقليم يحتضن نحو (305) مليون نسمة، فضلاً عن قدرات علمية مؤهلة ويمكن تأهيلها. بيد أن هذه الطاقات لم تتحول إلى قوة اقتصادية. وهكذا يبدو التناقض شاخصاً بين القدرة والقوة. ومفاد ذلك يرتبط بغياب الإستراتيجية والإرادة الوطنية معاً. وهذه ثمرة من ثمار التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولعل في اعتماد معادلة Cline كلاين لقياس قوة الدول ما يؤكد مثل هذه التفسيرات[15].

$$(S + W) \times pP = C + E + M$$

حيث أن: القوة الشاملة

pP = Perceived power

الكتلة الحيوية (الأرض + السكان)

C = Critical Mass

القدرة الاقتصادية

E = Economic Capability

القدرة العسكرية

M = Military Capability

الإستراتيجية

S = Strategic

الإرادة الوطنية

W = Will to purpose to National strategic

ولتبسيط فكرة هذه المعادلة نقول إذا كان حاصل جمع الموارد العربية المتاحة (C + E + M) يساوي مليون (كعامل رقمي) فان حاصل جمع ضرب × الإستراتيجية (s) التي افترضنا غيابها تساوي صفرا، فان النتيجة تساوي صفراً. أي هدر للموارد المتاحة ويتجسد هذا الهدر في واقع الأداء الاقتصادي.

وبإضافة الاختلالات المكانية المائلة في توزيع هذه الموارد تزداد ظاهرة التباين بين مكونات هذا الإقليم. مما يعمق من آليات التنافر والتجزئة بين أرجاءه. ففي الوقت الذي تظفر به دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ثلاثة أخماس إجمالي الناتج المحلي العربي فإنها لا تعول سوى اقل من ربع إجمالي سكانه. وهذا يعني أن الدول العربية اللانفطية تنعم فقط بخمس إجمالي الناتج المحلي عربياً في الوقت الذي تعول نحو ثلاثة أرباع إجمالي سكانه.

ومن اجل الوصول إلى صورة أدق في مجال العلاقات القائمة بين موارد الثروة والأداء الاقتصادي وبما يحقق أهداف هذه الدراسة في الكشف عن واقع التنمية البشرية في هذا الإقليم لابد من دراسة ما يأتي:

1. مؤشرات السياسية العامة للأنفاق وتوزيع الدخل

تكشف البيانات المتاحة، الشكل (3) عن ثلاث حقائق رئيسية هي:

أ. غياب الموازنة الدقيقة بين أوجه الإنفاق العام في الوطن العربي، مقارنة بالدول المتقدمة. فالإنفاق على التعليم والصحة يحظيان في المرتبة الأولى في سلم الإنفاق العام في هذه الدول مقارنة بالإنفاق العسكري. في الوقت الذي تنفرد فيه النرويج نحو (85) من الناتج المحلي الإجمالي بقطاع الصحة بموجب بيانات عام 2003 وقطاع التعليم (7.6٪) فإنه لا يحظى الإنفاق العسكري سوى (2٪) فقط من ناتجها المحلي الإجمالي. وهي بذلك تشابه العديد من دول العالم المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة.

حيث شكل الإنفاق العسكري الأقل في هذه الدول. وتنفرد إسرائيل عن مجموعة هذه الدول المقارنة. حيث يحظى الإنفاق العسكري بزهاء (9.1٪) من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2001. وهي بذلك تقلص من إنفاقها مقارنة مع فاعلية الحال عام 1990. حيث بلغت نسبة الإنفاق العسكري فيها للعام المذكور نحو (12.4٪) ذلك يقترن باتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو.

أما الدول العربية فهي عموماً لا تفرد سوى نسبة ضئيلة متدنية للإنفاق على التعليم والصحة بشكل خاص. وهي حتى في إقليم التنمية البشرية المرتفعة (الدول الأربعة النفطية) لا تخصص سوى ثلث نسبة ما تنفقه إسرائيل على الصحة والتعليم. وتكاد الصورة تتكرر مع إقليم التنمية البشرية المتوسطة في الوطن العربي لكن مع رجحان كفة الإنفاق العسكري بشكل خاص كما عليه الحال في ليبيا والسعودية والأردن وسوريا.

أما دول إقليم التنمية المنخفضة فتنفرد فيه اليمن بارتفاع نسب الإنفاق العسكري (7.1٪) والتعليم (9.5٪) وتدني الإنفاق على الصحة (1.0٪) فقط.

ب. تتمثل ثمار هذه التوجيهات عربياً في تعميق ظاهرة التخلف أولا وتدني مستويات العمر المتوقع ثانياً وتنامي بؤس الفرد العربي بدلاً من التوجه نحو أهداف التنمية البشرية المتلخصة في تفعيل رفاهية المواطن. وقد يتعرض البعض للإنفاق العسكري عربياً له مبرراته، لكن واقع الحال منذ نهاية الأربعينيات وحتى الآن (2008) يكشف أن لهذا الإنفاق مبرراته من قبل الأنظمة فيما يمكنها من أحكام السيطرة

على إرادة شعوبها دون الاكتراث مما سلب وسيسلب من أراضيها وما انتقص وينتقص من سيادتها أن وجدت السيادة الحقيقية في أي منها.

جـ. عموماً؛ فإن الدول العربية هي دون نظرائها حتى من الدول النامية كإيران وتركيا. فالتوازن قائم في أوجه الإنفاق لكلا الدولتين مما يشير إلى كفاءة الأداء للإدارة بينهما نسبياً. على أنه يجب أن نتذكر أن العديد من دول الوطن العربي تعاني من ظاهرة المديونية الخارجية(16) مما يحتم عليها إنفاق نسباً من الناتج المحلي الإجمالي لخدمة الدين.

2-2 مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري)

ترتبط معالجة إشباع الحاجات الأساسية كإحدى مرتكزات التنمية البشرية لمسالة البنك الدولي وقروض التكييف الهيكلي[17] حيث تؤثر هذه القروض على التنمية البشرية في:

أ. تحرير الأسعار.

ب. نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

جـ. حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

لا نود الخوض بالتفاصيل مكتفين بالتذكير أن لبرامج التكييف الهيكلي والقروض ذات العلاقة وسياسات البنك الدولي تكاليفها الاجتماعية السلبية. وتتلخص في:

أ. الطبيعة الانكماشية للبرامج مما يؤدي إلى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظيف وهبوط مستوى المعيشة.

ب. الانحياز نحو مصلحة راس المال ووقوفها ضد مصلحة عنصر العمل.

جـ. إضعاف قوة الدولة.

وفي ضوء الخصائص أعلاه سيلحق بالتنمية البشرية آثار سلبية تتمحور في:

أ. تدهور أحوال ذوي الدخل المحدود وزيادة تنامي ظاهرة الفقر.

ب. زيادة معدلات البطالة.

جـ. تردي إشباع الحاجات الأساسية.

وفيما يلي تحليل للبيانات المتاحة عن إشباع الحاجات الأساسية في الوطن العربي:

أ. تظهر البيانات المتاحة أن التعليم يحظى بمكانة مهمة بين الإنفاق الحكومي للعديد من الدول العربية تفوق أحياناً تلك الأهمية في الدول المتقدمة. وهذا يرجع إلى أن الدول العربية لازالت في خطواتها الأولى نحو تطوير التعليم فيها. وليس أدل على ذلك من أن هذه النسبة تبلغ قرابة (33٪) في اليمن، وهي اقل الدول العربية حظاً في واقع التعليم.

ب. تولي الدول العربية اهتماماً محدوداً للبحث العلمي والتنمية التقنية. إذ تبلغ نسب الإنفاق في المتاح منها نحو (0.2٪) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (5.1٪) مما تنفقه إسرائيل في هذا المجال. وهي بذلك تفوق نحو أكثر من (25) مرة مما تنفقه الدول العربية. ونحو مرتين ونيف مما تنفقه الدول المتقدمة في هذا الخصوص. مما له انعكاساته على مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. زد على ذلك ضآلة عدد العاملين في الأبحاث والتنمية في البلدان العربية مقارنة مع غيرها من دول المقارنة. فالعاملون في هذا المجال في الكويت مثلاً بلغ (73) لكل مليون نسمة للفترة 2003/90 مقابل (1570) في إسرائيل.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المستوى لدعم البحث العلمي لبلدان العالم النامي هو بحدود واحد بالمائة أي زهاء خمسة أمثال الوطن العربي. ويشكل القطاع العام الحكومي مصدر التمويل الأساسي للبحث في الوطن العربي في حين يضطلع القطاع الخاص بنصف هذه الأعباء في الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ناهيك عن أن العديد من الخبرات المتاحة في الوطن العربي غير مستخدمة بدرجة كافية سواء في الجامعات أو مراكز البحوث العربية أو في مؤسسات الاستشارة والمقاولات والمؤسسات الصناعية. زد على ذلك أن غالبية المهتمين لا يمتلكون التسهيلات للتشابك وقلة من يعرف بعضهم البعض كما أن الجمعيات المهنية ليست فعالة لتعبئة المهتمين في أي نوع من ميادين العلم أو التقانة[18].

وعليه ينبغي ن نتذكر أن البحث العلمي ليس علاجاً لمشكلات قائمة أو محتملة فحسب بل هو عنصر مهم من عناصر الاقتصاد الوطني لأية دولة. طالما انه يسهم في رفع الدخل القومي للعديد من بعض دول العالم

المتقدمة بما يفوق إسهامات عناصر الاقتصاد الأخرى كالأرض والعمل ورأس المال والتنظيم[19].

جـ. أما في مجال الخدمات الصحية فما زال الوطن العربي يظهر تواضعاً فيما ينفق على هذا القطاع. إذ يصيب الفرد الواحد في إقليم التنمية المرتفعة بين 552-894 دولاراً. أي بمعدل يقل عن نصف نصيب نظيره في إسرائيل وهي دولة ذات اقتصاد متنوع في حين أن اقتصاديات دول الخليج الأربعة اقتصاد أحادي السلعة مما يمكن أن يعرضها لمزيد من الأزمات لاحقاً.

وتبرز ضآلة نصيب الفرد في مجموعة هذه الدول عند المقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً. إذ يصيب نصيب الفرد منها 5274 دولار سنوياً ، أي أكثر من سبعة أمثال نصيب الفرد العربي في هذا الإقليم وعموماً فان الوطن العربي حتى دون نظرائه في تركيا وإيران بالمتوسط. وهناك نحو 20٪ من سكانه لا يصيب الفرد الواحد منه سوى 60 دولاراً فقط مما ينفق على وضعه الصحي.

ومن البداهة أن تقترن هذه الصورة مع معيار عدد الأطباء لكل 100 ألف شخص، وكذلك بالنسبة للمعايير الأخرى كالصرف الصحي والمياه المحسنة والأشخاص ناقصو التغذية.

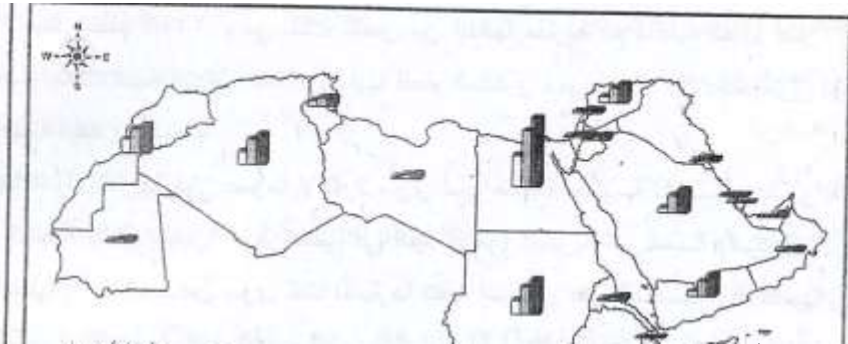
3-2 المؤشرات الديموغرافية[20]

تظهر المؤشرات الديموغرافية العديد من الحقائق المعبرة عن إختلالات التوازن في الإنفاق على برامج التنمية البشرية في الوطن العربي. فضلا ًعن ضآلة حجم هذا الإنفاق وتذبذبه. كما يعكس الواقع الاقتصادي لهذا الإقليم الذي يعكس بدوره المرحلة الديموغرافية التي يمر بها المجتمع العربي. فالوطن العربي يمر بالمرحلة الانتقالية من الأدوار الديموغرافية التي تتسم بارتفاع معدلات المواليد، مما يعكس ارتفاع النمو السكاني. ويوصف الهرم السكاني للدول العربية أنه من الأهرامات ذات القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق من القمة تبعاً لارتفاع نسب السكان دون 15 سنة التي بلغت عام 2003 قرابة 36.3٪. أي زهاء ضعف ما عليه الحال بالدول المتقدمة. وقد نجم عن هذه الظاهرة ارتفاع نسب الإعالة وهي بحدود 15٪ فالهرم السكاني هرم فتي في حين في الدول المتقدمة هرم مسن يتسم بضيق قاعدته من فئة الأقل من 15 سنة واتساع نسبتي الفئة + 65 سنة مما يكسبه قمة محدبة يعكس واقع المجتمعات المستقرة. والتي تبلغ فيه هذه النسبة نحو أربعة أمثال ما عليه الحال في

الدول العربية. حيث لا تتجاوز نسبة كبار السن 3.1٪ مقابل 13.80٪ في المملكة المتحدة و13.3٪ في النرويج والوطن العربي بشكل عام مشابه نظرائه: تركيا وإيران في هذا المجال وفي ظل الإسقاطات السكانية حتى عام 2015 فان الصورة ستبقى على ملامحها مع تغيرات محدودة سواء بالحجم أو معدلات النمو السكاني للأقاليم التنموية الثلاثة في الوطن العربي من جهة والأهرامات السكانية المقارنة فيها من جهة أخرى.

وقد شهد الوطن العربي تحسناً في انخفاض معدلات الخصوبة للفترة (2000-2005) مقارنة بما عليه الحال خلال الفترة (70-1975) إذ تناقصت معدلات الخصوبة إلى النصف تقريباً.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن ما تظهره بيانات التحضر (سكان المناطق البديهية) في الوطن العربي لا يمكن تصورها من خلال تطور معقول للمجتمع من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري، بقدر ما هو نمو غير طبيعي نتيجة الهجرات المستمرة من الريف إلى المدينة. مما نجم عنه ضغط اقتصادي واجتماعي غير مسبوق على غالبية المدن مع اختلال بارز في قوى العمل الريفي. متكدس السكان داخل المناطق القديمة من المدن وتداعت البنية التحتية في تلك الأحياء مع ظهور الأحياء العشوائية التي تعاني من نقص في معظم الخدمات الأساسية. لذلك كانت هذه الهجرة نقلاً للبطالة المقنعة من الريف وتحويل جزء منها إلى بطالة صريحة. وفي ذلك هدر كبير للموارد، وضرر مزدوج للريف والحضر بسواء. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النمو الحضري لا يعبر بدقة عن المفهوم الحضري. الذي لا يعني فقط النمو في الحجم السكاني أو الوظيفة التي يؤديها المركز الحضاري أو الجانب المورفولوجي (الشكل) في الإسكان العمودي والاستعمالات الحضرية بل السلوك الحضري هو المعتمد حالياً في الحكم على مراكز حضرية في الاستيطان الحضري والريفي. وإذا سلمنا بهذا المعيار فهل هناك مراكز حضرية في وطننا العربي بهذه النسب التي تظهرها البيانات المتاحة؟



وإزاء ما تقدم لابد من سياسات متكاملة[21]. على المستويين الوطني والقومي تمتد من معدلات النمو السكاني إلى ترشيد النمو الحضري

والاعتناء بمراكز الطرد (الريف) وفق متطلبات التنمية المستدامة قبل التباهي بنمو مراكز الجذب لأن ذلك إيقاف لهدر الموارد المتفاقم في العديد من أرجاء وطننا العربي.

4-2 مؤشرات الفقر

يعرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[22]. من هنا يتضح أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة. بتعبير آخر فإن الفقر مجرد مفهوم نسبي يختلف باختلاف المجتمعات والأزمات وأساليب القياس[23]. وعموماً فان ظاهرة الفقر تعبر عن حالة الحرمان النسبي للفرد كما في المجتمع. والتي تعبر عن مكونان رئيسيان هما الدخل (مستوى المعيشة) والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. أي أن الدخل والاستهلاك هما المكونان الرئيسيان لهذه الظاهرة.

وعليه؛ فإن قياس الفقر يتم من خلال احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي، الاستهلاك الغذائي. وإجمالاً فإن هناك ثلاثة مناهج للقياس هي[24]:

أ. تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة يتم من خلال:

1. الإنفاق المخصص للطعام.
2. قيمة السعرات الحرارية للطعام.
3. نفقات الحمية المتوازنة.
4. النفقات الأساسية للبقاء الإنساني المحتمل.

ب. الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة).

جـ. مستوى الرفاه الكلي. أي حجم الإنفاق الكلي على الاستهلاك والحاجات الأساسية الأخرى.

وخط الفقر محاولة منهجية لقياس كمي للحاجات الرئيسية للإنسان من مأكل وملبس ومسكن. وهناك عدة مؤشرات للفقر منها:

أ. مؤشر عدد الرؤوس Head count Index

يكشف هذا المؤشر عن تفشي ظاهرة الفقر. فإذا افترضنا أن عدد من السكان (q) هم فقراء (أي أن الاستهلاك دون خط الفقر) وإن حجم السكان (N) فإن مؤشر عدد الرؤوس يعبر عنه بالاتي: $H = q/N$

ب. فجوة الفقر Poverty Gap

يحاول هذا المؤشر قياس الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر. فلو كان ترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي أي أن الأفقر لديهم (Y) ثم الأقل فقراً (Y_2) حتى نصل إلى الفئة الأقل فقراً (Y_9) والتي يكون دخلها ليس أكبر من خط الفقر (Z) فإن مؤشر فجوة الفقر يعبر عنها بالآتي:

$$PG = ½ \sum_{i=1}^{9} (Z – y\ i/z)$$

ويمكن إعادة كتابة ذلك كالآتي:

حيث أن (i) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه $PG = LH$

$$I = Z – Yp/Z$$

وحيث أن YP هو متوسط الاستهلاك للفقر.

وكما يبدو أن هذا المؤشر لا يحدد درجة الفقر بل فجوة الفقر لأنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء.

جـ. شدة الفقر Poverty Severity Index

ويتم احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر ويمكن التعبير عنه:

$$PS = 1/n \sum_{i=1}^{9} (Z – yi)\ 2/z*100$$

ويمكن إعادة كتابة ذلك كالآتي:

فكلما كان مؤشر الفقر عالياً كانت ظاهرة الفقر اشد قوة وازداد حجم التعاون بين الفقراء.

وفي تقرير للأمم المتحدة[25] تم حساب دليل للفقر البشري (-2) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$HPI\ -2 = [1/4\ (P^0{}_1 + P^0{}_2 + P^0{}_3 + P^0{}_4)]$$

حيث أن:

P_1 الاحتمالات عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى لسن الستين × 100.

P_2 البالغين الذين يفتقرون إلى مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية.

P_3 عدد السكان تحت خط فقر الدخل (50٪) من دخل الأسرة المتوسطة التي يمكن الاستغناء عنه.

P_4 معدل البطالة طويلة الأجل (لمدة 12 شهر فأكثر).

3 = a

وبالرجوع إلى البيانات المتاحة يمكن ملاحظة ما يلي:

أ. أن نسبة السكان تحت خط فقر الدخل دولار واحد في اليوم بموجب بيانات (2003/90) يشكل ربع إجمالي سكان موريتانيا (25.9٪) وقرابة سدس إجمالي سكان اليمن (15.7٪) من سكان المغرب بتعبير آخر أن نحو خمسة ملايين نسمة في الوطن العربي تحت خط فقر الدخل دولار واحد في اليوم.

وتتسع قاعدة الفقراء أكثر في العديد من دول الوطن العربي بظل معيار دولارين في اليوم. فقرابة (63.1٪) من سكان موريتانيا و(45.2٪) من سكان اليمن و(43.9٪) من سكان مصر و(51.1) من سكان الجزائر و(14.3٪) من سكان المغرب و(7.4٪) من سكان الأردن أي حوالي 55 مليون نسمة هم من دون معدل دولارين للفرد يومياً. أي نحو أكثر من سدس إجمالي سكان الوطن العربي. وتتمركز هذه الظاهرة في إقليمي التنمية البشرية المنخفضة وبدرجة أقل من إقليم التنمية البشرية المتوسطة من أقاليم الوطن العربي.

ب. تؤكد بيانات خط الفقر القطري الصورة ذاتها التي انتهينا إليها. ولكن بشكل أوضح. فدول إقليم التنمية البشرية المنخفضة يظهر نحو نصف إجمالية ظاهرة الفقر. إذ تتراوح القيمة بين (41.8٪) في اليمن و(53٪) في موريتانيا. زد على ذلك فان هذه الظاهرة قائمة في إقليم التنمية المتوسطة لكن بدرجات اقل. إذ تتراوح بين (7.6٪) في تونس و(19٪) في المغرب مروراً في مصر (16.5) وفي الجزائر (12.2٪).

جـ. على انه ينبغي أن نذكر أن ظاهرة الفقر لها مدلولاتها النسبية وليست المطلقة. ففي الدول المتقدمة تأخذ معاني وقياسات أخرى. صحيح أن البيانات المتاحة تظهر نسباً واضحة في كل من المملكة المتحدة (15.7٪) والولايات المتحدة الأمريكية (13.6٪) وكندا (7.4٪) وغيرها. إلاّ أنها تعكس معيار (11) دولار أمريكي في اليوم وليس دولارين كما رأينا في الوطن العربي. في حين لا وجود لأقل من أربعة دولارات في اليوم. ذلك يقترن بالمستوى ألمعاشي وحاجات الإنسان المختلفة وما إلى ذلك.

وعموماً فان ظاهرة الفقر تزداد وضوحاً بظل معدلات النمو السكاني الحالية في الوطن العربي والتي نجم وينجم عنها ارتفاع نسب الإعالة وزيادة عرض العمل. مما ينجم عنه بطالة تصل في المتوسط إلى (15٪) طبقاً لتقديرات البنك الدولي بمنتصف التسعينات[26] فضلاً عن التدهور الواضح في القيمة الحقيقية للأجور حالياً. زد على ذلك إن ظاهرة المديونية وخدمة الدين وسدادة تشكل أعباء حقيقية مضافة طالما أنها تصل إلى قرابة ربع إجمالي الناتج المحلي، ناهيك عن تذبذب أسعار الموارد الأولية خاصة النفط الخام مقروناً بالتغيرات في القيمة الحقيقية في عائداته التي يشكل المصدر الرئيسي لمداخيل الدول العربية النفطية. مما يخلق أجواء غير مأمونة العواقب للتفكير وتنفيذ (تنمية مستدامة) في هذا الإقليم.

وقد يكون من المفيد أن نحدد مفهوم التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة في تصورنا هي التنمية المتجددة التي تسعى إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية شريطة ن لا تتعارض مع البيئة. وانطلاقاً من هذا التصور فإن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب:

1. نظاماً اقتصادياً متطور قادراً على تحرير كافة القيود الاقتصادية والمالية.
2. نظاما اجتماعياً يعتمد مؤسسات المجتمع المدني المتطورة.

3. نظاماً تكنولوجيا يكفل استمرار تقديم الحلول للإنتاج والخدمات بسواء.

فضلاً عن النظم الإدارية والأولية التي تكفل هذا النمط من التنمية طالما أن هذا النمط من التنمية يشكل تداخلاً كبيراً بين البيئة الطبيعية والاجتماعية. وإنها تهدف – فيما يهدف- إلى الحد من تفاقم ظاهرة الفقر. فالتنمية المستدامة تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء[27].

جدول (5)

مؤشر الاستدامة البيئية في المنطقة العربية

المؤشر	المنطقه العربيه	العالم
نوعيه الهواء	0.28-	0.04
نوعيه المياه	0.58-	0.07
كميه المياه	0.54-	0.07
التنوع البيولوجي	0.12-	0.01
نظم الارض	0.54	0.07-
الحد من تلوث الهواء	0.14-	0.02
الحد من ضغوط المياه	0.76-	0.12
الحد من الضغوط الايكولوجيه	0.54	0.07
الحد من انماط الاستهلاك	0.14-	0.14
خفض معدلات زيادة السكان	0.63-	0.08
الاحتياجات البشريه الاساسيه	0.22	0.03-
صحه البيئه	0.08-	0.01
العلوم والتكنولوجيه	0.23-	0.19-
المقدرة على التحاور	0.43-	0.058
الحوكمه البيئيه	0.61-	0.02-
استجابه القطاع الخاص	0.28-	0.12-
الكفاءة البيئيه	0.52-	0.07
الشراكه في الانشطه الدوليه	0.33-	0.02
خفض غازات الدفيئه **GHG**	0.44-	0.06
الحد من التلوث عبر الحدود	0.03-	0.04

ملحوظة: المتوسط لمدى يتراوح من +3 إلى -3

المصدر: The Global Report, Environmental Performance Measurement, Oxford Yniv. Press, 2002.

جدول (6)

تكلفة التدهور البيئي في دول عربية مختارة

الدولة	الأرض		الهواء		المياه		المناطق الساحلية		المخلفات		البيئة العالمية	المجموع الكلي		سنة الدراسة
	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	
الأردن	100	1.2	64	0.8	50	0.6			14	0.2	228	309	3.7	2000
تونس	128	0.6	121	0.6	109	0.5	54	0.3	28	0.1	124	565	2.8	1999
الجزائر	541	1.1	446	0.9	367	0.8	287	0.6	52	0.1	568	2.261	4.7	1999
سورية	230	1.1	218	1.1	152	0.8	12	0.1>	12	0.1>	228	852	4.2	2001
لبنان	170	1.0	175	1.0	100	0.6	110	0.7	10	0.1>	90	655	3.9	2000
مصر	1.890	2.1	1060	1.2	860	1	290	0.3	180	0.2	560	4.840	5.4	2000
المغرب	410	1.2	340	1.0	170	0.5	160	0.5	150	0.5	300	1.530	4.6	2000

المصدر: البنك الدولي، تقدير كلفة التدهورر البيئي في دول عربية مختارة، (1999–2001).

3. إشكالية الواقع واستشراف المستقبل

3-1 النتائج بمنظور تحليل القوة

حاصل ما تقدم:

أ. كشف واقع التنمية البشرية في الوطن العربي عن وجود فجوة متنامية بين مؤشرات دليل واتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي، مقارنة بدول متقدمة وحتى أخرى نامية. رغم الطاقات الموردية الكبيرة المتاحة. مما يعني وجود خلل قائم ومتنامي في الأداء الاقتصادي للوحدات السياسية المكونة لهذا الإقليم.

ب. وجود اختلالات هيكلية مكانية بارزة بين أرجاء الوطن العربي وضمن أقاليمه التنموية الثلاثة. مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته. برز عنها ما نسميه طبقاً للمفاهيم الجيوبولتيكية بحالة (**انحدار جيوبولتيكي شديد**) تعظم آليات التجزئة والتنافر مما الحقت وتلحق أضرار متنامية في الأمن القومي العربي.

مما يحتم على الجميع ضرورة التخطيط والالتزام بالتنفيذ بصيغ العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة.

جـ. إن تباطؤ التنمية البشرية في الوطن العربي لا يرجع إلى ضآلة حجم الموارد المالية في بعض من دوله فحسب بل تتجه كغياب التوازن في الإنفاق العام وتفاقم الإنفاق العسكري.

فضلاً عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة. ولعل في نتائج المقارنات مع دول نامية ومتقدمة ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه.

د. أفضت السياسات الاقتصادية غير الرشيدة في بعض الدول العربية إلى تفشي (ظاهرة التخلف) إن لم تكن هذه الظاهرة قد نمت وتنمو تحت ما نسميه (تنمية التخلف). وكانت المحصلة تدني مؤشرات العمر المتوقع والتعليم والصحة ومؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري) وتفشي ظاهرة الفقر وغير ذلك. فضلاً عن المكانة المتدنية للبحث العلمي رغم الأهمية المتميزة له في تحقيق أهداف التنمية البشرية.

هـ. إن ظاهرة الفقر ستزداد وضوحاً بظل معدلات النمو السكاني الحالية. والتي نجم وينجم عنها ارتفاع نسب الإعالة وارتفاع حجم عرض العمل مما نجم عنه بطالة متنامية. فضلاً عن التدهور في القيمة الحقيقية للأجور. زد على ذلك أن ظاهرة المديونية تشكل أعباءً حقيقية مضافة.

و. قد لا تكون الصورة اللاحقة أفضل مما عليه بظل شروط البنك الدولي (وسياساته) والتغيير الهيكلي وزيادة في تربيع الاقتصاد وهدر الموارد ناهيك عن الواقع الديمغرافي القائم في الوطن العربي.

2-3 الخيارات المطروحة

بغية تغيير واقع الحال للتنمية البشرية في الوطن العربي على المستويات الثلاثة: الوطني والإقليمي والقومي لابد من:

أ. تحديد استراتيجيات ورسم سياسات وخطط وبرامج كفيلة بتفعيل الطاقات الموردية المتاحة وتحويلها إلى قوة بقياسات علمية منهجية محددة تتماشى مع معطيات الاقتصاد العالمي المعاصر: اقتصاد العولمة والتجارة الحرة(28).

ب. العمل على تنويع مصادر الدخل في الوطن العربي بتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وتغيير شخصية الاقتصاد العربي من اقتصاد أحادي السلعة إلى اقتصاد متنوع. مما سيخلق حالة جديدة تخفف من المشكلات الاقتصادية القائمة (كالتبعية الاقتصادية)(29). وتفاقم أعباء المديونية الخارجية وتضاؤل قيم مؤشرات التنمية البشرية المختلفة.

جـ. لابد من سياسات سكانية متكاملة ضمن استراتيجيات شاملة (التنمية المستدامة) ومراعاة التأثيرات المتبادلة بينها على المستويات: الوطني والقومي. تمتد من معدلات النمو السكاني وترشيد النمو الحضاري وحركة السكان (الهجرة) البيئة والخارجية.

د. تحديد سياسات علمية هادفة تأخذ بعين الاعتبار أنظمة التعليم الحديثة والأنماط التقانية.

هـ. اعتماد الأساليب العلمية في إشباع الحاجات الأساسية للسكان في الوطن العربي. والنظر إلى التنمية البشرية كمدخلات ومخرجات لصالح أمن الدولة ورفاهية المواطن.

و. العمل على تحقيق توازن بيئي بين الموارد المتاحة والاهتمام بحقوق الأجيال ضمن ما يسمى بـ (التنمية المستدامة) التي غدت النموذج المطلوب عالمياً. ففي مؤتمر كيوتو المنبثق عن الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ حيث دول العالم على تخفيض إنبعاثات الدول الصناعية من غاز ثاني أوكسيد الكاربون. وتضمن ثلاث آليات لتنفيذ ذلك منها آلية التنمية النظيفة بإقامة مشاريع تساعد لتحقيق تنمية مستدامة في الدول النامية(30).

ز. ضرورة الاهتمام برفع كفاءة الموارد وتخصصها وبرامج التكييف (التصحيح) الهيكلي. والانتباه إلى الجوانب السلبية على التنمية البشرية التي يمكن أن تخلفها سياسيات برامج التكييف الهيكلي. لأنها تزيد من درجة (الحرمان البشري) في إشباع الحاجات الأساسية. وتؤدي إلى زيادة البطالة وتدهور الأجور وتهميش ادوار الدولة في التنمية وتخليها عن صنع القرار الاقتصادي للمؤسسات الدولية ومانحي القروض.

ح. ينبغي أن تتسع دائرة الفهم لمضمون التنمية البشرية إلى تمتع البشر في قدراتهم المكتسبة في بيئات ملء أجوائها الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

ط. لابد من الاهتمام بالبيانات التفصيلية التي تشكل المدخلات الرئيسة لحساب مؤشرات التنمية البشرية في كل دولة من الدول العربية إن كنا فعلاً من المهتمين بالتقدم في مضمار التنمية البشرية.

ي. أخيراً لابد من (نهضة الأمة) لأنها الكفيلة بتفعيل الموارد المتاحة (طبيعة وبشرية) في إطار من الشفافية. ولنتحمل مسؤولية هذه النهضة حكاماً ومحكومين من خلال الشعور بالمسؤولية والالتزام والإخلاص والكفاءة. علينا أن نركز على إننا (أفراد في مجتمع) وليس (أعداد في قطيع) وفق آليات محددة متذكرين حقيقة مهمة رغم مرارتها أن العولمة أصبحت آلية تنفيذ إرادة الفاعل في الخريطة السياسية (الإمبراطورة الواحدة) مما يمكنها من تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى رفاهية مواطنيها، وربما على حساب تعاسة الآخرين.

الـهوامش والمصادر

1. ينظر للتفاصيل عن مفهوم التنمية البشرية: جورج القصيفي: التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، الذي ضم بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، شباط، 1995، ص.81

2. نفس المصدر، ص.82

3. نفس المصدر، ص.82

4. الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، (نيويورك، جامعة أكسفورد) القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان، 1990، ص ص18-19.

وجورج القصيفي: المصدر السابق، ص ص90-.91

5. الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام2005، ضمن الموقع الخاص للمنظمة (الانترنيت).

6. ينظر للتفاصيل: الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام2001، توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية، undp منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة، مصر، .240

7. عثمان محمود عثمان: قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية، بحث منشور في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، المصدر السابق، ص.117

8. ينظر للتفاصيل نفس المصدر، ص ص119-.124

9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابيك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون، الكويت 2006 بدلالة جدول 2-4، ص ص134-.135

10. نفس المصدر بدلالة جدول 1-18، ص.70

11. الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام2001، المصدر السابق، ص.240

12. ينظر للتفاصيل: أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادي وموارد الثروة في الوطن العربي، قياس كمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تكريت، المجلد (13)، العدد (4)، .2006

13. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: المصدر السابق، بدلالة جدول 2-4، ص.135

14. نفس المصدر، بدلالة جدول 2-5، ص.137

15. أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن اربد، 1998، ص.43

16. ينظر للتفاصيل عن المديونية الخارجية: أ. د. محمد أزهر سعيد السماك ود. احمد حامد العبيدي: العلاقات المكانية بين مشكلة المديونية الخارجية والملامح الرئيسية للتنمية البشرية واتجاهاتها في الدول العربية، من أبحاث مجلة التربية والعلم، المجلد (9)، العدد (3)، جامعة الموصل، .2003

17. للتفاصيل انظر: رمزي زكي: أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، بحث منشور في كتاب التنمية البشرية، المصدر السابق، ص ص201-.226

18. أنطوان زحلان: كيف يمكن لقدرات التقانة العربية ان تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص.85

19. أ. د. محمد أزهر السماك: تخطيط البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة اتحاد مجلس البحث العلمي العربية، بغداد، .1984

20. ينظر للتفاصيل: أ.د. محمد أزهر سعيد السماك، الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي، دراسة في منهج تحليل القوة، بحث منشور ضمن سلسلة دراسات اقتصادية، جامعة الموصل، 1984، ص ص13-.112

21. ينظر للتفاصيل: محمد محمود الإمام: التنمية البشرية في المنظور القومي، بحث منشور في كتاب التنمية البشرية، المصدر السابق، 389-.445

22. البنك الدولي: عن التنمية في العالم 1990، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1990، ص.41

23. د. عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، شباط، 2001، ص ص 17-.28

24. نفس المصدر، ص.21

25. الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2001، المصدر السابق، ص .241

26. د. عبد الرزاق الفارس: المصدر السابق، .14

27. ينظر للتفاصيل: عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين إيديولوجيا الشمال والجنوب، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، السنة (3)، العدد (9)، بغداد 2001، ص ص 5-.23

28. ينظر للتفاصيل عن العولمة: أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: العولمة بين إشكالية الواقع واستشراف المستقبل، من أبحاث مجلة مركز البحوث الاقتصادية، جامعة الموصل، العدد (1)، السنة .2003

29. ينظر للتفاصيل عن (التنمية الاقتصادية): أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيرها الجيوبولتيكية المحتملة، مجلة المستقبل العربي، السنة (9)، العدد (91)، بيروت، أيلول، 1986، ص ص 61-81.

د. إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، ط1، بيروت، .1989

30. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: النشرة الشهرية، السنة (32)، العدد (11)، تشرين الثاني 2006، ص (كلمة العدد).

5

الجغرافية السياسية للحدود الدولية

1-5 التخوم والحدود

ترجع فكرة إقامة الحدود إلى قرابة قرنين من الزمن، كما أن إجراءات السفر وما يرتبط بها من مشكلات التنقل من دولة إلى أخرى لم تكن شائعة حتى نهاية القرن التاسع العشر، والدول لم تعهد سابقاً. الخطوط للفصل فيما بينها بل كانت متعارفة على أقاليم الحدود أو التخوم كما تسمى ولم يكن بينهما من هذه الأقاليم إلاّ نقاط معينة تنفذ من خلالها التجارة وتقام الكمارك، وهذه النقاط هي الثغور أبان الدولة الإسلامية في القرون الوسطى.

وهنا يثار التساؤل ما هو المقصود بالحدود وماذا نقصد بالتخوم؟ وما هي أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟

الحدود Boundaries جمع حد وهو الحاجز بين شيئين ومنتهى الشيء وهو حده وتمييز الشيء من الشيء[1] [2]، والحد هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط احدهما بالآخر ولئلا يتعدى احدهما على الآخر، فنقول فلان حديد إذا كانت أرضه إلى جانب أرضه وحدده معناه ميزه[3] والحدود في الجغرافيا السياسية هي الخطوط التي تحدد كيان الوحدة السياسية وتحدد إقليمها سواء أكانت مساحة يابسة أم مائية وهذا المعنى لم يُعرف إلاّ في القرن العشرين كما أسلفنا، وقد عرف فردريك راتزل (وهون من أوائل الباحثين المحدثين الذين تناولوا مشكلة الحدود) الحدود في كتابه الجغرافية السياسية عام 1895م بقوله أن نطاق الحدود هو الحقيقة الماثلة، أما خط الحدود فهو تجريد لهذا النطاق، فنطاق الحدود يشير إلى نمو أو تقلص الدول، وكان يرى أن أقوى الحدود أقصرها وأكثرها استقامة لأنه كان يعتقد بأن العلاقة بين نواة الدولة وحدودها هي ذات العلاقة بين القلب والجزء الحيوي المغلف للجسم في الكائن الحي (النظرية العضوية لنشوء الدولة). وهذا تعريف يعكس فكراً توسعياً يرى في الحدود مرحلة توقف تعقب حرب لالتقاط الأنفاس والاستعداد لحرب أخرى. فالحدود عندهم تمثل مرحلة توازن القوى وهو فكر عنصري لا زالت الصهيونية تعمل به.

والحدود موضع جغرافي حاجز يمثل نقطة اللقاء بين وحدتين سياسيتين ونقطة الفراق بين نفوذهما السياسي وسيادتهما الوطنية، والحدود في لغة القانون تعني الخط الحاجز أو الفاصل الذي يعين المدى الذي تستطيع الدولة بسط سيادتها عليه، ويفصل بين سيادة دولتين أو أكثر...

وقد عرفه بوجز[(4)] بأنه ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة. وعرفها برسكوت[(5)] بأنها "الخطوط التي تحدد الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط عليه سلطاتها بصفة قانونية".

والحدود في لغة الجغرافية تعني حافة الإقليم السياسي للدولة كما أن الحدود تسهم في خلق شخصيات جغرافية متميزة حضارياً على جانبيه من هنا تأتي أهمية دراستها في علم الجغرافية ....

أما الحدود في المفهوم العسكري فإنها تعني خط التماس أو المواجهة التي ينبغي حمايتها وهي النقطة أو النقاط التي تشكل بدايات لانطلاق الهجوم.

ويتضمن المفهوم التاريخي للحدود على أنها تمثل انعكاساً لتكامل الدولة وتوسعها أو انكماشها أو تجزئتها وتعبير عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها خلال مراحل زمنية متتابعة ... وعموماً، فالحدود مشكلة معقدة لم تعد تمتد في بعد واحد مرتبط بالتنظيم الأرضي للدولة، بل تعددت أبعاد الحدود إلى مسطحات الماء وأعماقها، وامتدت إلى أغوار الفضاء الخارجي الذي يغلف الكرة الأرضية، وأياً كانت مسألة الحدود فإن الحدود البرية خاصة فقد أثارت نزاعات كثيرة في العلاقات الدولية لأنها هي نقاط الاحتكاك التي تلتقي فيها الدول ويحتك فيها السكان وتتباين فيما بينها بالتالي مصالح الدول وتطلعاتها....

أما التخوم فهي مناطق مترامية تمتد بين دولتين أو أكثر تمثل عامل فصل بين سيادتيهما وهي في الوقت ذاته نقطة وصل جغرافية لأنها تمثل منطقة انتقالية بين شخصيتي الوحدتين السياسيتين.

والتخوم إذا بيئة انتقالية لها أبعادها الجغرافية في الطول كما في الاتساع، أما الحدود فهي خطوط لا أبعاد لها، وتقسم التخوم كونها مناطق حدود إلى:

1. **المنطقة الحدية**: وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود ....
2. **نطاق الحدود**: وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منهما لقوانين الدولة التي تنتمي إليها...

3. **الجوار**: وهي المنطقة التي تضم القسمين السابقين..
وللتخوم معاني أخرى إضافة إلى معناها السياسي...

1. **التخوم الاستيطانية**: وهي المناطق اللامعمورة ضمن حدود الدولة أو خارجها، وقد قسم برسكوت التخوم إلى: رئيسية وتخوم ثانوية[6] فالتخوم الرئيسية هي المناطق المعمورة المأهولة المتطورة ، أما التخوم الثانوية فهي المناطق التي يمكن تحويلها إلى مناطق سكنية أو عمرانية بواسطة تطويرها، ويتم إسكانها ببطء، كسكنى المناطق الصحراوية اثر اكتشاف مصادر مياه جوفية أو أعقاب تعدين مورد تعديني وما إلى ذلك....
2. **التخوم التاريخية**: قصد بعض الباحثين بالتخوم التاريخية للتعبير عن حركة السكان من منطقة إلى أخرى غير مأهولة خلال الأدوار التاريخية، ويمكن أن نستشهد بحركة الأمواج البشرية الأوربية جنوب شرقي كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم انطلاقهم نحو الداخل لإعمار الرقعة الجغرافية الأمريكية، فهذه القارة قارة تخومية بالنسبة للموجات البشرية الأوربية.
3. **التخوم العقائدية**: وتتمثل بمناطق الارتطام الفكرية أو العقائدية كمناطق التصادم بين الأيديولوجيات الرأسمالية والاشتراكية التي تمتد في أوربا من بحر البلطيق في الشمال إلى البحر الأدرياتيك في الجنوب، والدول الواقعة في هذا الامتداد هي مما نسميه الدول الحاجزة. Buffer states، وترجع نشأة الدول الحاجزة إلى الرغبة في تقليل الاحتكاك بين قوتين متنافستين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك سويسرا التي تفصل بين ألمانيا وايطاليا وفرنسا، وبلجيكا التي تفصل بين ألمانيا وفرنسا، والغيانات الثلاثة الأمريكية التي تفصل بين النفوذ الاسباني في فنزويلا والنفوذ البرتغالي في البرازيل، ودول الحدود في شبه القارة الهندية: نيبال وبهوتان وسيكيم التي تفصيل بين الصين الشعبية والهند وإيران بين الدب الروسي والأسد الانجليزي سابقاً والاتحاد السوفيتي (السابق) وأمريكا حالياً. والحبشة التي كانت تفصل بين الصومال الفرنسي والانجليزي والايطالي.والهند الصينية بين مصالح فرنسا الاستعمارية في جنوب شرق آسيا وإنجلترا.

والحقيقة إن مسألة بقاء الدول الحاجزة مرهون بعلاقاتها بالدول العظمى المجاورة لها، فقد تضطر إحدى الدول القوية إلى بسط نفوذها على الوحدة السياسية الحاجزة وتتخذها كنقطة انطلاق لمواجهة خصمها المباشر...

وعموماً فإن الدول الحاجزة هي مناطق تخومية في عصرنا الحاضر، وبقائها يتوقف على استراتيجيات القوة العظمى في حالة ظهور قوة جيوبولوتيكية جديدة مستقبلاً...

4. **التخوم السياسية**: تعرف التخوم سياسياً بأنها منطقة أو شريط من الأرض توصل أو تفصل تخلق منطقة انتقالية بين الوحدات السياسية، وقد تثار مشاكل حول هذه المناطق، وهناك عدة طرق لتسويتها منها[7]:

أ. تقسيم المنطقة التخومية بين الفرقاء المعنيين، أو أن تضم المنطقة التخومية إلى إحدى الدول وعندها تتحول التخوم إلى حدود سياسية...

ب. إيجاد مناطق معوضة أو مساعدة ضمن مناطق التخوم، وهي على أنواع منها:

1. **مناطق الزحف أو التوسع**: مناطق خارجية تنتظم وفق متطور عسكري شبه ثابت لحماية التخوم، وقد تحول هذه المناطق إلى دول مستقلة.
2. **المناطق العازلة**: مناطق فصل بين الدول المنافسة عقائدياً مثلاً، وقد تتحول إلى دول منظمة سياسياً وتدعى بالدول العازلة أو الحاجزة كما رأينا...
3. **المناطق المحايدة**: وهي مناطق يتفق عليها بين الدولتين على أن تكون عنصر فصل وقد تتم تسويتها فيها بعد أو أي صيغة لتنظيم استغلال مواردها، كمنطقة الحياد بين العراق والمملكة العربية السعودية التي ترجع إلى عام 1952 إلاّ أنها قسمت فيما بين الدول بمطلع ثمانينات هذا القرن، ومنطقة ربع الدائرة المحايدة بين الكويت والسعودية وقد تم الاتفاق على مناصفة عائدات النفط المستخرج منها بين الدولتين...

وقد يثار سؤال الآن ما هو الفرق بين الحدود والتخوم؟ يمكن تلخيص ذلك بما يأتي:

1. التخوم مناطق ذات أبعاد جغرافية تخضع لمعطيات القوانين المحلية للدولة المنافسة، أما الحدود فهي خطوط ليست لها مساحة لكن لها طول فقط، تخضع للقوانين الدولية فلها صفتان سياسية وقانونية.

2. للتخوم صفة دفاعية جيدة، طالما أنها تحمي الوحدة السياسية من التقدم الخارجي عليها، فهي تحمي ما ورائها من الأعداء، أما الحدود فلا تحظى بمثل هذه الأهمية لأنها خط فبمجرد اجتيازها يصبح الصراع داخل الحدود الإقليمية للوحدة السياسية.

3. تهيئ التخوم فرصة الولاء للأطراف لاسيما إذا ما كانت عوامل الحركة والاتصال بمنطقة القلب الضعيفة، عندها يتولد الشعور بالولاء للأطراف المجاورة أكثر من المركز. أما الحدود فهي تخلق التوجه نحو الداخل نحو النواة النووية للدولة، فرموز الحدود أو علاماتها مسألة رمزية ليس إلاّ، وهي إشارة لضرورة تكتيل السكان وربطهم وتحقيق تجانسهم وتعزيز وحدتهم البشرية والسكانية والفكرية.

4. تمثل التخوم مناطق وصل وهي مناطق انتقالية بين الوحدات السياسية، فهي تمنح الفرصة للتقارب، بينما الحدود تكرس الانفصال بين الدول لأنها تخلق شخصيات جغرافية متمايزة على جانبي خط الحدود.

5. التخوم مناطق يتم التعارض أو الاتفاق عليها مبدئياً للفصل، أما الحدود فخطوط ترسم وتخطط وفق معايير محددة هي:

أ. **المعيار السَوْقي**: وهو أهم المعايير في تخطيط الحدود السياسية بين الدول قبل الحرب العالمية الثانية... كالحدود بين فرنسا وألمانيا.

ب. **المعيار السكاني والحضاري**: وهو المعيار الذي شاع في تخطيط الحدود في فترة ما بين الحربين. كالحدود اليوغسلافية الإيطالية التي تسمى بالفاصل الحضاري المعقول الذي يفصل بين السلاف وبين من يتحدث الايطالية.

جـ. **المعيار الاقتصادي**: يعد أهم المعايير المستخدمة في تخطيط الحدود، وهو ما تبع أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر (2008) ومن الأمثلة على ذلك الحدود بين ألمانيا وفرنسا، فقد حصلت فرنسا على فحم السار وحديد اللورين وبوتاس الالزاس، كما أن أعطاء بولندا منفذاً لتجارتها عن طريق ميناء دانزج باقتطاع جزء من ألمانيا مثالاً آخراً.

على أنه ينبغي أن نشير إلى أن هناك معايير أخرى غير ما ذكر كمعيار القوة حيث تفرض الدول القوية أو المنتصرة نمطاً من الحدود لا يقوم إلاّ على ما يحقق مصالحها. كما يفعل الكيان الصهيوني باستمرار في حدوده الشمالية مع لبنان.

5-1-1 مراحل التخطيط أو تثبيت الحدود

تمر عملية تثبيت الحدود بالمراحل الآتية:

5-1-1-1 المرحلة الأولى: التعريف والتقسيم

تتم باتخاذ قرار سياسي وينظم من خلال المعاهدات ثم التقسيم والتوزيع أما بالمفاوضات أو الشراء أو الكسب حرباً أو بواسطة التحكيم، وعموماً كلما كان الوصف تفصيلاً ودقيقاً كلما قلت إمكانية التصادم أو النزاع والعكس صحيح...

5-1-1-2 المرحلة الثانية: التحديد

تتم من خلال الاتفاقيات التفصيلية على المسميات والخرائط وتعين مسار الحدود على الخرائط من قبل لجان مختصة...

5-1-1-3 المرحلة الثالثة: التعيين

يتم تنفيذ ما اتفق عليه في المرحلة الثانية وينقل من الورق إلى الأرض، وتحدد خطوط الحدود بواسطة الدعائم أو الأسلاك الشائكة أو ركائز الاسمنت أو غيرها.

على أنه ينبغي أن نشير إلى أن هناك العديد من الحدود لم تمر بها هذه المرحلة وهذا يرتبط بـ :

أ. عدم الاتفاق على مسار خطوط الحدود كما هي الحال بين الصومال وأثيوبيا..

ب. الشعور بعدم الحاجة لتعليم الحدود لأسباب اقتصادية...

جـ. معوقات طبيعية كالجهات شديدة التضرس أو شديدة الجفاف وما إلى ذلك...

5-1-1-4 المرحلة الرابعة: إدارة الحدود

وتتم بناء مقرات موظفي الكمارك ونقاط الحجر الصحي وحراس الحدود ودائرة إجراءات السفر والجنسية وغير ذلك.

ختاماً لا يشترك أن يتم تعليم الحدود وفقاً للمراحل الأربعة بالتتابع التام، فقد تدرج مرحلتين أو أكثر، أو تنفذ من خلال مرحلتين أو أكثر...

5-1-2 وظائف الحدود

تتلخص وظائف الحدود فيما يأتي:

5-1-2-1 الوظيفة الدفاعية أو الأمنية

يعد هولدش أول من أطر لهذه الوظيفة للحدود تأطيراً نظرياً إذ قال: "أن الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود، وأن الإنسان حيوان مقاتل يقتضي إعاقته عن الاتصال والاحتكاك بوسائل طبيعية، وكان يرى أن الحدود ينبغي أن تتماشى مع مناطق الجبال كفواصل طبيعية، وكان معارضوه يثيرون أن الجبال لا تشكل سوى نسبة محدودة من إجمالي مساحة اليابس في دول العالم وان السهول هي مناطق الاستيطان الرئيسية وان الاحتكاك بين المجموعات البشرية هو الحافز لخلق الحضارات وتقدم الأمم....

ومهما يكن فإن مناطق الحدود تنال غاية الدول لأنها تمثل نقاط الدفاع عن السيادة الإقليمية لهذا أقيمت الاستحكامات العسكرية لمنع الغزو الخارجي للحدود، ومن ذلك خط ماجينو 1940 على الحدود الشمالية الشرقية لفرنسا في مواجهة ألمانيا، وكان يقابلها على الجانب الآخر من الحدود مجموعة التحصينات الألمانية على طول الحدود عرفت باسم خط سيجفريد، وكذلك خط بارليف الذي بناه الكيان الصهيوني على الضفة الشرقية لقناة السويس عند اغتصابها إثر عدوان 5 حزيران 1967...

غير أن نمو الروح المعنوية وتصاعدها وتطور وسائل القتال ومعداته افقد الحدود الصناعية كما في الحدود الطبيعية العديد من خصائصها الدفاعية، فانهار خط بارليف في الساعات الأولى لليوم الخالد 6 تشرين الأول 1973.

على أنه ينبغي أننا لا نقصد بالوظيفة الدفاعية المسألة العسكرية فحسب بالدفاع معناه الواسع عن سكان الوحدة السياسية بأسرها من الدمار العسكري أو من الأمراض والأوبئة الوافدة أو من تسلل مخربين أو تسلل الأفكار المعادية من وحدات سياسية أخرى، لذلك انتشرت نقاط الدفاع والمحاجر الصحية ونقاط الحراسة على طول مسارات الحدود الدولية لتحقيق هذه الأهداف.

5-1-2-2 الوظيفة الاقتصادية

وتتركز الوظيفة الاقتصادية بأن الحدود حاجز لدخول البضائع الأجنبية إلى داخل الدولة، فالدول تقيم الحواجز الكمركية لمنع منافسة البضائع الأجنبية للبضائع المحلية وحمايتها، كما أن اختلاف أسعار البضائع عبر الحدود يؤثر على مواقع الصناعات التي تتأثر بالتعريفة الكمركية لذلك توطن الصناعات المحمية بالتعريفة الكمركية بالقرب من

مناطق الحدود، لاسيما الصناعات التي تتوطن نحو المواد الخام التي تأتي من خارج الدولة عبر الحدود السياسية للتقليل من تكليف النقل ولنا من مصانع السيارات الكندية في وندسور Windsor الواقعة عبر النهر من مدينة ديترويت الأمريكية، وبالقرب من مصانع الحديد والصلب في مدينة هملتن الكندية التي لا تفصلها سوى بحيرة اونتاريو عن مراكز الفولاذ الأمريكية كمدينة بفلو خير الأمثلة على ذلك.

وتظهر تأثيرات خط الحدود في الإنتاج الزراعي أيضا كما هو الحال في إقليم أمبريال بين الولايات المتحدة والمكسيك إذ تخصص الفلاحون الأمريكيون بإنتاج الفواكه والخضروات التي تدر دخلاً عالياً، في حين اهتم الفلاحون المكسيكيون في هذه المنطقة بزراعة محاصيل الحقل وبعض الغلات النقدية كالقطن، ولعل المسؤول عن رسم الخريطة الزراعية هذه عامل التعريفة الكمركية المفروضة .. وبغية تحقيق هذه الوظيفة تنتشر على مسار خطوط الحدود الدولية نقاط الجمارك والسيطرة التجارية لمنع التهريب أو ما في حكمه ..

زد على ذلك إن شيوع علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول قد قلل كثيراً من قيمة الحدود الاقتصادية ذلك أن علاقات التكامل الاقتصادي التي لم تعدّ إطاراً نظرياً فحسب بل تطبيقاً عملياً فدول السوق المشتركة لم يعد بينها حدوداً اقتصادية، طالما أنها – خاصة دول السوق الأوربية- قد قطعت أشواطاً متقدمة بدءاً من المنطقة الحرة إلى الاتحاد الكمركي إلى حرية انتقال العمل ورأس المال فمجلس الوحدة الاقتصادية، وفي ظل ذلك فقد اختفى دور الحدود الاقتصادي تماماً بين الأعضاء ليحل محله حدوداً اقتصادية جديدة هي حدود إقليم دول السوق الأوربية المشتركة.

3-2-1-5 الوظيفة الدستورية والقانونية للحدود

يساعد وجود حدود الدولة على السيطرة على جميع إشكال تنظيماتها الداخلية والإدارية والثقافية والاقتصادية بحيث تسري قوانينها العامة في الضرائب والتجنيد والعقوبات وتنظيم مرافق الدول وهياكلها التحتية والدستورية على كافة سكان الدولة ضمن حدودها السياسية...

وعموماً يصعب تحديد أهمية أحسن الحدود وأفضلها لأن للحدود وظائف عديدة ومتشبعة ويتوقف حسن أدائها على طبيعة النظام السياسي للدولة **وعلاقاته بجيرانه فأقوى الحدود هو ما قام على حسن العلاقات** والجوار وليس أقوى الحدود كما قال راتزل هو الذي يحظى بأهمية

عسكرية خاصة الجبال والأنهار والصحاري، وليست الحدود القوية هي الأقصر والأكثر استقامة فحسب على رأي أنصار المدرسة العضوية في تكوين الدولة لان الخريطة السياسية العالمية قد تزودنا بأمثلة مناقضة تماماً فالحدود الكندية – الأمريكية من أطول الحدود في العالم تزيد على أربعة آلاف كيلو متراً لكننا لم نشهد مشكلات ونزاعات بين الدولتين فيما يتعلق بحدودهما.

5-2 تصنيف الحدود[8]

يمكن تصنيف الحدود إلى المجموعات التالية:

5-2-1 التصنيف الطبيعي:

يقوم هذا التصنيف على اعتماد الظواهر الطبيعية الرئيسية كأساس عند تخطيط الحدود وهذا التصنيف يعكس المفهوم الطبيعي لنشأة الدول، وبموجبه يرى أنصار هذا المفهوم أن الدولة يجب أن تأخذ وضعها وحيزها الطبيعي، وعلى هذا الأساس تطالب كثير من الدول بتعديل حدها واسترجاع المناطق التي تعتبرها مقتطعة منها، ويتمشى رسم الحدود بموجب هذا التصنيف مع ظواهر سطح الأرض الفيزيوغرافية أو إشكال السطح وهي:

5-2-1 الجبال

تتسم الجبال بسمات محددة تجعلها أكثر ملاءمة لإقامة الحدود من غيرها من الظواهر الطبيعية فهي تعرقل عوامل الحركة والاتصال وبالتالي فهي تشكل نقاط دفاع جيدة للدولة وهي تعد حدوداً حربية جيدة، وهذه الوظيفة هي التي كانت شائعة قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان للاعتبار الحربي أهمية خاصة في تخطيط الحدود، وتعد الحدود بين

إمبراطورية النمسا والمجر وبين إيطاليا منذ عام 1866 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى من الأمثلة الجيدة في هذا المجال.

ويعيد هولدش[9] من أنصار فكرة الحدود الطبيعية، فإليه تعود نظرية الحدود الحربية والحدود الطبيعية، إذ يعد هولدش الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود، وعليه ينبغي الحيلولة دون اتصال أو احتكاك السكان بوسائل طبيعية ويرى في الجبال أفضل حاجز لهذا الغرض، في حين يرى جونز[10] أن الجبال ليست بالضرورة أحسن خطوط الدفاع من وجهة النظر الحربية، إذ يمكن للمهاجم اختراقها من الحد الممرات في الوقت الذي يتطلب من المدافع حماية كل الممرات.

والحقيقة أن التطورات التقنية بالنسبة لمجموعتي عوامل الحركة (وسائل النقل) وعوامل الاتصال (المواصلات) قد قلل كثيراً من عزل المناطق الجبلية وسماتها الخاصة في هذا الخصوص، فسلاسل الجبال بين سويسرا وايطاليا لم تعد عائقاً أمام الاتصال فالأعمال الهندسية العديدة والمتطورة جعلت الاتصال بينهما أمراً ميسوراً للغاية، والطرق الجبلية بين فرنسا واسبانيا مثالاً آخراً والأمثلة كثيرة جداً في الخريطة السياسية المعاصرة، زد على ذلك أن التطورات التكنولوجية في صناعة الأسلحة ومعدات القتال وتطوير فنونه قد قلل كثيراً من منعة المناطق الجبلية وبالتالي من الحدود في مناطقها..

هذا ونعتمد ثلاثة أساليب عند اعتماد الجبال كخطوط حدود وهي:

1. خطوط خط المحور (في قمم الجبال) Line of Crist Crust

2. خطوط تقسيم المياه Water Shede Shaele

3. خطوط لحف التلال (قدمات الجبال) Foot of the Hills

وقد أثار خط قمم الجبال وتقسيم المياه كثيراً من الجدل، إذ يرى البعض من رجال القانون أنه في الحالة التي لا تحدد معاهدة الحدود المسار الذي يتبع في إقامة الحدود فيها إذا كانت سلسلة جبلية تشكل حداً فاصلاً بين دولتين فان قمم الجبال وخط تقسيم المياه هما اللذان يحددان الحدود الدولية، غير أن الحقائق الجغرافية الطبيعية تجعل هذا الرأي غير دقيق فخط تقسيم المياه وأعلى قمة للجبال لا يتطابقان والأصل أنهما لا يتطابقان والاستثناء تطابقهما، مثال ذلك جبال البيره نيه حيث خط الحدود بين فرنسا واسبانيا تتخللها الحدود الدولية بخط تقسيم المياه الذي يسير في بعض أجزائه بمناطق منبسطة... وقد يبدو من الطبيعي أن تسير الحدود مع خطوط تقسيم

المياه بحيث تضمن لكل دولة حرية التصرف في منابع أنهارها خاصة وأن مناطق المنابع مؤهلة لتكوين مصادر للطاقة الكهربائية، وقد تنشأ مشكلات على الحدود بين الدول المتجاورة في حالة تعرض قمم الجبال إلى التعرية وتغير موضع امتداد خطا الحدود، إضافة إلى خطأ استعمال التعابير الجغرافية في اتفاقيات الحدود، كعدم التمييز بين أعلى قمة وخط تقسيم المياه أو خط تصريف المياه في المناطق الجبلية، كما قد تظهر مشاكل في الحدود في حالة اعتراض خط الحدود وجود الوديان والأحواض السهلية والممرات، من أمثلة النزاعات الناجمة عن هذه المشكلات الحدود الأرجنتينية – التشيلية، فجبال الانديز تفصل بين الدولتين باستثناء الطرف الجنوبي من السلسلة، وقد نصت معاهدة الحدود عام 1881 أن يسير خط الحدود على طول أعلى القمم التي قد تقسم المياه وعلى أن تمر الحدود على السفوح على كلا الجانبين، غير أن الخط الذي يصل بين أعلى القمم الجبلية لا يتفق مع خط تقسمي المياه، وهكذا ظهرت المشكلات ثم سويت عام 1902. شكل (1)

على أنه من المفيد أن نشير إلى أن اعتماد خط قمم الجبال أو خط تقسيم المياه بصفة مطلقة أمر غير مرغوب، بل ينبغي دراسة أمور أخرى كوحدة السكان وتركيبهم الانثولوجي والانثوغرافي وغيرها التي لها أهمية عند تخطيط الحدود.

والحقيقة أن الأمور السياسية لا تتماشى مع الظروف الطبيعية بقدر ما تخضع لقوة الدول في زحزحة ادعاءاتها على الأراضي أو حسب الاتفاقات التي يمكن أن تصل إليها الدول.

5-2-1-2 الأنهار

ترجع فكرة اعتماد الأنهار كحدود دولية إلى نظرية الحدود الطبيعية، فقد اعتمد الرومان نهر الراين والدانوب بمثابة خطوط دفاعية طبيعية ضد البرابرة، فللأنهار قيمة اقتصادية وعسكرية في آنٍ واحد، فالقيمة الاقتصادية معروفة، أما القيمة العسكرية فتتلخص بان للأنهار دوراً مهماً في الأغراض الحربية كخطوط للدفاع، وقد لعبت الأنهار الكبرى في الأراضي المنخفضة كالراين والميز دوراً مهماً خلال الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن التطورات التكنولوجية في معدات وفنون القتال قد قللت كثيراً من الأهمية الدفاعية للأنهار، وأصبحت النظرة للأنهار على أنها عامل وصل بعد أن كانت عامل فصل أو حاجز عزل، فالأنهار تعمل على توحيد السكان الذين يعيشون على ضفافه وضمن أحواضها، بالإضافة إلى أهميتها للنقل والمواصلات وللنشاط الزراعي والصناعي..

والحقيقة أن الأنهار كحدود تعتريها بعض المشكلات منها[11]:

1. المشاكل الناجمة عن مرور المجرى خلال خافق تتوفر فيه إمكانية توليد القوة الكهربائية كما هي الحال في نهر الزمبيزي.
2. إن للأنهار سلوكاً طبيعياً غير مستقر فمجاريها بتغير ومستوى قنواتها في تغير مستمر أيضاً.
3. ولما كان للأنهار اتساع فان هذه الحقيقة تعتبر مشاكل إيجاد موضع امتداد الحدود السياسية بين الدول..

وتشهد الأنهار ثلاثة أنماط من الحدود هي:

1. ضفة النهر River Bank
2. خط الوسط Median Line
3. مجرى الملاحة Thalweg
4. ضفتي النهر.

والحقيقة أن خط الوسط يكون ذا جدوى في الأنهار غير الصالحة للملاحة، أما الأنهار الصالحة للملاحة فتعتمد مجرى الملاحة. إما باعتبار ضفة النهر فيخضع النهر للسيادة التامة لإحدى الدولتين، أما ضفتي النهر فتكون الحدود مزدوجة وخضوع النهر للسيادة المشتركة فيهما. ويمكن الإشارة إلى أن قاعدة الحدود المعروفة بالمجرى الملاحي أو خط التالوك أو خط أعمق المياه المعتمد في اتفاقية الحدود في شط العرب بين العراق وإيران لعام 1937، فقد نصت على "وجوب" تعيين منطقة في شط العرب مقابل عبدان لا يتجاوز امتدادها 6 كيلومترات يسير فيها خط الحدود مع مجرى الملاحة، ولما كانت القناة الملاحية غير ثابتة فقد تملأ بالرواسب، وقد تتأثر بالعمليات الجيولوجية للنهر، وفي هذه الحالة يجب أن يشار لها في نصوص الاتفاقيات لتجاوز المشكلات المحتملة، وثمة مسالة أخرى ينبغي التنبيه إليها وهي ضرورة الوصول إلى تقييس محدود للنهر الصالح للملاحة، في الفصول المختلفة ومستوى الماء وعمق غاطس البواخر الملاحية التي تستعمل النهر وما إلى ذلك[12].

3-1-2-5 الغابات والصحاري والمستنقعات والبحيرات

الغابات جهات قليلة السكان لصعوبة ظروفها المعاشية ولرداءة عوامل الحركة، وهي لقلة سكانها تفصل بين أقاليم كثيفة السكان، لأن الاتصال بين هذه الأقاليم يتطلب رحلات طويلة وشاقة وأحياناً خطرة، غير

أن التطورات التكنولوجية بعامة وتكنولوجيا النقل والمواصلات بخاصة قد قلل من أهمية الغابات كحدود جغرافية فاصلة[13].

وتتصف الصحاري بقلة سكانها أيضا وهي صعبة الاجتياز لذلك اتخذت كمناطق عازلة بين المجتمعات واتخذت كتخوم لهذا السبب، غير أن اكتشاف الموارد المعدنية وخاصة النفط برز مجدداً أهمية هذه المناطق فتحولت وظيفتها من كونها عامل فصل إلى مركز تفاعل واتصال بين الأقطار المتجاورة، مما نجم عنه العديد من المشكلات الحدودية، فالنزاع بين شيلي وبيرو وبوليفيا حول صحراء أتاكاما يعد من تصعب المشاكل الدولية في خريطة أمريكا اللاتينية، فقبل عام 1870 كانت تخوم هذه الدول تلتقي في المنطقة الصحراوية عندما لم تكن لها قيمة اقتصادية كبيرة عدا وجود بعض مناجم النحاس والفضة إلاّ أن بدء استغلال رواسب نترات الصوديوم وبكميات تجارية أدى إلى تنامي الأطماع للسيطرة عليها، وقد استغلت هذه الدول ضعف الحدود وعدم وضوحها مما أدى إلى نشوب حرب الباسفيك بين عامي 1878-1884 وخلالها انتصرت شيلي على خصميها ووسعت حدودها الشمالية مسافة 750 ميل وانتزعت ميناء أريكا Arica من بوليفيا وحرمانها بالتالي من منفذها البحري الوحيد هذا، أما علاقاتها ببيرو فقد ظلت متوترة إلى عام 1929 حيث قسمت المنطقة واسترجعت الأخيرة واحة تكنا Tacna[14].

وتشابه المستنقعات والبحيرات سابقتيها في كونها قليلة السكان صعبة المواصلات، والمستنقع والغابة كثيراً ما يشغلان مساحة واحدة، إذ يتخلل أحدهما الآخر، ومن ثم يصبح المستنقع عقبة في سبيل الانتقال، ومن الأمثلة على ذلك مستنقعات نهر بريت في غرب روسيا بينها وبين بولندا قد حددت الطرق التي تتبعها الجيوش في سيرها، ومستنقعات تيراي الشهيرة تفصل قبائل الهندوس في السهول عن قبائل الجركا وساعدت على استقلال ولاية نيبال. وكانت المستنقعات الساحلية الأفريقية سبباً من أسباب تأخر اكتشاف القارة[15].

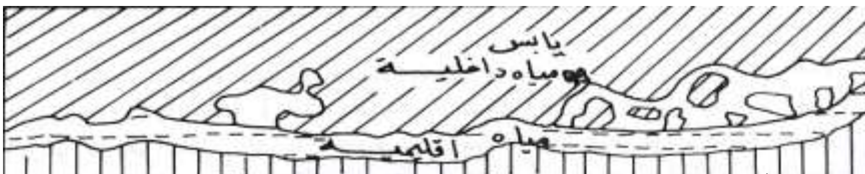
هذا ولقد كان للتقدم العلمي والضغط السكاني وتطور وسائل النقل دور مهم في تجفيف المستنقعات وبذلك فقدت أهميتها كعامل فصل وحاجز يحمي الدولة، فالسوفييت جففوا مساحات واسعة من مستنقعات ألبريت ومساحات واسعة في روسيا البيضاء وأوكرانيا.. هذا وتتسم الحدود في مناطق الصحاري والبحيرات بأنها من نمط الحدود الهندسية في الغالب كما سنرى لاحقاً.

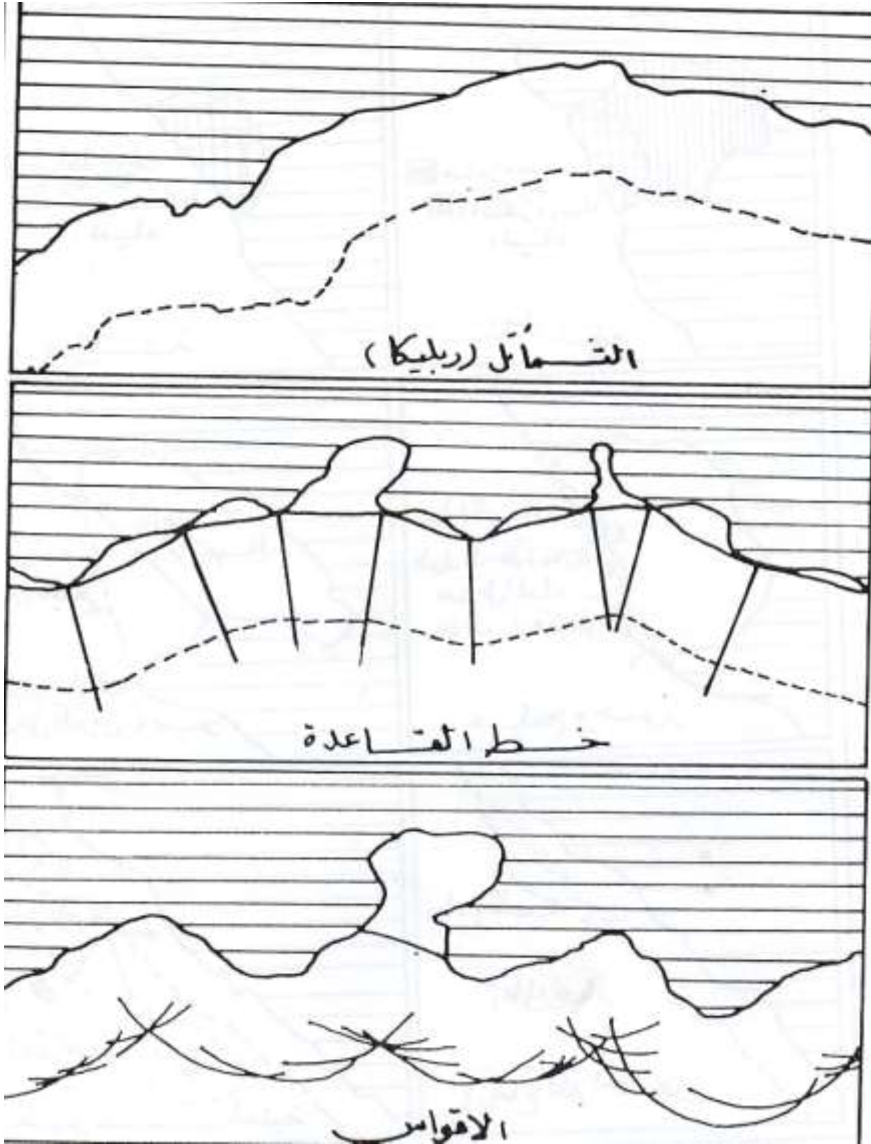
ومن الجدير بالإشارة إلى أن البحيرات قد تتخذ أجزاء من مسارات الحدود وتعد سويسرا وألمانيا، وبحيرة أيان بين فرنسا وسويسرا وبحيرتا ماجوري ولوكانو بين سويسرا وايطاليا، والحدود الكندية الأمريكية في بعض مسارها تمتد ضمن البحيرات العظمى عدا بحيرة مشيكان، وبحيرة فكتوريا في أفريقيا مثال آخر للحدود، وعموماً فالبحيرات أفضل من الأنهار في كونها مساراً للحدود الدولية ذلك لأسباب جيومورفية خاصة تتلخص باتساع مسطحها واتصافه بالاستقرار النسبي فهي ليست عرضة للدورات الجيومورفية بذات الدرجة كما في الأنهار، زد على ذلك أن إمكانية استغلالها في الصيد كما في التعدين القليلة السكان، إلاّ أنه يؤخذ عليها إمكانية استغلالها في الصيد كما في التعدين لا يمكن أن يتم إلاّ باتفاقات مسبقة كما أن تهيئ فرصاً كبيرة لتهريب أشخاص أو سلع.

4-1-2-5 البحار والمياه الإقليمية

اتسمت الحدود البحرية القديمة بأنها حدود مفتوحة أمام الغزوات البحرية المفاجئة وأمام غارات القراصنة ولهذا كانت وسيلة الدفاع الأولى هي ترك شقة حرام ذلك يترك أراضي مقفرة بين خطي الساحل ومراكز العمران في الداخل لكي تكون حاجزاً يقي السكان ويتيح لهم فرص الدفاع ضد الغزوات المفاجئة، لذلك لم تبن روما وأثينا مثلاً على الساحل مباشرة، فروما تبعد نحو 20 كم وأثينا نحو ثمانية كيلومترات، إلاّ أن الإسكندرية وقرطاجة قد بنيتا على الساحل مباشرة لكونهما يحظيان بمواقع حصينة على الساحل، ومع تقدم الحضارة المعاصرة لم تعد الحاجة إلى شقة حرام لأنها معرقلة للاتصال بكافة مظاهره، وظهرت أحقية الدولة في السيطرة على شريط من المياه المجاورة لها وبذلك بدأت بوادر الأفكار عن مسالة المياه الإقليمية، ثم تبلورت تدريجياً فيها بعد وبشكل متسارع نتيجة للوظائف العديدة التي تقدمها هذه المياه وهي:

1. الحماية والأمن العسكري.
2. الحماية والأمن الاقتصادي (منع التهريب)، وتنمية الموارد الاقتصادية الزراعية (الحيوانية والتعدينية).
3. الحماية والأمن الصحي (الحجر الصحي).




التماثل (ربليكا)
خط القاعدة
الاقواس

"طرق تحديد المياه الاقليميـة"

تحديد

المياه الإقليمية

يبدو أنه ليس هناك إجماع دولي على كيفية تحديد المياه الإقليمية على الرغم من أن فكرة هذا الموضوع تعود إلى أكثر من ثلاثة قرون ونصف، إلاّ أن هناك شبه إجماع بان عمق المياه الإقليمية يجب ألاّ يقل عن ثلاثة أميال كحد أدنى، ويرجع الفضل في تحديد المياه الإقليمية لأول مرة للقاضي الهولندي بنكرشكوك Van Bynker shock 1703م الذي قرر بعض القواعد لتحديد عرض المياه الإقليمية، أي قرر أن الدولة ذات السواحل لها أن تمد سلطانها على المياه المجاورة إلى المدى الذي يمكن أن تصل إليه مدافع الساحل، وكان أقصى مدى لمدفعية الساحل وقتذاك هو ثلاثة أميال، لذلك قرر أن يكون اتساع المياه الإقليمية هو ثلاثة أميال بحرية، وهناك اتجاهان في تحديد المياه الإقليمية، الأول مفاده أن يكون عرض المياه الإقليمية بحدود ثلاثة أميال، وتتزعم هذا الاتجاه الدول البحرية المتطورة كالولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا التي لا ترغب بتوسيع المياه الإقليمية لكي تظل الفرصة قائمة أمامها لاستغلال موارد الثروة في شواطئ الغير، أما الاتجاه الثاني فيقضي بزيادة اتساع المياه الإقليمية، فإيطاليا تمدها إلى ستة أميال والكيان الصهيوني بدأت بالاتساع أيضا منذ الثاني من تشرين الأول عام 1955 والسوفيت بحوالي 12 ميلاً وكذلك مصر والمملكة العربية السعودية، وهكذا يتضح أن هذا الاتجاه يعكس رغبة الدول المشار إليها وغيرها في إبعاد أساطيل الدول الأجنبية عن مياهها لاعتبارات أمنية واقتصادية على حد سواء، غير أن هناك دولاً بالغت كثيراً في هذا المجال، فدول أمريكا اللاتينية شيلي وبيرو وأكوادور قدموا حدود مياههم الإقليمية لمسافة 400 ميل بموجب معاهدة سنتياكو عام 1952، قد نجح في تحديد الحد الأدنى وهو باتساع ثلاثة أميال كمياه إقليمية فقط...

وقبل أن نحدد طرق قياس المياه الإقليمية، نود أن نشير إلى أن هناك خمس مناطق من المياه البحرية مرتبة حسب بعدها عن الساحل إلى عرض المحيطات وهي:

1. المياه الداخلية.
2. المياه الإقليمية.
3. المياه الملاصقة أو المكملة.
4. المنطقة المحايدة.
5. الرصيف القاري.
6. المياه الحرة.

تتألف المنطقة الأولى (المياه الداخلية) من الخلجان ومصبات الأنهار التي تقع داخل خط الأساس أو خط القاعدة وهو الخط الذي يقاس عند منطقة المياه الإقليمية.

وتمتد المنطقة الثانية (المياه الإقليمية) من خط الأساس لمسافة 12 ميلاً بحرياً داخل المياه بدءاً من أدنى منسوب للمياه في فترة الجزر (خط أساس) وتعد سيادة الدولة مطلقة على هذه المنطقة..

وتختلف المنطقة الثالثة (المياه الملاصقة) في اتساعها من دولة إلى أخرى، وتطالب الدول بممارسة بعض إشكال السيطرة عليها كالإجراءات الصحية والكمركية.

وتقع خلف هذه المياه المنطقة المحايدة وهي منطقة غير أكيدة التحديد تمتد بعد الـ 12 ميلاً تطالب بعض الدول فيها لأغراض اقتصادية أو أهداف أمنية، هذا ولم يعترف القانون الدولي بهذه المنطقة لذلك فإن إدامتها تتوقف على قوة الدولة الساحلية التي تطالب بها...

أما الرصيف القاري أو الجرف القاري فهو المنطقة التي تنحدر نحو البحر أو المحيط كلما ابتعدت عن الساحل حتى تصل فوقها المياه إلى عمق 200 متراً يزداد خلف هذا العمق إلى قعر المحيط وتدعى هذه المنطقة بالانحدار القاري، تحظى منطقة الرصيف بموارد الثروة النفطية وموارد الثروة السمكية، وقد أقرت لجنة عن مؤتمر جنيف عام 1958 حق الدول في استقلال ثروات مياه أرصفتها القارية وليس فرض سيادتها، وقد حدد الرصيف القاري بهذا المؤتمر على أنه يشمل قاع البحر والتربة السفلى والمناطق الغارقة من الساحل لكنها تقع خارج منطقة المياه الإقليمية إلى عمق 200 متر وحيث يسمح العمق باستغلال الموارد الطبيعية.

أما منطقة المياه الحرة أو عروض البحار وتشمل كافة المياه الخارجية لمنطقة المياه الإقليمية، وللدول كافة حق استخداماتها في النقل كما في المواصلات التلفونية أو الأنابيب وشبكات الإنترنت وغيرها.

طرق قياس المياه الإقليمية

لما كانت السواحل المختلفة تتباين جيورفولوجية بالنسبة لأطوالها وتعاريجها ولموبغرافيتها وجزرها وشاطئها وتعرضها للمد والجزر فلا غرابة أن تظهر الحاجة إلى ضرورة الاتفاق على طرق معينة لقياس المياه الإقليمية، وفعلاً فقد عقدت مؤتمرات عديدة دولية ركزت حول كيفية إقامة ما يسمى بخط القاعدة أو خط الأساس الذي منه تبدأ عملية قياس المياه من الساحل نحو البحر أو المحيط منها مؤتمر موناكو 1929 ومؤتمر لاهاي 1930 وجنيف 1958 وكراكاس 1973 وقد انتهت إلى بعض القواعد منها:

1. طريقة الربليكا Replica

تقتضي هذه الطريقة برسم خط الساحل بتعرجاته في البحر على مسافة تتطابق مع المياه الإقليمية التي تحددها الدولة...

2. طريقة خط الأساس أو القاعدة Base Line

يتم رسم خطوط مستقيمة تصل بين الأطراف البارزة في خط الساحل شريطة الا يتخطى أي خط قاعدة 24 ميلاً وبموجبه يتم تحديد المياه الداخلية للدولة وبعدها تحدد المياه الإقليمية بناء على المدى الذي تؤمن به...

3. طريقة الأقواس Envelope

تتم برسم أقواس أو دوائر من كافة نقط الساحل ومن خطوط القاعدة التي تحدد المياه الداخلية بنصف قطر يساوي مدى المياه الإقليمية الذي تسير عليه الدولة، أي أن هذه الطريقة تجمع بين طريقتي الأقواس وخطوط القاعدة..

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الخلجان والجزر قد أثارت مشاكل عديدة بشان مياهها الإقليمية أن الخليج هو المياه الداخلية وبموجب قرارات مؤتمر لاهاي (الهيج) عام 1930 هو ما كانت فتحته عشرة أميال فأقل، وقد أوصت مؤتمرات البحر أن الخليج يعد من المياه الداخلية إذا كانت فتحته لا تزيد عن 24 ميلاً، أي ضعف أقصى اتساع للمياه الإقليمية ويحدد

هذا خط الإغلاق بين فتحتي مدخل الخليج، وعندها تصبح المياه المحصورة بين خط الاتصال من جهة البحر، أما لو كان الخليج أوسع من 24 ميلاً فانه يجري تحديد المياه الإقليمية حسب قواعد الدولة، أما لو كانت فتحة الخليج اقل من 24 ميلاً فانه ترسم نصف دائرة ويكون قطرها خط الإغلاق بين فتحتي المدخل وبعد ذلك تقارن مساحة نصف الدائرة المرسومة مع مساحة المياه المحصورة بين خط الاتصال والساحل، ولو كانت مساحة الخليج أصغر من مساحة نصف الدائرة المرسومة على خط اتصاله فانه لا تصبح مياها داخلية لكي تقاس المياه الإقليمية من نهايته (خط الاتصال) من ناحية البحر، وإنما مجرد تعريجة ساحلية يحدد خط القاعدة عند أدنى جزء فيها بداية لقياس المياه الإقليمية، أما لو كانت مساحة الخليج اكبر من مساحة نصف الدائرة المرسومة على خط الاتصال فانه يصبح فعلاً جزءاً من المياه الداخلية للدولة..

وتظهر مشكلة أخرى عند وجود الجزر في مدخل الخليج، فإذا كان اتساع فتحة الخليج بحدود 40 ميلاً وتشغل الجزر 20 ميلاً من هذه الفتحة فينبغي أن يكون اتساع الفتحات بين الجزر الواقعة في مدخله لا تتعدى 24 ميلاً، ولا يصبح الخليج بجزره مياه داخلية تقاس من عند نهايتها من جهة البحر المياه الإقليمية لم عدم انطباق القاعدة السابقة عليها وإنما مجرد مياه البحر تقاس المياه الإقليمية من عند أدنى جزر فيها.

أما بخصوص المصبات الخليجية(*) فهي تعامل معاملة الخلجان في تطبيق خط الاتصال.

5-2-1-5 الحدود في الفضاء الخارجي

يرجع الاهتمام في الحدود في المجال الجوي والفضاء الخارجي إلى عام 1957 اثر إطلاق السوفيت أول قمر صناعي لهم في العام المذكور، وقد اقترحت عدة مناطق للحدود في هذا المجال منها:

1. تعيين الحدود العليا للمجال الجوي عند النقطة التي تصل فيها قوة جاذبية الشمس درجة أعلى من قوة جاذبية الأرض.
2. تتعين الحدود العليا للمجال الجوي عند النقطة التي تبلغ عندها درجة الحرارة إلى حدها الأدنى.

(*) يقصد بالمصب الخليجي الأودية النهرية الغاطسة مثل المصب الخليجي لنهر سانت لورانس.

3. تتعين الحدود العليا للمجال الجوي عند النقطة التي تسود فيها زرقة السماء.

4. تعين الحدود العليا للمجال الجوي عند أقصى ارتفاع إذا رمى منه جسم فوق مكان ما يجب أن يسقط عمودياً على ذلك المكان.

أما الطريقة السائدة لتعليم الحدود الآن فتقوم على أساس النهاية العليا للغلاف الجوي فحيث نصل إليها يبدأ الفضاء الخارجي.

ويبدو أن هناك شبه اتفاق بين فقهاء القانون الدولي بضرورة إيجاد نقطة ما في الجو أو الفضاء تقف عندها سيادة الدولة وفوقها يظهر الفضاء الحر، وتقترح الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتد سيادة الدولة في المجال الجوي فوق إقليمها لمسافة 25 ميل عن سطح الأرض كأجواء إقليمية بينما يقترح السوفييت أن تمتد سيادة الدولة إلى 18 ميلاً، ويرى بعض المختصين أن تمتد إلى مسافة 55 ميلاً لتبلغ الارتفاع المناسب الذي عنده تتغلب قوى الطرد عن مركز الأرض، واقترح البعض إقامة منطقة ملاصقة بين المجال الجوي والفضاء الخارجي تمتد إلى 600 ميلاً، واقترح منح حق المرور الجوي للطائرات المدنية خلال هذه المنطقة وأطلق عليها المنطقة المحايدة.

هذا وقد عقدت عدة مؤتمرات دولية لتنظيم الحدود في المجال الجوي والفضاء الخارجي خاصة بعد تنامي صناعة الأقمار الصناعية والطائرات الذاتية وغيرها ...

ولعل من الجدير بالإشارة إلى أن ضرورة عدم امتداد السيادة الإقليمية إلى الفضاء الخارجي تعززها الحقائق الفلكية، ذلك أن دوران الأرض حول نفسها وبسرعة 66.000 ميلاً في الساعة حول الشمس، وتحرك نظام المجموعة الشمسية بسرعة مليون ميل في الساعة ضمن الكون، بترك أية نقطة في الفضاء فوق دولة ما لمدة لا تتعدى جزء من الثانية فقط، فضلاً عن صعوبة تحديد الفضاء الخارجي ...

وهكذا يتضح أن الحدود في المجال الجوي والفضاء الخارجي لا زالت مفاهيم ليس إلاّ، ويتطلب الأمر الاتفاق الدولي على مجموعة من الأصول والمبادئ لتحديدها تجنباً لأية مشكلة محتملة في ظل عصرنا الحالي عصر الطيران والفضاء ...

5-2-2 التصنيف الصناعي (الفني)

ويتمثل هذا التصنيف بالحدود الهندسية التي عادةً ما تأخذ شكل خطوط مستقيمة أو منكسرة أو أنها تتبع دوائر العرض أو خطوط الطول أو منحنيات الأقواس، وقد قسم كرزون 1907 الحدود الصناعية إلى الحدود الفلكية والحدود الرياضية وحدود المنحنيات، وتشيع هذه الأنماط من الحدود في المناطق القليلة السكان كالجهات الصحراوية أو المناطق الحديثة الاكتشاف، والأمثلة عليها كثيرة في العالم. وفي وطننا العربي ويشيع مثل هذه الخطوط الهندسية المستقيمة بين الأقطار العربية حيث لا تتباين على جانبيها الظواهر الطبيعية والبشرية وتظل الأرض العربية تفرض وحدتها. والحدود الكندية، الأمريكية (دائرة عرض 49 شمالاً) والحدود بين الولايات الأمريكية ذاتها وغيرها كثير، وهذه الحدود وهمية لا ظل لها في الخرائط وضمن المعاهدات والاتفاقات الدولية. عموماً تتسم هذه الحدود ببساطتها...

5-2-3 التصنيف البشري (الاثنولوجي والانتوغرافي واللغوي والديني)

يطلق على حدود هذا التصنيف بحدود جغرافية بشرية وهذه الحدود تمثل نقاط فصل بين العناصر البشرية، لكن الواقع لا يوجد حدود تضم جميع أفراد السلالة الواحدة، ذلك للاختلاط المتزايد للسلالات بعضها ببعض، والأمثلة على ذلك كثيرة فالإسكندرونة اقتطعت من الأراضي العربية السورية لتكون جزءاً من تركيا واقتطع إقليم الأحواز ليكون جزءاً من أراضي ايران بدلاً من الأراضي العراقية ذلك في ظل الهيمنة الاستعمارية، وقد يحدث أن تخطط الحدود وتجيء عناصر بشرية وتسكن حولها وقد يحدث أن تخطط الحدود بطرق قسرية كما فعل الحلفاء أعقاب الحرب العالمية الثانية بتقسيم ألمانيا إلى قسمين لا بل قد تقسم العشيرة الواحدة إلى قسمين والأمثلة كثيرة في ألمانيا ويوغسلافيا سابقاً وأفغانستان وغيرها ...

وعموماً فإن الحدود البشرية حدود مؤقتة تتغير بتغير الظاهرات البشرية ذاتها من زمان إلى آخر، زد على ذلك أن الحدود الاثنولوجية سلالية أو لغوية أو دينية لا وجود لها في صورة خطوط فاصلة إلاّ في أضيق الحدود ولا تظهر إلاّ بمعاونة عوائق طبيعية محددة، وتظهر غالباً في صورة نطاقات انتقالية تتباين ضيقاً واتساعاً، وإن هذه النطاقات

الانتقالية تحدد مساحات أرضية تسود فيها نسبة لا بأس بها من التجانس الديني ونسبة أعلى من التجانس اللغوي.

5-2-4 التصنيف القائم على العلاقة بين الحدود والظواهر الحضارية[16]

يرجع هذا التصنيف إلى الجغرافي هارتشهورن ويقوم هذا التصنيف على أساس وقت إقامة الحدود، أما إذا كنت قبل أو بعد إعمار المنطقة، وقد قسم الحدود إلى:

1. **الحدود السابقة**: ويقصد بها الحدود السابقة لإعمار المنطقة وتطويرها، وهذه الحدود أقل الحدود إثارة للنزاعات، كالحدود بين كندا والاسكا 1825...
2. **الحدود اللاحقة**: وهي الحدود التي تخطط بعد إعمار المنطقة، وإذا ما رسمت هذه الحدود طبقاً للتكوين البشري والاثنوغرافي فإنها تصبح ثابتة وتقل المشاكل التي تقترن بها كالحدود بين السويد والنرويج..
3. **الحدود المنطبقة أو المفروضة**: ترسم عبر الصفات الحضارية والاقتصادية والعمرانية للمنطقة كان يؤدي ذلك إلى تقسيم منطقة عشائرية واحدة إلى قسمين، كما عليه الحال بالنسبة للحدود العراقية – الإيرانية ، والعراقية – التركية، وكذلك الحدود بين برلين الشرقية وبرلين الغربية.
4. **الحدود الراسخة**: يشمل ذلك الحدود الدائمة لمدة طويلة من الزمن كالحدود - الفرنسية الاسبانية.
5. **الحدود التذكارية**: يقصد بها الآثار التذكارية للحدود التي كانت سائدة في وقت ما وبعد إزالتها تركت آثارها في منطقة تواجدها عمرانياً واقتصادياً، كالحدود القديمة بين تركيا والبلقان...

5-2-5 التصنيف على أساس الثبات

يعود هذا التصنيف إلى فان فالكنبرك، حيث قسم الحدود إلى: حدود ثابتة أو ناضجة، وحدود غير ثابتة (غير ناضجة) وهذا التصنيف مقتبس من فرضية الدورة التي تمر بها الدولة وتبعها لذلك فقد وجد فالكنبرك عدة أنماط للحدود تبعاً للمرحلة التي تمر بها الدولة، وهي:

1. **حدود الدولة الصبية**: تتسم بالثبات لأن الدولة منشغلة بتنظيم أمورها الداخلية، أما من وجهة نظر جيران الدولة الشابة فهي غير ثابتة..

2. **حدود الدولة المراهقة**: تتسم بالحدود غير الثابتة بسبب رغبتها في التوسع..
3. **حدود الدول الناضجة**: تتسم بالثبات لاسيما إذا كانت جيرانها غير راغبة في التوسع...
4. **حدود الدولة الهرمة**: تتسم بكونها حدوداً غير مستقرة .... وقبل أن نختم حديثنا عن تصانيف الحدود لابد أن نشير إلى أن هناك تصانيف أخرى وتعابير أخرى لأنواع الحدود منها:

الحدود الآمنة(17): وهي الحدود التي تطالب بها الدول لأهداف إستراتيجية مثال ذلك تحريك السوفييت حدودهم جهة فنلندا من 17 ميل إلى 90 ميل، داخل فنلندا بحجة إبعاد الخطر عن موسكو عام 1940، وكإصرار الكيان الصهيوني للاحتفاظ بالجولان والضفة الغربية لنهر الأردن كحدود آمنة لكيانها الغاصب...

الحدود المعقدة: وهي التي تضم أكثر من نوع من الحدود..

وهناك حدود المنتصر وحدود المغلوب طبقاً لما تسفر عنه النزاعات المسلحة..

ثبت الهوامش والمصادر

(1) الفيروز آبادي ، القاموس المحيط، ج1 ، 1330هـ، ص ص 286-287.

(2) أبن منظور، لسان العرب، ج4، 1300هـ، ص 115.

(3) Boggs, S. W., International Boundaries, A. M. S. Press, New York, 1966, P. 5.

(4) Prescott, J. R. V., Geography of Frontiers and Boundaries, London, 1967, PP. 33-35.

(5) Loc. Cit.

(6) د. عبدالرزاق عباس ، المصدر السابق، ص ص 98-99.

(7) للتفاصيل أنظر :

عزالدين فريد و د. فيليب رفلة، المصدر السابق، ص ص 200-212.

محمد الديب، الجغرافيا السياسية، المصدر السابق، ص ص 247-249.

د. عبدالرزاق عباس، المصدر السابق، ص ص 105-109.

(8) للتفاصيل أنظر :

جابر إبراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، دراسة قانونية وثائقية، مطبعة دار السلام، بغداد 1975، ص ص 33-156.

عزالدين فريد و د. فيليب رفلة ، المصدر السابق ، ص ص 219-242.

د. عبدالرزاق عباس، المصدر السابق، ص ص 112-128.

محمد رياض، المصدر السابق، ص ص 205-231.

د. محمد الديب، المصدر السابق، ص ص 250-318.

د. محمد عبدالغني سعودي، المصدر السابق، ص ص 109-123.

د. محمد السيد غلاب (وآخرون)، المصدر السابق، ص ص 98-110.

(9) Holdich, T., Political Boundaries, Goegraphical Magazine, Vol. XXX11, 1916, PP. 499-503.

(10) Jones, S. B., Boundary Making, Washington, 1945, PP. 98-99.

(11) عبدالرزاق عباس ، المصدر السابق ، ص 118.

(12) عبدالرزاق عباس ، المصدر السابق ، ص 119.

(13) فوست، س. ب. ، ترجمة محمد سيد نصر، جغرافية الحدود [القواعد والسياسات التي تراعى في تعيينها]، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، 1394 هـ، ص 42.

(14) عن عبدالرزاق عباس، المصدر السابق، ص ص 116-117.

(15) فوست ، المصدر السابق، ص 43.

(16) للتفاصيل أنظر :

محمد رياض، المصدر السابق، ص ص 230-246.

محمد الديب، المصدر السابق، ص ص 301-318.

عبدالرزاق عباس، المصدر السابق، ص ص 153-166.

(17) عن عبدالرزاق عباس، المصدر السابق، ص ص 150-152.
(18) عبدالرزاق عباس، المصدر السابق، ص ص 121-123.
(19) للتفاصيل عن الحدود الآمنة، أنظر :
إبراهيم شحاتة، الحدود الآمنة والمعترف بها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، بيروت ، 1975.

6

نظريات الستراتيجية الدولية

1-6 تحديد مفاهيم

1-1-6 الاستراتيجية (السَوْق)

ترجع كلمة الاستراتيجية إلى لفظة استراتيجوس strategos ويعني العام general وفي اليونانية تعطي معنى قائد ومن هنا يتبلور معنى الاستراتيجية فاستخدمها البعض لتعني (علم القيادة) بينما استخدمها آخرون لتعني (فن القيادة). وقد ازداد الاهتمام بالسوق لدى القادة العسكريين خلال القرن التاسع عشر لاسيما في معارك القتال.

وكان أبرز من نال لقب أب الإستراتيجية الجنرال الألماني (كلاوتزفيتز) الذي وصف الاستراتيجية بأنها: فن إعداد المعارك. أو هي الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة. أما طريقة تنفيذ الحملة وسبل إدارتها فقد أطلق عليها (التكتيك) ويرجع اصل كلمة تكتيك إلى جذور يوناني تاسو Tosso بمعنى يعالج أو يدير arrange. أما أول من أعطى للإستراتيجية أبعاداً جديدة أخرجها عن الدائرة العسكرية فهو الجنرال الفرنسي (اندريه بوفر) الذي عرفها بأنها دايالكتيكية الإرادات المتقابلة التي تستعمل القوة فيما ينشئ عنها من نزاع وهذا يعني أن الإستراتيجية هي من استخدام القوة العسكرية أو غير العسكرية في تحقيق هدف محدد. وبعد الحرب العالمية الثانية طرأ تطور كبير في مفهوم وأبعاد السَوْق (الإستراتيجية) ولاسيما في العلاقة بينها وبين السياسة. فبينما كان المفهوم أبان القرن التاسع عشر ينحصر في المجال العسكري وفي الإعداد للمعارك الحربية بهدف تحقيق النصر. إذا بهذا المفهوم يخرج من نطاقه العسكري في القرن العشرين ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل أبعاداً جديدة ولتضم من بين ما تضم الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية إلى جانب البعد العسكري.

والشيء المهم في هذا التعريف هو العلاقة بين السياسة والسَوْق. وأول ما يجب الإشارة إليه هو أن السَوْق أصبح أداة من أدوات السياسة وتابعاً لها[1].

وجاء في تعريف الإستراتيجية أيضاً[2] دراسة القوانين التي تحكم الحرب في وضع حرب ككل. إن مهمة علم العمليات وعلم التكتيك هي دراسة القوانين الخاصة بقيادة الحرب في وضع جزئي. ويلاحظ مما تقدم:

1. بعد تحديد الهدف السياسي يأتي السَوْق ليعالج المسائل التي تؤدي إلى تحقيق الهدف الأساسي، أي هي الجسر الذي يمتد من الهدف إلى تحقيقه مروراً بالتطبيق تاركة للتعبئة معالجة مسائل الجزيئات.

   ومن هنا فإن ميدان السَوْق هو ميدان الحرب بأبعادها المختلفة.

2. تتضمن المسائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف ومن بينها تحديد جملة من القضايا التي يعالجها السوق نذكر منها:

   أ. نظرية استخدام المعارك لتحقيق الهدف.

   ب. نظرية العمليات والتعبئة.

   جـ. نظرية بناء القوات المسلحة.

   د. التخطيط والإشراف على الحملة.

   هـ. الإجراءات العسكرية والمعنوية والإعداد السياسي .

   و. قيادة القوات المسلحة.

   ز. اختبار الأهداف الحاسمة.

   ح. اتخاذ الإجراءات المضادة لسَوْق العدو.

   ط. التركيز على ما يسمى الحرب ككل.

3. لا توجد استراتيجية ثابتة تصلح لكل زمان ومكان.

4. مهمة الاستراتيجية تحقيق الهدف السياسي.

ولسنا بصدد مناقشة التعاريف والمضامين المختلفة للسَوْق ولكننا نقول أن السَوْق لا ينحصر بمجال دون آخر. إذ إن كل مجال يوضع له هدف للوصول إليه ويرسم له سَوْق لتحقيقه.

2-1-6 توازن القوى[3]

الفكرة الكامنة وراء نظام القوى بصورته التقليدية في العلاقات الدولية هي أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع. وهذا الصراع لا يمليه اختلاف المصالح القومية وإنما ينشأ من محاولة الدول تعظيم قوتها

بالنسبة للآخرين. فعندما تبلغ دولة ما درجة عالية من القوة فان ذلك سيكون مدعاة لتهديد حرية دول أخرى، مما يدفع التحدي الجديد الدول لمواجهة القوة بالقوة من خلال قواها الذاتية أو تحالفها، وعموماً فإن محالفات القوى المضادة المتعادلة لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد أنها تحظى بالتفوق. ومن هنا فان توازن القوى يخدم السلام العالمي من جهة، ويحمي استقلال الدول الأعضاء في المجاور أو التكتلات من جهة أخرى.

ويستند نظام توازن القوى على ركيزتين هما:

1. إن الدول الأعضاء في محاور القوى يجمعها هدف الإبقاء على الوضع السائد في علاقات القوى وردع العدوان.
2. في حالة أي موقف دولي فان التوازن يتحقق عن طريق قدرة القوى على إحداث ضغوط مضادة.

وهناك توازن للقوى يتألف من مجموعات قوى كثيرة.

6-1-3 الصراع الدولي

يعني الصراع تنازع الإرادات الوطنية. وينجم عن تباين مراحل قوة الدولة وإمكاناتها المتاحة بمختلف مظاهرها المادية والمعنوية، كما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل التنازع دون الدخول في نزاع مسلح. وللصراع إشكال منها الصراع السياسي والصراع الاقتصادي والصراع الإعلامي وما إلى ذلك، وتنوع أدوات الصراع وتتدرج من أكثر فاعلية إلى أكثرها سلبية ومنها: الضغط – الحصر – الاحتواء – التهديد – العقاب – التفاوض – التساوم – الإغراء – التنازل.. الخ[4].

والصراع الدولي اشمل واعقد بمفهومها من مفهوم الحرب، لان الحرب متى ما وقعت لا خيار أمام أطرافها سوى الاستمرار أو الاستسلام أو المقاومة أو الإذعان أو النصر أو الهزيمة. أما الصراع فيمكن إدارته والتكيف مع ضغوطه المختلفة من خلال المدخل النفسي أو المدخل العقائدي أو مدخل المصالح القومية أو مدخل سباق التسلح أو مدخل النظام الدولي والمدخل السياسي والمدخل الجيوبولوتيكي[5].

6-1-4 الوفاق الدولي[6]

يرجع هذا المدلول إلى سبعينات هذا القرن. وقد شاع للتعبير عن الحالة التي وصلت إليها علاقات الكتلتين الغربية والشرقية (السوفيتية) في

حينه والتي أصبح الطابع المميز لها هو الاتفاق المشترك حول العديد من القضايا الأساسية خاصة مسألة الحرب والسلام في ظل الرعب النووي ولعل من بين الأسباب التي برزت ظاهرة الوفاق ما يأتي:

1. تقلص الصراعات العقائدية على سلوك القوتين العظميين كرد فعل تلقائي ومنطقي للتصاعد المستمر من أخطار المجابهات والحروب.
2. سباق التسلح بين الدولتين العظميين بالنسبة للأسلحة النووية.
3. إن الدولتين العظميين قد تجاوزنا مرحلة المراهقة السياسية فطابع الإدراك والنضج والتعقل هو الطاغي على سلوكهما بعيداً عن الانفعال والتطرف.
4. تصاعد أخطار الصين كقوة نووية.

وعموماً فإن هناك من يستخدم مصطلح الانفراج كبديل للوفاق. فإذا كان الوفاق يعمي الذوبان النهائي لمظاهر الاختلاف والتناقض فإن العلاقات بين الدولتين العظميين ليس كذلك. وإذا كان الانفراج يعني أن التوترات أخذت في الانحسار فإن علاقات الدولتين العظميين اكبر من ذلك. إذ يصدق على الوضع القائم بينهما أنهما بلغا مرحة التفهم المشترك للمصالح والقضايا الرئيسية بينهما.

5-1-6 نظام القطبية الثنائية(7)

نظام دولي برز للوجود بعد الحرب العالمية الثانية عرف بمراحله الأولى بنظام القطبية الثنائية المحكمة، ثم تطور إلى ما يعرف بنظام القطبية الثنائية المفككة. وقد دفع إلى ظهوره ثلاثة عوامل هي: التقسيم الثنائي لإمكانات القوة الدولية وتفاقم الصراعات العقائدية وحيازة القوتين العظميين لنسبة هائلة من قدرات الحرب النووية في المجتمع الدولي. فنظام القطبية الثنائية يعني توزيع إمكانات العالم الفعالة من القوة بين كتلتين متنافستين وقد اتخذ إطار مؤسسياً بهيئة حلفين هما (الأطلسي ووارشو) التي تسيطر عليهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وقد نهار هذا النظام عم 1989 وبرز نظام القطب الواحد.

6-1-6 المركزية المتعددة البوليستترزم(8)

اصطلاح دخل أدبيات السياسة الدولية منذ بداية الستينات يعبر عن انتهاء الهيمنة الثنائية المطلقة للقوتين وبروز قوى جديدة تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات التي تتصل بمصالحها الوطنية بعيداً عن تسلط هاتين القوتين.

6-1-7 التعايش السلمي[9]

سياسة نادى بها نيكتاخرشوف في شباط عام 1956. تقوم على التراجع عن مبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي والإقرار بمبدأ التعايش السلمي بديلاً لها. ويمثل هذا الإقرار السوفيتي إحدى نقاط التحول الثورية في السياسة الدولية في عالم ما بعد الحرب لأنها أذابت الجليد المتراكم على علاقات الدولتين وأتاحت فرصة جديدة قائمة على الحوار وتدعيم فرص التفاهم المتبادل وتعميق مصالحهما المشتركة والسير بها إلى حالة من الوفاق. وتعد هذه الحالة من ابرز ملامح العلاقات الدولية في عصرنا الحالي.

6-2 نظرية القوة البرية[10]

يعد راتزل (1844-1904) أول من درس وعالج المكان والموقع معالجة منسقة وازن بها بين الدول. وقد أكد راتزل على وجود روابط قوية بين القوى المقاربة والقوى السياسية. وعليه فان بداية مفهوم القوى القارية يقترن بآراء راتزل. ولكن هذا المفهوم يظل شاخصاً وفاعلاً طبقاً لأراء ماكندر. وبغية إبراز هذه الحقائق فان هذا المبحث سيعرض آراء كل من راتزل وكيلن وكارل هوسهوفر ثم ننتقل إلى ماكندر.

غردريك راتزل 1844-1904

كان راتزل متأثراً بنظرية دارون (نظرية النشوء والارتقاء) وآمن بأن الدولة كائن حي. فالنمو حاجة ماسة للكائن الحي والدولة كذلك طبقاً لأرائه حتى ولو كان ذلك عن طريق القوة. وقد أكد راتزل على المساحة Raum والموقع Lage وطبيعة الحدود السياسية Grenzen. واعتقد أن المجال الإقليمي يؤثر في قوة الدولة، كما نه يعتمد في حجمه على هذه القوة. وآمن بأن المساحة الكبيرة ضرورة لنمو الكائن الحي. ويضفي الموقع صفات مميزة على المساحة. أما الحدود فهي جلد الكائن الحي وهي علامة النمو أو الاضمحلال.

وقد وضع راتزل **سبعة قوانين للتوسع الإقليمي** هي:

1. تزيد مساحة الدولة بانتشار السكان ونمو ثقافتهم.
2. إن نمو الدولة عملية لاحقة لنمو السكان.
3. تتسع الدولة لضم الوحدات الصغيرة إليها.

4. الحدود هي العضو الحي المغلف لها فهي تنمو أو تنكمش تبعاً لقوة الدولة.
5. تحظى السهول وأودية الأنهار والمناطق المهمة الأخرى بمركز الثقل في اهتمامات الدولة خلال مراحل نموها.
6. إن التوسع الأرضي يأتي للدول البدائية من الخارج.
7. التوسع يفتح الشهية للتوسع.

وقد وسع راتزل القانون السابع فقال أن (هذا الكوكب الصغير أي الأرض لا يتسع إلاّ لدولة عظيمة واحدة) وذكر راتزل أن استغلال المساحات الكبيرة ستكون أهم ظاهرة في القرن العشرين. وأكد على أن تاريخ العالم ستتحكم فيه الدول الكبيرة المساحة، كروسيا أو أوراسيا والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية، ولكن لابد من القول أن المساحة لا تعتبر عاملاً مجرداً قادراً على الفعل لوحده دون غيره من العوامل الأخرى.

رودولف كيلن 1864-1922

جغرافي عمل أستاذا بإحدى جامعات السويد، وهو صاحب الفلسفة المعروفة بأن القوة أهم من القانون. وإن الضرورة لا تعرف القانون. وتنبأ بان دولاً عظمى ستنشأ في آسيا وأفريقيا وأوربا. وتنبأ بان السيادة ستنتقل من القوى البحرية إلى القوى البرية التي ستتحكم يوماً في البحار. وقد نشر كيلن كتابين أولهما عام 1917 باسم، (الدولة مظهراً من مظاهر الحياة) والثاني عام 1920 بعنوان، (الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي) ويرتكز هذان الكتابان على خلفية معينة تمتد أصولها إلى الفلسفة العضوية. والكثير من الآراء المتعارضة التي تظهر من كتابات راتزل وماكيندر. وقد طور كيلن أبحاثه إلى ما عرف فيما بعد باسم نظرية الدولة، وقد قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى:

أ. الجغرافيا والدولة.
ب. السكان والدولة.
جـ. التركيب الاجتماعي للدولة.
د. الموارد الاقتصادية للدولة.
هـ. المنطقة الحكومية.

كارل هوسهوفر 1869-1946

جغرافي ألماني، نال درجة الدكتوراه عن جغرافية اليابان عام 1911. خدم في الحرب العالمية الأولى في الجيش الألماني وارتقى فيه حتى نال مرتبة لواء، صديق حميم لتلميذه هيس (الذي مات منتحراً في أيلول عام 1987). عين عام 1895 مدرساً للجغرافية والتاريخ الحربي بمعهد ميونيخ. ثم أسس معهد الجيوبولتيكا بميونيخ. وبعد وصول هتلر للحكم عين هوسهوفر رئيساً للأكاديمية الألمانية.

لقد آمن هوسهوفر بأن الحياة للدول الكبيرة. أما الدول الصغيرة فمصيرها الزوال. وكان مؤيداً لمبدأ مونرو في نصف الكرة الغربي وكان يعتقد أن العالم مصيره لثلاث حكومات: الولايات المتحدة في الغرب واليابان في الشرق، وألمانيا في أوربا وأفريقيا، وقد آمن بالشعار الذي رفعه اليابانيون: التوسع الإقليمي واختزال الضغط السكاني. وآمن بأن الدولة كائن حي. واعتقد بأن الدولة يجب أن تتبع سياسية الاكتفاء الذاتي. وقد رأى أن الدولة القوية هي التي يتوفر لها عدد كبير من السكان ومعدلات مواليد مرتفعة ووجود موائمة تامة بين السكان وتربة الوطن وتوازن بين سكان الحضر وسكان الريف. وقد نظر لحدود الدولة كالعضو المغلف للكائن الحي قابل للتغير (النمو والاضمحلال).

أما من الناحية العسكرية فقد رأى بان القوة العسكرية تعتمد على ثلاثة أركان (الجيش – الأسطول - الطيران). وقد أكد على المشاة باعتبارهم هم الذين يمسكون بالمجال الأراضي. (ومن أرائه أن الدول الصغيرة المساحة لا تصلح للدفاع بل للهجوم لتنقل المعركة إلى داخل أرض الخصم) أما البلاد الواسعة المترامية الأطراف كروسيا فتستطيع الدفاع بعمق.

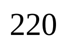
وقد حذر ألمانيا من فتح جبهتين في آنٍ واحد. وكما حذرها بان لا تبدأ بالإعلان عن الحرب لتتجنب وصمة إشعال نارها. كما أكد أن الاحتلال العسكري للمجال الأراضي ينبغي أن يكون احتلالاً كاملاً حتى يتسنى القضاء على حرب العصابات.ولم يحبذ فكرة الاستيلاء على المدن بل محاصرتها. وأكد على أن تدريب المقاتلين ينبغي أن يتماشى واليات التي سيقاتلون فيها أرضا ومناخاً.

وقد رأى هوسهوفر بأن الدولة الموجودة في قلب الأرض يجب أن تتكتل وأن تشرف دولة قوية واحدة على هذا الجزء من العالم. وفي اعتقاده أن ألمانيا هي الدولة المقصودة. وعليه فهو لم يكن راغباً في التحرش بروسيا، وكان يفضل أن يكون هناك حلف بينها وبين ألمانيا.

هالفورد ماكيندر 1861- 1947م

يعد هالفورد ماكيندر من المفكرين الإستراتيجيين الخالدين. وقد تبوأ هذا المركز الفريد لنظريته المعروفة بنظرية السويداء. ويرجع الفضل لرجاحة أفكاره لتكوينه الموسوعي الهادف، فقد درس ماكيندر علوم الحياة والتاريخ والقانون والطوبغرافية والاستراتيجية والجغرافيا. فلا غرابة أن تؤهله أرضيته العلمية ليكون دبلوماسياً متميزاً. وعالماً بارعاً وجغرافياً يشار إليه بالبنان.

وحظي ماكيندر باهتمام كبير من لدن الجغرافيين والسياسيين بسواء لمحاضراته على الارتكاز الجغرافي للتاريخ في الجمعية الجغرافية البريطانية عام 1904. فقد أثارت هذه المحاضرة نقاشاً استمر نصف قرن من الزمن وقد أثرت على أفكار كيلن وهوسهوفر بل وأثرت في الإستراتيجية الألمانية عام 1940. وعاد ماكيندر وعرض نظريته عام 1919 في كتابه (المثل الديمقراطية والحقيقة). وكررها مرة ثالثة عام 1943 في ضوء الأحداث العالمية في الحرب العالمية الثانية وكان عمره وقتذاك 83 سنة. وقد لاحظ ماكندر أن ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مغطاة بالمياه في حين أن مساحة اليابسة لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة العالم. ولاحظ اتصال البحار ببعضها فأطلق عليها المحيط العالمي World ocean كما أطلق على اليابس اسم جزيرة العالم World Island تشغل 6/1 من مساحة العالم. واعتبر أمريكا الشمالية واللاتينية واستراليا بمثابة جزر تحيط باليابس تغطي نحو 12/1 من مساحة الكرة الأرضية، وتكون الجزيرة العالمية من افرواوراسيا يتوسطها البحر المتوسط وقد أشار إلى ان 16/14 من سكان العالم يقطنون هذه الجزيرة. أما الجزر المحيطة فيسكنها 16/1 من سكان العالم، ويسكن الجزر الخارجية (أمريكا الشمالية واللاتينية واستراليا) نحو 16/1 من سكان الكرة الأرضية.



وقد أطلق ماكندر على المنطقة الوسطى من الجزيرة اسم منطقة الارنكاز Pivot Area عدل فيما بعد إلى منطقة السويداء Heart land. ويمكن Hن يكون فيرجريف أول من استخدم اصطلاح السويداء. وتمتد السويداء من نهر الفلجا غرباً إلى شرق سيبيريا. ومن المحيط المنجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان وبلوجستان في الجنوب. ويغلب طابع السهول على المناطق الشمالية والوسطى والغربية ولا يتخللها سوى جبال الاورال. وتتصرف مياه القلب داخلياً صوب المحيط المنجمد الشمالي. ويقع غالبية منطقة السويداء في روسيا وجزءاً من غرب الصين ومنغوليا وأفغانستان وإيران عدا مناطقها الساحلية.

وقد أضاف ماكندر بتعديله الثاني مناطق جديدة، إذ مد حدود منطقة السويداء إلى شرق أوربا حتى نهر الألب, وتمتاز السويداء بأنها منطقة سهلية ذات تصريف داخلي، وتعد قلعة دفاعية وأفضل نموذج للدفاع بالعمق، كما أنها محاطة من الشمال بمسطح مائي متجمد يشكل منطقة حماية لها.

وقد أشار ماكندر إلى منطقة ارتكاز أخرى وسماها السويداء الجنوبي وتضم أفريقيا جنوب الصحراء. وتعد الصحراء حصن طبيعي للفصل بين الجنسين الأبيض والأسود، وإنها ذات تصريف داخلي من الهضبة الداخلية إلى انهار النيجر والكونغو والزمبيزي والاورنج واللمبوبو.

وتتصل المنطقتان عبر الدول العربية التي تمتد من النيل غرباً إلى الفرات شرقاً. وهذا خطأ واضح وقع فيه ماكندر لأن بلاد العرب تمتد إلى أبعد من هذه الحدود، وقد أشار أحد الباحثين العرب إلى هذا الخطأ.

وقد أطلق ماكيندر على الأراضي الساحلية اسم الهلال الداخلي. وقد أطلق فيبرجريف على الهلال الداخلي اسم منطقة الارتطام. وتمتاز منطقة الهلال الداخلي بأن أنهارها تنصرف نحو البحار الصالحة للملاحة. وتكون المناطق الساحلية الأردنية والأرض العربية الصحراوية في الشرق الأوسط والمناطق الموسمية في آسيا.

أما الحلقة الخارجية فأطلق عليها الهلال الخارجي وتتكون من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء واستراليا. وليست هناك دولة تستحق الإشارة في نطاق الهلال الخارجي سوى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان.

والملاحظ أن ماكيندر لم يعط الولايات المتحدة أهمية خاصة عام 1904 إلاّ أنه أعطاها مثل هذه الأهمية بآرائه عام 1943.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن ماكيندر قد تخوف من نشوء دولة قوية في السويداء فتتمكن من تكوين إمبراطورية عالمية، وبذلك تصبح قاعدة مهمة برية وبحرية وجوية، يدين لها العالم بأسره بالولاء. وكان يرى انه من الممكن ذلك لو أن ألمانيا اتحدت مع روسيا اتفاقاً أم غزواً.

واعتقد ماكيندر أن سلاح الجو لصالح القوة البرية أكثر من القوة البحرية وأكد أن استخدام الطرق البحرية لا يتم إلاّ من أشراف القوة البرية. وقد أكد أن عهد الدول البحرية قد انتهى، وأن تاريخ العالم ليس إلاّ صراعاً بين القوى البرية والقوى البحرية، وأن السيادة ستكون للدول البرية.

ولخص ماكيندر نظريته في:

1. من يتحكم بشرق أوربا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.
2. من يتحكم بالقلب يتحكم بالجزيرة. (جزيرة العالم: أفروأوراسيا).
3. من يتحكم بالجزيرة يتحكم بالعالم.

وفي تعديل عام 1943 اعتبر ماكيندر أن التهديد للسويداء من الاتحاد السوفييتي وليس من ألمانيا وأكد أن الموقف السياسي للقوى العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي للقلب وإما أيضاً على البناء الصناعي. كما استحدث مصطلح (الحوض الأوسط) شمال الأطلس بين غرب أوربا وشرق الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد ماكيندر بأنه لو خرج السوفييت منتصرين بالحرب العالمية الثانية سيصبحون أعظم قوة برية في العالم، على انه يحسن بنا الإشارة إلى أن ماكندر عام 1943 نقل الأهمية الجيوبولتيكية للسويداء من مجرد الاعتماد على الموقع والتلاحم الأرضي وسهولة الحركة للقوى القارية إلى الاعتماد على السكان والعمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة: والمهم أن ماكندر قد وضع تصوره من وجهة نظر الباحث الإنكليزي الذي يحاول أن يلفت ينظر حكومته إلى إمكانية ظهور قوة عالمية برية لا تستطيع القوة البحرية الإنجليزية الوصول إليها.

وقد وجهت عدة انتقادات لآراء ماكندر منها إغفاله للاعتبارات التقنية المتطورة. فمنعت المحيط المنجمد الشمالي لم تعد قائمة بعد اكتشاف كاسحات الجليد والغواصات التي تسير تحت الغطاء الجليدي. كما أن اكتشاف الأسلحة المتطورة والصواريخ والأسلحة النووية بالذات ما يغير من منعة منطقة السويداء التي رسمها ماكندر.

كذلك فإن التطور العقائدي قد يغير كثيراً من أبعاد الصورة التي رسمها ماكندر.

وقد رأى بعض المفكرين ومنهم مينج Mining أن ماكندر لم يوفق حين حدد سويداء الأرض والهلالين طبقاً لمعيار الموقع بالنسبة لليابس والماء وأنه كان من الأجدر تحديده على أساس المعيار الحضاري لأنه أكثر ثباتاً. وبالنسبة للرملاند (الهلال الأوسط) فقد قسمه مينج إلى قسمين (الهلال الأوسط القاري والهلال الأوسط البحري) واعتمد الجانب الوظيفي أساساً للتميز بينهما. وفي رأي مينج أن من يسيطر على بعض دول الأطراف. بينما يرى ماكندر أنه مسيطر عليها كلها ومن ثم السيطرة على العالم كله.

وهناك مسألة تضاف وهي أن المركزية الشديدة التي تتسم بها سويداء الأرض ليست عاملاً في صالحه لأنها تصبح عرضة للهجوم جواً. وهذا يعني أن سلاح الطيران يقلل كثيراً من أهمية موقعها الجغرافي.

ويرى فيرجريف أن اليابس عبارة عن جزيرتين عظيمتين هما جزيرة متوازية الأضلاع تمثل العالم القديم، وجزيرة أخرى عبارة عن الأمريكتين وكلتاهما تقعان في محيط عظيم، وينقسم متوازي الأضلاع إلى قسمين تفصلهما الصحراء أكثر مما يفصلهما البحر.

وعموماً فإن مخططو السَوْق في الغرب يقرون بأن ماكندر كان على حق في أفكاره. فألمانيا لم تتمكن من السيطرة على المنطقة الحاجزة بين الجرمان والسلاف. وأصبحت الأراضي الممتدة من بحر البلطي إلى بلاد البلقان في دائرة النفوذ السوفييتي الذي يسيطر على منطقة السويداء. وأثرت آراء ماكندر في خطط السوق الانجلوأمريكية. فكل الأحلاف ابتدأ من حلف الأطلسي إلى حلف جنوب شرق آسيا ما هي إلاّ محاولات مخططة لتطويق منطقة السويداء والسيطرة على الهلال الداخلي المحيط بها.

والحقيقة أن أحداثاً جديدة طرأت على دول العالم بعد سني الحرب العالمية الثانية تثير الشكوك حول آراء ماكندر وصحة تطبيقها في عصرنا الحالي ومن هذه الأحداث ما تشهده منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بعامة. ومثله ما شهدته مناطق جنوب شرق آسيا وهزيمة الأمريكان في فيتنام وظهور الصين قوة تحظى بمرتكزات طبيعية وبشرية تؤهلها لأن تكون قوة عالمية مؤثرة في منطقة الهلال الداخلي.

3-6 القوة البحرية[11]

في مستهل الحديث عن القوة البحرية لابد من التمييز بين القوة البحرية والقدرة البحرية. فالقوة البحرية تعني القوة المقاتلة والمسلحة بالأسلحة البحرية الرئيسية التي بمقدورها إنجاز العمليات المستقلة أو المشتركة التي تساهم بها صنوف أخرى من القوات المسلحة، كالقوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البرية. أما القدرة البحرية فتعني القوات البحرية مضافاً إليها جميع السفن التجارية وتسهيلاتها البحرية كالموانئ البحرية ومنشاتها الأخرى.

وقد ظهر مفهوم القوة البحرية في مجال السياسية الجغرافية منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث تصاعد دور الولايات المتحدة في السياسات الدولية ويقف القائد البحري الأمريكي الفريد ماهان بمقدمة رواد مفهوم القوة البحرية.

الفريد ماهان 1840-1914

يعد الفريد ماهان 1840-1914، من اشهر المؤرخين في القوة البحرية. وذلك لأن خلفيته في هذا الميدان تستند إلى الإعداد العلمي الذي أحرزه من خلال دراسته في الأكاديمية البحرية التي تخرج منها عام 1859. وبعد هذا التاريخ أصبح ضابطاً في البحرية الأمريكية. وتدرج في سلم الرتب العسكرية إلى أن وصل رتبة أدميرال بحري وبعدها تقاعد في 1908 وانتدب محاضراً في كلية الحرب البحرية في مدينة نيوبورت في رودايلند الأمريكية ثم أصبح رئيساً لها 1886 وله ثلاثة كتب هي:

1. تأثير القوة البحرية في التاريخ بين سنة 1660-1783 والمنشور عام 1890.
2. تأثير القوة البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية 1793-1812 والمنشور عام .1892
3. القوة البحرية في علاقتها مع الحرب عام 1812.

حينما تحدث ماهان عن القوة البحرية فانه يعني القوة العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب دون أن يعني مجرد الأسطول البحري ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية التي تميز بالمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها إشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية. ويرى بان الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا بين (1760 – 1830م) دفعت الدول الأوربية إلى الاستعمار السياسي وتكوين مستعمرات لها فيما

وراء البحار لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنوعة وللحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها ولتوفير المواد الغذائية لسكانها الذين تزايدت أعدادهم.

واستدعت هذا إنشاء الأساطيل التجارية الضخمة لنقل التجارة والركاب بين الشرق والغرب وتطورت الملاحة البحرية نتيجة لإحلال الحديد محل الخشب في صناعة السفن ولاستخدام البخار في تسييرها بدلاً من الشراع. وقد عمدت دول أوربا إلى إنشاء الأساطيل الحربية لحراسة السفن التجارية من القراصنة والعدوان. وهكذا أصبحت البحار والمحيطات شرايين تصل بين المستعمرات وبين الدول الأوربية صاحبة السيادة عليها وأخذت أهمية الطرق البحرية تتزايد ورأت بعض الدول الأوربية ضرورة السيطرة على بعض المواقع السوقية على طول الطرق البحرية لحراستها. ورأى ماهان أن إنجلترا لها اليد الطولى في كل ذلك نظراً لموقعها الجزري المنعزل مما يجعلها بعيدة المنال على القوى الأوربية المختلفة الموجودة على اليابس الأوربي. وأن موقع بريطانيا الجغرافي يمكنها من السيطرة على خطوط الملاحة من والى شمال أوربا، وقد أصبح لها أسطول حربي ضخم يتعذر على الدول الأوربية القارية أن تنشئ مثله. وهذا يعني أنه بإمكانها حصار موانئ القارة الأوربية وقت الضرورة واندفاع الجزر البريطانية. وفي الوقت نفسه لم يكن بمقدور أي دولة أوربية إعداد جيش بحري للدفاع عن أراضيها بسبب موقعها البري ويشير ماهان إلى أن قيام قوة بحرية في أية دولة يتطلب قيام وتوفر بعض الشروط حددها بما يأتي:

1. **الموقع الجغرافي للدولة**: ويعني به موقعها البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد (أحادية الموقع) أو على بحرين أو أكثر. كما يؤخذ بنظر الاعتبار صلاحية هذه البحار للفعاليات الملاحية وسهولة اتصالها ببعضها وبأعالي المحيطات. ويشترط على الموقع البحري أن يمكن الدولة من السيطرة على الطرق التجارية الهامة والتحكم في القواعد السوقية حتى تستطيع أن ترد عدواً منتظراً قد يهدد نطاقها الإقليمي. فالنشاط العسكري لأي قطر بحري مثلاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوع البحر الذي يقع عليه القطر فيما إذا كان مفتوحاً أم مغلقاً. فالبلدان الواقعة على سواحل بحر البلطيق تتأثر من الناحيتين التجارية والعسكرية، إذا ما سيطرت دولة أجنبية على مداخل هذا البحر. وقد دلت أحداث الحرب العالمية الثانية على ذلك حينما سيطرت القوى النازية الألمانية على بحر الشمال مما أدى إلى فرض نفوذها على بحر البلطي وضياع سيادة بلدان هذا البحر لذا أصبح موقع السويد والدانمرك يعد من أفضل المواقع.

2. **طبيعة سواحل الدولة**: وفي هذا الجانب لا يؤخذ طول الساحل بنظر الاعتبار وإنما نوعيته وصلاحيته لإنشاء الموانئ. فكلما كان الساحل متعرجاً تكثر فيه الخلجان العميقة، أصبح جاذباً لسكان ظهيرته ومشجعاً لهم لركوب البحر والاتصال ببقية أقطار العالم. فالاتحاد السوفييتي مثلاً يملك سواحل طويلة ولكن معظمها غير صالح لنشاط بحري. ومثال ذلك يقال بالنسبة للقطر الليبي فهو يملك ساحل بحري طويل. إلاّ أن طبيعة هذا الساحل رملي ضحل المياه لا يشجع السكان القيام لنشاط بحري رغم فقر اليابس. على التوجيه البحري. أما سواحل النرويج فتكثر فيها الأودية العميقة المحمية الممتدة مسافات طويلة إلى قلب الدولة. وقد ساعدت صلاحيتها للملاحة وفقر اليابس على تطور نشاط بحري واسع جلب لها مؤثرات حضارية من مناطق بعيدة. وقد اعتبر ماهان كثرة الموانئ في سواحل الدولة مصدر قوة وغنى. وقد ميز بين نوعين من السواحل هما:

أ. الساحل الذي أدت حركات الرفع في قشرة الأرض إلى ظهوره. وهذا يكون عادة مستقيماً خالياً من التعاريج تغطي تعاريجه الأساسية من رواسب هشة وهذا النوع من الساحل لا يصلح لنشاط ملاحي، مثل ساحل المكسيك ودلتا النيل.

ب. الساحل الهابط ، وابرز ما يميزه هو كثرة الخلجان العميقة. وهناك أصناف من هذه الخلجان وهي كلها صالحة للنشاطات الملاحية ولا تعيق تطور حركة الملاحة.

3. صفات ظهيرة الساحل: ويقصد بها أراضي الدولة التي تقع خلف خط الساحل، فإذا كانت هذه الأراضي ذات مساحة كبيرة وتتمتع بثروات طبيعية وفيرة تكفي لسد حاجة مجموع سكان الوحدة السياسية فهي تصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل، وبذلك يكون التوجه الجغرافي للدولة داخلياً عبر اليابس وليس نحو البحر حتى وان كان موقعها بحرياً وتطل على سواحل طويلة، ومن أمثلة ذلك فرنسا فهي تقع على ثلاثة بحار المتوسط والأطلسي والمنجمد الشمالي ولكن مع هذا فهي ليست دولة بحرية. وذلك لان خيراتها كثيرة جلبت السكان إلى الاشتغال في البر وعدم اللجوء إلى البحر كسباً لمعيشتهم في حالة فقر الظهيرة بالموارد نوعاً ما فإنها تعمل على طرد السكان وتوجيههم نحو البحر للحصول على غذائهم وكسب معيشتهم اليومية ومن هذه الدول مثلاً ايطاليا واليونان وهذه تحدد فعاليات القطر ونشاطه من ناحية السكان.

4. مساحة الدولة وعدد سكانها: ومن المحفزات الرئيسية لبناء القوة البحرية سعة المساحة وكثرة النفوس. إذ يرى ماهان من هذين العنصرين إمكانية تنوع الموارد الطبيعية داخل المساحة الكبيرة للدولة. وكذلك قدرة القوى البشرية المتمثلة بعدد السكان في بناء الأساطيل البحرية وفي استعمالها وصيانتها، كما أن المساحة الكبيرة ووقوع الدولة على أكثر من بحر واحد يزيد من احتمالات تواجد السواحل الطويلة والصالحة للملاحة.

5. الخصائص القومية لسكان الدولة: ومن الشروط المهمة التي يراها ماهان ضرورية لبناء أية قوة بحرية هي معرفة رغبة السكان وميلهم لركوب البحر. إذ إن هذا الشرط يعتبر حجر الزاوية في إقامة صرح التجارة البحرية الكفيلة بتجميع الثروات الضرورية لبناء القوة البحرية.

6. توجه السلطة الحاكمة: تعتمد رغبة السلطة الحاكمة في التوجه نحو البحر لخلق قوة بحرية وفي النهاية على توفر كافة الظروف الطبيعية ودرجة ملاءمتها وتفاعل ذلك مع الخصائص الاجتماعية التي يمتاز بها سكان تلك الدولة.

وقد انطلق ماهان في نظريته من الخصائص الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية حيث جاءت مطابقة للمعايير التي وضعها أساسا لبناء القوة البحرية وكأنه بهذا أراد خدمة المصالح الأمريكية بالدعوة إلى التوسع خارج حدود نطاقها الإقليمي. واشترط لهذا التوسع بناء قوة بحرية عالمية مؤلفة من عدة أساطيل كبيرة حتى يكون بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ضمان الدفاع القومي ضد أي حصار بحري يوجه ضدها بصفتها جزيرة قارية وكان يرى ضرورة احتلال الولايات المتحدة جزر هاواي لأنها تمثل قاعدة عسكرية أمامية يمكنها استخدامها لصد أي هجوم يأتي من القارة الآسيوية. كما أكد على ضرورة فتح قناة بين الأمريكتين تصل المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي. ونبه إلى أنه لا يمكن المحافظة على سلامة هذه القناة دون أن يكون للولايات المتحدة الهيمنة التامة على البحر الكاريبي وفي القسم الشرقي من المحيط الهادي وقد تحقق فعلاً ما ذهب إليه ماهان من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (روزفلت).

ومن المظاهر الأخرى التوسع الإقليمي الذي نادى به ماهان بعد أن استولت الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرة بورتريكو عام 1898 أثر حربها مع أسبانيا وإيجار منطقة جوانتنامو جنوب شرق كوبا عام 1903 لمدة 90 عاماً.

في عام 1917 اشترت من الدنمارك جزائر فيرجين واستولت على جزيرة نافاسا إلى الجنوب من كوبا واستأجرت من جمهورية نيكاراغوا جزيرتي كورن الكبرى والصغرى. وإن جميع هذه المواقع كان الغرض منها حماية موقع قناة بنما.

أما في نطاق المحيط الهادي فقد استولت على ميدوي عام 1851 Midway واشترت ألاسكا من روسيا 1867 وضمت إليها جزر هاوي عام 1898 بقرار من الكونغرس وبذلك ضمنت لها مفتاح الدفاع عن القطاع الشرقي لهذا المحيط.

صدى نظرية ماهان وانتقاداتها

لقد واجهت نظرية ماهان في القوة البحرية الكثير من اهتمام المسؤولين والكتاب وكان أولهم الرئيس الأمريكي روزفلت الذي سعى إلى تنفيذ الكثير من مبادئها.

وأوعز الإمبراطور وليم الثاني، الألماني إلى البحارة الألمان أن يطلعوا على كتب ماهان. وتأثر (فردريك راتزل) بمفهوم السيادة البحرية والتوسع الإقليمي حتى ظهرت أثار ذلك في مبادئه ومفاهيمه الجيوبولتيكية.

وأعجب كار هوسهوفر بأبحاث ماهان وأوصى بان تدرس كتبه.

أما الانتقادات التي وجهت إلى مفهوم، القوة البحرية، ما صرح به ماكندر من أن قوة الأسطول البريطاني الذي اتخذه ماهان مقياساً للقوة البحرية ترجع في الأساس إلى موقع الجزر البريطانية بالقرب من كتلة اليابس الأوربي.

أما فوست فيشير إلى تناقص مسافة المنطقة التي تهيمن عليها القوات البحرية مقابل اتساع المناطق التي تخضع إلى القوات البرية. وكان يتوقع أن تسيطر القوة البرية على جميع الممرات والمضايق البحرية ذات الأهمية.

أما ملز فحاول أن يعيد النظر في مفهوم القوة البحرية من خلال تجارب الحرب الكورية ومظاهر التسابق في التسلح بين الدول واحتدام الآراء والمناقشات حول أهمية المفاهيم الاستراتيجية وخاصة عقب الحرب العالمية الثانية.

وكتب سبروت مقالة عام 1963 أورد فيها الآراء والفرضيات الجيوبولتيكية المتأثرة بالتطورات التقنية الحديثة فقد انتقد ماهان بأنه لم يراع في وقته التغيرات السريعة والمستمرة في مجالي الصناعة والنقل خلال المدة المحصورة بين 1890-1900 ولاسيما التطور في وسائل النقل البرية واستعمال الغواصات والطائرات. ولذلك حكم على الأحداث التي وقعت في نهاية القرن التاسع عشر بعقلية القرن السابع عشر ولم يدخل في حسابه تزايد القدرة الجوية في فرض الحصار والهجوم على الأقطار الجزرية وأن النقل البري سينافس النقل البحري وبذلك تكون كفة الميزان لصالح القوة البرية .

إن التوازن بين القوات البحرية العالمية لا يعتمد أساساً على عدد القطاعات البحرية وحجم حمولة الأساطيل فقط وإنما يدفع الموقع الجغرافي للدول كعامل أساسي في تحديد سوق القوة البحرية.

ويمكن أن نضيف أن ماهان قد تنبأ بن تحالفاً بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان قد يحدث يوماً من الأيام ضد روسيا والصين معاً.

كما يمكن القول أن ماهان كتب قبل ماكندر بنحو أربع سنوات عن أهمية جزيرة العالم وعن السويداء وأن ذلك مكنه من التوصل إلى نتائج مغايرة لما توصل إليه ماكندر، ويرتبط ذلك بكونه رجل بحار يؤمن بسوق البحار في المقام الأول.

وقد خلف هذا الرجل مفكراً آخراً برز في مجال القوة البحرية ذلك هو نيكولاس سبيكمان، الذي خالف سابقه في سيادة القوى البحرية وتأثيره بآراء ماكندر.

نيكولاس سبيكمان: 1893 – 1943

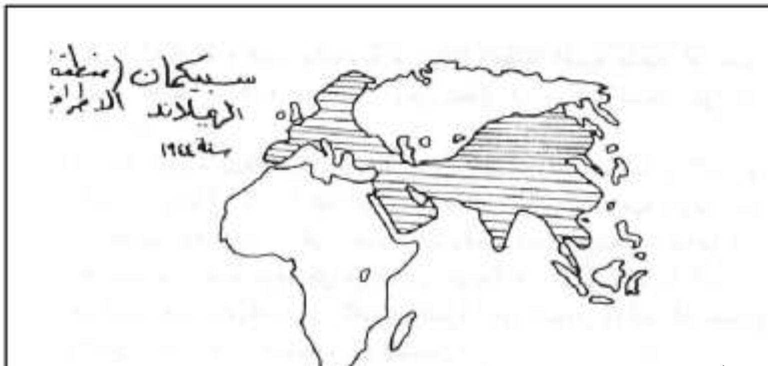
أستاذ أمريكي اهتم بدراسة العلاقات الدولية ومشكلات القوة. وقد تأثر بماكيندر. وقد اهتم بدراسة العلاقة بموضوع الجغرافيا وبين السياسة الخارجية للدولة. وقد اعتقد أن العوامل الجغرافية هي أكثر العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول لثباتها النسبي. وأشهر كتاباته كتابه الموسوم جغرافية السلام، الذي نشر في عام 1944 بعد وفاته. ومن أبرز أفكاره أن القوة الوطنية هي العامل الحاسم في سلامة الدولة. ولا يتحقق السلام إلاّ ببناء قوة تدعمه وهو أمر لا تستطيع تحقيقه إلاّ الدول الكبرى، وكان يرى في النظام الجماعي للسلام خير وسيلة لتحقيق هذا الهدف، كتأليف عصبة أمم أو أي تنظيم لتحقيق التوازن الدولي. وقد أكد أن مكانة

الدولة من العالم تتوقف على ثبوت موقعها الجغرافي وعلاقته بمراكز القوى العالمية.

ولتحقيق السلام العالمي يرى سيبكمان أن هناك ثلاث طرق هي:

1. الطريقة الفردية وبموجبه تبذل كل دولة ما في وسعها لتحقيق أمنها القومي.
2. طريقة التعاون الثنائية من خلال الاتحادات أو على أساس تقديم المساعدات.
3. طريقة الأمن الجماعي القائم على أساس المسؤولية الجماعية.

أما بالنسبة لآرائه بنظرية ماكنيدر فقد أكد سيبكمان أن السويداء على غير ما ذهب إليه ماكيندر فهو ميت لانخفاض درجات حرارته وبالتالي ضالة موارده الزراعية. كما يلاحظ سبيكمان أن معظم موارد القوى المحركة وكذلك الحديد ومعادن أخرى متركزة في روسيا الأوربية وليس في سيبريا. وان سيبريا مناطق تخلخل سكاني. وآمن سبيكمان أن مركز اتحاد السوفيت سيضعف نسبياً إذا ما تقدمت كل من الهند والصين لاكتظاظهما بالسكان ولمجاورتهما لمنطقة السويداء. وهذا ما هو متوقع من عام 2025م حيث سيبلغ سكان الصين كما هو مقدر، 1300 مليون ونفوس الهند 1000 إذا استمرت الزيادة السكانية بمنطقة الأطراف الحالية أما بالنسبة للهلال الداخلي (لماكندر) فقد اسماه سبيكمان بمنطقة الأطراف Rimland. وحدده بأنه يشمل كل أوربا عدا روسيا والجزيرة العالمية بما في ذلك العراق واسيا الصغرى وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبريا. واعتبر سبيكمان منطقة الأطراف بمثابة منطقة فاصلة بين القوى المتصارعة (البرية والبحرية) ولهذا أعطاها أهمية خاصة إذ حدد أن من يسيطر عليها يتحكم في أوراسيا. ومن يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم.



أما بالنسبة للهلال الخارجي على رأي سبيكمان (بريطانيا واليابان وأفريقيا واستراليا والعالم الجديد) فقد أطلق عليه اسم القوى الخارجية. وقد اعترف أن أثر أفريقيا سيكون محدوداً لظروف مناخية مما يضعف قواهما السياسية. وقد نوه عن أهمية موقع كل من الجزر البريطانية والجزر اليابانية كمركزين للقوة السياسية تحف بأوراسيا من الغرب والشرق على التوالي ورأى بأن تصنيع الهند والصين يهدد سلامة السويداء في المستقبل.

وقد قسم سبيكمان الكرة الأرضية إلى قسمين هما:

1. القسم الشرقي ويضم كل من قارة أوراسيا وأفريقيا واستراليا.
2. القسم الغربي ويتألف من الأمريكتين الشمالية والجنوبية.

وعموماً فإن سبيكمان كان ينظر إلى مسألة السلام وإقراره لابد أن يتم من خلال القوة التي تضمن السلام تبعاً لآرائه.

4-6 نظرية القوة الجوية[12]

كان لظهور عصر الطيران والفضاء دور بارز في تشكيل مفاهيم جديدة في جغرافية العلاقات الدولية. فقد طرح بعض من كتب في مفهوم القوة الجوية آراؤه في هذا المجال. منهم (A. Macleish) في مقال نشره عام 1942 بعنوان (توقع النصر) أشار فيه إلى Hن بمقدور الطائرات أن تغيّر جغرافية العالم اعتبرها القلب وأشار بالدور الذي تلعبه القوة الجوية في إحراز النصر. وقد حذر من ألمانيا واعتبرها القلب الذي يقع في جزيرة العالم، وتوقع سيطرة القوة الجوية على منطقة السويداء على جزيرة العالم. وسيطرة القوة الجوية من سواحل جزيرة العالم على البحار وأن القوة الجوية يمكن أن تخضع الجزر الواقعة عبر البحار[13].

وفي عام 1944 نشر جورج رينر Renner، آرائه منها، أن الطرق الجوية فقد ربطت بين السويداء، والاوروواسيوي وسويداء أمريكا الشمالية الأصغر منها عبر المنطقة القطبية. وتتصف منطقة السويداء هذه بأنها مهددة من إحدى القوتين، فالسوفيت يشكلون مصدر تهديد السويداء في أمريكا والعكس صحيح. ويمكن أن تكون قاعدة عالمية لأنها قريبة من الدائرة القطبية. وعليه يمكن أن تصبح المنطقة القطبية الشمالية بؤرة الحركة ومفتاح النفوذ العالمي.

وترجع أولى هذه الأفكار إلى الطيار الروسي الكسندر دي سفرسكي الذي ساهم في الحرب العالمية الأولى ثم عمل بعد ذلك ببناء الطائرات وتطويرها. فقد نشر بحثاً بعنوان القوة الجوية مفتاح البقاء عام 1950. فرسم خريطة للعالم بمسقط قطبي للمسافات والانحرافات الصحيحة وتبعاً لخريطته هذه يقع النصف الغربي للعالم في جنوب القطب. بينما يقع النصف الشرقي (اوراسيا وأفريقيا) في شمال نقطة القطب. وهذا يعني تقسيم العالم إلى عالم قديم وعالم جديد وقد اعتبرت أمريكا اللاتينية مصدراً للخامات الأمريكية وهي في الوقت ذاته منطقة السيادة الجوية للولايات المتحدة الأمريكية. أما السيادة الجوية بالنسبة للسوفيت فتمتد جنوب أسبانيا وجنوبها الشرقي وأفريقيا جنوب الصحراء. أي أن هذه هي المناطق التي يمكن أن تصل إليها السيطرة الجوية من العملاقين.

واعتبر سفرسكي منطقة تداخل السيادة الجوية لكل من أمريكا الشمالية واتحاد السوفيت هي منطقة المصير. وتتمثل مناطق التداخل الجوي: أنجلو أمريكا، (الوطن العربي). شكل (4-6).

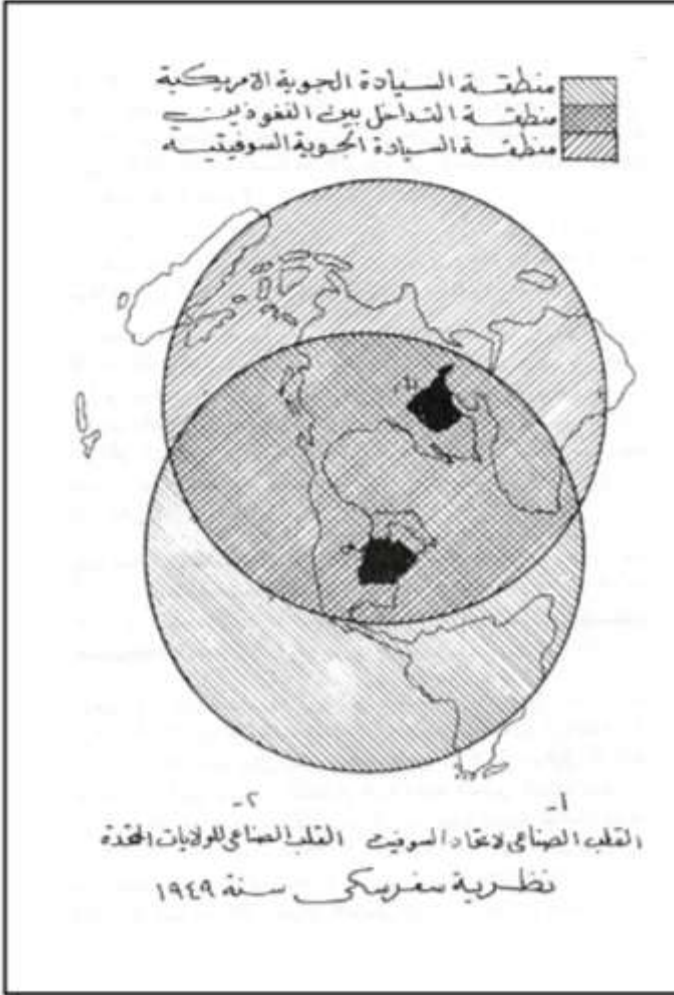
ويمكن تحديد هذه الآراء على النحو الآتي:

1. من يملك السيادة الجوية يسيطر على مناطق تداخل النفوذ (منطقة المصير).
2. من يتحكم بمنطقة المصير يسيطر على العالم.

وتعد أراء سفرسكي استكمالاً لآراء رينير، لكنها تختلف عنها في نتيجتين تتعلقان بمسقط الخريطة التي اعتمدها سفرسكي، إذ أدى هذا المسقط إلى إبعاد أفريقيا عن أمريكا الجنوبية بشكل لا ينطبق مع واقع الحال في خريطة العالم. وقد ترتب على هذا الابتعاد أن جعل كل من القارتين في حوزة القوة الجوية للسوفيت والأمريكتين على التوالي والاختلاف بينهما ينبع من أن الأول طيار يرى العالم من الجو ، أما رينير فهو جغرافي يقرأ خارطة مسطحة أمامه.

بينما في واقع الحال تبتعد أفريقيا عن الولايات المتحدة بذات المسافة التي تبعد به أمريكا الجنوبية عنها. أضف إلى ذلك أن سفرسكي اعتقد أن منطقة القطب الشمالي هي آخر منطقة في العالم كله. واعتقد أن قوة واحدة تستطيع أن تسيطر عليها إذا ما كانت تملك السيادة والتفوق الجوي على كل نظائرها في حالة نشوب حرب جوية شاملة. وقرر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة هي الدول التي تمتلك

مؤهلها لكي تكون قوة عظمى. ولكن الواقع بناء على ذلك يمكن أن يخلق أية دولة أخرى لهذا المركز في العالم سواء أكان في نصف الكرة الشمالي أم الجنوبي. فدولة كاستراليا قد تكون هي صاحبة السيادة طالما أن هناك تطورات رهيبة في تكنيك ومواصفات سلاح الطيران في العالم الآن (2008) .



نظرية سفرسكي سنة ١٩٤٩

تبني
لنفسها ... إشعال
نيران ا... حرب
نيجيريا ... ريكية
في حير... قواعد
العسكر... ظرية
سفرسكي إلى نتيجتين هما :

1. الانعزال الجوي الذي يوصي بتقسيم العالم تقسيماً معتمداً إلى قسمين.

2. نظرة موحدة للكرة الأرضية على أساس أنه في حالة حرب شاملة يمكن للقوة المتفوقة عسكرياً أن تسود العالم بغض النظر عن موقعها الجغرافي.

والحقيقة أن سفرسكي لم يكن يتوقع عام 1950 أن دولاً كثيرة ستصل إلى إمكانيات التدمير الشاملة. خاصة بعد بروز الأسلحة النووية على مسرح التسليح العسكري ودخولها مجالات القوى الثلاث البرية والبحرية والجوية عن طريق الصواريخ والصواريخ المحمولة والقاذفات والحاملات والغواصات وغيرها. كما أن سلاح الجو لا يمكن اعتباره بعداً ثالثاً في مجال القوة طبقاً لوجهات نظر بعض المختصين. فهو عنصر حماية وتغطية للقوات البرية والبحرية في الهجوم كما هو في الدفاع والتقدم والانسحاب.

وثمة مسألة تضاف أن الرعب النووي على رأي J. Slessor عمل على استبعاد احتمال قيام حرب عالمية ثالثة. ذلك أن التقدم في مجال هذا السلاح التدميري الرهيب عزز من مبدأ التوازن الدولي وقاد للانفراج (2008).

وقبل أن نختتم الحديث عن القوة الجوية ينبغي أن نشير إلى أن سلاح الطيران. طبقاً للسوق الألماني والسوفيتي في الحرب العالمية الثانية كان عاملاً مكملاً لقوات الحرب الأساسية وهي القوات البرية. غير أن إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية قد آمنتا بإمكانية استخدام القوة الجوية لتحقيق أهداف سوقية مثل تدمير المدن والمرافق الاقتصادية للنيل من الروح المعنوية للجبهة الداخلية للخصم. ولكن الملاحظ أن استخدام القنابل العادية لا يمكن أن تكسب الحرب لأن قوة إعادة التعمير أقوى من قوة إحداث التدمير. ومثال ذلك عندما هاجمت ألمانيا إنكلترا جوا ومهاجمة سلاح الطيران الأمريكي لليابان غير أن استخدام السلاح النووي (القنابل الذرية الهيدروجينية) قد يغير الصورة تماماً.

5-6 القوة النووية(14)

بدأ الانقلاب النووي بالقنبلة الذرية A. Bomb ثم تطور إلى القنبلة الهيدروجينية H. Bomb كما طرا تطور كبير في وسائل نقل المتفجرات إلى أهدافها.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم في مجال السلاح النووي (1954) تلتها كل من الاتحاد السوفييتي السابق (1949)

وإنكلترا (1954) وفرنسا (1960) والصين الشعبية (1964) والهند واليابان (1965) والكيان الصهيوني (1974) وكندا وألمانيا الغربية والسويد وسويسرا وايطاليا وباكستان وجنوب أفريقيا (خلال السنوات 75-1985). ومن المؤمل أن تدخل النادي النووي كل من هولندا وبلجيكا، أسبانيا، واليونان، تركيا، يوغسلافيا، بولندا، اندونيسيا، استراليا، المكسيك، البرازيل، النمسا، فنلندا، الأرجنتين وإيران خلال السنوات 1985-2008.

والحقيقة أن انتشار واتساع النادي النووي يحمل بين طياته نعمة مقنعة فهو كفيل بأن يحقق نوعاً من التوازن الدولي في مجال السلاح النووي وفي المقابل يمكن أن يعرض السلام العالمي للخطر الرهيب نتيجة لامتلاك بعض الدول لهذا السلاح الفتاك قد لا تقدر مسؤولية استخدامه. والحقيقة أن التهديد النووي كان اشد عندما كان امتلاك الأسلحة النووية مقصوراً على الولايات المتحدة .

وتختلف الإستراتيجية الذرية عن الإستراتيجية التقليدية ويرجع ذلك إلى:

1. إن قنبلة ذرية متوسطة الحجم تعادل في قوتها الانفجارية قوة أربعة ملايين قنبلة من قنابل المدافع التقليدية بعيار 77 بينما قنبلة هيدروجينية تعادل مائتي مليون قنبلة مدفع.
2. تحصر الأسلحة التقليدية المعركة في ميدان محدد. في حين أن الأسلحة الذرية تجعل ميدان المعركة لا حدود له، فالصواريخ النووية والإشعاع النووي لا حدود له.

فقنبلة هيروشيما أودت بحياة 120 ألف نسمة وهي صغيرة الحجم، وفي حين تبلغ القوة التدميرية للقنبلة الهيدروجينية 57 ميجا طن أي 3000 مرة قدر قنبلة هيروشيما. زد على ذلك أن السلاح النووي قد غير كثيراً من عامل الزمن فحلت الدقائق في الحسابات بدل الساعات. وتلاشت العلاقة بين قوة التدمير ومبلغ الحجم المادي للتدمير. فقد تحتاج مدينة واحدة لكي تدمر بالوسائل التقليدية إلى ألف طائرة. اما بظل السلاح النووي فيكفيها طائرة واحدة فقط.

وقد مرت الدورة النووية في ثلاث مراحل هي:

1. **مرحلة الاحتكار**: 1945- 1949، بظلها كانت الولايات المتحدة هي المحتكر لهذا السلاح. ويعتقد البعض أن الفرصة النادرة قد ولت ذلك

انه كان بمقدور الأمريكان أن يضربوا السوفيت ضربة نووية تؤول بالخريطة السياسية العالمية أي الإمبراطورية العالمية الموحدة.

2. **مرحلة التفوق**: 49-1959 ظهر الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة وبدأت بوادر التوازن في الخريطة العسكرية العالمية بالنسبة لهذا السلاح.

3. **مرحلة التكافؤ**: 1960 حتى الوقت الحاضر، وخلالها تمكن السوفيت من صناعة الصواريخ العابرة للقارات وبالتالي كسر طوق الحلقة النارية المفروضة عليهم. وفي ظلها أيقنت الولايات المتحدة أن أية ضربة نووية أمريكية مفاجئة للسوفيت سوف يكون ثمنها باهظاً على الأمريكان، وقد تغيرت هذه الصورة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989.

نظرية توازن الرعب النووي

ويعتمد التوازن النووي في استمراره على ما يعرف بالردع النووي المتبادل. أي قدرة كل من الأمريكان والسوفيت تدمير بعضهما تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي ظرف من ظروف المبادأة. ويستمد الردع النووي المتبادل فعاليته في حقيقة سوقية مهمة تتمثل في نجاح كل منهما في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير في الضربة الثانية، أي إذا تعرضت الولايات المتحدة لهجوم نووي سوفيتي فسيظل بمقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى وتوجه ضربة انتقامية إستراتيجية. وهذه الحقيقة تجعل من الحروب النووية حروب انتحار متبادل كما أنها تجعل فكرة الحروب التقليدية المحدودة البديل المقبول لكارثة الحرب النووية.

وقد أحدثت فكرة الردع النووي المتبادل بعض التأثيرات الخطيرة في العلاقات الدولية من أهمها:

1. إن القوة العسكرية الكبرى استطاعت أن تجري عملية تحييد لبعضها تجنباً لماسي الحرب النووي.
2. إن التطور التقني النووي، في الإنتاج ووسائل النقل، أدت إلى تضاؤل احتمالات وقوع الحرب النووية.
3. إن فعالية أسلوب الردع النووي قد تسببت في خلق نوع من الاستقرار العسكري النسبي.

4. إن الإحساس المتبادل بين الدول النووية يخلق شعوراً بالتضامن بين هذه القوى.

السُوق النووي

تعرف السوق النووية على أنها تطبيق جديد لأصول السوق وفقاً لمقتضيات السلاح النووي الجديد. وتتلخص في:

1. **الهجوم الوقائي**: ويهدف إلى تدمير أسلحة العدو قبل أن يتسنى له استخدامها.
2. **الدفاع الوقائي**: وذلك من خلال حرب النجوم أو حرب الفضاء طبقاً للبرنامج الأمريكي وبموجبه يتم تدمير الصواريخ النووية للعدو بصواريخ نووية مضادة قبل أن تصل أهدافها.
3. **الردع**: وتعني الاستعداد الكامل والمحافظة على القوة الضاربة النووية. بحيث يدرك كل طرف انه لو وجه ضربة إلى خصمه فلن يفلت من العقاب وترتبط هذه السياسة بسباق التسلح واليقظة الشديدة.

هذا وقد أحدثت الاستراتيجية النووية للقوتين العظميين في السياسة الدولية تغييراً أساسيا تمثل في:

1. تقلص ظل الحرب الباردة.
2. اختفاء نظام القطبية الثنائية بمقوماته التقليدية وارتكاز النظام الدولي على عد اكبر من مراكز اتخاذ القرارات.
3. اتساع الفجوة بين الإمكانات النووية للقوى العظمى في المجتمع الدولي وبين مقدرتها على التأثير السياسي والدبلوماسي.
4. التدهور الواضح في أهمية الأحلاف والتكتلات العسكرية لفعل التطورات التكنولوجية الهائلة.
5. اجتذاب الصين الشعبية بعدما أصبحت قوة نووية متطورة إلى دائرة المشاركة الفعالة في النظام السياسي الدولي بعد أن ظلت معزولة قسراً لفترة من الزمن.
6. حرص القوتين العظميين على المشاركة في تدابير تستهدف تجميد عملية الانتشار النووي كضمان لتضييق احتمالات الحرب النووية.
7. ازدياد دور الأمم المتحدة.

ولعل من المفيد أن نشير إلى بعض جوانب السوق النووية:

السوق النووي الصيني

تعد الصين إحدى أقوى ثلاث دول في العالم نووياً. ومن الطبيعي أن يكون لمثل هذه القوة النووية النامية تأثيراتها السياسية والإستراتيجية والنفسية البعيدة المدى على المستوى القاري والعالمي. ومن المرجح أن يكون للقوة النووية الصينية تأثيرات على مستقبل التوازن الإستراتيجي القائم بين القوتين العظميين. وهو التوازن الذي يستند حالياً إلى مبدأ الردع النووي الشامل بينهما.

ولعل جهاد الصين في سبيل امتلاك قوة نووية متطورة هو للتقليل من الدور الاحتكاري للقوتين العظميين لهذا السلاح، ذلك الاحتكار الذي يمكنهم من فرض ضغوط سياسية دولية ويؤهلهم لممارسات الابتزاز السياسي على رأي الزعيم الصيني ماوسي تونغ. هذا فضلاً عن أن طبيعة الصراع الصيني السوفيتي وتفاقمه ما شجع الصين على السعي من أجل تعزيز قوتها النووية.

كما أن الصين تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها القوة الإمبريالية الأولى في العالم. التي يجب كسر شوكتها في صراع الحياة والموت الذي كان يدور بين النظامين الشيوعي والرأسمالي.

وتنبع رغبة الصين في استمرار تطوير قوتها النووية من الاعتبارات السَوْقية الآتية:

1. تحقيق الأمن القومي الصيني. وهو هدف عادل ينبغي تحقيقه في المدى القصير. فالصين لا تثق بالنوايا العدوانية الأمريكية المقرونة بالاستفزاز كما يدل على ذلك التهديد العسكري الأمريكي في كوريا ثم في فيتنام. ثم أن الصين تخشى من التقارب السوفيتي – الأمريكي. والإستراتيجية النووية الصينية سائرة باتجاه مزيج من الصواريخ المتوسطة المدى والعابرة للقارات والغواصات النووية وغيرها.

2. تحقيق مكانة عظمى للصين في المجتمع الدولي ويقوم أولا على استعادة كل الأقاليم التي فقدتها الصين وهي جزء لا يتجزأ من الوطن الصيني. ثم مليء الفراغ الناجم عن انحسار النفوذ السوفيتي والأمريكي في جنوب شرقي آسيا.

3. رغبة الصين في زعامة العالم كقوة جيوبولتيكية قائدة في خريطة العالم السياسية. وهذا يتطلب وقتاً ليس قصيراً وجهداً نووياً متطوراً بحيث

يكفل تقليص التأثير النووي للقوتين العظميين: الأمريكية والسوفيتية في حينه.

ولابد من التذكير أن القوة النووية للصين قد تدفع ببعض الدول الآسيوية إلى توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة من أجل إيجاد ضمانات تحميها من القوة النووية الصينية أو ترضخ بعض الدول الآسيوية لزعامة الصين لقارة آسيا. أو تناضل من اجل امتلاك قوة نووية للتخفيف من شعور القلق الذي ينتابها نتيجة لامتلاك الصين للأسلحة النووية ويصدق على هذا الهند التي استجابت لرغبات الشعب الهندي في تفجير سلاحها الذري الأول صيف عام 1974. وفي هذا ما يهدد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في العالم الذي عقدت في حزيران 1968 وبدأ مفعولها في السريان منذ آذار عام 1970.

ومن أهم بنودها:

1. تتعهد الدول النووية الأطراف في المعاهدة بالامتناع عن نقل الأسلحة النووية أو المواد النووية إلى طرف آخر أو تمكينه من السيطرة عليها. ولا تشجع أو تساعد آية دولة ترغب في امتلاك أسلحة نووية.
2. تتعهد الدول اللا نووية بالامتناع عن الحصول على الأسلحة النووية وغيرها وبالامتناع عن تصنيعها أو الحصول على آية مساعدات تمكنها من ذلك.
3. تتعهد الدول الأطراف بالعمل في الدخول بمفاوضات من أجل الأسلحة النووية بأقرب فرصة ممكنة.

وفي تشرين الأول عام 1972 وقع وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للحد من خطر اندلاع حرب نووية، وقد وقعها الرئيسان نيكسون وبريجينيف في 22 حزيران عام 1973 وعرفت باسم اتفاقية منع الحرب النووية.

والآن إذا كانت مقومات الاستراتيجية تستند إلى ثلاثة عناصر: طبيعية وبشرية واقتصادية، الأولى تشمل الموقع والمساحة، أما الثانية فتضم حجم السكان وتركيبه، والثالثة الموارد الاقتصادية فما هي التأثيرات التي لحقت بهذه المقومات خلال عصرنا النووي الحالي؟

فليس من شك أن الخصائص المكانية والموقع بالذات قد فقد العديد من المزايا الاستراتيجية والجيوإستراتيجية. فالقواعد العسكرية البحرية

والجوية وغيرها لم تعد لها دور بارز أمام الصواريخ العابرة للقارات حاملة الرؤوس النووية، ولم تعد أفريقيا أو استراليا مناطق نائية، فتكنولوجيا الصواريخ قربت المسافات وأجهضت القيمة الحيوية للموقع الجغرافي.

وفعلاً فقد برزت ثلاثة أنماط إستراتيجية متدرجة لنتيجة ذلك وهي:

1. السوق الأرضي Geostrategy.
2. السوق الجوي Atmostrategy.
3. السوق الفضائي Space strategy.

وبديهي أن الظاهرة تتخطى كافة الخصائص المكانية والسطح لقوة الدول، فالسوق الفضائي تبتعد عن الجغرافيا لتلتصق بعلم الفلك.

غير أن الحروب التقليدية ستظل المتنفس الوحيد لاحتدام الصراع بين القوتين العظميين وستظل دول العالم الثالث هي المسرح الوحيد للاقتتال بظل الأسلحة التقليدية فيما يمكن أن نسميه قتالاً بالإنابة.

على أنه ينبغي أن نتذكر أن للموقع كما للجغرافية الأم قيمة حيوية وستظل كذلك طالما أن السلام يخيم على العالم تقريباً، ولطالما أن هناك غالبية دول العالم محرومة من الأسلحة النووية فصراعها المرتقب فيما بينها هو الأسلحة التقليدية التي تلعب الجغرافيا فيها دوراً بارزاً.

ثبت الهوامش والمصادر

(*) للوقوف على تعاريف محددة أنظر : القيادة القومية، مكتب الثقافة والإعلام (تعريفات ببعض المصطلحات.

(1) د. فاضل زكي محمد، السياسة من وراء الإستراتيجية، وزارة الإعلام ، الموسوعة الصغيرة، العدد 178، بغداد 1986، ص ص 15-19. وللتفاصيل عن الإستراتيجية القومية أنظر :

د. فاضل زكي محمد، الإستراتيجية القومية الشاملة بين النظرية والتطبيق، مجلة الأمن القومي، العدد الأول ، 1985، ص ص 36-47.

ولدراسة الإستراتيجية في علم الحرب، أنظر :

منير شفيق، علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 975، ص ص 19-48.

وللتفاصيل عن إستراتيجية القوتين العظمتين ، أنظر :

د. غازي ربابعة، إستراتيجية القوتين العظمتين في الشرق الأوسط 1967-1980، ط ، مطابع الدستور التجارية ، 1981.

وللتفاصيل عن إستراتيجية الحرب الباردةأنظر : تشارل. أو. ليرتش، تعريب د. فاضل زكي محمد، الحرب الباردة وما بعدها، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976، ص ص 13-59.

(2) منير شفيق، المصدر السابق، ص ص 43-44.

(3) عن : د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص ص 126-127.

(4) نفس المصدر، ص 117.

(5) نفس المصدر، ص ص 119-120.

(6) نفس المصدر، ص ص 67-69.

(7) للتفاصيل : نفس المصدر، ص ص 58-60.

(8) للتفاصيل أنظر : ص ص 61-63.

(9) للتفاصيل أنظر : نفس المصدر، ص ص 64-66.

(10) للتفاصيل المصادر الآتية :

د. محمد الديب ، الجغرافيا السياسية، المصدر السابق، ص ص 330-382.

د. محمد رياض، المصدر السابق، ص ص 79-103.

د. محمد عبدالغني سعودي، المصدر السابق، ص ص 522-530.

د. عبدالرزاق عباس، المصدر السابق، ص ص 407-416.

Mackinder, H. U., The Geographical Pivot of History, Geographical Journal, Vol. xxIII, 1904.

Mackinder, H. U., The Round World and the Winning of the Peace, Foreign Affairs, Vol. 21, 1943.

(*) د. صباح محمود محمد، جوبولتيك الخليج العربي، المصدر السابق .

(**) د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق ، ص 288.

(***) نفس المصدر، ص 291.

(****) نفس المصدر، ص 311.

(11) أنظر :

د. نافع القصاب و د. صباح محمود محمد والسيد عبدالجليل عبدالواحد، المصدر السابق، ص ص 138-148.

د. عبدالرزاق عباس ، المصدر السابق، ص ص 400-406.

د. محمد رياض، المصدر السابق، ص ص 103-105.

طالب كاظم لطيف، في السوق البحري ، مجلة الدفاع، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، العدد الثاني، السنة الثانية، بغداد 986 ، ص ص 71-81.

Spykman, N. J., The Geography of Peace, New York, 1944.

(12) للتفاصيل أنظر :

د. محمد عبدالغني سعودي ، المصدر السابق، ص ص 533-534.

د. محمد رياض، المصدر السابق، ص ص 108-111.

د. نافع القصاب وآخرون، المصدر السابق، ص ص 153-158.

د. محمد محمود الديب ، المصدر السابق، ص ص 393-399.

د. عبدالرزاق عباس ، المصدر السابق، ص ص 425-429.

(13) د. عبدالرزاق عباس، المصدر السابق، ص ص 425-426 .
(14) للتفاصيل أنظر :
د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص 130 و 132-232، 240 و 349 و 354 و 356 و 357 و 371.
و د. محمد الديب، المصدر السابق، ص ص 399-413.
ومورتن هالبرين، ترجمة سليم شاكر الإمامي، الطبعة الأولى، الإستراتيجية العسكرية المعاصرة، مكتبة النهضة، بغداد، 987 ، ص ص 5-106.

7

الجيوبولتيكا التطبيقية لدول البحر المتوسط العربية

1-7 الوزن الجيوبولتيكي للمعايير الطبيعية لدول البحر المتوسط العربية

1-7 الوزن الجيوبولتيكي للمعايير الطبيعية لدول البحر المتوسط العربية

يظفر البحر المتوسط بمكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الاستراتيجية والجيواستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية وحتى الوقت الحاضر. وسيظل كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي في كونه يمثل منطقة الاتصال الرئيسية بين قارات العالم الأفروأوراسي لذلك أطلق عليه الرومان اسم البحر الداخلي Mare Internume الذي يتوسط اليابسة المعروفة آنذاك وهو نقطة الالتقاء الحضاري بين القارات الثلاث خلال مراحل تطورها من الحضارات النهرية كحضارات مصر القديمة ووادي الرافدين وغيرها، إلى الحضارات البحرية كالحضارة الفينيقية والإغريقية والرومانية إلى الحضارات الأطلسية التي بزغت مع الكشوف الجغرافية فهو إذن مركز الثقل في جزيرة العالم طبقاً لآراء السير هارفورد ماكندر[1]. لا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب بل الجيوبولتيكي والاقتصادي والعسكري والسياسي فهو بحق محور رئيس في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.

وتجسيداً لهذه الأهمية المميزة حددت الدول الأجنبية المختلفة المعنية في البحر المتوسط جغرافيا وجيوبولتيكياً استراتيجياتها الواضحة ورسمت السياسات المختلفة الكفيلة بتحقيق أهداف تلك الإستراتيجيات ودخلت العديد منها في صراعات عقائدية وغيرها كما حصل بين الدولتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) في حينه. لكن الدول العربية السبع المشرفة على سواحل هذا البحر لم يعنيها هذا الأمر بشكل جاد على الرغم من أن هناك زهاء 120 ميلاً من مجموع السواحل العربية المتوسطية مغتصباً متمثلاً في أرض فلسطين وكونها تحتضن زهاء 2936 ميلاً من مجموع أطوال سواحل هذا البحر أي ما

يقرب من 30.52٪ من مجموع أطوال سواحل الدول المطلة عليه بما فيه جزيرتا مالطا وقبرص.

ويمتد الحيز الجيوبولتيك للدول العربية الأخرى إلى شواطئ البحر المتوسط أيضاً في ظل مفاهيم الجيوبولتيك فإن التوجه الجغرافي للعراق والمملكة السعودية بالمقام الأول هو صوب البحر المتوسط طالما أنه يمثل منافذ تصدير موارده الرئيسية كالنفط والكبريت وتشابهما المملكة الأردنية الهاشمية والسودان فالأولى حرمت من جبهتها الساحلية المتوسطية باغتصاب ارض فلسطين منذ عام 1948. والثاني في تكريس التجزئة القائمة صوب البحر الأحمر لتنتهي إلى البحر المتوسط أيضا.

وتجسيداً للأهمية الجيوبولتيكية للبحر المتوسط عربياً بدا الاهتمام بدراسة هذه المشكلة التي يمكن تحديدها حصراً بتحديد الوزن الجيوبولتيكي لدول البحر المتوسط العربية ومستقبلها في محاولة لطرح بعض الخيارات الاستراتيجية في مجال تحقيق الأمن العربي في هذا الحيز الجيوبولتيكي من العالم. صحيح أن هناك عدداً من الباحثين ممن تصدى لدراسة البحر المتوسط، إلاّ أن تلك الدراسات انساقت طبعاً لمناهجها وفروعها العلمية في مجالات الاستراتيجية الدولية وصراع القوى بين الدولتين العظميين فهي تماماً تختلف عن منهج وفروض وأهداف هذا المبحث كما سنرى مفصلاً فيما بعد[(2)].

ويتلخص الفرض العلمي للمشكلة في حقيقة مفادها أن الدول العربية المطلة على البحر المتوسط تتباين في إمكانياتها الجيوبولتيكية القائمة والمحتملة وإنها لم توظف تلك الإمكانيات لتعزيز عناصر قوتها في الخريطة السياسية بما يحقق الأمن القومي العربي ولا ترجع الأهمية الجيوبولتيكية إلى ريع الموقع فحسب بل إلى طبيعة الموضع أيضاً. فالجغرافيا والجيولوجيا مسؤولان تضامنياً عن الأهمية الخاصة للبحر المتوسط.

والبحر المتوسط قناة وصل بين المحيطات العالمية الأطلسي والهندي والهادىء معاً، فهو إذاً بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية المعاصرة، وإذا كان الأمر كذلك فإن البحث عن خيارات استراتيجية تزيد من حجم الوفورات المتاحة لعناصر تقويمه الطبيعية والبشرية أمر غاية في الأهمية فتتحمل الدول العربية المطلة عليه مسؤولية تعزيز الأمن القومي من خلال تحقيق الأمن الإقليمي لهذا الإقليم السياسي إذا جاز التعبير.

وعليه فإن الدراسة تدخل في مجال الموضوع القوة الذي يعد حجر الزاوية في تخصصات عديدة ترفد جانباً مهماً من جوانب الحياة السياسية والاستراتيجية كالجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والعلوم العسكرية.

وإذا كانت بيانات التقويم المقارن: الطبيعة والبشرية والاقتصادية منها بخاصة تشكل المدخلات الرئيسية لهذا العدد الكبير من الوفورات السياسية والاقتصادية والبشرية المرجوة من دراسة هذه المشكلة فان مخرجاتها الأساسية تتحدد في محورين أولهما إغناء الدراسات النظرية في هذا المجال من خلال اختيار مؤشرات القياس الكمي المعتمد في وسائل هذا الفصل، وثانيهما تعميق الدراسات التطبيقية في المناهج الجغرافية والجغرافيا السياسية بخاصة بما يهيئ الأرضية العلمية التي تعين صناع القرار في المجالات الاستراتيجية بشكل عام، طالما أن القوة تعني التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية أو كما يعرفها جونز المساهمة في صنع القرار[3] ذلك ما يعزز الأمن القومي من خلال التشخيص العلمي للعناصر الايجابية والعناصر السلبية المتصلة بوحدة الإقليم الجغرافية والجيولوجية أو من خلال التباين السياسي الذاتي والصراعات الدولية المتنافسة.

وقد يكون الجوار الجغرافي للوحدات السياسية العربية المطلة على البحر المتوسط الدافع الأساس لاعتماد هذه الدول في دراسة مستقبل امن هذا البحر لاحقاً. فالجوار الجغرافي يدعم الميزة النسبية لهذا الإقليم. ويشكل المنهج الجغرافي للتكامل القاعدة المهمة في المجال السياسي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي فالتكامل يبدأ بالأقرب ثم الأبعد مكانياً.

وفي هذا إشارة لاعتماد الأسلوب الذاتي لتحقيق الأمن الإقليمي لهذه المنطقة فيما يعظم من وفورات الأمن القومي الشامل.

وترتيباً على ما تقدم فإن نتائج دراسة هذه المشكلة تقع في مسار التخطيط للفعل اللاحق ضمن توجيهات البحوث الاستراتيجية بوصف أن صياغة العمل في الاستراتيجية تقع ضمن مفهوم الأمن الذي يعني التخطيط لموقف دفاعي، طالما أن هناك خطراً معيناً قائماً يتطلب اتخاذ القرارات من اجل درءه و التخفيف من نتائجه، وباستعادة سريعة وخاصة لمجريات الأحداث بمنتصف الثمانينات كان أهمها العدوان الأمريكي على الجماهيرية العربية الليبية عام 1986 ما شكل حافزاً مضاعفاً لجدوى مثل هذه الدراسات وما تعيشه الجزائر والصحراء من مشكلات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المنهج الاستقرائي المعتمد على وسائل القياس الكمي لعناصر القوة الاقتصادية قد شكل المنهج الرئيس لهذا البحث، متخذاً من بيانات[4] الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أداة للبحث والتحليل.

الوزن الجيوبولتيكي للمعايير الطبيعية لدول البحر المتوسط العربية

يشغل البحر المتوسط مساحة جغرافية مهمة في مركز الثقل بخريطة العالم الأفروآسيوي مستطيلة الشكل تناهز 969.100 ميل مربع، وإذا جاز القول أن البحر الأسود ما هو إلاّ ذراع متصل من البحر المتوسط فان المساحة تزيد على 1.158.300 ميل مربع ويمتد البحر المتوسط من الشرق إلى الغرب مساحة 334 ميلاً بحرياً من جبل طارق إلى بيروت ويتراوح اتساعاً بين 814 ميلاً من المضايق التركية إلى ميناء بورسعيد وما يقرب من 410 ميلاً بين مرسيليا وبجاية[5].

والبحر المتوسط بحر يكاد مغلقاً فإليه تنتهي ثلاثة منافذ تتمثل في المنافذ التركية شمالاً وقناة السويس جنوباً ومضيق جبل طارق غرباً، ويعد الأخير المدخل الرئيس للبحر المتوسط باتساع يبلغ ما يقرب من ثمانية أميال فقط[6] إلاّ أنه يظل الشريان الحيوي الموصل بين العالمين المتقدم في غرب أوربا وشرق المحيط الأطلسي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من ناحية والعالم النامي في أفريقيا واسيا من ناحية أخرى. وعليه فإن مجموع علاقات البحر المتوسط مرتبطة بالضرورة بمجموعة علاقات المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادي بسواء، كما أن تأثير هذه العلاقات يتقيد بالأبعاد الجغرافية للوحدات السياسية المطلة على هذا البحر بل تمتد إلى الحيز الجيوبولتيكي لكافة الدول المتأثرة بتلك العلاقات مباشرة أو غير مباشرة بحكم عوامل التكوين الجيوبولتيكي لتلك الدول هي عوامل واحدة وان تباينت محلياً من حيث الكم ودرجة التأثير والتطور الحضاري والموقع الجغرافي فعلاقات المكان تؤثر في التشكيل المحلي للمناطق المختلفة.

ويطل على البحر المتوسط سبع دول عربية هي كاتجاه عقارب الساعة سوريا ولبنان ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب. ناهيك عن أرض فلسطين المحتلة (الكيان الصهيوني حالياً) فهي تشكل كتلة جغرافية متصلة تقريباً قارياً بحرياً بين دائرتي عرض 20-37 وخطي طول 10 غرباً-40 شرقاً ويتيح الموقع الفلكي لدول البحر المتوسط العربية العديد

من عناصر القوة بما يهيئ لها إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي لوحدات هذا الإقليم سياسياً، فالتنوع بدائرة العرض يقود إلى التنوع المناخي وبالتالي في النشاط الزراعي والاقتصادي مما يمكن من بلوغ حالة القوة طبقاً لمفاهيم الجغرافيا السياسية.

ويأخذ المجال الحيوي لدول البحر المتوسط شكلاً هندسياً في غالبيته ويشبه المستطيل مع وجود ذراع ملاصق لشكله الهندسي ذاته لكنه في امتداد عمودي ممثلاً في أراضي سوريا ولبنان وفلسطين المحتلة وتشرف مجموعة هذه الدول على مسارات الملاحة الرئيسية في البحر المتوسط وتتحكم في مجموعتين أساسيتين من منافذ قناة السويس في مصر ومضيق جبل طارق في المغرب، فضلاً عن أن الظهير القاري لمجموعة دول البحر المتوسط العربية الأفريقية تهيمن جغرافياً على شمال القارة الأفريقية بأسرها في حين تشكل دول البحر المتوسط الآسيوية الحافات الانتقالية الرئيسية بين قارة آسيا وأوربا، وتنعم دول البحر المتوسط العربية بمكانة مهمة متميزة جغرافياً وجيولوجياً لأوصاف الموقع كمنافذ تصدير واتصال والموضع، وفي غناها بالنفط الخام والغاز الطبيعي والفوسفات في المقام الأول.

وتتسم الشخصية الطبوغرافية لدول البحر المتوسط بسمات خاصة لأنها تؤثر في نشاط الإنسان على سطح الأرض فيما تكتنزه من موارد الثروة حيث تعد العمود الفقري في النشاط الاقتصادي في تلك البقاع وما ينجم عن ذلك من نشاط سياسي إقليمي ودولي.

ويمكن تحديد الملامح الطوبغرافية لهذا الإقليم من خلال محورين رئيسين هما الجهات السهلية الساحلية والامتدادات التضاريسية، فالجهات الساحلية المتوسطية العربية تمتد من منطقة الإسكندرونة حتى مضيق جبل طارق وهي إنكسارية قليلة التعاريج تتسم بضآلة أعماق شواطئها فخط عمق 60 ميل تقريباً يسير موازياً للساحل وبعيداً عنه بما يقرب من 90 ميلاً على طول ساحل بلاد الشام وتلتقي الحافات الجبلية بالمناطق السهلية في عدد من النقاط فقلت فيها الخلجان بالتالي. ولا يوجد من الخلجان المهمة سوى عدد محدود وهي خليج مليلة وطنجة في المغرب، وخليج قابس والحمامة في تونس والبسيط وجونية وعكا في الشام. ومن النتوءات البارزة في الساحل رأس الماء ورأس مسبتة في المغرب وفي أدرار والطيب وسراط. وفي ليبيا رأس مصراته ورأس بنغازي ورأس أجدير. وفي الشام راس البسيط وابن هاني والشفعة وبيروت والصرفند والناقورة والكرمل.

ويتباين السهل الساحلي اتساعاً فهو يضيق حيثما تتداخل الجبال كما هو عليه الحال في سوريا بين 2-12 ميل فقط وينقسم إلى سهلي بانياس وطرطوس، ويلتقي البحر في راس الخنزير وراس البسيط ولا يزيد اتساعه في لبنان عن 4-6 أميال فقط ويبلغ أقصى اتساع له في صيدا وصور ويتخذ شكل سهول متعددة في فلسطين، وتشابه سهول المغرب العربي نظيرتها المشرق العربي كسهول ليبيا (الجفارة) والجزائر (متيحة ووهران وعنابة) وتونس (سوسة وصفاقس)، والمغرب (الملوية ومراكش) لكنها أكثر اتساعاً في ليبيا 60 ميلاً وما يقرب من 50 ميلاً في تونس (7). وتتباين أطوال الجبهات الساحلية المتوسطية العربية فليبيا بالمرتبة الأولى 910 ميلاً تليها الجزائر 596 ميلاً وتونس 555 وفلسطين بحدود 150 ميل ومصر 538 ميل والمغرب 190 ميلاً ولبنان 150 ميلاً وسوريا 82 ميلاً فقط. وعموماً فان السواحل العربية المتوسطية تتسم بالاستواء والتقطيع أحياناً مما يتيح الفرصة لنشاط عوامل الحركة والاتصال أفقياً لكنها حرمت من فرص الاتصال العمودي مع ظهيرها اليابس بشكل ميسور فكان الساحل حاسماً وحاكماً في حركة عوامل الحركة والاتصال في كافة وحدات هذا الإقليم.

كما أنه أصبح مكشوفاً أمام نظرائه في دول جنوب أوربا، بتعبير آخر فإن موضع المورفولوجي للساحل العربي على البحر المتوسط قد استلب عنصراً مهماً من عناصر القوة البحرية للدول طبقاً لآراء ماهان(8).

أما الامتدادات التضاريسية تتمثل في خطين رئيسيين هما سلاسل أطلس التيس تمتد في المغرب الغربي من راس الطيب في تونس تتسع تدريجاً باتجاه الغرب وهي موازية للبحر المتوسط وهي تتكون من ثلاث سلاسل أهمها أطلس التل التي تنتهي عند جبل طارق بما يسمى جبل الريف. أما سلاسل جبال الشام فتمتد من سلسلتين متوازيتين على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط من منحدرات جبال طوروس حتى خليج العقبة وتتناقص في الارتفاع كلما اتجهنا جنوباً وتشكل جبال العلويين في سوريا والمرتفعات الغربية في لبنان وجبال عامل والجليل في فلسطين أهم امتداداتها.

وعموماً فإن الطبيعة قد سلبت السواحل الغربية المتوسطية العديد من فرص إقامة المرافئ البحرية والتجارية المهمة باستثناء المرافئ المحدودة كمرافئ بيروت وطرطوس وصيدا وبانياس وحيفا والإسكندرية ومرسى البريقة وتونس والجزائر.

بيد أن شخصية الجيولوجية لدول هذا الإقليم قد أتاحت فرص التنوع التعديني والنشاط الاقتصادي القائم عليه, مما يهيئ فرص مهمة بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي لهذا الإقليم ويؤهله لبلوغ حالة القوة في الخريطة السياسية المعاصرة.

والشخصية الطوبغرافية تركت بصماتها أيضا في الخريطة السياسية لدول البحر المتوسط العربية بما وهبت أو سلبت من عناصر القوة وتجسد ذلك أيضاً في إحكام الدول العربية المتوسطية في المنافذ الرئيسة لهذا البحر في مضيق جبل طارق وقناة السويس ومضيق باب المندب (على البحر الأحمر)، فهذه هي المداخل الرئيسية لنشاط المحيط الأطلسي والهندي عبر المتوسط وهي المخارج الأساسية لتجارة النفط ومنتجاته والفوسفات في المقام الأول أيضاً.

وعموماً إذا كانت تلك المنافذ هي صمامات الأمان الرئيسية المتحكمة في استراتيجية البحر المتوسط فإنها بحق مفاتيح البحر المتوسط بخاصة ومفاتيح التجارة المحيطة العالمية بعامة، من هنا ينبغي أن ندرك الأبعاد الاستراتيجية للصراعات الدولية المتنافسة في هذه المنطقة بعامة والصراع العربي الصهيوني بخاصة فتلك المنافذ تشكل أمناً فاعلاً للكيان الصهيوني كما كشفت مجريات حرب تشرين الأول عام 1973 عن ذلك (مضيق باب المندب). إن إستراتيجية الاقتراب غير المباشر من باب المندب بعد ما يقرب من 1200 ميل أقصى الجنوب أو من أي مكان على السواحل الغربية التي تتحكم في البحر من ناحيتي الشرق والغرب على الكيان الصهيوني أن يوجد حماية في اليابس المتصل تمتد إلى الجزيرة العربية والسودان، وعليه فان من يتحكم في هذا المنفذ (باب المندب) يمكن أن يقفل البحر الأحمر ويسلب قناة السويس ريع موقعها كما يحرم دول الخليج العربي برمتها من ريع موضعها وعليه فالمنافذ الرئيسية هذه تمثل هبة الموضع في الأمن القومي العربي في حين يشكل البحر الأحمر هبة الموقع.

وهكذا يتضح أن الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط تكمن في كونه محور الفصل والوصل في آنٍ واحد بالنسبة للأمن القومي العربي الذاتي. كما انه يمثل حجر الزاوية في هذا الأمن القومي العربي عالمياً. وبذلك انعكس عليه تعظيم مزايا التكامل الجغرافي العربي. وقد لا يكون كذلك إذا ما ظلت الدول العربية ضحية استراتيجيات ومخططات الدول

الاستعمارية وسياسات الكيان الصهيوني التي ما فتئت منذ نشوء الحركة الصهيونية لا تهدف إلى ابعد من تعميق وتأصيل اختلاف وجهات النظر بين الأشقاء وأبعد من ذلك بكثير كما أكدت أحداث مطلع التسعينات من هذا القرن. ولطالما أن النظرة العلمية الموزونة تحكم على الحدث السياسي من النتائج أولا وآخراً.

حاصل ما تقدم أن الأوضاع الجيوبولتيكية الطبيعية لدول البحر المتوسط العربية تكشف عن العديد من نقاط القوة الموروثة في تحقيق الأمن الإقليمي والقومي العربي، إلاّ أن غياب النظرة الاستراتيجية الشاملة لأمن هذا الإقليم قد كشف عن ضالة حجم وفورات القوة المتحققة حالياً مما يقتضي التخطيط للفعل اللاحق إقليمياً وعربياً في هذا الشأن مغتنمين بذلك عناصر القوة الأخرى البشرية والاقتصادية كما سنرى.

7-2 الوزن الجيوبولتيكي للعناصر البشرية والاقتصادية الرئيسة لدول البحر المتوسط العربية ومستقبلها

تتسم اقتصاديات دول البحر المتوسط تجمع بين الاقتصاد المعاشي Subsistence Economy والاقتصاد التبادلي Exchange Economy فاقتصاد المغرب وتونس وسوريا ولبنان تمثل الاقتصاديات الزراعية المعاشية إلى حد ما، في حين أن اقتصاديات ليبيا والجزائر ومصر تمثل الاقتصاد التبادلي، فقد دفعت الثورة النفطية والتطور الصناعي باقتصاديات هذه الدول فقد خيم النشاط النفطي على العديد من نشاطات ليبيا والجزائر بدرجة خاصة، كما أن النفط لم يعد المحرك الرئيس لاقتصاديات هذه الدول فحسب بل دفع باقتصاديات الدول المتوسطية الأخرى كسوريا ولبنان كونها منافذ تصدير نفط العراق والمملكة العربية السعودية (سابقاً).

وبغية الكشف عن الوزن الجيوبولتيكي لاقتصاديات دول البحر المتوسط العربية فإننا نرى ضرورة الشروع بإعطاء التصور الاقتصادي العام لمجموعة دول هذا الإقليم أولا وتحليل البنية الاقتصادية ثانياً واختيار مؤشرات القياس الكمي لمحصلة البنية الاقتصادية ثالثاً كيما نتمكن من تحديد ملامح المستقبل رابعاً.

7-2-1 التصور الاقتصادي العام لمجموعة دول البحر المتوسط العربية

7-2-1-1 تظفر الدول العربية المطلة على البحر المتوسط بمكانة مهمة من إجمالي مساحة وسكان الوطن العربي. فهي تهيمن على ما يقرب من أكثر من ستة ملايين كيلو متر مربع أي ما يقارب 44.31٪ من إجمالي مساحة الوطن العربي وتحتضن ما يقرب من حوالي ثلاثة أخماس سكانه تقريباً (59٪) بموجب بيانات عام 2006 فهو أكثر كثافة سكانية في عموم الوطن العربي 16.21 لكل منها على التوالي.

وتستحوذ الدول العربية الأفريقية على غالبية إجمالي مساحة هذا الإقليم أرضاً وسكاناً 97٪ و 89٪ من إجمالي مساحة وسكان هذا الإقليم. كما أنها تشرف مباشرة على منفذيه الرئيسين قناة السويس شرقاً ومضيق

جبل طارق غرباً وتنعم بمركز الثقل أرضاً وسكاناً في الجناح الأفريقي العربي للبحر المتوسط وإذا كان الأمر كذلك فإننا نذكر بالمصفوفة التي سبق أن انتهينا إليها عند دراسة البحر الأحمر في فصل سابق[9] وهي:

- من يتحكم في قناة السويس يتحكم في مصر.
- من يتحكم في مصر يهدد الأمن الإقليمي للمنطقة ويتحكم فيه.
- من يتحكم في الأمن الإقليمي يهدد الأمن القومي برمته.

ولا تنبع هذه الأهمية الموقعية من أوصاف جغرافية فحسب بل من عوامل جيوبولتيكية شديدة التعقيد تمتد بعيداً عن القارة الأفريقية إلى جنوب وجنوب شرق آسيا من جهة وشمال غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ولا تقل الأهمية الجغرافية والجيوبولتيكية لدول البحر المتوسط العربية الآسيوية (سوريا ولبنان وفلسطين) عن نظيرتها فهي تمثل تجسيداً شاخصاً للأهمية الجيوبولتيكية في المنطقة كونها منافذ تصدي النفط الخام ومنتجاته من ظهيرها العربي العراق والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد.

وعموماً فان المجال الذي حددنا أبعاده يمكن أن يشكل العنصر الرئيس لتحديد الملامح البشرية لدول هذا الإقليم وهي بالتأكيد لصالح الأمن الإقليمي والأمن القومي بالتالي فيما لو توحدت الأهداف والسياسات الخاصة في هذا المجال، خاصة وان هناك انحداراً جيوبولتيكياً شديداً بين الدول العربية المطلة على البحر المتوسط فيما بينها أولا وبين الدول الأجنبية الأوربية ثانياً مساحة وسكاناً وتطوراً حضارياً أيضا. بيد أن المزايا التكاملية الجغرافية تضعف العديد من آليات الانحدار الجيوبولتيكي العربي المشار إليه كثيراً فيما لو حددت الاستراتيجيات والسياسات المسؤولة تاريخياً أفقياً وعمودياً في البعد المكاني (الجغرافيا) والطاقات للموارد المتاحة (الاقتصاد) بالتنسيق الملتزم مع العمق الجغرافي العربي بما يعزز الأمن القومي بالتالي.

7-2-1-2 تظفر دول البحر المتوسط العربية بوزن جيوبولتيكي، متميز في الجانب البشري حجماً ونمواً وتركيباً عربياً واجتماعياً فهي تستأثر بما يقرب من نصف إجمالي سكان دول البحر المتوسط مجتمعة، ينتشر على ثلاثة أخماس إجمالي مساحة اليابس المشرفة مباشرة على مياه هذا البحر بيد أنها لا تمتلك سوى ثلث إجمالي أطوال سواحله فقط كما رأينا. ويتسم سكان هذا الإقليم بذات السمات للوطن العربي والدول النامية الأخرى كونه

يقع ضمن الدور الانتقالي من الأدوار الديموغرافية حيث يتسم بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات فمعدلات المواليد تتراوح بين 27.5 بالألف في لبنان و 45.2 بالإلف في سوريا ومعدلات الوفيات بين 7.0 بالألف في سوريا و9.6 بالألف في المغرب وكذلك بالنسبة لوفيات الرضع ونسب الإعالة ومعدلات الخصوبة الكلية ونسب السكان الحضر والتركيب العمري وتوقع الحياة الذي يكشف أيضاً عن أن فئة المنتجين اقتصادياً يشكلون ما يقرب من أكثر من نصف إجمالي السكان وباتساع حجم هذه الفئة تتعاظم قوة الإقليم سياسياً، ذلك أن السكان هم المنتجون وهم المستهلكون وهم المدافعون عن الوحدة السياسية أولاً وآخراً.

تكشف بيانات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول البحر المتوسط العربية عن تباين واضح بينها أولا وتذبذب واضح، فالدول الزراعية أفضل حالاً من نظيرتها الدول النفطية في هذا المجال.

وتؤكد هذه المعطيات حقيقة مهمة هي أن الاقتصاديات الأحادية الجانب دائماً في وضع غير مأمون العواقب عند حدوث آية أزمات اقتصادية وسياسية. وعليه فان العمل على تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على مصدر واحد يعد أمراً غاية في الأهمية.

ويؤكد مثل هذه الحقيقة الاستقراء الدقيق لملامح اقتصاديات الدول المختلفة وقد يكون في إجمالي الاقتصاد العربي ما يؤكد هذه الحقيقة أيضا فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً عام 1984 بلغ 1.7٪ مقابل عجز عام 1981 بحدود 2.8، وتفسير ذلك يرتبط بطبيعة الاقتصاديات العربية كلها وتنوعها طالما أن هناك دولاً نفطية ودولاً غير نفطية وأخرى متنوعة الإنتاج.

ولعل تلك الحقائق مجتمعة تكسف عن الملامح الرئيسية لاقتصاديات دول هذا الإقليم تجمع بين طياتها بذور القوة في تكاملها والضعف في واقع تناثرها. أضف إلى ذلك بروز ظاهرة الانحدار الجيوبولتيكي فيما بينها فيما يحتم التفكير والعمل الجاد من اجل تعميق آليات التنسيق والتعاون فيما بينها بما يعزز أمنها الإقليمي والأمن القومي بالتالي.

2-2-7 تحليل البنية الاقتصادية لدول البحر المتوسط العربية

1-2-2-7 تكشف بيانات توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق أن مجموعة دول البحر المتوسط العربية تحظى بما يقرب من نصف

إجمالي الاستهلاك الخاص (52.57٪) وزهاء ثلث إجمالي الاستهلاك العام العربي (32.31٪) وما يقرب من (43.21٪) من إجمالي الاستثمار العربي، إلاّ أنها لا تنعم سوى بما يقرب من ربع إجمالي صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي العربي (26.34٪) وقرابة ثلث وارداته (32.81٪)، في حين سبق أن حددنا أن دول هذا الإقليم تعول ما يقرب ثلث أخماس إجمالي سكان الوطن العربي وقد ترتب على ذلك ضآلة نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي العربي الذي لا يتجاوز 4٪ من إجماليه. فلا غرابة أن تتفاقم فجوة الموارد فيه، إذ بلغت ما يقرب من خمسة مليارات دولار عجز (-4966) مقابل ما يقرب من تسعة مليارات دولار فائض موارد عموم الوطن العربي. ولعل من المفيد أن نشير إلى أن سوريا أفضل حالاً من كافة دول هذا الإقليم في مجـال الموارد. ومثل هذه الصورة تحتم على بقية دول هذا الإقليم ضرورة إعادة

النظر في تخطيط سياسات الاستهلاك والاستثمار فيها بما يعزز الأمن الوطني والأمن الإقليمي والقومي بالتالي.

7-2-2-2 ولعل توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية ما يؤكد أبعاد الوزن الاقتصادي المتواضع عربياً لدول هذا الإقليم ففي الوقت الذي كشفت عنه البيانات أن دول البحر المتوسط العربية تحتضن زهاء ثلاثة أخماس إجمالي سكان الوطن العربي تجدها لا تساهم سوى بأقل من نصف القطاع الزراعي (49.38٪) ومثلها تقريباً الصناعات التحويلية وقطاع الكهرباء والماء والغاز واقل من نصفها تقريباً (21.88٪) بالنسبة لقطاعات الصناعات الاستخراجية وأقل من ذلك في قطاعات أخرى كالتجارة والتمويل والإسكان.

وتتباين الدول المكونة لهذا الإقليم فيما بينها تبايناً بارزاً اسعد حظاً في قطاع الصناعات الإستخراجية وتكاد تكون اقلهم في قطاع الزراعة وعكسها تماماً مصر. ومثل هذه الحقائق تدعو للتذكير بضرورة التعاون والتنسيق المشترك بين دول هذا الإقليم بما يعزز الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن القومي بالتالي.

7-2-2-3 ولعل البيانات المتاحة تؤكد بعضاً من جوانب القلق المحتمل على عناصر الأمن الغذائي في دول هذا الإقليم فموارده الزراعية نمت خلال الفترة 87 / 1988 بشكل يلفت النظر مقارنة مع الفترة 80٪ 1985. ففي مصر مثلاً بلغت معدلات نمو الواردات الزراعية زهاء 35.6٪ للفترة

87 / 1988 مقابل 11.1٪ للفترة 80 /1985 وفي تونس ما يقرب من 54.9٪ مقابل 1.8٪ فقط لما كانت عليه وتكرر الصورة في الجزائر والمغرب وهي بذلك تفوق معدلاتها في إجمالي الوطن العربي والعالم بسواء بيد أن معدلات نمو الصادرات خلال الفترات ذاتها قد يخفف بعضاً من أبعاد هذه الصورة.

4-2-2-7 يتسم الوزن النسبي للصناعات الاستخراجية من الناتج من الناتج المحلي الإجمالي في دول البحر المتوسط العربية بضالته نسبياً مقارنة بالصناعات التحويلية، فضلاً عن بروز ظاهرة التراجع الواضح في هذا الوزن بالنسبة للصناعات الاستخراجية وفي ذلك ما يشابه عموم الوطن العربي. وتفسير هذه الظاهرة يقترن بتدني سوق النفط الخام دولياً وتراجع أسعاره وبالتالي ضالة عائداته وتأثيراتها السلبية على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي تناست فيه مكانة الصناعات التحويلية.

ومما يلاحظ أيضا التباين النسبي بين الوحدات السياسية المكونة لهذا الإقليم عربياً في مجال الصناعات الاستخراجية والتحويلية بسواء مما يعكس تباين البيئات المكونة ذاتها جغرافياً وجيولوجياً مما يحتم مسألة التعاون والتنسيق المشترك فيما يعزز الأمن الإقليمي والأمن القومي. ولاسيما وان مشكلة المديونية الخارجية لدول هذا الإقليم آخذة في التفاقم وتفرض أعباء أمنية خطيرة على استقلال هذه الدول. فدول البحر المتوسط تتحمل زهاء أربعة أخماس إجمالي المديونية العربية وأنها تدفع ما يقرب من 85٪ من تكاليف خدمة الديون (فوائد وأقساط جدولة الديون).

وتزداد الصورة تطرفاً عندما نذكر أن غالبية هذه الأعباء تقع على عاتق الدول الزراعية الكثيفة السكان كمصر والمغرب وبدرجة اقل الجزائر وتونس وسوريا ولبنان وتكاد تنفرد ليبيا بمرتبة كونها ليست ممن يعاني من أعباء مديونية خارجية وقد يكون في ذلك ما يدفع باتجاه توفير الأمن القومي من خلال التخطيط المشترك الذي يعد في مثل هذا الإقليم ضرورة وجود طالما أنه يمثل مفتاح البقاء للأمن القومي العربي برمته.

7-2-3 مؤشرات القياس الكمي للقوة الاقتصادية لدول البحر المتوسط العربية

انتهينا فيما تقدم إلى أن البنية الاقتصادية لدول البحر المتوسط العربية تعاني من عناصر الضعف والاختلال والتباين الشيء الواضح، وبغية التحقق من هذا الفرض فقد آثرنا اعتماد أسلوب القياس الكمي الذي مفاده أن دول هذا الإقليم تعاني من بعض قيود التبعية الاقتصادية، وقد يرى البعض أن مسألة التبعية ليست مشكلة طالما أنها مرض شاخص في معظم دول العالم والعالم النامي وقد تقبل مثل هذه الأفكار في ظروف السلم لكن في ظل الأزمات الاقتصادية والمقاطعة الدولية والحروب الساخنة والباردة تصبح المسالة أكثر خطورة وتفرض ذاتها على الباحثين في الجيوبولتيك بشكل خاص لأنها تقع بمسار التخطيط للفعل اللاحق ضمن المفهوم السوقي للأمن الوطني الإقليمي.

7-2-3-1 مؤشر التنوع والتركز

يكشف هذان المؤشران عن الدول الأشد تركزاً نسبياً في هياكل صادراتها بالنسبة لمؤشر التركز وعن الدول التي هي نسبياً أكثر تنوعاً في صادراتها بالنسبة لمؤشر التنوع ويتراوح كلا المؤشرين بين صفر – 1.0 يمثل الرقم التالي التركز الأشد تطرفاً.

ومن حساباته يتضح أن مؤشر التنوع يظهر بشكل أكثر تطرفاً في ليبيا والمغرب والجزائر إذ يبلغ في كل منهم من 0.816 و0.813 و0.801 على التوالي، مقارنة بنظرائهم باقي دول البحر المتوسط العربية. ففي تونس بلغ 0.692 وفي سوريا بلغ 0.746 وفي مصر 0.765 لكن عموم هذا الإقليم تظهر تطرفاً بارزاً مقارنة مع دول متقدمة كأهداف مقارنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية 0.315 واليابان 0.478 والكيان الصهيوني 0.554.

أما مؤشر التركز فتظهر البيانات التطرف الواضح في ليبيا إذ يبلغ زهاء 0.924 ذلك يقترن بهيمنة السلعة الواحدة على مجمل الاقتصاد الوطني متمثلة بسيادة النفط الخام. في حين نجد أن هذا المؤشر يهبط في الاقتصاديات المتنوعة كما هي الحال في المغرب وتونس وسوريا.

وتؤكد مثل هذه البيانات حقيقة مهمة وهي أن الاقتصاديات الأحادية السلعة قابلة للعطب بشكل أكثر احتمالاً من نظيراتها الاقتصاديات الأخرى

مما يضعف من عناصر قوة الوحدة السياسية بالتالي، فيخلق ضرورة ملحة للتكامل الجغرافي والاقتصادي بين دول هذا الإقليم من اجل تعزيز عناصر الأمن الإقليمي والأمن القومي مغتنمة بذلك الطاقات الموردية المتاحة البشرية والأرضية والمائية والنفطية.

7-2-3-2 مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي

يستخدم هذا المؤشر للإفصاح عن الوزن النسبي لقيم الصادرات والاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا كانت عالية فإن هذا يعني تأثر الاقتصاد تأثراً بارزاً برياح التجارة Wands of Trade على حد تعبير آرثر لويس Arthur Lewis على أننا لا نفكر بفوائد المشاركة بالتجارة بل نهدف إلى التنبيه إلى عدم الاعتماد شبه التام للنشاط الاقتصادي على التصدير والاستيراد كما هو الحال بدول هذا الإقليم، كما يجب أن نتذكر أن ارتفاع مؤشر الانكشاف لا يعني بالضرورة التبعية الاقتصادية بقدر ما يدل على أن اقتصاد دولة ما مهيأ للتدهور نتيجة لتقلبات التجارة الخارجية.

وقد كشفت حساباتنا لهذا المؤشر عن وجود تباين بارز بين دول هذا الإقليم في ظل هذا المؤشر، فقد بلغ في لبنان ما يقرب من 114.2٪ ذلك يقترن بالأوضاع السياسية المستقرة فيه لكنه يهبط في سوريا إلى 69.3٪ وفي الجزائر 22.93٪ ومصر 25٪ ويرتفع نسبياً في المغرب 37.17٪ وفي ليبيا إلى 45.5٪، لكنه عموماً دون المتوسط العربي في هذا المجال، حيث بلغت درجته في عموم الوطن العربي قرابة 48٪ وأفضل حالاً لما هي عليه الحال في الكيان الصهيوني 69٪.

لكن هناك حقيقة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي أن هناك علاقة عكسية بين درجة الانكشاف وحجم الدولة فكلما صغر حجم الدولة (سكان ومساحة) زادت درجة الانكشاف والعكس صحيح وتعد لبنان مثالاً للحالة الأولى ومصر للحالة الثانية.

7-2-3-3 مؤشر التبادل الصافي(12)

يستعان بهذا المؤشر للكشف عن أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات وحدة سياسية، فقدرة الدولة لا تعتمد على الاستيرادات والصادرات وإنما على نسب أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات ذلك ما يعبر عنه بنسب التبادل الصافي الدولي مضافً إليها شروط التبادل التجاري.

وتحتسب بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات فإذا كان الناتج أكثر من واحد صحيح يكون لصالح الدولة والعكس صحيح.

وتكشف حساباتنا لهذا المؤشر نه لصالح ليبيا (1.37) والجزائر (1.16) وبذلك يفوقان حتى المتوسط العربي في هذا المجال (1.0) والكيان الصهيوني (0.71) لكنه يهبط في لبنان إلى 0.22 فقط وفي مصر إلى 0.31 وفي سوريا إلى 0.45 والمغرب 0.66 وتونس 0.73 ومثل هذه الحالة من التفاوت تؤكد أهمية التعاون والتنسيق بين دول الإقليم فيما يعزز الأمن الإقليمي والقومي.

4-3-2-7 مؤشر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية

يظهر هذا المؤشر دور النشاط التجاري في حياة السكان فقد كشفت حساباتنا عن تدهور واضح في بعض اقتصاديات دول هذا الإقليم ففي ليبيا انخفضت قيمة هذا المؤشر إلى 2894 دولار عام 1987 مقابل 9430 دولار عما كانت عليه عام 1980 وفي الجزائر بلغ عام 1987 نحو 629 دولار مقابل 1402 دولار عام 1980 وفي تونس بلغ عام 1987 زهاء 686 دولار مقابل 901 دولار عام 1980 وفي المغرب 182 دولار عام 1987 مقابل 329 دولار عام 1980.

وتفسير ذلك يرتبط بتدهور أسعار النفط الخام في السوق الدولية بالمقام الأول وانعكاسات ذلك على مجمل الاقتصاديات العربية، في حين نجد أن اقتصاديات الدول المتقدمة، آخذة في النمو والتطور فنصيب الفرد الفرنسي مثلاً في ظل هذا المؤشر بلغ عام 1987 (502) دولاراً مقابل 4569 دولار عما كان عليه عام 1980.[13]

5-3-2-6 مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والاستيرادات[**]

يكشف هذان المؤشران عن مدى اعتماد الوحدة السياسية على عدد محدود من شركائها في التجارة الدولية وينطلق هذا المؤشر من ضرورة تنويع مصادر الحقيبة التوظيفية للاستثمار العام للتقليل من المخاطر المحتملة عند الأزمات فالتوزيع احد مؤشرات قوة الدول لا في التركيب السلعي فحسب بل التوزيع المكاني (أسواق التصدير والاستيراد بسواء).

وقد كشفت حساباتنا عن أن الدول الصناعية هي القاسم المشترك الأعظم لأهم شريكين في صادرات وواردات دول البحر المتوسط. ولعل

في ارتفاع مؤشر التركيز الجغرافي للواردات ما يفصح عن حالة الضعف للدولة، فبقدر ارتفاع هذا المؤشر يكون اقتصادها مكشوفاً وهدفاً لإجراءات عدائية من قبل شركائها التجاريين عند الأزمات لاسيما إذا كانت السلع المستوردة من السلع الاستراتيجية كالمواد الغذائية وبعض الصناعات ذات العلاقة بالأمن الوطني.

وقد أظهرت نتائج الحسابات لهذين المؤشرين ارتفاع واضح لمؤشر التركز الجغرافي للواردات في تونس 41٪ وفي الجزائر 43٪ وفي المغرب 39٪ وفي ليبيا 35٪ فيما يهبط في سوريا إلى ما يقرب من 13٪ فقط عام 1987. أما مؤشر التركز الجغرافي للصادرات فقد بلغ عام 1987 في مصر والمغرب ما يقرب من 59٪ لكل منهما وفي الجزائر 41٪ وفي تونس 37٪ وفي ليبيا 27٪ ، لكنه يهبط في لبنان وسوريا إلى زهاء 13٪ و 22٪ لكل منهما على الترتيب.

4-2-7 الملامح المستقبلية للوزن الجيوبولتيكي لاقتصاديات دول البحر المتوسط العربية

كشفت الدراسة عن وجود العديد من المآخذ الاقتصادية التي تواجه دول البحر المتوسط العربية ووجود تفاوت واضح في ملامح وبيئة اقتصاديات الوحدات السياسية المكونة مما يجعل مسألة التكامل الاقتصادي في قائمة أولويات هذه الوحدات، لاسيما وان هناك تبايناً واضحاً في الطاقات الموردية المتاحة جغرافياً وجيولوجياً.

وقد تكون صورة المستقبل أفضل بكثير فيما لو استغلت تلك الطاقات الموردية المتاحة بشكل أفضل، وتقف موارد النفط والغاز الطبيعي في المقدمة فدول البحر المتوسط العربية هذ تظفر بزهاء 18٪ من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي في الوطن العربي وقرابة 7٪ من احتياطيات النفط الخام المؤكد عربياً، وهي تهيمن حالياً على ما يقرب من 15٪ من إنتاج النفط الخام وتحظى بما يقرب من 18٪ من الإيرادات النفطية العربية في مقدمة هذه الإمكانيات يعزز موقعها هذا حجم سكانها المحدود.

وتزداد عناصر القوة في هذا المجال عند احتساب أمد النضوب (العمر المنتظر) إذ إن أمد نضوب نفط دول البحر المتوسط العربية يقارب 48 سنة أي زهاء أكثر من عموم النفط العالمي بقرابة خمس سنوات لكنه اقل من نصف العمر المنتظر للنفط العربي ككل (118 سنة تقريباً).

وتعد موارد النفط والغاز الطبيعي من موارد الثروة المهمة كونها مصادر طاقة ومواد خام في آن واحد للعديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، تلك الصناعات التي تعد من الصناعات المحورية كما تسمى بحكم حجم ترابطاتها الأمامية والخلفية التي تعد العنصر الأساسي الذي يظهر حجم النشاط الاقتصادي لأي وحدة سياسية.

ناهيك عن الاحتياطيات المؤكدة للعديد من الموارد المعدنية الاستراتيجية المهمة الأخرى كالفوسفات والحديد والزنك والرصاص وغيرها.

وهكذا يمكن القول أن الصورة المنتظرة لدول البحر المتوسط العربية يمكن أن تكون أفضل مما كشفت عنه الدراسة فيما لو أحسن استغلال مواردها من خلال التخطيط العلمي الموضوعي الإقليمي والقومي.

حاصل ما تقدم:

1. تتمتع دول البحر المتوسط العربية بموقع جغرافي متميز بالنسبة للمراكز الحيوية في الاستراتيجية العالمية فهي تشرف على المنافذ الرئيسية الموصلة بين محيطات العالم قاطبة وبذلك تتعاظم القيمة الحقيقية لموقع هذه الدول جغرافياً وجيوبولتيكياً حالياً ومستقبلياً.

فموقع دول البحر المتوسط العربية أتاح العديد من فرص التنوع وبالتالي إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا تقل هبات الموضع (الجيولوجيا) عن وفورات الموقع (الجغرافيا) في هذا المجال.

2. الأهمية الجيواستراتيجية لدول البحر المتوسط تكمن في كونها محور الفصل والوصل في آن واحد بالنسبة للأمن القومي العربي الذاتي كما أنها تمثل حجر الزاوية في عناصر هذا الأمن وبذلك يمكن أن تعظم من مزايا التكامل الجغرافي العربي.

3. كشفت الأوضاع الجيوبولتيكية الطبيعة لدول البحر المتوسط العربية عن العديد من مواطن القوة الموروثة في تحقيق الأمن الإقليمي والقومي العربي إلاّ أن غياب النظرة الاستراتيجية الشاملة لأمن هذا الإقليم قد كشف عن ضالة حجم وفورات القوة المتحققة حالياً مما يقضي التخطيط للفعل اللاحق إقليمياً وعربياً في هذا الشأن.

4. تهيمن دول البحر المتوسط العربية على زهاء خمس مساحة الوطن العربي، وتحتضن ما يقرب من ثلاثة أخماس إجمالي سكانه. زد على ذلك تفاقم الأهمية الموقعية لمجموعة دول هذا الإقليم جغرافياً

وجيوبولتيكياً كما رأينا. إلاّ أنه مع ذلك فإن الأوضاع السكانية لدول هذا الإقليم قد كشفت عن وجود انحدار جيوبولتيكي شديد فيما بينها أولا، وبينها وبين نظرائها من الدول الأجنبية المطلة على البحر المتوسط ثانياً، مما ينبغي رسم السياسات السكانية الخاصة في هذا المجال بغية التخفيف من حدة هذا الانحدار وفيما يعمق آليات التكامل الجغرافي لاحقاً.

5. امتدت ظاهرة الانحدار الجيوبولتيكي إلى عناصر أخرى في مكونات الوحدات السياسية لدول البحر المتوسط فشملت الناتج المحلي الإجمالي كما أكدت ذلك البيانات المتاحة عن معدلات نموه إذ كشفت عن حقيقة مهمة وهي أن الاقتصاديات المتنوعة لاسيما الزراعية منها أفضل حالاً واستقراراً من الاقتصاديات الأحادية السلعة كالاقتصاديات النفطية. ولكن هذه الحقيقة يمكن توظيفها لتحقيق التكامل العربي في دول هذا الإقليم أكثر من كونها تسهم في تعميق آليات التجزئة.

6. كشفت حساباتنا لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق أن مجموعة دول هذا الإقليم دون نظرائها دول الوطن العربي على الرغم من أنها تحتضن ثلاثة أخماس السكان، إلاّ أنها تتحكم سوى بخمس الناتج المحلي كما أنها لا تنعم سوى بربع إجمالي صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي وقرابة ثلث وارداته.

فلا غرابة إذن أن تتفاقم فجوة الموارد وتتعاظم مشكلة المديونية الخارجية لدول هذا الإقليم التي تبلغ ما يقرب من أربعة أخماس إجمالي المديونية العربية كما رأينا.

7. أكد أسلوب القياس الكمي بمؤشراته المختلفة الفرضية العلمية الرئيسية لهذا الفصل إذ تشهد دول البحر المتوسط العربية اختلالاً واضحاً في بنيتها الاقتصادية وبالتالي في وضعها الاقتصادي عامة طبقاً لمفاهيم سياسات الاكتفاء الذاتي في ظل مناهج تحليل القوة الاستراتيجية والجيواستراتيجية.

8. تشكل الموارد النفطية والغازية المتاحة بدول هذا الإقليم مصدر التفاؤل الرئيس في الخريطة المنتظرة لاحقاً. ومن اجل تعظيم الوزن الجيوبولتيكي لدول هذا الإقليم نطرح الخيارات الآتية:

أ. ضرورة العمل على استحداث تجمع إقليمي لمجموعة دول هذا الإقليم تحدد استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها بشكل علمي وفاعل وملتزم.

ب. العمل على رسم السياسيات السكانية الشاملة لتطوير الوزن الجيوبولتيكي لعناصر الطاقات الموردية البشرية المتاحة بدول هذا الإقليم.

جـ. العمل على تنويع مصادر الدخل في بعض دول هذا الإقليم لاسيما الدول النفطية كليبيا وفك اسر القطاع النفطي على هيكل بنية اقتصادياتها.

د. العمل على اغتنام كافة عناصر الأهمية الموقعية والجيوبولتيكية المتاحة لدول هذا الإقليم ذاتياً وعربياً ودولياً في تعزيز عناصر الأمن القومي العربي برمته.

وعموماً فان المستقبل لأي وحدة سياسية أو إقليم سياسي منوط تماماً بنضج الشعوب وإدراكها لحقيقة ما يجري من أحداث وفهمها لمجرياتها ومن خلال الحكم على النتائج بما يمكنها من اتخاذ القرارات العلمية المبرمجة المستقلة لصالحها ولصالح الأجيال المتعاقبة.

الهوامش والمصادر

1. ينظر للتفاصيل عن آراء ماكندر :

Mackinder, H., The Geographical Pivot of History Geographical. Journal, Vol. xxIII, 1904, PP. 421-444.

2. للوقوف على البحوث الخاصة بالبحر المتوسط ينظر :

أ. د. محمد صفي الدين أبو العز، توازن القوى في منطقة البحر المتوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 7، مايس 1979، ص 6-17.

أمين هويدي، البحر المتوسط في عملية التوازن، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 8، تموز 1979.

د. نصيف جاسم المطلبي، الوجود الأجنبي في منقطة البحر المتوسط وتأثيره في الأمن القومي العربي، مجلة الأمن القومي، كلية الأمن القومي، العدد 2، بغداد 1987، ص 111-130.

د. فاضل عبدالقادر أحمد، صراع القوتين العظميتين في القسم الشرقي من البحر المتوسط (بعد الحرب العالمية الثانية) دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، بغداد، آذار 1989.

3. Jones, E. S., The Power Inventory and National Strategy, World Polities, Vol. vI, 1954, P. 421-422.

4. البيانات مستمدة عن:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996، أبو ظبي 1997، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تونس 1990، تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر 1988، الكويت 1989.

United Nations, Handbook of International Trade and Development Statistics, 1988, New York, 1989.
United Nations, National Accounts Statistics 1988, and Various Issues.
United Nations, Demographic Yearbook 1988, New York, 1989.
Commodity Exchange of Turkey, Economic Report, Ankra, 1990.
United Nations, (I. B. R. D.) World Development Report 1986, New York, 1988.
United Nations, Monetary Fund Direction of Trade Yearbook, 1989.
IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1987, Washington, 1988.

5. آ. د. محمد صفي الدين أبو العز، المصدر السابق، 9.

6. المصدر نفسه، 10.

7. ناجي علوش، الجغرافيا الطبيعية للوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 7، مايس 979 ، ص 23-24.

8. عن ماهان وآرائه ينظر :

Taylor, P. J., Political Geography-Word Economy, Nation State and Cocality, Longman, London 1985.

9. أ. د. محمد أزهر سعيد السماك، الوزن الجيوبولتيكي لدول البحر الأحمر العربية ، رسائل جغرافية ، العدد 131 ، جامعة الكويت ، تشرين الثاني 1989 ، ص 15.

10. Organization of the Islamic Conference Statistical Economic and Social Research and Training Center for Islamic Countries Yearbook of Socio Economic Indicators of the Oil Countries 1987, Ankra.

11. تحتسب على النحو الآتي:

درجة الانكشاف الاقتصادي = (**قيمة الصادرات + قيمة الاستيرادات** / **الناتج المجلي الإجمالي** × 100)

12. البيانات مستمدة عن :

United Nations Conference on Trade and Development Handbook of International Trade and Development Statistics 1987 Supplement, New York, 1988, P. 2-9.
United Nations, Handbook, Op. Cit., PP. 2-10.

(*) متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية = **إجمالي التجارة (الصادرات + الاستيرادات)** / **مجموع السكان** ×100

13. United Nations, Op. Cit., PP. 2-9.

(**) تحتسب هذه المؤشرات على النحو الآتي :

مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات = $\frac{\text{قيمة الصادرات لأهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة الصادرات}} \times 100$

مؤشر التركيز الجغرافي للواردات = $\frac{\text{قيمة الواردات لأهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة الاستيرادات}} \times 100$